ابا حوطه
٤٦٠٥

حاشية سعد الدين على تاج الدين
الترجمي للفاضل المشهور بدده
افندي مع سكاكا بيروسه
والمتوفى فيها سنة ١٩
رحم الله
الحاج الى رحمة الجليل
محمد بن مصطفى بن اسمعيل
المدني

قال ابو علي رحمه
مشتقات لا ثالث لها
المشي بالاقدام والمشي بالاقدام

ممالك العبد الذليل
والمذنب العليل

ابا حوطه
٤٦٠٥

ابا حوطه
٧٧٤

من عواری الدهر لدی العصر الی الله الصمد
محمد مال محمد الخطیب جامع
شهزاده

٤٦٠٥

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم ابتدأ بالتسمية اقتداء بكتاب الله العليم وامتثالا لابتداء رسوله الكريم كل امر ذي بال لم يبدأ بسم الله فهو ابتر اي كل شئ له خطر واعتبار وشرف لم يبدأ بسم الله فذلك الشئ ابتر اي ناقص لا يعتبر لاتيان هذا معارض بقوله عم كل امر ذي بال لم يبدأ بحمد الله فهو اجذم وايضا مستلزم للتسلسل لان الابتداء محمول على العرفي الممتد او احدهما على الحقيقي والآخر على الاضافي او الباء للملابسة والمصاحبة نحو دخلت بثياب السوداء للآلة والاستعانة نحو كتبت بالقلم وآلة المراد كل امر ذي بال بلاحظ انه كذلك ويقصد بالابتداء والجعل وسيلة الى ابتداء آخر احق المراد بالابتداء ما يكون نافذا وسع العبد وربما يعترض بان الابتداء بالتسمية ليس ابتداء باسم الله لان الباء والتعظيم اسم ليس شئ منهما اسما لله ويجاب بان اسم مضاف

الابتداء المحمول على العرفي الممتد

الى الله تعالى يراد به اسمه فقد ذكر هنا اسمه لكن لا بخصوصه بل بلفظ دال عليه مطلقا فيستفاد ان التبرك بجميع اسمائه واما الباء فهو وسيلة الى ذكره على وجه يؤذن بان جعله مبدأ للفعل فهي من حيث ذكره على الوجه المطلوب وجملة البسملة اسمية ان قدر ابتدائي بسم الله وهو قول البصريين وفعلية ان قدر ابدأ بسم الله وهو قول الكوفيين وهو المشهور في التفاسير والاعاريب ولم يذكر الزمخشري غيره الا انه يقدر الفعل متأخرا ومناسبا لما جعلت التسمية مبدأ له فيقدر بسم الله اقرأ بسم الله ارتحل بسم الله اركب ويؤيد الحديث باسمك ربي وضعت جنبي والاسم عند البصريين سمو بدليل جمعه على اسماء وتصغيره على سمي وتكلم على سميت لا وسماء وسنيم وسمت ولو كان اصله كما قاله الكوفيون وسما كما لا كل منهما على العكس وفيه خمس لغات اسم بضم الهمزة وكسرها واسم بكسر الباء وضمها وسم كهدى والقياس الخطي فيه ان لا يحذف الفه في حال الدرج في الخط كما لا يحذف في باسمك وكما لا يحذف في حال الابتداء في اللفظ الا انهم اتبعوا في حذفها حكم الدرج في اللفظ لاحكم

جملة البسملة يجوز ان تكون اسمية وفعلية على القولين

اصل الاسم عند البصريين سمو

اصل الاسم عند الكوفيين وسم

القياس الخطي في الاسم ان لا تحذف الفه في حال الدرج في الخط

الابتداء حذف اللفظ فحذفوها في بسم الله للكثرة الاستعمال
قال ابو البقاء لو قامت لاسم الله او باسم زيد اثبت
الالف واما الله هل هو لفظ عربي كما هو مذهب الاكثرين
او عبراني او سرياني كما هو مذهب طائفة وعلى الاول
هل هو علم كما هو قول الخليل وسيبويه ومختار الاصوليين
والفقهاء او صفة كما هو مذهب طائفة وعلى الاول
هل هو من الاعلام الموضوعة كما هو مذهب قوم او
الغالبة كما هو مذهب طائفة وعلى الاول هل هو
منقول كما هو مذهب قوم او مرتجل كما هو مذهب طائفة
وعلى الثاني هل هو مشتق كما هو مذهب الجمهور او غير مشتق
كما هو مذهب البعض واختيار الغزالي وجمع غفير من
المحققين وعلى الثاني هل له اصل اخذ منه كما هو مذهب
قوم او لا كما هو مذهب بعض فهذه عدة وجوه ذكرها
الشيخ اكمل الدين مع ما لها وما عليها في شرح المشارق
والتقرير شرح اليزدوي وانا اورد نبذا منها فاصله
الاه على ما اختاره الفاضي فحذفت الهمزة فصار لاه
ثم ادخل الالف واللام للتعويض ثم ادغم فصار الله
وقطع همزته مختص بالنداء لتحضرها للتعويض وقيل
اصله الاه على ما اختار صاحب الكشاف وابو البقاء

الله اصله الاه على ما اختاره
الفاضي وقيل الاه على ما اختاره
صاحب الكشاف وابو البقاء

فحذفت الهمزة الثانية فنقلت حركة الهمزة الى اللام
فصار اللاه ثم ادغمت الاولى في الثانية فصار
الله وفي نقل حركة الهمزة الثانية الى اللام في هذا
الاصل تسامح لانه عند ادغامها لحقت الى السكون
ثم جعلت علما للذات الواجب الوجود الخالق لكل
شئ وقال الخلخالي ان اسم لمفهوم الواجب لذاته
او المستحق للعبودية له وكل منهما كلي الحصر في فرد فلا
يكون علما لان مفهوم العلم جزئي وفيه نظر لانا لا نسلم
ان اسم لهذا المفهوم الكلي كيف وقد اجمعوا على ان
قولنا لا اله الا الله كلمة التوحيد ولو كان الله اسما لمفهوم
كلي لما افادت التوحيد لان الكلي من حيث هو كلي يحتمل
الكثرة ولانا المراد بالاله في هذه الكلمة اما المعبود
بالحق فيلزم استثناء الشئ من نفسه او مطلق المعبود
فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون
الاله بمعنى المعبود بحق والله علما للفرد الموجود منه و
المعنى لا يستحق للعبودية له الا الوجود او موجود الا
الفرد الذي هو خالق العالم وهذا معنى قول صاحب
الكشاف ان الله مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره
اي بالفرد الموجود الذي يعبد بالحق فان قيل اذا جعل

لان المفهوم من حيث هو مفهوم يحتمل
الكثرة منه

علما لا يظهر قائلة تحمل الاحد عليه كما ذهب اليه صاحب
الكشاف في قوله قل هو الله احد حيث قال الضمير
للشان والله احد جملة خبرية لانه يكون بمنزلة ان
يقال زيد احد ولا يشك احد في انه احد للاثنان و
اما اذا اريد به المفهوم الكلي فيكون مفيدا بمنزلة
قولنا الواجب لذاته هو المسمى بالمعبودية احد قلت
يعتبر الاحدية بحسب الوصف بمعنى انه احد في وصف
مثل الوجوب واستحقاق العبادة او بحسب الذات
اي لا تركيب فيه اصلا فيفيد ولا يكون مثل زيد احد
وذكر في اشتقاقه وجوه ترتقي الى احد عشر على ما
في التيسير فاكتفينا بالاشهر فقيل انه من اله الرجل
اذا تحير وسمي الباري به لان العقول تتحير في معرفته
وقيل انه من اله بالفتح الاهة اي عبد عبادة و
قيل انه من وله الرجل اذا اشتد شوقه ووجده
وسمي به لكون الكل مخلوقا والهها نحوه الرحمن الرحيم
قيل هما بمعنى واحد وهو ذو الرحمة مثل ندمان ونديم
ومنهم من فرق بينهما بان الرحمن عام والرحيم خاص
فالرحمن بمعنى الرزاق في الدنيا فيعم الكافر والمؤمن وغيرهما
من الحيوانات والرحيم بمعنى المعافي في الآخرة وهو

للمؤ

الرحمن خاص اللفظ عام المعنى

الرحيم عام اللفظ خاص المعنى

الرحمة صفة الله تعالى مجاز
عن انعامه

الكيفيات المنسوبة اليه تعالى في القرآن
كالغضب والحياء مؤولة بالمجاز على
نهجها

للمؤمنين خاصة فلذلك قيل في الدعاء يا رحمن الدنيا
ويا رحيم الآخرة فالرحمن خاص اللفظ وعام المعنى
والرحيم عام اللفظ وخاص المعنى لانه يقال لغير الله
رحيم ولا يقال رحمن وامتاز رحمن اليمامة لمسيلمة
الكذاب فمن باب تعنتهم ومعنى وصف الله تعالى بالرحمة
ومعناها لغة الحنو والعطف مجاز عن انعامه تعالى على
عباده من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم لان
واحدا من الملوك اذا عطف على رعيته من رعاياه
انعم عليه واصابه بمعروف وكذا يؤول الكيفيات
النفسانية المنسوبة اليه تعالى في القرآن كالغضب و
الحياء وغيرها بالحمل على غاياتها

قوله

ان ازدهر زهر مخرج من رياض الكلام من الاكمام
وابهى حبر تحاك ببنان البيان واسنان الاقلام
ازدهر اسم تفضيل من زهي بالماء بالكسر ازدهر زهيا
وزهوا ايضا مثل رضي وازهو تزهية وتزهوت كلاهما بمعنى
وهو ضد العطش وهو ههنا كناية عن النضارة و
الطراوة لان الزهرة اذا زهيت ظهرت نضارتها وزادت
حلاوتها وههنا فائدة جليلة لابد ان ينتبه لها وهي
ان المشاركة المستفادة من تغيير فعل التفضيل شاركة

اجعل التفضيل

المشاركة في اصل الفضل قد تكون تقديرية وفرضية

الحقيقية وقد تكون تقديرية وفرضية اعتقادية وعليه
قولهم اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا واحسن مقيلا
وقد زعم اللهم ابدلني بهم خيرا منهم ان في اعتقادهم
وابدلهم لي شرا ان في اعتقادهم والا فليس منهم عمر شر
ومن هذا القبيل قولهم زيد اعلم من الحمار وعمرو افصح
من الاشجار اذ لو كان للحمار علم وللاشجار فصاحة
وفائدة هذا النمط التشريك في شئ معلوم الانتفاء قطعا
لان الغرض الزيادة بعد ثبوت الاصل وقد يستعمل افعل
لبيان الكمال والزيادة في وصف الخاص وان لم يكن الوصف
الذي هو الاصل مشتركا وعليه قولهم الصيف احر من الشتاء
اي الصيف اكمل في حرارة من الشتاء في برودته وقد
يقصد تجاوز صاحبه وتباعده عن الغير في الفعل لا بمعنى
تفضيله بالنسبة اليه بعد المشاركة في اصل الفعل بل
بمعنى ان صاحبه متباعد في اصل الفعل متزايد الى كماله
قصدا الى تباينه عنه في اصله مع المبالغة في اتصافه
بحيث يفيد وجود اصل الفعل في الغير ووجوده الى
كمال فيه على وجه الاختصاص فيحصل كمال التفضيل وهو
المعنى الاوضح في الافعل في صناعة لك اذ هم يشاركه
احد في اصله حتى يقصد التفضيل بخواله اكبر وامنال قيل

معنى قولهم الصيف احر من الشتاء

وبهذا المعنى ورد قوله لك حكاية عن يوسف عم رب السجن
احب الي مما تدعونني اليه وقول علي كرم الله وجهه
لان اصوم يوما من شعبان احب الي من ان افطر
من رمضان ومثله كثير وقد يجرد افعل التفضيل عن
المعنى التفضيلي ويراد به الوصف وذلك شروط بان
يكون مجردا عن الامور الثلثة اللام والاضافة ومن
وهذا قياس عند المبرد وسماع عند غيره وفيه ان
صاحب الكشاف والقاضي وغيرهما ذكروا في تفسير قوله
الاسوأ الذين عملوا ان الاسوأ بمعنى السئ كقولهم الناقص
والاشج اعدل بني مروان مع الاضافة وقال ابن مالك
وقد يستعمل افعل العاري عن من مجردا عن التفضيل
مأولا باسم الفاعل كقوله لك هو اعلم بكم ومأولا بالصفة
المشبهة كقوله لك وهو اهون عليه فاعلم هنا بمعنى
عالم اذ لا مشاركة له في علم بذلك واهون بمعنى هين
اذ لا تفاوت في نسب المقدورات الى قدرته لك وانه لا
ينفصل بينه وبين التفضيلية وقد يتفصل بينهما بلو وفعله
نحو هو احسن لو انصفت من الشمس ولا يتقدم عليه من
فلا يقال عمرو من زيد افضل وما ورد من هذا القبيل فهو
من قبيل الاضمار والتقدير ولا باس باجتماع الاضافة

لا بأس باجتماع الاضافة ومن التفضيلية

يجرد افعل التفضيل عن التفضيل وذلك مشروط بان يكون مجردا عن الامور الثلثة

ومن التفضيلية اذا لم يكن المضاف اليه مفضلا عليه
كما يقال زيد افضل البصرة من كل فاضل فالاضافة
الى البصرة للتوضيح وحذف من افعل شايع ذا الخبر
دون الوصف لان الخبر كما يجوز حذفه باسره لقيام
الدلالة عليه يجوز حذف بعضه ايضا وقد يحذف
المفضل عليه اما لاجلال المفضل من ان ينسب اليه
كما قال الماضي في تفسير قوله لمثوبة من عند الله خير
واما للتعميم كما قال ابن كمال پاشا في قول الفرزدق
بنى لنا بيتنا دعايم اعزه الطول اي من دعايم كل بيت
قال ابن الرشيق في العمدة قال الطغرائي يوما للفرزدق
انت القايل ان الذي سمك البيت اعز منك فاذا بالمؤذن
المؤذن فقال له الفرزدق بالكرم الا تسمع ما يقول المؤذن
الله اكبر منك فانقطع الطغرائي انقطاعا فاضحا وبهذا
اتضح ان ما زعمه بعضهم من ان مراد الفرزدق عزيز و
طويل ولكنه بناء على افعل مثل احمر وابيض وماش كلها
فجعله لازما لما في ذلك من الغنى عن ذكر المفضل عليه
والظاهر ان حذفه في الله اكبر للتعظيم فتفضيل الفرزدق
في مجرد حذف المفضل عليه لنكتة والزهر بضم الزاي
والهاء جمع زهرة بفتح الزاي وسكون الهاء نور النبت

حذف المفضل عليه اما لاجلال المفضل عما ينسب اليه

الزهر بالضم جمع زهرة

بالفتح والرياض جمع روضة وهي موضع فيه البقل
والعشب اي الكلا الرطب وزنه الجبل والاصل
روايض قلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها الكلام في اللغة
يطلق على قسمي الدوال الاربع الخط والاشارة
وما يفهم من حال الشئ مجازا وعلى التكلم كذلك وعلى
ما في النفس من المعاني التي يعبر عنها وعلى اللفظ
المركب اذا دل دلالة بالوضع بسيطة كانت او مركبة
من كتابة من انه لا يطلق حقيقة الا على الجمل المفيدة
وهو مذهب ابن جني فعلى هذا هو مجاز في النفساني
وهو احد المذاهب وقيل حقيقة في النفساني مجاز
في تلك الجمل وحقيقة فيها على مذهب بعض وعلى الخلاف
وعلى جنس ما يتكلم به كلمة على حرف واحد كواو العطف
او اكثر من كلمة مهملا كان او لا وعرفه بعض الاصوليين
بانه المنتظم من الحروف المسموعة المتميزة وقد يزاد
قيدان آخران فيقال المتواضع عليها اذا صدرت
عن قادر واحد وقال الرضي الكلام واللفظ والقول
من حيث اصل اللغة بمعنى يطلق على كل حرف من حروف
المعجم او المهمل وعلى اكثر منه مفيدا كان او لا لكن الكلام
اشتهر لغة في المركب من حرفين فصاعدا واللفظ خاص

الرياض جمع روضة والاصل روايض

بحث الكلام

الكلام واللفظ والقول من حيث اصل اللغة بمعنى يطلق على كل حرف لكن الكلام اشتهر لغة في المركب من حرفين فصاعدا

استعمال القول

بما يخرج من الفم من القول فلا يقال لنطق الله كلامه بل
كلام الله وقوله والقول اشتهر في المفيد وقال ابن
الانباري ويطلق بمعنى اعتقد ومال واستراح وعلب
وبمعنى الرأي والمذهب وبالمعنى المتصور في العقل
وقال صاحب النهاية العرب تطلق القول على غير الكلام
بالام وانشد وقالت له عينان سمعا وطاعة اي
اومأت ومنه الحديث سبحان الذي تعطف بالعز
وقال به اي احبه واختصه بنفسه ثم جعلوه عبارة
عن جميع الافعال فتقول قال بيده اي اخذ وقال
برجله اي ضرب بها او مشى وقال برأسه اي اشار
وقال بالماء على يده اي صب وقال بثوبه اي رفعه
قال ابن الخباز واختلف في مصدره فقيل وعدها
فقال بعضهم هو مصدر كلم وقال بعض هو اسم المصدر
وليس بمصدر وههنا فائدة ينبغي ان يتنبه لها و
هي ان الفرق بين المصدر واسم المصدر ان المصدر
موضوع للحدث من حيث اعتبار تعلقه بالمنسوب
اليه على وجه الابهام ولذا يقتضي الفاعل والمفعول
وتعيينهما في استعماله واسم المصدر موضوع
لنفس الحدث من حيث هو هو بلا اعتبار تعلقه

المصدر واسم المصدر

الفرق بين الفعل واسم الفعل

اليه وان كان له تعلق في الواقع ولذا لا يقتضي
الفاعل والمفعول وتعيينهما واما الفرق بين الفعل
واسم الفعل فهو ان الفعل موضوع لحدث وكل يقع
به ذلك الحدث على وجه الابهام في زمان معين ونسبة
تامة بينهما على وجه كونهما مرآة لملاحظتهما وكل من
هذه الامور جزء من مفهوم الفعل ملحوظ فيه على وجه
التفصيل واسم الفعل موضوع لهذه الامور ملحوظة
على وجه الاجمال وتعلق الحدث بالمنسوب اليه على وجه
الابهام معتبر في مفهومه ايضا ولذا يقتضي الفاعل
والمفعول وتعيينهما وذلك ان تفرق بين المصدر و
اسم المصدر بهذا الفرق وقال بعض المعاربة الفرق
بين المصدر واسم المصدر هو ان المعنى الذي يعبر
عنه بالفعل الحقيقي ومبدأ الفعل الصناعي ان اعتبر
فيه تلبس الفاعل به وصدوره منه وتجرده فاللفظ
الموضوع بازائه مقيدا بهذا القيد يسمى مصدرا وان
ان لم يعتبر فيه ذلك فاللفظ الموضوع بازائه مطلقا عن
هذا القيد المذكور هو اسم المصدر كذا ذكره شهاب
الدين الطيبي في حواشي الكشاف وقيل المصدر
عبارة عن فعل جارحة اللام واسم المصدر عبارة

مطلب
الفرق بين المصدر واسم المصدر

المصدر موضوع للحدث من حيث اعتبار تعلقه بالمنسوب اليه على وجه الابهام ولذا يقتضي الفاعل والمفعول وتعيينهما في استعماله واسم المصدر موضوع لنفس الحدث من حيث هو هو بلا اعتبار تعلقه بالمنسوب اليه في الموضوع له وان كان له تعلق في الواقع ولذا لا يقتضي الفاعل والمفعول او تعيينهما مثلا لطفى

تخصص ... بين الوجوب ووجوب ... آن للفعل معنى مصدريا سوى الايجاد ومعنى حاصلا بالمصدر هو الحالة المخصوصة على ... وقوع تلك الحالة موقف الوجوب
ولزوم اثبات ... هو وجوب ... مسرعة للوجود الكمال اشار اراده

على هو عبارة عن فعل جارحة اللسان وعليه الجمهور
وظاهر كلام ابن مالك انه لا فرق بينهما من جهة المعنى وقيل
الفرق بين المصدر واسم المصدر هو ان المصدر له معنى
معقول نسبي لا يكون الا ظرفا لوجوده واسم المصدر
له معنى حاصل فيما قام به المصدر ليس بامر نسبي يكون
الا ظرفا لوجوده يقال له الحاصل بالمصدر كذا
في بعض حواشي الكشاف في سورة الزلزال قال قيل
قد صرح الرضي في بحث المصدر ان معنى المصدر عرض
لا بد له من محل يقوم به ومن البين ان العرض من قبيل ما
يكون الا ظرفا لوجوده اجيب بعد تسليم كونه كذلك
حجة في منع ان الحاصل بالمصدر قد يسمى ايضا مصدرا
اشار اليه التفتازاني في التلويح وبقي ههنا بحث
وهو ان الحاصل بالمصدر قد لا يكون الا ظرفا
لوجوده كالامكان والامتناع فتأمل والكلم والكلام
بكسر الكاف وعاء الطلع وغطاء النور وغلافه و
الجمع كمام واكمة واكمام والكاميم والجهى اسم لتفضيل
من البرهاء وهو الجسم اللطيف البين ورجل فعله
ثلث لغات بهي وبهو وبها بالكسر والضم والفتح نقله
ابن مالك في كتابه المثلث والحبر وكذا الحبرات

الفعل يراد به المعنى الذي وضع المصدر بازائه
ويمكن ان يراد به المعنى الحاصل بالمصدر فانه
اذا تحرك زيد فقد قام الحركة بزيد فان اريد
بالحركة المعنى الذي يكون المتحرك في اي جزء
يفرض من اجزاء المسافة فهي المعنى الثاني وان
اريد بها ايجاد ذلك المعنى في المحل فهي المعنى الاول
المعنى الثاني موجود في الخارج اما الاول فلم
يعتبره العقل ولا وجود له في الخارج اذ لو
كان للكان له موقع ثم ايجاد ذلك الايجاد
يكون واقعا او لا يوجد فيلزم التسلسل
في طرف المبدأ في الامور الواقعة في الخارج
وهو محال ... لوضوح
العلن

... بمعنى ما يفعل وهما الحاصل بالمصدر
لا يخفى اذ اقلنا افعال العباد كلها
... تعالى لم نرد بالفعل المعنى المصدري
الذي هو الايجاد والايقاع
لما سبق من ان امر اعتباري
لا وجود له في الخارج فلم يتعلق
به الخلق بل يريد الحاصل بالمصدر
وهو متعلق الايجاد والايقاع
اذ يجاب بان الكلام
في مثل الصوم والصلاة ونحوهما مما يتعلق
التكليف كالصوم والاكل الضرب
والصلوة اذ هي عبارة عن قيام
وقعود وركوع وسجود وتلاوة
وذكر والمراد بالمصدر ههنا ما يقابل
المصدر المعمول المطلق لانه هو
المعمول بالحقيقة لانه الذي يوجده
الفاعل ويفعله وهو بناء على
ارادة الحاصل بالمصدر
من المصدر في العبارة

بكسر الحاء المهملة وفتح الباء جمع الحبرة على وزن
العنبة برد يماني بضم الباء وهو كساء اسود مربع
تلبسه الاعراب والجمع بُرُد بضم الراء والبمان
منسوب الى اليمن والهاء عوض من ياء النسبة
فلا يجتمعان كما في تنسج والبنان اطراف الاصابع
واحدته بنانة والمراد به الاصابع والبيان في
الاصل مصدر بان بمعنى تبين وظهر واسم من بين
كالكلام والسلام من كلم وسلم يطلق على الاظهار
الشيء وعلى ما به الاظهار وكذلك التبيان وهو مصدر
بين على الشذوذ وذاذ القياس فتح الفاء وكسر الجيم
الاتبيان وتلقاء وقد يفرق بينه وبين التبيان بان
التبيان يحقق على كد الخاطر واعمال القلب وقريب
منه ما قيل التبيان الاظهار مع دليل وبرهان فكانه
مبني على ان زيادة البناء لزيادة المعنى وهذا الحكم
اكثري لا كلي او هو مشروط بعدم كون البناء مشتقا
من اصل واحد باتحاد هيئة النوع فلا ينتقض بالصفة
المشبهة التي تدل على زيادة المعنى وهو الثبوت والجعلية
مع انه اخصر من اسم الفاعل كحذر وحاذر وحسان و
حاسن وربما يجاب بان حذرا انما يكون ابلغ لاحاقه

بالامور الجبلية فجاز ان يكون حاذقا بليغ مذلقا الا
على زيادة الحذر وان لم يدل على الزومه وثباته والمراد
ههنا المنطق الفصيح المؤدب عما في الضمير والانسان
جمع سن **قوله** • حمدا لله لما انعم الله به عليه
بافاضته نفسه الناطقة المتحلية بالعلوم والمعارف
التي تاليف هذه الرسالة اثر من آثارها وفيض
من انوارها وكان شكر المنعم واجبا اردف التسمية
بالحمد لله اداء لحق شيء من ذلك والا فالتوفيق
والاقتدار عليه ايضا مما يقتضي شكرا وهلم جرا فلا تغفل
لطيفة قوة الحامد الحمد هو الوصف بالجميل مطلقا سواء
كان الجميل اختياريا او غير على الجميل الاختياري
مطلقا انعاما كان ذلك الجميل او غير على جهة التعظيم و
الحاصل ان الحمد يقتضي حامدا ومحمودا وهو ظاهر
ويقتضي ايضا محمودا به جزءا اعم من ان يكون اختياريا
او غير ومحمودا عليه اختياريا وبه يمتاز عن المدح اعم
من ان يكون انعاما او غيره وبه يمتاز عن الشكر ان قيل
كيف يصح قولهم الحمد لله على ارادته الكاملة وقدرته
الشاملة وحمدت زيدا على حسنه وشجاعته وعلى
علمه وكرمه وحمدت اللؤلؤ على صفائها مع ان المحمود

عليه في هذه الامثلة غير اختياري لان صفائية اللؤلؤ
غير اختياري لكون كل اختياري حادثا وكذا النوى
غير اختياري اما الحسب فلانه ما يعد المرء من المفاخر
سواء كان مما خرف او آبائه وهو اعم من ان يكون
فعلا اختياريا او لا واما الشجاعة والعلم والكرم و
الصفوة فلان كلا منها من قبيل الكيفيات لا من الافعال
الصادرة بالاختيار قلت الجواب اما عن المثال
الاول فهو انا لا نسلم ان حمد مثل مدح كما قال في باب
القياس ان الحمد يختص بالفعل لان يجوز المدح
على صفات الله كالقدرة والعلم وعلى صفات فعله
كالخلق والرزق ولا يجوز الحمد الا على صفات الفعل
ولو سلم ان حمد فنقول تلك الصفات اما اختيارية
كما ذكره بعض المحققين ومنع اقتضاء الاختيار للحدوث
بناء على جواز قصد مستمر ازلا وابدا ولا يتقدم على
الاثر الا بالذات او هي بمنزلة افعال اختيارية
لانتهائها عن الافعال الاختيارية او لكون الذات
كافيا فيها كما يستعمل فاعل الافعال الاختيارية فيها
او نقول ان تلك الصفات مبدأ للافعال الاختيارية
والحمد عليها باعتبار تلك الافعال فالمحمود عليه فعل

اختيار جرى الماكل وآما عن المثال الثالث فهو ان يحسب
وان كان اعم من ان يكون فعلا اختياريا او لا لكن
متعلق الحمد بالحقيقة هو افعال الاختيارية لانها
اللائم الا على التغليب وان الشجاعة يطلق على الكيفية
النفسانية التي هو مبدأ الافعال النفس في الحرب و
المهالك وعلى نفس الافعال فيها فيحمد على الاول بناء
وعلى الثاني بتاويل دلالتها على الافعال الجميلة الاختيارية
ومن ههنا قيل ان الجميل لا يجب ان يكون نفسه اختياريا
بل كما قد يكون نفسه اختيارية كذلك يجوز ان يكون
طريقه وسبب تحصيله اختياريا كما في العلم وان تكون
ثمراته وآثاره اختيارية كما في الكرم والشجاعة و
اما عن المثال الثالث فانه من الامثلة المصنوعة
وليس من كلام العرب العرباء فاعلم ذلك فانه غاية
التلخيص في هذا المقام الذي تزل فيه اقدام
الاقوام **قوله** سبحانه علم توالت نعمائه الزواهر
الكاهرة وترادفت الآلاء المتوافرة المتظاهرة سبحان
علم للتسبيح مصدر سبحه بمعنى نزهه تنزيها بليغا من
سبح اذا ذهب وبعد لانك ابعدت من سبحته
عما نزهته عنه او من السبح بمعنى الفراغ من الشغل

كانك جعلته فارغا عنه ولما قصد ان يكون التنزيه الله
تعالى لفظ براءة مخصوص به جعل بمعنى التنزيه البليغ
من جميع القبائح لازم الاضافة اليه تعالى بحيث لا تقطع
عن ذلك في اللغة الفصيحة وقول العلامة في الكشاف و
المفصل يدل على انه علم سواء اضيف ام لا وانه غير
منصرف للالف والنون مع العلمية وزعم ابن الحاجب
ومن وافقه انه اذا استعمل مضافا فلا يكون علما بل اسم
المصدر اذ الاعلام لا تضاف واذا انفرد عن الاضافة
كان علما غير منصرف وقد يستعمل هذا اللفظ عند التعجب
والحق في ان التنزيه البليغ يستلزم التعجب من تعذر
ما نزه عنه من المنزه فكانه قيل ما ابعده من هذا ثم
استعمل عند كل تعجب من شئ فتارة يقصد به التنزيه
البليغ اصالة والتعجب تبعا كما في قوله تعالى سبحان الذي
اسرى وتارة يقصد به التعجب ويجعل التنزيه ذريعة
له كما في قوله تعالى سبحانك هذا بهتان عظيم اذ المقصود
التعجب من عظم امر الافك والتصاقه بغير مضمر متروك
اظهاره تعذيبا لسبح الله سبحانه ثم نزل منزلة الفعل
وسد مسده ودل على التنزيه البليغ من جميع القبائح
التي يضيفها اليه اعداء الله تعالى آي تبارك وتعاظم

وههنا فائدة جليلة وهي انه اذا كتب اسم الله تعالى اتبع بما يتعظيم
كعزة وجل ونحوه وتحافظ على كتبة الصلوة والسلام على
رسول الله ولا يسأم من تكراره وان لم يكن في الاصل
ومن غفل عن ذلك حرم حظا عظيما ويصلي بعبارة كلما
كتبه ايضا وكذلك الترضي والترحم على الصحابة والعلماء
ويكره الاختصار على الصلوة دون السلام وبالعكس
ويكره الرمز بالصلوة والترضي في الكتابة بل يكتب
ذلك بكماله واما تتطبع المصنفين الحديث في الاحتجاج
فالي الجواز اقرب وقد فعله مالك والبخاري ومن لا
يحصى من الائمة وقال ابن صلاح هو لا يخلو من كراهة
ويعلم منه ان تتطبع الآية للاحتجاج اشد كراهة
التواتر التتابع من قولهم تواترت الكتب اي جاءت
بعضها في اثر بعض من غير ان ينقطع وفي النعماء لغتان
فتح النون وضمها فان فتحت النون مددته كما هو في
الرسالة واما ضممت قصرته وقلت نعمى الذاخرة الكثيرة
الترادف التتابع والآلاء جمع إلي بالفتح والكسر وهما
اي آلاء والنعماء مترادفان لغة وقيل الآلاء هي النعم
الظاهرة والنعماء الباطنة المتواتر المتكثر من قولهم
هم متواترون اي هم كثيرون تتوافر وتتواتر بجيئا بعد الواو التام

من الوفور بمعنى التمام المتظافرة السريعة من طرف
بالظاء المهملة يطرأ اذا دثب **قوله** ثم الصلوة
على نبيه محمد المبعوث من اشرف جراثيم الانام وتم
للترتيب مع التراخي وهو مختص بعطف المفرد على المفرد
دون الجملة على الجملة صرح به الامام المرزوقي وقد
يجيء ثم لمجرد الاستبعاد كقوله تعالى يعرفون نعمة الله ثم ينكرونها
فان الانكار مستبعد جدا بعد المعرفة وقد تجعل تفاوت
البحثين والكلامين بمنزلة التراخي في الزمان فيستعمل
لفظة ثم ذكره في حاشية الصفوة وقد يجيء للتنبيه على
انه ينبغي ان يتأدى الشارع في تحقيق ما تقدم حتى يصير
على ثقة وطمانينة ذكره في حواشي الكشاف وقد يجيء فيصيح
كما قيل في قول المفتاح ثم يتزع في حالة الموصول الا
فصلها عن محذوف اي فيحصل الايماء ثم يتزع وقد
يجيء لمجرد الترقي كقولهم ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد
ساد قبل ذلك جده فان المقصود ههنا اظهار الترقي
بذكر درجات فضيلة الممدوح من سيادة نفسه و
سيادة ابيه وسيادة جده فبدأ بالاخص ثم الاخص
وقد يجيء للترتيب في الاخبار كما يقال بلغني ما صنعت اليوم
ثم ما صنعت امس اعجب يراد ثم اخبرك ان الذي

صنعت اصل عجب وقد يجئ لمجرد استفتاح الكلام
ذكره في شرح المشارق وقد يجئ زايدة اثبتة الاخفش
والكوفيون وكما كان كل سعادة دينية او دنيوية
عاجلة او آجلة واصلة الينا بسببة النبي عم وقد
امر الله تعالى بان نصلي عليه حيث قال يا ايها الذين
آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما اخذ في الصلوة عليه
الصلوة لغة الدعاء وابتي عليه فيما صدر عن الملائكة
والمؤمنين للمؤمنين واما الصلوة من الله تعالى على
عباده فقيل هي بمعنى الرحمة مرادا بها الانعام وقيل
هي ايضا بمعنى الدعاء فمعنى يصلي عليهم يدعو لهم اذ الاصل
في الخير اللهم صل صلاة على النبي عم تعظيم شانه في الدنيا باعلاء
ذكره واظهار دعوته وابقاء شريعته في الآخرة بتشفيعه
في امته وتضعيف اجره ومثوبته وقيل هي مشتركة
بين الرحمة من الله تعالى والدعاء من عباده والاستغفار
من ملائكته وشرعا الافعال المعلومة والاركان المخصوصة
ولكن المذكور في الكشاف في اول سورة البقرة ان
الصلوة حقيقتها تحريك الصلوين سميت الاركان
بها لتحريك الصلوين فيها ثم سمي الدعاء صلوة
تشبيها للداعي بالمصلي في تخشعه فتكون الصلوة في

الدعاء استعارة وفي الاركان حقيقة او مجازا
مرسلا واما ما قيل ان الله وملائكته يصلون على النبي
فمحمول على ان المراد به معنى مجازيه اعم من المعنى
الحقيقي وهو ايصال النفع والايصال واجب والا خلاف
في طريقه وقال بعض الافاضل الصلوة الاصطلاح
تطلق على عشرة معان وعند اهل المعرفة على اربعة معان
واحال معرفتها الى التحقيق لايصال الدعاء اذا استعمل بكلمة
على يكون للمضرة لانا نقول ذلك لا يقتضي ان يكون لفظ
الصلوة اذا استعمل بهذه الكلمة المضرة كيف وقد قال
النبي عم اللهم صل على آل ابي اوفى قال قيل ان النبي عم
مغفور ومعصوم فما الفائدة في الصلوة عليه قلت
فيها فائدتان احديهما راجعة الى المصلي كما يدل عليه
قوله عم من صلى علي مرة فقد صلى الله عليه عشر مرات
الثانية راجعة الى النبي عم فان الدرجات غير متناهية
فيزداد درجته عم بالصلوة اعلم ان الصلوة على غير
الانبياء جائزة على سبيل التبع اما بالاصالة فمكروه قيل
كراهة تحريم وقيل تنزيه وكل القياس يجوز ذلك على كل
مؤمن بدليل قوله تعالى هو الذي يصلي عليكم الآية وبدليل ما
ذكرنا من قوله عم اللهم صل على آل ابي اوفى الا ان العلماء

كرهوا افراد غير الانبياء بذلك لان ذلك صار شعار الانبياء
ولانه يوهم الى الايهام بالرفض وقد يقال الصلوة بمعنى
التعظيم لايقال لغير عليه السلام وبمعنى الدعاء يقال وان
لصاحب الحق ان يتبع حقه لمن شاء وبالجملة ان
لفظ الصلوة في لسان السلف مخصوصة بالانبياء عم
وان كان بمعنى الرحمة والدعاء بالرحمة جائز لكل مسلم
كما يقال قال الله عز وجل ولا يقال قال النبي عز وجل
وان كان عزيزا جليلا عند الله وامّا السلام الذي
بمعنى الصلوة فلا يستعمل في الغائب فلا يقال غير الانبياء
فلا يقال علي عليه السلام وسعد هذا في الاحياء و
الاموات هذا عند البعض وعند البعض الآخر يجوز
وامّا الحاضر فيخاطب به ولكن يستحب الترضي للصحابة
والترحم للتابعين ومن بعدهم من العلماء والعباد
وسائر الاخيار وقيل هذا يجوز عكس ما قال بعض العلماء
لا يجوز لان الترضي مخصوص بالصحابة وذكر الطيبي
في تفسير سورة الاحزاب من شرح الكشاف وما قال
بعض العلماء من ان قوله رضي الله عنه مخصوص بالصحابة
ويقال في غيرهم رحمه الله فليس كما قال بل الصحيح الذي
عليه الجمهور الاستحباب وقد يكثر من ان تحصى في ذكر

في المحيط والذخيرة ان عند ذكر الصحابة لا يقال لهم
رحمهم الله لان في ذكر الرحمة نوع ظن بتقصيرهم فالحق
احقا لا يسحق الرحمة الا باتيان ما يلائم عليه والغفران
عند توهم العصيان ولكن امر نا بتوقيرهم وتعظيمهم
قال صاحب فتاوى الصوفية ولهذا ذكر الائمة في كتبهم
عند ذكر الاساتذة والقراء عند ذكر المشايخ رضي الله
عنهم لتعظيمهم وتوقيرهم وامّا اذا ذكر من اختلف في
نبوته كلقمان وذي القرنين فقال بعض العلماء لا يجوز
الصلوة عليه الا بالتبعية بان يقال صلى الله على الانبياء
وعليهم وسلم وقال النووي لا بأس بان يقال لقمان
وذي القرنين صلى الله عليه والاصح عندي ان لا يجوز
لان هذا مرتبة الانبياء عم ولم يثبت نبوتهما بعد حتى يجوز
الصلوة عليهما النبي فعيل بمعنى فاعل من النبأ وهو
الاخبار يقال نبأ وانبأ ونبأ اي اخبر وجمع نبأ كعلماء
ويجمع ايضا على انبياء وتصغيره نبيء على وزن نبيع ذكره
الجوهري ونبي نص عليه سيبويه واقتضت القاعدة
او بمعنى مفعول او فاعل من النبوة بمعنى الرفع على معنى
انه مشرف على سائر الخلق او الارتفاع ومن يقال
تنبأ فلان اذا ارتفع وعلا وقيل من النبي وهو الطريق

ومنه يقال الرسل عن الله لانبياء لكونهم طرق
الهداية اليه كه والنبي انسان بعثه الله كه الى الخلق
لتبليغ ما اوحاه اليه وعلى هذا لا يشتمل من اوحي
اليه ما لا يحتاج اليه لكماله في نفسه من غير ان يكون مبعوثا
الى غيره كما قيل في زيد بن عمرو بن نفيل اللهم لا ادا
يتكلف وآلرسول قد يستعمل مرادفا له وقد يخص
بمن هو صاحب كتاب او شريعة ذكره في شرح
العقايد العضدية وقيل الرسول هو الذي انزل
عليه كتاب او امر بتحكيم لم يكن قبله وان لم ينزل عليه
كتاب او نزل عليه جبرئيل عم وامر بالتبليغ والنبي غير
الرسول من سمع صوتا او قيل له في المنام انك نبي
فبلغ الدعوة واعطي المعجزة او من لا كتاب معه ولا
يرد لزوم كون آحاد الناس نبيا لان المراد نبي لا كتاب
معه وفيه تامل نعم يلزم ان يكون من يحكم من الانبياء
بدون كتاب ولا متابعة من قبله جار جا عن النبي والرسول
معا الا ان يبين ان لا وجود لمثله ودونه خرط للقتاد و
لم نكتف بما قيل قوله او نزل عليه آه كما اكتفى العاضد
في سورة الحج باشتراط الشريعة المجددة في الرسول
لانه تنف حرف في سورة مريم ان بني ابراهيم عم كانوا

على شريعة مع ان اسمعيل عم رسول بصريح النص
وقد يراد القدر المشترك بينهما وهو المرسل من عند
الله كه لدعوة عباده سواء كان صاحب شريعة ام لا
قيل وعليه ورد قوله عم الايمان ان تؤمن بالحديث
لوجوب الايمان بالانبياء عم مطلقا ويحتمل ان يكون الا
بالرسل عم لان الانبياء تابعون لهم متمسكون بشرايعهم
فكان الايمان بهم ايمانا بالانبياء عم وتصديقا لهم بقي
هنا شئ وهو ان ظاهر كلام الكشاف في سورة الحج
يشعر بان الرسول مشروط بكونه صاحب كتاب
والنبي بعده وظاهر كلامه في سورة مريم يشعر بان
النبي اعم فانا قيل ان عدد الرسل ثلثمائة وثلثة
عشر وعدد الكتب مائة واربعة فالاربعة منها التي بيد
لادود والتوراة لموسى والانجيل لعيسى والفرقان
لمحمد عم والمائة منها عشرة لآدم وخمسون لشيث
وثلثون لادريس وعشرة لابراهيم فلا يصح الاشتراط
اجيب بانه يحتمل ان يشترط مع الرسول كتاب
سواء نزل عليه او لا ويحتمل ان يتكرر نزول بعض
الكتب كالفاتحة وبهذا اندفع اعتراض علاء الدين
الشهرودي على صاحب الكشاف في شرح الارشاد

ان كثيرا من الرسل كاسمعيل والياس ويونس ولوط
لم يكونوا مذكورين في كتاب قال الثعلبي والمذكور منهم في
القرآن باسم العلم ثمانية وعشرون نبيا ومحمد معناه
الوصفي اذ لا هو البليغ في كونه محمودا ايضا كما يقال حمد الرجل
فهو محمد اذا كثرت خصاله المحمودة فالهم الله تعالى اهله
تسميته به لما علم من خصاله الجميلة ثم قوله محمد عطف بيان
للنبيه لا صفة لان المحكوم بانه العلم ينعت ولا ينعت به وما
ذكره صاحب الكشاف في سورة الملائكة في قوله تعالى
ذلكم الله ربكم من انه يجوز ان يكون في حكم الاعراب ايضاح
لاسم الله صفة لاسم الاشارة او عطف بيان او ربكم خبرا
انما يصح بناء على تاويله بالمعرف باللام كالمستحق للعبادة
والا فتجويز نعت اسم الاشارة بما ليس معرفا باللام وما
ليس بموصول مما اجمع النحاة على بطلانه وقد صرح
هو ايضا بامتناع كل من الامرين في مفصله وايضا صرح
في اوايل الكشاف بان هذا الكلام لا يوصف به واستدل
بذلك على علميته واما ما ذكره في تفسير سورة ص حيث
قال في توجيه قراءة نصب لخاصم ما قوله ان ذلك
اي تخاصم اهل النار نعت صفة لذلك فهو مخالف لذلك لانه
قطعا وانما هو مجرد قياس بان تعريف المضاف كتعريف

المؤلف

المضاف اليه عند الجمهور فيرفع الابهام كما يرفع ذو
اللام مع ان القياس مع الفارق لان البقاء بالحكمة
ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين في نفسه كالمعرف
باللام لا بالاضافة الذي يكتسب التعريف من معرف
غيره ثم يكتسب المبهم تعريفه المستفاد فاقتصر على المعرف
باللام والموصول الحي به بشهادة النقل والاستعمال
على ان فيما ذكره الفصل بالاجنبي بين اسم الاشارة
ووصفه وقد صرحوا بامتناعه بخصوصه لما بين صفة
المبهم معه من شدة الاتصال وشبه الاتحاد ثم البدلية
وان جوزوها في قوله تعالى ذكر رحمة ربك عبده زكريا
لكن الاظهر ان المقصود الاصلي ههنا ايضاح الصفة
السابقة وتقرير النسبة بتبع والبدلية تستدعي العكس
الشرف العلو الجرائم جمع جريمة وهي الاصل الاثام
كل ما على الارض من دابة وقيل الجن والانس وقال
الامام الزجيد الانام الخلق ويجوز الانبم وقال الامام
الواحدي قال الليث الانام ما على ظهر الارض من
جميع الخلق وقيل اسم جمع بمعنى الاناسي وههنا فائدة
جليلة وهي الفرق بين اسم بمعنى الجمع واسم الجمع والجمع
الاول ما لا يكون له مفرد مناسب من لفظه وتكون فيه

ولم يجمع ولم يجمع الخ

كثرة كالقوم والرهط والآل وان كان له مفرد من لفظه
الا ان وضعه للآحاد من حيث هو آحاد بلا ملاحظة
كونها كثيرة لواحد مفهوم من لفظ يصح ان يكون مفردا
له والثالث ما يكون موضوعا للآحاد المتكثرة باعتبار كونها
كثيرة لواحد مفهوم من لفظ يصح ان يكون مفردا له وآما
الجموع سماعية صرح به المحققون فلا وجه لقول الشارح
في شرح المفتاح ان الخواص اسم جمع للخاصة اذ لم يقل به
احد من علماء اللغة **قوله** وعلى آله واصحابه
الائمة الاعلام وازرة الاسلام ولما امر النبي عم بقوله
اذا صليتم علي فعمموا اخذ في الصلوة على آله واصحابه
في الصحاح آل الرجل اهله وعياله وآله ايضا اتباعه
والمراد ههنا المعنى الاول بدليل ذكر الاصحاب وعما
ههنا قيل كلما ذكر الآل وحده يكون المراد به اعم من اهل
البيت اعني الثاني واذا ذكر مع الاصحاب يراد به اهل
بيته لكن الحق ان المراد به المعنى الاول اعني بمعنى الاتباع
وهم المؤمنون لا بمعنى النفس ولا بمعنى اهل البيت
خاصة واما ذكر الاصحاب مع تقدم الآل بمعنى الاتباع
فنوع تخصيص بعد التعميم لاجل التعظيم وههنا فائدة
جليلة وهي ان عطف العام على الخاص وبالعكس

عطف العام على الخاص

مختص بالواو ونص عليه ابن مالك في التسهيل
والتفتازاني في حواشي الكشاف عند الكلام على قوله
تعالى ليس لك من الامر شئ الآية وغيرهما في بحثي نص
على ابن هشام في المغني قال بعض الفضلاء آل النبي
عم بنو هاشم وبنو المطلب هذا اختيار الشافعي وقيل
عترته واهل بيته وقيل جميع امته وهو قول مالك
قالوا ولا يستعمل مفردا غير مضاف الا نادرا كقوله لخرج
آل الله في بلدتنا لم ينزل الآل على عهد ارم والصحيح جواز
اضافة الآل الى المضمر وحال جماعة من اهل العربية لا
يصح اضافته الا الى المظهر وتختص الآل بالاشراف
دنيا وبآبائهم اخرا وبامن العقلاء المذكور فلا يقال آل الاسكاف
ولا آل مكة ولا آل فاطمة وعن الاخفش انهم قالوا آل
المدينة وآل البصرة لابيات اختصاصه بالاشراف
يستلزم استعماله بالتشريف وعدم تصغيره لانا نقول
يجوز قصدهم تحقير ما له خطر وتنبيه على ان الخطر في نفس
الابنية في التصغير بالاضافة الى اولي الاخطار العظيمة
واما القول بان التصغير يجوز ان يكون للتعظيم فلا يمنع
اختصاصه بالاشراف ذلك فقد بينا فيما مر بالتصغير
التعظيم فرع تصغير التحقير كما مر هو به وقال المرزوقي

في شرح الحماسة ذكر البصريون ان الآل في معنى الاهل
والفرق بينهما اعلم ان في اصله وجوهًا اهل الاول
تصغيره اهيل قلبت الهاء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
فصار آل وهذا قاعدة عند بعضهم وقيل ابدل الهاء
همزة توصلًا الى الالف ثم ابدلت الهمزة الفا لان قلب
الهاء ابتداء الفا لم يجئ في موضع آخر وقلبها همزة متحقق
كماء اصله ماه بدليل مياه وقلب الهمزة الفا شايع وآل
لان تصغيره اُويل اعلال مثل مامر وآوَل لان تصغيره
اويل اعلال ظاهر وقُوَل قلبت الواو همزة فصار اول
ثم قلبت الواو الثانية الفا فصار آل وآوَل بسكون
الهمزة الثانية اعلال ظاهر والاعتماد على الاول و
الثالث الاصحاب جمع صَحِب بالكسر مخفف صاحب كنمر
وانمار او صَحْب بالسكون كما سيجيء جمع كنهر وانهار لان صاحب
لان فاعلًا لم يثبت جمعه على افعال كذا ذكر الشارح في
حاشية الكشاف وفي مختار الصحاح وجمع الصاحب
صَحْب كراكب وركب وصَحَبة وصِحاب وصُحبان و
الاصحاب جمع صَحْب كفرخ وافراخ فلا وجه لما ذكر في
بعض الكتب ان الاصحاب جمع صاحب كالاظهار جمع
ظاهر كما لا وجه لقول الشارح رحمه المطول ان الاظهار

جمع ظاهر كصاحب واصحاب اللهم الا ان يقال مراده
كون الاظهار جمع ظاهر بحسب المعنى لا انه جمع صيغي له
وقد يقال هذا الجمع ثابت بشهادة الائمة في اللغة صاحب
الصحاح حيث قال ظهر كنصر وكرم فهو ظاهر وظهير و
الجمع الظهار وصاحب الكشاف حيث قال في تفسير سورة
الشعراء ان اتباع جمع تابع كشاهد واشهاد وقال في
الغايب الامجاد جمع ماجد كشاهد واشهاد والميداني
حيث قال في مجمع الامثال ان هذا الجمع عزيز في الكلام
وهذا صريح في ثبوته فان العلة لا تنافي الصحة بل لا تنافي
الفصاحة ايضا انما المنافي لها الشذوذ والنزر واضح
وقال الميداني في فصل الجموع القياسية من كتابه المسمى
بالسامي في الاسامي ان فاعلًا يجمع على الفاعلين والفعال
والفعلة نحو كاتب وكاتبين وكتاب وكتبة وعلى فُعَلٍ
وفُعُول نحو راكع وركَع وركُوع وعلى فَعَلٍ نحو راكب
وركب وصاحب وصحب وعلى افعال نحو ناصر وانصار
وصاحب واصحاب والصحابة في الاصل مصدر
اطلق على اصحابه ثم لكثرتها اختص من الاصحاب لكونها
بغلبة الاستعمال في اصحاب الرسول ثم كالعلم لهم و
لهذا نسب الصحابي اليها بخلاف الاصحاب ثم المختار

عند جمهور اهل الحديث الا الصحابي كل مسلم رآه
الرسول عم حقيقة او حكما فيدخل ابن ام مكتوم وقتيل
وطالت صحبته وقبل ورد عنه الحديث وقبل او
رآه الرسول وقيل من رآه النبي عم وقد ادرك
الحلم واسلم وعقل امر الدين ولو ساعة ومن ثبت
له مجرد الرؤية للنبي عم كمن كان مع ابيه فراه النبي عم
من بلد من الصحابة عند ائمة الحديث وكذا من تخللت
الردة بينما صحبته ومو ته على الاسلام عند من يقول
الردة لا تحبط الاعمال الا بالموت على الردة والذي
عليه ابو حنيفة ومالك ان مجرد الردة تحبط للعمل فاما الصحابي
على قولهما من لقي النبي عم مسلما ومات على الاسلام
من غير تخلل ردة والاصح ان اللغوية لا يحتاج الى
ما عدا الرؤية مما ذكر والعرفي بحسب العرف والظاهر
ان المراد كل مسلم ممن صحب النبي عم ولو ساعة واما الملائمة
المفهومة من خواص اصحاب الجنة واصحاب النار فبعرف
متجدد قيل كان اهل الردة عند وفاته عم وقيل
من رآه ومن سمع منه عم منه مائة الف واربعة عشر الفا
واما التابعي فلم يشترط فيه ان يكون ولادته في زمانه عم
ولا ان يكون له صحبة مع الصحابة ولا ان يكون له رواية

منهم به عدم الصحبة به عم شرط وادراك الجاهلية
لا يقدح في كونه تابعيا اذا لم يكن له صحبة به عم به التابعي
هو الذي رآه الصحابي ولقيه زمنا منه او لا يقال
للواحد تابع وبابعي الاعلام جمع علم وهو الراية والجبل
والعلامة الائمة جمع زمام وهو المقود الاسلام
شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله
واقام الصلاة وايتاء الزكوة وصوم شهر رمضان
وحج البيت ان وجب والايمان الاعتقاد بالله و
ملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر خيره و
شره وكل مؤمن مسلم لان معنى الايمان عبارة عما
بطن من الاعتقادات الحقة ومعنى الاسلام عبارة
عما يظهر من الاعمال الصالحة ولا شك ان الاعتقادات
الحقة يظهر آثارها على صفحات الاعمال الصالحة و
آثار الاعتقادات الحقة هي الاعمال الصالحة ومن
العكس اذ رب شخص يره مسلما في الظاهر وهو غير
منقاد ومعتقد وعند اكثر المتكلمين هما لفظان مترادفان
فكل مؤمن مسلم وبالعكس هذا هو معناهما الاصطلاحي
واما اللغوي فالايمان هو التصديق والاذعان والقبول
والاسلام هو الدخول في السلم والوصول وباقي البحث

مذكور في الاصول قوله وبعد فيقول العبد
الفقير الى الله الغني مسعود بن عمر الخاض التفتازاني
بيض الله غرة احواله وادر ثواب اعضاء آماله وهو
من الظروف الزمانية المقطوعة عن المضاف اليه منويا
وان كان في الاصل من الجهات الست لانه استعير للزمان
اذ كان مضافا اليه فالتقدير بعد وقت الفراغ من حمد الله
كذا قيل وفيه بحث لان اصحاب اللغة قالوا هو من الظروف
الزمانية التي لا يتمكن ولو كان في الاصل من الجهات الست ليتمكن
سيما صاحب الصحاح والقاموس وقد يعتذر عنه بمثل
بانه شهادة على النفي وغير محصور وبانه استقراء على النفي
وبانه نقل على النفي والكل غير مقبول للمقدمة العاملية ان علم
الوجدان لا يدل على عدم الوجود فجواب بانا هذه مقدمة
ذكرت في المطالب العلمية ومعناها لا يدل دلالة قطعية
فنعم يكتفى بالظن لانتفاء هذه المقدمة ذكره في بعض حواشي
التلويح وبانا العالم بين اذا علم منه التخصص والتحقيق
قبل منه النفي فيه ذكره في شرح المزهاج للاسنوي
وبانا هذا البيت شهادة نفي اما هو اخبار مبني على الظن
الغالب المستند الى الاستقراء ممن هو اهل لذلك
ذكره في حواشي جمع الجوامع وبانه لا يدعي العدم بل يمنع

الورود ذكره العبري وبانا هذا الكلام في مقابلة من يدعي
الوجود والكثرة ذكره في حواشي الشريف للمطول فتامل
ثم هو اما ان يكون معطوفا على ما قبله عطف قصة على قصة
والجامع ان ما سبق تمهيد للتصنيف وهذا بيان لسببه
فاندفع ما قيل في الكتب الثلاثة الاولى لو جعلت عاطفة بحصة
لاعوضا يلزم عطف الاخبار على الانشاء لان الكلام
السابق انشاء الحمد والصلوة والاتي اخبار وامّا
الجواب بان الكلام السابق اخبار فيحصل منه انشاء
للحمد لانه ثناء عليه بجهة التعظيم فلا يتاتى مثله في الصلوة
لانه لا يلزم من الاخبار بانه عم منعلم الصلوة او مستحقها
الصلوة عليه اعني الدعاء والعامل في الظرف يقول
ودخول الفاء على تقدير اما لجزاء للمعهود مجرى المحقق او
للدفع توهم الاضافة او كلوا بعد فاما مقام لما الشرطية
واما ان يكون منفصلا عنه فصل الخطاب وهو نوع من
الاقتضاب قريب من التخلص واما متعلقة والعامل
قرائنها ودالة على مكانها وهي العامل في الظرف والواو
مزيدة تعويضا عما صورة اما دة تزيينا للفظ وقد يقال كون
الواو عوضا يقتضي مناسبة بين الواو وما هي لتقوم بعضها
عنها ولا يجوز الجمع حينئذ بينها وبين اما وما وقع في عبارة

المفتاح من قوله واما بعد فان خلاصة الاصلين فليس
من الاقتضاب في شيء بل ذلك قد لك للاسبق وضبط
اجمالي بعد بيان تفصيلي بمنزلة ان يقال وبالجملة والواو
فيه للعطف وفائدة اما تاكيد مضمون الكلام واستدعاء
السامع وتفصيل المجمل الواقع في ذهنه لايقال الفاء
تكرار في معنى البعدية لانا نقول كون هذه الفاء للتعقيب ممنوع
ولو سلم ففيه تفصيل لما اجمل الفرقة بالتقسيم بياض في جملة
الرئيس فوق الدرهم ثم استعير لكل بياض ومعنى بيض الله
غرة احوالك اكثر بياضها الآمال جمع أمل وهو الرجاء
قوله لما رأيت لما ظرف بمعنى اذ وقيل بمعنى حين
يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا او معنى
قال سيبويه لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون مثل
لو فتوهم منه بعضهم ان حرف شرط كلو الا ان لو للانتفاء
لانتفاء الاول ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول
والوجه ما تقدم ورد ابن حروف على المدعي الاسمية بجواز
لما اكرمتني امس اكرمتك اليوم لانها اذا قدرت ظرفا كان
عاملها الجواب والواقع في اليوم لا يكون امسيا والجواب
ان هذا مثل اذا كنت قلته فقد علمت ان الشرط لا يكون
الا مستقبلا ولكن المعنى ان ثبت اني كنت قلته وكذا

هذا المعنى لما ثبت اليوم اكرامك بالامس اكرمتك و
قال الشارح في شرح الكشاف وليست كلمة لما للزمان
المتضايق بل الممتد فلا يلزم ان يقع مضمون الشرط و
الجزاء في يوم واحد او شهر واحد او سنة واحدة بل
يختلف ذلك باختلاف الامور تتمثل لما ظهر الاسلام
ظهر البلاد على دين الشرك والالحاد لما ركب
السلطان جمع آثار الشر والفساد ويكون جوابها فعلا
ماضيا لفظا ومعنى انفاقا وماضيا معنى مقرونا بالفاء وجملة اسمية
مقرونة باذا الفجائية او بالفاء على رأي مالك وفعلا مضارعا
عند ابن عصفور ويكون حرف استثناء بمعنى الا قد خل
على الجملة الاسمية لخبر قوله ان كل نفس لما عليها حافظ
اي الا عليها وعلى الماضي لفظا لا معنى لخبر انشدك الله
لما فعلت اي ما اسألك الا فعلك فتوك الجوهري ان لما
بمعنى الا غير معروف في اللغة ليس على ما ينبغي ويكون فعلا
لخبر لما لما ولوا وجازمة اذا دخلت على المضارع قوله
مختصر التصريف الذي صنفه الامام الفاضل العالم الكامل
قدوة المحققين عز الملة والدين عبد العزيز الكرماني رحمه الله
مختصر اينطوي على مباحث شريفة وتحقيق على قواعد
لطيفة سنح لي ان اشرحه شرحا يفيد للناظر

صعابه ويكشف عن وجه المعاني نقابه ويستخرج سره حلوه وحامضه مضيفا اليه
فوايد شريفه وزوايد لطيفه مما عثر عليه فكره الفاتر
ونظره القاصر بعون الله القادر والمرجو مما اقدم
فيه على عثرة الابدر له بالحسنة السيئة فانه اقل ما
افرغته في قالب الترتيب والتوصيف مختصرا من هذا
المختصر ما قرأته في علم التعريف ومن الله الاستعانة
واليه الزلفى وهو حسبي من توكل عليه وكفى الايضاح
بمعنى في اربع مختصرا في علم التعريف والمختصر ما قل لفظه وكثر
معناه ماخوذ من الخصر وهو المجتمع فعلة الوركين ومنه
الخصر قال الجوهري ذكره في مادة خصر فيكون وزنه فعلا
قال الخليل الكلام ينبسط ليفهم والمختصر يحفظ يقال صنف
الشيء اذا جعله اصنافا وميز بعضها عن بعض ويقال
صنفت الشجرة اذا اخرجت ورقها فمعنى صنفه على
الاول ميز وعلى الثاني اخرج والامام الذي يقتدى به
ذكرا كان او انثى ومنه قيل لخيط البناء امام وامام
كل شيء قيمه والمصلح له والقرآن امام المسلمين والنبي عم
امام الامة والخليفة امام الرعية والجمع امام ايضا ذكره
في القاموس ونظيره هجان فعلم بهذا ان ما ذكره الجوهري

والقاضي ومن تبعهما في قوله كما واجعلنا للمتقين
اماما تحمل الضرورة اليه وكثيرا الجمع على ائم والاصل
أأممة على وزن افعلة القدوة بضم القاف وكسرها
الاسوة المقتدى به والتحقيق اثبات الشيء بالدليل
والدين لغة الطاعة والعادة بدليل قول الفراء وغيره
دين الرجل عادته والحساب كقوله كما ذلك الدين
القيم اي الحساب المستقيم عرفا وضع الهي سايق
لذوي العقول باختيارهم المحمود الى ما هو خير بالذات
ويقال له بهذا الوضع الالهي من حيث انه يطاع به
دين ومن حيث انه يملى ويكتب ملة والاملال بمعنى
الاملاء وقيل من حيث انه يجمع عليه ملة ومن حيث
انه يظهر الشارع اياه شرع وشريعة فالكل واحد بالذات
مغاير بالاعتبار ثم الدين يقع على الحق والباطل جميعا لانه
عبارة عما يعتقد به سواء كان حقا او باطلا ولهذا يقال
دين اليهود والنصارى باطل ودين الاسلام حق و
الملة لا تضاف الى الله ولا الى آحاد امة النبي عم
الذي هو صاحب ذلك الدين ولا يطلق على آحاد الشرائع
بل على جملتها فلا يقال ملة الله ولا ملة زيد ويقال دين
الله ودين زيد ولا يقال الصلاة ملة الله وملة زيد

وبقال دين الله ودين زيد وقال الشارح في شرح
تلخيص الجامع الدين والجزاء والطاعة والملة اعني الطريق
الثابت من النبي عم المعبر عنه بوضع الهي سائق ذوي الالباب
الحقيقية والسعادة الابدية تضاف الى الله صلى
عنه والى النبي عم لظهوره منه والى الامة لتدينهم به وانقيادهم
له والانطواء مطاوع طوى بقال طواه يطويه طيا فانطوى
وتعديته بعلى لتضمين معنى الاشتمال وقد يجعل حرف الجر
في امثاله من صلة معناه لا من صلة لفظه كما قيل في قول
المفتاح ثم يترك الى غير معين لفظه الى ملاحظ الترك من معنى
العدول لا صلة لفظه وقال الامام الواحدي في شرح
قول المتنبي له زيادة الى البيت يقال له احسان الى
والى من صلة معنى الايادي لا من صلة لفظها لانه يقال
لك عندي يد ولا يقال لك الى يد ولكن لما كان معنى الايادي
الاحسان وصلها بالى وقال علامة الدين البيضاوي في
حاشية المطول وقد يجعل بعض اجزاء مفهوم اللفظ
عاملا في اللفظ وان لم يصح كون اللفظ عاملا باعتبار
سائر الاجزاء وهذا من بديع القواعد وقال البيضاوي في
في قوله الذين عاهدت منهم ومن لتضمن المعاهدة
معنى الاخذ فالمصير في امثال ذلك الى التقدير والتضمن

ناشيا عن عدم الوقوف لهذا النوع من التوسع وصنائع
الكشاف مع كونه عالما بالوقوف على اسرار كلام العرب
ودقايق انواع الادب قال في تفسير قوله تعالى سأل سائل
بعذاب واقع ضمن سأل معنى دعا فعداه بتعديته كأنه
قيل دعا داع بعذاب واقع وتعديته بالباء باعتبار جانب
المعنى لا باعتبار التضمين لان السؤال مشتمل على معنى
الدعاء فلا حاجة الى التضمين والبحث لغة التفتيش
والتفحص واصطلاحا هو اثبات المحمولات للموضوعات
والشرف العلو والاحتواء الجمع قال الجوهري حواه يحويه
حيا اي جمعه واحتواه مثله واستعماله بعلى باعتبار
تضمينه معنى الاشتمال اعلم ان التضمين ان يقصد
بلفظ فعل معناه الحقيقي ويلاحظ معه معنى فعل آخر يناسبه
ويدل عليه بذكر شيء من متعلقاته او حذفه اما قلنا
ذلك لدفع توهم الاختصاص بالذكر كقولهم هنيئا مريئا
فان الاستدلال فيه على ذلك بالحذف لا بالذكر كقولك
احمد اليك فلانا فانك لاحظت مع الحمد معنى الانهاء
ودللت عليه بذكر صلة اعني كلمة الى اه الخفي حمد
اليك وفائدة التضمين اعطاء مجموع المعنيين حقهما
فالفعلان مقصودان معا قصدا او تبعا قال صاحب الكشاف

التضمن

مساقهم انهم يختلفون الفعل معنى فعل آخر فيجرونه
مجراه فيتعدونه الى مفعول به وان كان
هو يتعدى الى اكثر بالى يقال هنجا الى كذا للتضمين معنى
ذكر وقال ابن جني لو جمعت تضمينات العرب لاجتمعت
مجلدات قال قلت اللفظ ان كان مستعملا في المعنيين
معا كان جمعا بين الحقيقة والمجاز وان كان مستعملا في
احدهما ولم يقصد به الآخر فلا تضمين قلت هو مستعمل
في معناه الحقيقي والمعنى الآخر مراد بلفظ محذوف آخر
مرادف يدل على ذلك ما هو من متعلقاته فتارة يجعل المذكور
اصلا والمحذوف حالا كما قيل في قوله تعالى ولتكبروا الله
على ما هداكم كأنه قيل ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم
وتارة بالعكس فيجعل المحذوف اصلا والمذكور مفعولا
كما مر او حالا كما قيل في قوله تعالى يؤمنون بالغيب انه
ضمن معنى الاعتراف اي يعترفون به مؤمنين حال
قلت اذا كان المعنى الآخر مدلولا عليه بلفظ محذوف
لم يكن في ضمن المذكور كيف قيل انه متضمن اياه قلت
لما كان مناسبا للمعنى المذكور بمعونة ذكر صلته
قرينة على اعتبار جعل كأنه في ضمنه ومن ثمة كان جعله
حالا او تبعا للمذكور اولى من عكسه وقيل ذكر صلة

المتروك يدل على انه المقصود ورد بانه انما يدل على
انه مراد في الجملة اذ لولاه لم يكن مرادا اورد بما يقال ان يراد
المعنيان معا في التضمين بلفظ واحد على انه كناية اذ
يراد بها معناها الاصلي ليتوسل بذلك الى ما هو المقصود
الحقيقي فلا حاجة الى تقدير الا التصوير المعنى وابراز
فيه ضعف لان المكنى به في الكناية قد لا يقصد ثبوته
وفي التضمين يجب القصد الى ثبوت كل من المضمن و
المضمن فيه والاظهر ان يقال اللفظ مستعمل في معناه
الاصلي فيكون هو المقصود اصالة لكن قصد بتبعيته
معنى آخر يناسبه مما يصح ان يستعمل فيه ذلك اللفظ او
يتعدى له لفظ آخر فلا يكون من باب الكناية ولا من باب الاضمار
بل من قبيل الحقيقة التي قصد بمعناه الحقيقي معنى آخر يناسبه
ويتبعه في الارادة وحينئذ يكون من معنى التضمين واضحا بلا تكلف
كذا في حاشية الكشاف للشريف واعلم ايضا ان
التضمين وكذا الحذف والايصال وقد يسمى هذا النصب
على نزع الخافض سماعي لا قياسي صرح به في مغني اللبيب
وحواشي شرح المفتاح ولكنها تشيع عما صار كالقياس
حتى كثر للعلماء التصرف والقول بها فيما لا سماع فيه و
نظيرها ما ذكر النحاة من ان ما يثبت على خلاف القياس

نزع الخافض

اذا كان مشهورا يكون كالثابت بالقياس في جواز
القياس عليه كما في التسهيل وشرح المنار والاصل
جمع واعلة من الاصل والقانون ايضا امر كلي ينطبق
على جميع جزئياته وبالتفصيل مقومة كلية تصلح ان تكون كبرى
لصغرى بسهولة الحصول ليخرج ما هو بالقوة الى الفعل و
اللطيفة الدقيقة من لطف الشئ اي دق وصغر واللطف
في العمل الرفق فيه ومن الله كالتوفيق والعصمة و
الكلمة تطلق على اربعة معان رقة التوام وقبول الانقسام الى
اجزاء صغيرة جدا وسرعة التاثر عن الملاقي والشفافية
والكثافة تطلق على مقابلات هذه الثلاثة والتذلل الظهور
والتذليل التليين قال الجوهري الذل بالكسر اللين وهو
ضد الصعوبة والصعاب جمع صعب نقيض ذلول والنفاب
ما تستره المرأة على وجهها والمكنون المستور من كننت
الشئ اذا سترته والغامض من الكلام خلاف الواضح
والسند ما يكتنم والجهر مقابله كما ذكروا وذكر البيضاوي
ايضا وان كانا مصدرين في الاصل فتوكيله في تنبيه سورة
الانعام وليس في السموات وفي الارض متعلق المصدر
وهو السند والجهر لان صلة المصدر لا يتقدم عليه ليس
عليها بنبئ على ما ذكره علاء الدين البسطامي في شرح

اللباب قالوا قولهم كل مصدر عند العمل ما قال بان
مع الفعل ليس على الطلاق بل قد يكون عاملا بدونه و
قولهم لا يصح تقديم شئ مما في حيزه عليه لانه مخالف ان
مع الفعل ليس على ظاهره اذ قد يعمل بدونه فيصح التقديم
فقول البيضاوي ايضا في تفسير سورة الرعد اتى بما صلتم
متعلقا بعليكم لا بالسلام فان الجار فاصل ليس على ما ينبغي
على ان صاحب الكشف قد ذكر ان عليكم نظرا الى الاصل
ليس بأجنبي فجاز ان يفصل نعم قد ذكر علاء الدين
المذكور في شرحه للهداية الفصل بين المبتدأ ومعموله
بالخبر ممتنع عند النحاة والحلو ضد المر والحامض من حمض
الشئ من باب سهل نادر مثل فاسد وقياسه حميض
وفريه مثل صغر فهو صغير وعظم فهو عظيم ذكره في مختصر اللغة
والاضافة الضم يقال اضفت اليه اي ضممت اليه والفائدة
اسم ما استفيد من علم او مال عثر عليه يعثر من باب نصر
اي اطلع عليه والنكر بالكسر اسم وبالفتح مصدر والقتور
الضعف والنظر في المشهور مرادف للفكر وقيل الفكر
حركة النفس نحو المبادئ والرجوع عنها الى المطالب
والنظر ملاحظة المعلومات الواقعات في ضمن تلك الحركة
ويطلق الفكر على حركة النفس في المعقولات اي حركة كانت

مطلب في الفرق بين الفكر والنظر

وهذا هو الفكر الذي يعد من خواص الانسان ويقال له التخيل
وهو حركة في المحسوسات وعلى الحركة الاولى من الحركتين
وحدها والعون الظهير على الامر والجمع اعوان والمعونة
الاعانة يقال ما عنا معونة ولا معانة ولا عون قال
الكسائي والمعون ايضا المعونة وقال الفراء هو جمع معونة
والقادر هو الذي يصح منه الفعل والترك والمانع الذي اذا
شاء فعل وان لم يشأ لم يفعل فهو المختار ولا يلزم من ان
يكون قادرا الجواز ان يكون مشية الفعل لازمة لذاته و
صحة الشرطية لا تقتضي وجود المقدم والرجاء بالمد
هو الطمع فيما يمكن حصوله ويرادفه الامل ويفرق بينه و
بين الرجاء بمعنى الخوف باستعمال الاول في الايجاب
والثاني كقوله لا يرجون لله وقارا وبينه وبين التمني
بانه في ممكن قريب والتمني في ممكنة ومستحيله وقال بعضهم
لا يختص الرجاء بمعنى الخوف بالنفي كقوله وارجوا اليوم
الآخر وقال ابن الجزري الرجاء الطمع فيما يمكن حصوله بخلاف
التمني ويتعارضان والتوقع اقوى من الطمع ويستعمل في
المتوقع فيه لعلى وفي المطموع فيه عسى والعثرة الزلة
والازر الدفع والحسنة والسيئة من الصفات الغالبة

مطلب في الفرق بين الرجاء والتمني

التي تجري مجرى الاسماء في الاستعمال من غير موصوف
كالصالحة وهما تطلقان على كل ما يحمد ويذم والصالحة
من الاعمال ما سوغه الشرع وحسنه وقال صاحب
الكشاف كل ما استقام من الاعمال بدليل العقل
والكتاب والسنة اشارة الى مذهبه من ان الحسن
عنده ما حسنه العقل وتأنيثها على تاويل الخصلة او
الخلة وقيل جاز كون تأنيثها للنقل والزغنة من زغ
الماء بالكسر يزغ فراغا مثل سمع سماعا اي انصب
وازغنه انا وفرغته اي صببته والغالب انه يصب
فيها الاجسام المذابة حتى يتشكل بشكله ويتقدر بقدره
لا يكون ناقصا ولا زائدا والمراد من الاستعارة التمثيلية
انما هو القيد الاخير والترتيب في اللغة جعل كل شيء في
مرتبة وفي الاصطلاح جعل الاشياء بحيث يطلق عليها
اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة الى البعض بالتقدم
والتاخر والتركيب من وصف المجاز في البناء اذا
وصفا اذا ضممت بعضها الى بعض وقوله مختصرا على
لفظ اسم الفاعل حال من فاعل ازغنه وما قرأته مفعوله
وكان الشارح بدء تاليف هذا الشرح ابن ستة عشر
سنة وفي تلك السنة ولد الشريف الجرجاني ذكره في

مصنفات سعد الدين

روضة ابن القاسم ومن مصنفاته المطول شرح
التلخيص في المعاني قد صنفه حين كان من الطلبة ولذا
ذكره الآقسرائي في شرح ايضاح المعاني بقوله قال
بعض الطلبة حيث نقل اعتراضات في المطول و المختصر
الذي اختصره منه بعد سنين وشرح المفتاح في المعاني
والارشاد في النحو وشرح الكافية فيه وشرح الشمسية
في المنطق وشرح الوقاية والمقاصد وشرحه في الكلام
وشرح البزدوي والتلويح وحاشية مختصر ابن الحاجب
في الاصول وشرح الغاية المقصودة في فقه مذهب
الشافعي وشرح الفرائض السراجية وشرح
الجامع الكبير للاخلاطي في فقه الحنفية وشرح الكشاف
وهو آخر تصنيفه والاستعانة طلب المعونة وهي ضرورية
وهي ما لا يتأتى الفعل دونه كاقتدار الفاعل وتصوره
وحصول آلته ومادة يفعل فيها وعند استجماعها يوصف
الرجل بالاستطاعة ويصح ان يكلف بالفعل وغير ضرورية
وهو تحصيل ما يتيسر به الفعل ويسهل كالراحلة في
السفر للقادر على المشي او يترتب الفاعل الى الفعل
وتحثه عليه وهذا القسم لا يتوقف عليه صحة التكليف
والزلفى وكذا الزلفة القربة والمنزلة ومنه قوله

عندنا زلفى وهو اسم المصدر كأنه قال عندنا ازلاف
والتوكل لغة تفويض الامر الى الغير واصطلاحا ظهر
البدن في العبودية وتعلق القلب بالربوبية في البداية
والنهاية وقيل التوكل تفويض الامر الى الله
بالاعتماد عليه مع رعاية الاسباب لكن لا يعول بقلبه
عليها بل يعتقد على عصمة الله كما قال عم قيدها و
توكل على الله وامر الله بالمشاورة قوله
وهو حسبه ونعم الوكيل للحسب بمعنى المحسب بدليل
انك تقول هذا رجل حسبك بتوصيف النكرة لان اضافته
لكونه بمعنى المحسب غير حقيقية ذكره في الكشاف يقال
احسبه الشيء اذا كفاه قيل ردت الياء في بعض كتبه
هذا العطف بان الجملة الثانية انشائية فلا يعطف على
الاولى الاخبارية ولا على حسبه باعتبار تضمينه معنى
تحسبني لانه جزء ايضا واجيب بان المراد بالجملة الاولى
انشاء التوكل لا الاخبار عنه كما بانه كافيه وبانه يجوز
ان يعتبر عطف القصة على القصة بدون ملاحظة الاخبار
والانشائية ورد بان حسبه لو كان انشاء لكان لانشاء
معنى الكفاية لله كما في بعت اذا كان انشاء ويكون لانشاء
معنى البيع والعبد لا يقدر على انشاء معنى الكفاية لله وبانه

المعتبر في عطف القصة على القصة ان يكون كل منها
جملا متعددة كما صرح به المحقق الشريف في شرح المفتاح
وحواشيه للمطول ويمكن ان يقال المقصود اظهار
معنى التوكل وهو مقدور للعبد والاجر المقصود منه مثل
هذا لا يبقى على الخبرية بل يصير انشائية صرح به صاحب
الكشاف فتأمل والمتبادر من عبارة القصة وان
كان كون الجملة زائدة على جملة واحدة لكنه غير لازم على ما ظهر
من كلام صاحب الكشاف حيث قال ان الصلة يجب
ان تكون قصة معلومة ومعلوم ان الصلة لا يجب ان
تكون زائدة على جملة واحدة ذكر المدقق ابن كمال باشا
في شرح المفتاح وما اعتبره المحقق الشريف ليس بمتابع
زيد يعاقب بالقيد والارهاق وبشر عمرا بالعفو والاطلاق
جوابا عن الاعتراض بان ليس فيه عطف جملة مسوقة
لغرض على جملة اخرى مسوقة لغرض آخر بل هناك جملتان
مختلفتان خبرا وانشاء عطف احديهما على الاخرى من
انه اراد بذلك المثال عطف قصة عمرو الدالة على
حسن حاله على قصة زيد الدالة على سوء حاله ليوافق
ما مثل به من الآية لكنه اقتصر من القصتين على ما هو
العمدة فيهما فيفهم منه الباقي فكأنه قال زيد يعاقب

بالقيد والارهاق فما اسوء حاله وما احسن لا غير
ذلك وبشر عمرا بالعفو والاطلاق فما احسن حاله و
ما ارذله لا يخفى عليك امكان اعتبار ما في المتن قيدا على
تقدير لزوم التعدد وقد اجاب المحقق الشريف عن اصل
الرد بانه يجوز ان يقدر مبتدأ في المعطوف بقرينة المعطوف
عليه اي وهو نعم الوكيل فتكون اخبارية كالاولى و
بانه لا حاجة الى اعتبار تضمين معنى يحسن لان
الجمل التي لها محل من الاعراب واقعة موقع المفردات
فيجوز عطفها على المفردات وعكسه وتحسن اذا
روعي في التعاطف نكتة وبانه يجوز عطف الانشاء
على الاخبار فيما لا محل له من الاعراب ويدل عليه قطعا
قوله تعالى قالوا حسبنا الله ونعم الوكيل لان هذه
الواو من الحكاية لا من المحكي اذ لا مجال للعطف فيه
الا بتأويل بعيد لا يلتفت اليه وهو ان يقال تقديره
وقلنا نعم الوكيل وليس هذا مختصا بما بعد القول
لحسن قولنا زيد ابوه صالح وما اقسمه ورد عليه
بانه يحتمل ان تكون الواو في الآية من المحكي بتقدير
المبتدأ المعطوف او عطفه على الخبر المقدم وبان حسن
المثال المذكور بدون التقدير ممنوع وبعد تقدير المبتدأ

في المعطوف يكون إخبارًا كالمعطوف عليه وبانه يجوز
ان يقدر في المعطوف فعل بقرينة ذكره في المعطوف عليه
اي قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل ومع هذا الاحتمال
الظاهر كيف يكون ما ذكر حجة قاطعة على جواز عطف الانشائية
على الإخبار وبان مذهبه لما كان وجوب تقدير القول في
الانشائية الواقعة خبرًا لم يكن عطف ما افسده من عطف
الانشاء على الاخبار اصلًا ولا عطف جملة نعم الوكيل على
نحو حسبنا من عطف الجملة التي لها محل من الاعراب
على المفرد بل من عطف المفرد الذي متعلقه جملة انشائية
واجيب عن الاول والثالث بان هذه الحجة الزامية
قصد بها تبكيت الشارح وبان التقدير خلاف الظاهر
لكن كون الحجة قطعية بهذا التقدير محل تأمل وقد يجاب
عن الاول بان تقدير المبتدأ على الوجه المذكور تأويل
بعيد اذ المشهور تقدير المخصوص مؤخرًا كقولنا حسبنا
الله ونعم الوكيل الله كما في قوله تعالى نعم العبد ايوب وبان
بعد التأويل الذي لا يلتفت اليه فيما ذكر ليس كون
المقدر لفظة قلنا بل مجرد انه فيه تقدير ابلا ضرورة فلو
عطف الجملة المذكورة على حسبنا مع ان كون الانشائية
خبرًا يقتضي التقدير عند الكل تكلفا مثلا اذ حسب المعنى

اذ لا يوجد بين الاخبار بالله كافيهم والإخبار
بانهم قالوا نعم الوكيل هو مناسبة معتدها يحسن بها
العطف وهذا البعد موجود في تقدير المبتدأ ايضا لان
المعنى حسبنا وهو مقول في حقه نعم الوكيل وهذا مؤد تقول
وقلنا نعم الوكيل وعن الثاني بان الجواز كاف في الغرض و
لا يفيد منع الحسن فتأمل وعن الرابع بان مراده تصحيح
عطف الانشائية على الاخبارية بظاهر الكتاب حتى توجيه
التركيب الذي رده الشارح فتأمل وليس مقصود الشارح
رد مثل هذا التركيب مطلقا كيف وقد اشار في شرح
الكشاف في تفسير قوله تعالى بالبينات نرد ولا نكذب بآيات
ربنا الى جواز عطف الإخبار على الانشاء باقتضاء
المقام وانما مقصوده الاعتراض على صاحب التلخيص
او تحقيق لوجه العطف وتبيين لطريق التركيب على ما تقل
عنه فلا يرد على الشارح ان رد هذا التركيب مطلقا غير
مستقيم كيف وقد وقع نظيره في القرآن حيث قال الله
ومأويهم جهنم وبئس المصير الكما قيل الحمد لله الذي ما
السليم نبهم على عبارة الشارح نوع قدح في التركيب قال
بعض الافاضل يجوز ان يكون الواو في قوله ونعم الوكيل
استينافية واعتراضية في آخر الكلام وحالية اي يقولا

في حقه نعم الوكيل لكن قيل وقوعه في آخر الكلام مذهب
ضعيف قال الشارح في شرح المفتاح ومما يجب التنبيه
له الفرق بين الواو الاعتراضية والحالية ثم قال وهو ان
لا يكون القصد في الاعتراضية الى تقييد الحكم ولا يعتبر
معنى الاختصاص بما قبله وان صاحب الكشاف
الى ان الحالية قيد لعامل الحال ووصف لذي العين
بخلاف الاعتراضية فانها لها تعلقا بما قبلها لكن ليست
بهذه المرتبة وبقي ههنا فائدة مهمة وهي وجه تخصيص
تقدير القول في تأويل الانشائيات بالاخباريات و
ذلك كونه من قبيل الخطاب العام فكان الخطاب يقتضي
ان يستعمل في الامر الخطير الذي من حقه ان لا يختص
به احد دون احد كذلك من فخامته ينبغي ان يقول كل
من يتأتى منه القول فعلم من هذا ان العدول من
الاخبارية الى الانشائية انما يكون في امر ذي بال
فنحو قولك زيد اضربه انما يقال في حقه اذا كان مستحقا
للضرب والهوان فكل من رآه يقول لصاحبه في حقه اضربه
لاستحقاقه له قوله وهاهنا اشارة في المقصود
بكون الملك المعبود وفيه ادخال هاء التنبيه على ضمير الرفع
المنفصل مع ان جزء ليس اسم اشارة وقد صرح ابن

هشام في مغني اللبيب وحواشيه على التسهيل بعدم
جوازه والملك هو المتصرف بالامر والنهي في المأمورين
من الملك والمالك هو المتصرف في الاعيان المملوكة
كيف شاء من الملك والملك بضم الميم يعم التصرف في
ذوي العقول وغيرهم وبكسر الميم يختص بذوي العقلاء
ذكره في شرح المشارق وقال الطيبي نقلا عن الراغب
هو بالضم ضبط الشيء المتصرف فيه بالحكم فكل ملك بالضم
ملك بالكسر وليس كذلك العكس والعبادة ايراد
لفعل مخصوص ابتلى الآدمي بفعله تنظيما لله كما واختيارا
للطاعة على الهوى وفي الكشاف هي اقصى غاية الخضوع
والتذلل ووجه بعض المحققين بان للخضوع حدودا
ونهايات ولفظ الغاية شاملة لها لكونه اسم جنس
مضافا فصح اضافة اقصى اليها لانه قيل اقصى غايات
وقيل فعل يؤتى به تعظيما لامر الله كما وترك فعل و
من قال فعل يأتي به المكلف على خلاف هوى نفسه
تنظيما لامر ربه ففيه ان العبادة غير مختصة بالمكلف وانه
ترك احد قسمي العبادة وهو ترك فعل وانها غير مشروطة
بان تكون على خلاف هوى النفس والا يلزم ان لا يكون
افعال من ساس نفسه وجعلها منقادة لامر ربه بحيث

لا تهوي بغير رضاه عبادة ثم ذكر عالب فيها لكن
المعتبر فيما ذكر في الحد و الاطراد وقيه نظر وقال الراغب
العبودية اظهار التذلل و العبادة ابلغ منها لانها غاية
التذلل وقيل العبادة لها ثلث درجات الاولى ان
يعبد الله طمعا في الثواب وهربا من العقاب وهو
المسمى بالعبادة و الثانية ان يعبد الله لاجل ان
يتشرف بعبادته او يقبول تكليفه او بالانتساب اليه
وهذا اعلى من الاولى لكنها غير خالصة وهو المسمى بالعبودية
و الثالثة ان يعبد الله لكونه الها و خالقا و لكونه
عبدا له و الالهية توجب الهيبة و العزة و هي توجب
الخضوع و الذلة و هذا اعلى الدرجات وهو المستحق
بان يسمى العبودة فالعبادة لعوام المؤمنين و العبودية
للخواص من المؤمنين و العبودة لخاص الخاص من المتقين
وقيل العبادة لمن له علم اليقين و العبودية لمن له عين
اليقين و العبودة لمن له حق اليقين كذا في شرح المشكاة
للطيبي **قوله** فاقول لما كان من الواجب على كل
طالب شئ ان يتصور اولا ذلك الشئ ليكون ما جرت
عادتهم بتصدير كتبهم بالمقدمة وهي في المشهور عبارة عن
ثلثة امور ماهية ذلك العلم و بيان الحاجة اليه و موضوعه

وقد يكتفى بالاولين و القصد لم يصدر بهما و حاصل
توجيه الشارح انه وان لم يبدأ بهما ظاهرا لكنه بدأ
بما فيه تنبيه عليهما فانه يعلم من تفسير لفظ التصريف غاية
هذا العلم كما صرح به و معرفة غاية العلم مساوق الى معرفته
بالرسم فابتدأوه بتفسير لفظ التصريف كأنه ابتداء بماهية
العلم و بيان الحاجة و لم يلتفت الشارح الى ان فيه
اشارة الى موضوعه حيث ذكر الامثلة و ههنا توجيهات
اخر منها ما قيل اراد بالتصريف علم الاشتقاق فعرفه بالغاية
كما تعرف الحكمة بغايتها و يقال الحكمة استكمال النفس الناطقة
و انما فعل بناء على التأخي بين العلمين او الجريان و منها
ان المراد بالتصريف هو علم الصرف كما هو الظاهر لكن على
تقدير مضاف اي التصريف معرفة احوال التحويل الخ و
هو ايضا تعريف بالغاية و منها عرف العلم بما هو كثير
الوقوع في ذلك العلم اهتماما بشانه كما يقال الحج عرفة
و التصرف كله الادب فان قيل ظاهر قوله من الواجب
يدل على ان المراد بالتصور التصور بوجه ما لكن قوله
ليكون على بصيرة في طلبه بدل قوله ليمكن الشروع يدل
على انه اريد به التصور بوجه مخصوص قلنا يمكن ان
يقال المراد بالواجب العرفي المستحسن على ما دلت عليه

من التبعيضية لان الواجب العلمي الذي لايمكن الشروع
بدونه التصور بوجه ما والتصديق بالغاية او المراد
بالبصيرة اصل البصيرة التي لايمكن الشروع بدونها
ومن بيان ان يتصور الخ قدمت للاهتمام فان قيل
يلزم من تعليق امكان الشروع بالتصور بوجه ما
كونه به وقد قالوا الوجوب يكون بالذات وبالغير وكذا
الامتناع واما الامكان فلا يكون الا ذاتيا قلت
المراد بالامكان الامكان الوقوعي المتعارف عادة
لا الذاتي فيصح توقفه على الغير وكذا المراد بالامتناع
في استعمالات الادباء ما هو في مقابلة التحقق و
الوجود قوله على بصيرة في طلبه البصيرة
في القلب ما يستبصر به الانسان كالة البصر في العين
ما يبصر به وقيل البصيرة نور القلب كالة البصر نور
العين قوله وان يتصور غاية اراد بتصور
الغاية التصديق بها لان تصورها ليس من المقدمات
ثم الفعل اذا ترتب عليه امر ترتبا ذاتيا يسمى غاية
له من حيث انه على طرف الفعل ونهاية وفائدة
من حيث ترتبه عليه فيختلفان اعتبارا وقد تعم الافعال
الاختيارية وغيرها فان كمال له مدخل في اقدام الفاعل

على الفعل يسمى غرضا بالقياس اليه وعلة غائية
وحكمة ومصلحة بالقياس الى الغير وقد يخالف الغرض فائدة
الفعل كما اذا اخطأ في اعتقادها وهو اذا كان مما تشوقه
الكل طبعا يسمى منفعة وقد يطلق الحكمة والمصلحة على
غاية الفعل ونهايته مطلقا ولا شك ان الغاية اعم
من الغرض لانه الغاية بمعنى نهاية الفعل وطرفه يعم
الافعال الاختيارية وغيرها بخلاف الغرض فانه يختص
بالاختيارية وبهذا يقال افعال الله تعالى معللة بالحكم
والمصالح والغايات والمنافع ولا يقال معللة بالاغراض
وقد يقال الامر المترتب على الفعل يسمى غاية ونهاية
باعتبار انه طرف الفعل وفائدة اذا كان نافعا للفاعل
او غيره وحكمة ومصلحة اذا كان مشتملا على نوع اتقان
وصلاح وهذه كلها تعم الاختيارية وغيرها لكن الا
لاتقان ولان من الغير الاختيارية الا ما كان فيه الاتقان
ناشيا من علم اتقاني كافعال الله تعالى على اصل الحكيم دون
الافعال الطبيعية والاختيارية وهذا المذكور اذا قد
تتوافق العلة الغائية والغرض وقد تخالفا فبينهما وبين
العلة الغائية والغرض عموم من وجه وقد يستعمل الغاية
بمعنى العلة الغائية وقد يكون بمعنى الفائدة وقد يستعمل الغرض

بمعنى الباعث سواء تصور ترتبه او لا بان يكون حاصلا
الفعل فقط مقدم الوجود عليه قوله لانه هو
السبب الحامل على الشروع في الطلب بدأ المصنف بتعريف
التصريف الضمير ان رجع الى تصور الغاية فلا شئ و
ان رجع الى الغاية فالتذكير باعتبار الخبر واما قوله
القاضي في تفسير قوله تعالى فلما رأه الشمس بازغة قال
هذا ارى ان تذكير المبتدأ بالنظر الى الخبر فتدبر تأمل
اذ لا مقتضى لتأنيث المبتدأ حتى يحتاج الى جعل
التذكير بالنظر الى الخبر فان الاشارة الى ذات الشمس
والتأنيث انما هو في لفظها ولذا يقال مؤنث لفظي
ويمكن ان يقال اذا اشتهر المسمى في ضمن اطلاق
لفظ عليه يلاحظ ذلك المسمى في ضمن هذا اللفظ
فبهذا الاعتبار يعتبر التأنيث في الاشارة اليه
ورجع الضمير وتأنيثه كثير واما ما يقال من ان تأنيث
الغاية ليس بحقيقي كتأنيث الرجل والمغرفة والذكر
فخارج عن قانون النحاة لانهم لم يفرقوا في الضمير
بين ان يكون المؤنث حقيقيا او غير حقيقي الا ان
يقال ان من اعتبر كون التاء من نفس الكلمة لم يجعل
مثله مؤنثا لفظيا قوله على وجه يتضمن فائدة

اي معرفة غايته حيث قال لمعان مقصودة لا تحصل الا
بها قوله متعرضا لمعناه اللغوي اي ذاكرا له بقوله
في اللغة التغيير قوله اشعارا بالمناسبة بين
المعنيين والشعور ادراك بغير استنباط وهو اول مراتب
العلوم وكأنه ادراك متنزل ولذلك لا يطلق في حق الله
وقيل الشعور من الشعر ومنه الشعار وهو ما يلي
الجلد من الثياب والشعر كذا قد يؤخذ من مس
الشعر ويعبر به عن اللمس ومنه استعمال المشاعر
للحواس فاذا قيل فلان لا يشعر فذاك ابلغ في الذم من
قولهم لا يسمع ولا يبصر لان حس اللمس اعم من حس البصر
والسمع ذكره في شرح التبيان واعلم ان تعيين
بعض الالفاظ بازاء بعض المعاني في اللغات يصح مع
غيران يراعى هناك مناسبة كذلك يصح في الاصطلاحات
الا ان الغالب فيها رعاية المناسبات واعتبارها قوله
فقال مخاطبا التاء قد يفيد كون المذكور
بعدها كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها من غير قصد الى
ان مضمون عقيب مضمون ما قبلها في الزمان وهو التعقيب
الذكري ومن هذا القبيل عطف التفصيل المجمل نحو
نادين نوح ربه فقال ونحو تقضا فغسل وجهه ويديه

ورجليه ومسح رأسه وقد يقال في مثله المراد بالفعل
المجمل ارادته قال الشارح في شرح الكشاف و
العجب لا صاحب الكشاف حمل قوله ونادى
نوحا ربه فقال على ارادة النداء ليصح الفاء مع ان
القول تفصيل للنداء وههنا فائدة وهي ان الفاء قد
تكون بمعنى ثم وبمعنى الى وللاعتراض وللاستيناف
وللتعليل وللتفصيل وزائدة **قوله** بالخطاب
العام اعلم ان ضمير الخطاب موضوع بالوضع
العام لكل معين مانع عن ارادة الغير حين ارادته
على ما هو المختار او موضوع لمعنى كلي لكن شرط
استعماله في جزئياته المعينة فالخطاب اذا لم يقصد
به المعين يكون مجازا على كلا التقديرين لان عموم الخطاب
عبارة عن ارادة كل شخص مما يصلح ان يخاطب
لا عن ارادة مفهوم كلي شامل لهم ولهذا كان وصل
الخطاب وحقه ان يكون لمعين واحدا كان او اكثر
وقد يتكى الى غيره ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل
البدل كقوله ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم
وقوله عم بشر المشائين الى الماجدة الظلم بالليل
التامة يوم الغيمة وقول الشاعر اذا انت اكرمت

اللئيم تمردا ومثله
الكريم تمثلي وان اهنت
كثير فلا يراد مخاطب بعينه بل كل من يتاتى منه الرؤية
وكل من يتاتى منه البشارة وكل من يتاتى منه الاكرام
فلا مدخل في هذا الخطاب ثم ان كون العموم على سبيل
البدل ظاهر اذا كان ضمير المخاطب واحدا او مثنى فاذا
كان جمعا فالظاهر اذا قصد غير معين ان يعم جميع المخاطبين
على سبيل الشمول لكن قيل لم يوجد في القرآن ولا في
كلام العرب العرباء خطاب عام بصيغة الجمع وفيه نظر
قوله اعلم ان التعريف وهو تفعيل من الظرف
للمبالغة والتكثير في اللغة التغيير ذكر في بعض حواشي
الكشاف ان اعلم خطاب من المتكلم لنفسه بطريق التجريد
كأنه جرد من نفسه شخصا وخاطبه فان قيل هل
يجوز كونه التفاتا على مذهب من لم يشترط في الالتفات
بطريق آخر كالكاتبي والزمخشري ومن تبعهما قلنا
نعم اذ لا منافاة بينهما كما اشار اليه الشارح في شرح
الكشاف والكرماني في شرح البخاري وقد يقال
مبنى التجريد على مغايرة المنتزع المنتزع منه ليترتب
عليه ما قصد به من المبالغة في الوصف ومدار الالتفات
على اتحاد المعنى ليتحصل ما اريد به من ارادة المعنى في صورة

اخرج غير ما يستحق بحسب ظاهره ثم ان التعلم اذا اعتنوا
باهر واهتموا بشانه يتعلمون قبل الشروع فيه كلمة اعلم
تنبيها لك مع علمك ما يلقى اليه من العقول كلام يلزم
حفظه ويجب ضبطه فينتبه السامع له ويصغى اليه ويحضر
قلبه وفهمه ويقبل عليه بكليته فلا يضيع الكلام وفق معناه
حرف التنبيه فاذا زاد الاعتناء بشؤونه يؤكدون ويضمون
اليه العاء تقريرا وتثبيتا يعنى اذا تقرر هذا وجب عليك
علمه فاعلم ذلك وليكن على بال منك او فتامل او اعرفه
فانه دقيق والعلم يقال لادراك الكلى او المركب والمعرفة
للجزئى او البسيط وكهذا يقال عرفت الله ودون
علمته وايضا المعرفة للادراك المسبوق بالعدم او
للاخير من الادراكين لشئ واحد تخلل بينهما عدم بان
ادرك اولا ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا والعلم للادراك
المجرد من هذين الاعتبارين وكهذا يقال الله عالم و
لا يقال عارف فان قيل قوله عم ان من العلم كهيئة
المكنون لا يعلمه الا العلماء بالله ينافيه اجيب بعد تسليم
ثبوت هذا الكلام من رسول الله عم او من علي رضي الله عنه
الباء بمعنى اللام مجازا لاصلة العلم اى العلماء المخلصون
كما اشار اليه بقوله عم من اخلص لله كل اربعين صباحا

ظهرت ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه واما قولهم
العلماء ثلثة عالم بالله وعالم باحكام الله وعالم بايام
الله فلا يجرى فيه التوجيه المذكور للزوم التفكيك

احوال التفسير

قوله تقول عرفت الشئ اى غيرته يعنى ان
للتعريف معنيين لغويين اعلم ان الكلام قد يفسر
باذا كان يفسر باى كلى قال الشارح المحقق اذا فسرت
فعليه مسندة الى ضمير المتكلم بان ضممت تاء الضمير تقول
استكملته سيرته او سالته كتمان سرى بضم تاء سالت
لانك تحكى كلامه المعبر عن نفسه واذا فسرتها باذا
فتحت وقلت اذا سالته كتمانه لانك تخاطبه او
تقول ذلك اذا قلت ذلك القول قيل ره شرح
الكشاف الستر فيه ان ان مفسرة فينبغى ان يكون ما
بعدها ما قبلها او الاول مضمون والثانى مثله ويجوز
ره صدر الكلام تقول على الخطاب وتقال على البناء للمفعول
وانا اقول بكليهما اذا كان صدر الكلام ره موقع الجزاء قال
الفاضل مولانا خسرو رح لا يستقيم ان يكون صدر
الكلام على لفظ يقال الا اذا قدر ان القائل هو المخاطب
وقال العلامة الرازى ره شرح الكشاف يقال لقيته
ولاقيته اذا استقبلته غير مستقيم لانا يقال عايبته

فالصواب تقول وأجيب عن عليان اراد بعدم الاستقامة
فوت المناسبة فالتعبير به عنه غير مستقيم وان اراد
عدم صحة المعنى فممنوع لان يقال لازم تقول وكل معنى
يصح فيه وضع الملزوم يصح فيه وضع اللازم واجيب
ان ما قاله العلامة صحيح بالاعتبارين اما الاول فلان
المراد بالاستقامة ليس معناه الحقيقي وهو ضد الاعوجاج
بل مجاز عن المناسبة بعلاقة المشابهة في تناسب الاجزاء
والحسن فعدم الاستقامة مجاز عن عدم المناسبة و
اما الثاني فلان قولنا لفظ يقال ليس بلازم لقولنا بل هما متباينان
وان كان المراد ان معناه لازم لمعناه فقوله كل ما وضع يصح
فيه وضع الملزوم يصح فيه وضع اللازم ممنوع لانه يصح
ان يقال كل انسان ناطق ولا يصح كل حيوان ناطق وقد
يجاب عن اعتراض العلامة بمنع لزوم المناسبة ثم بتسليم
وجعل قوله استقبلت بعد قوله يقال التفاتا على مذهب
من لم يشترط سبق التعبير بطريق آخر كالزمخشري
والسكاكي ومن تبعهما وهو ظاهر وعلى مذهب الجمهور
ايضا بدليل ما ذكره بعض المحققين من شراح المفتاح
من ان مثل انا الذي سمعتني اتى حيدرة ومثل انتم قوم
تجهلون مما سلف فيه طريق التعبية الى التكلم او الخطاب

من باب الالتفات فتأمل فيه لينظهر لك ما فيه فان قيل
قد نقض الأدباء علان جمع المفتر والمفتر بالطل وههنا
قد جمعا حيث قال صرفت الشئ اي غيرته قلنا بطلان
الجمع فيما لم ينشأ الابهام في المفتر الا من حذفه واما
المفتر الذي فيه ابهام بدون حذفه فيجوز الجمع بينه و
بين مفتره كقولك جاءني رجل اي زيد كذا ذكر الشريف
في حواشي الوافية وابنه في الارشاد شرح الارشاد

قوله وهو ما وضعه واضع لغة العرب الخ المعنى
اللغوي ما وضع واضع لغة العرب لفظ التعريف لذلك المعنى
اللغوي وقس عليه الصناعي قيل استعمال كلمة ما
في التعريف مع انه بالعرض العام اشبه كما صرح به بعض
المحققين اما لانه بنى الكلام على مختار المتقدمين واما
لانه من ذكر العام وارادة الخاص وقد يقال كلمة ما مما
الالفاظ العامة فلا يصدق التعريف على البعض بل على
الكل كما لو قال ان كان في بطنكِ غلامًا فانتِ حرة فولدت
غلامًا وجارية لم تعتق لان الشرط ان يكون جميع ما
في البطن غلامًا لكون ما عامة لا يقال فعلى هذا يفهم من
قوله كما قرر اما يتر وجوب تراءة جميع ما يتر وليس
كذلك لانا نقول بناء الامر على التبادر دل على ان المراد

ما يتيسر بصيغة الانفراد لانه عند الاجتماع تنقلب متعسرا او
الجواب ان عموم ما ليس بلازم فلا يرد شئ اختلفوا في
واضع لغة العرب فذهب المحققون كالشيخ الاشعري
الى ان الواضع هو الله تعالى وسيجئ هذا المذهب بمذهب
التوقيف وذهب الآخرون الى ان واضعها هو الانسان
وهذا مذهب الاصطلاح ومنهم من ذهب الى التوزيع
وقال بتوقيف البعض واصطلاح البعض الآخر وقيل
اول من تكلم بالعربية اسمعيل بن ابراهيم عم ألهمائما من الله تعالى
قوله واللغة الالفاظ الموضوعة قال صاحب
القاموس هو اصوات يعتبر بها كل قوم اغراضهم قال
الرازي في شرح الكشاف اللغة اللفظ الموضوع لا
يقال لام التعريف يبطل الجمعية فهذا الجمع والمفرد سواء
لانا نقول هذا عند امتناع الاستغراق وعدم العهد والتعاهد
الامر بين ممنوع ولو سلم فاستواء هذا الجمع والمفرد ممنوع
لما في لفظ الجمع من الاشعار بالتعدد وان بطل معنى الجمعية
كيف وهذا الجمع لابد وان يستعمل فيما لا يتعدد غاية ان يصدق
على الواحد والكثير فان قيل بطلان الجمعية باللام اذا
لم يكن للاستغراق والعهد اذا كان في موضع النفي وامتنا
اذا كان في موضع الاثبات فلا كما ذهب اليه البعض ونقض

واضع لغة العرب

تعريف اللغة

عليه المحقق ابن كمال پاشا في اوايل شرح الهداية بما
قالوا في مسئلة الخلع والاقرار والوصية في قولها خالعتني
على ما في يدي من الدراهم وقوله لفلان علي من الدراهم
وقوله اوصيت لفلان بالدراهم من انه ينصرف الى ثلثة
دراهم في هذه الصور الثلاث لانها اقل الجمع قلنا ما
ذكرنا في الاصول من الدليل على بطلان معنى الجمعية باللام
لا يفرق بين ان يكون في موضع النفي او الاثبات نعم
عليه في الهداية والنهاية والمبسوط في كتاب الشهادة
وذلك ان تنزل اللفظ في الاصل مصدر فيحتمل القليل
والكثير كالمصدر فانهم قالوا في قوله تعالى وجعل لكم السمع
والابصار وفي قوله تعالى كانتا رتقا لم يجمع السمع
ولم يثن رتقا وان كان بمعنى مرتوقين لكونه في الاصل
مصدرا قوله من لغي بالكسر يلغى بالفتح
لغى على وزن فعل بفتح الفاء والعين لان مصدر
باب علم اذا كان لازما يجئ على فعل غالبا كفرح فرحا
واذا كان متعديا يجئ على فعل بكسر الفاء وسكون
العين نحو علم علما وفعل بفتح الفاء وسكون العين
نحو جهل جهلا وان شئت حقيقة الحال فتتبع الاقوال
واصل لغى مصدر اللغو او لغي فاعل اعلال عصا

ودرج قوله اذا لفظ بالكلام اي تلفظ به والمراد
بالكلام ههنا الالفاظ اعم من ان يكون متضمنا للكلمتين او
غيرها وفي شرح البديع للاصفهاني اللغة في اللغة التلفظ
بما لا يعتد به كما لغى يلغو لغة اذا تكلم بما لم يعتد وفي فتوح
الغيب وفي الاصطلاح موضوعة افراد الكلام وكيفية
اوضاعها واللهجة بكسر الهاء اللسان وقد تحرك
فيقال فلان فصيح اللهجة وسميت الالفاظ الموضوعة
لغة لان الانسان يلهج بها قوله واصلها لغي
او لغو والهاء عوض وجمعها لغى بضم اللام ولغات
ايضا وقال بعضهم سمعت لغاتهم بفتح التاء لانه يشتهيها
بالتاء التي توقف عليها هاء والنسبة اليها لغوي ولا تقل
بفتحها كذا في الصحاح قوله مثل بُرة وبُرّة
وصناعي وهي ما وضعه لاهل هذه الصنعة البُرة
حلقة تجعل في لحم انف البعير وقال الاصمعي تجعل في
احد جانبي المنخرين قال وربما كانت البرة من شعر
وهي الخزامة وكل حلقة من سوار وقرط وخلخال
واشباهها برة قال ابو علي واصل البرة بَرَرة ثم جمعت
على بُرّة مثل قَرَبة وقُرَن وقال ابن القطاع اصلها بُرَّة
بالضم نحو غُرفة وغُرَف وغُرُف واذا عرفت

هذا فراد التحرير بقوله مثل برة وبرة انه مثلث وزنا لا اصلا
قوله والبيان شارة بقوله وفي الصناعة جعل المعنى
الصناعي للتعريف مشار اليه مع انه مصرح به تنبيها على
جلالة قدره وعلو رتبته عرفا لانهم يقولون للعلوم آلية
قد اشير الى كذا مع انه صرح به علما ان استعمال الاشارة
في التصريح اذا لم يقع في مقابلة كثير ولفظ اشار اذا استعمل
بعلى يكون المراد الاشارة بالرأس واذا استعمل بالي يكون
المراد الاشارة باليد ففي استعماله ههنا بالى تنزيل للمشار
المعقول بمنزلة المحسوس تنبيها على قوة ظهوره وكمال
انكشافه قوله وفي الصناعة بكسر الصاد الصناعة
بفتح الصاد يستعمل في المحسوسات وبالكسر في المعاني
وقيل الصناعة بكسر الصاد حرفة الصانع وقيل
هي اخص من الحرفة لانها تحتاج في حصولها الى
المزاولة والصَنعة بالفتح عمل والصناعة قد تطلق
على ملكة تقتدر بها على استعمال الموضوعات على وجه
البصيرة لتحصيل غرض من الاغراض بحسب الامكان
وانما الحقت عليها لانها المطلوبة من العلوم العملية
قوله وهي العلم الحاصل من التمرن على العمل
مرن على الشيء يمرن بالفتح في الماضي والضم في الغابر

ل

هذا

مرونا ومرانة تعوده واستمر عليه وقيل الصناعة في
عرف الخاصة علم يتعلق بكيفية العمل ويكون المقصود منه
ذلك العمل سواء حصل بمزاولة العمل كعلم الخياطة او لا
كعلم الطب والاول هو المسمى بالصناعة في عرف العامة
وقد يقال كل علم مارسه الرجل حتى صار كالحرفة له يسمى
صناعة سواء كان حصوله بمزاولة العمل او لا
قوله والمراد ههنا صناعة التصريف هذه الاضافة
بيانية كشجرة الاراك ان اريد بالتصريف علم التصريف
والاضافة ان اريد به التحويل المخصوص **قوله**
في الاصطلاح اشارة الى ان المراد بالصناعة
الاصطلاح فان قيل فلم لم يقل في الاصطلاح
قلت لانه يستعمل عبارة في العلم الذي تحصل معلوماته
بالنظر والاستدلال والصناعة في الذي تحصل معلوماته
بتتبع كلام العرب ومعلومات هذا العلم تحصل بالتتبع ثم
هو لغة الاتقان وعرفا اتقان طائفة على تسمية شيء باسم
ينتقل عن موضعه الاول وقيل هو كلام متعارف بين
طائفة مخصوصة **قوله** تحويل الاصل الواحد
ابن تفعيل فاعل بمعنى المتوحد وقد يطلق على الواحد
الذي هو مبدأ العدد والفرق بين الواحد والاحد

الفرق بين الواحد والاحد

ان الواحد اسم لمن لا يشارك في صفاته والاحد
اسم لمن لا يشارك في ذاته واصل احد وحد حذف
الواو وابدلت منها الهمزة واصل الواحد ما جعل
ماخذ اللغات المختلفة والمراد منه المصدر عند التقريب
والفعل عند الكوفيين وانما سمي اصلا لان اصل
الشيء ما يبتنى عليه ذلك الشيء والاشياء المأخوذة
مبنية عليه ووجه الاولية العلية حتى ان تكون واحدة
بالنسبة الى المعلول **قوله** والاصل ما يبتنى
عليه الشيء والمراد ههنا المصدر اما على صيغة المجهول
لانه يجيء متعديا كما قال في الصحاح ابتنى دارا وبنى بمعنى
واما على صيغة المعلوم بقال بنى عليه فابتنى ولو قيد
بقوله مما حيث يبتنى عليه للكان اولى اذ رب اصل
يكون مبنيا على غيره ثم الابتناء شامل للحسي كابتناء
السقف على الجدار واعتماد الشجر على دوحته
وللعقلي كابتناء الافعال على المصادر والحكم على الدليل
والاحكام على القواعد الكلية والمعلولات على عللها فان
قلت ابتناء الشيء على الشيء اضافة بينهما وهو
امر عقلي قطعا قلت المراد بالابتناء الحسي كون
الشيء محسوسا وعرفه الامام في المحصول بالحصا

اليه ورد بانه لا يطرد لعدم صدقه على العلة الفاعلية و
الصورية والغائية والشرط واجيب بمنع
اشتراط الطرد في مطلق التعريف لا سيما الاسمي قال كتب
اللغة مشحونة بتفسير الالفاظ بما هو اعم من مفهوماتها
وقد صرح المحققون في باب التعريفات الناقصة بجواز
ان يكون تمييزا عن شيء معين فيكتفى بما يفيد الامتياز
عنه وذكر في باب الامام مما يشترط المساواة كما صرح به
في شرح الاشارات وباقي المذكور في كتب اللغة انما
هو التعريف اللفظي لا الاسمي غالبا قوله الى آخره
وبين الجزئيات التي تذكر لايضاح القواعد وايضاحا
الى فهم المستفيد واما الشواهد فهي الجزئيات التي
يستشهد بها في اثبات القواعد الكلية منها من القرآن و
الحديث او كلام من يوثق به من العرب فهي اخص
من الامثلة والمراد بها ههنا الامثلة الجزئية قوله
وهي الكلام باعتبار الهيئات التي تعرض لها الكلام جنس
الكلمة كما ذهب اليه الجمهور حتى ان يقع على القليل والكثير
كالماء لكن غلب على الكثير ولم يقع الا على ما فوق الاثنين
لا جمع كما ذهب اليه صاحب الصحاح والمصباح و
اللباب والكلمة في لغة العرب تقع على جزء من الكلام

اسما او فعلا او حرفا وعلى الالفاظ المنطوقة وعلى
الكل المجموعة وعلى القصيدة والجملة واستبعد الرضي
اشتقاق الكلمة من الكلم بمعنى الجرح واراد بالكلم المشتق
افعالا كانت او اسماء لا الجوامد والحروف بطريق
ذكر العام وارادة الخاص وفيه انه لا يجوز اذ العام
لا يدل على الخاص باحد الدلالات الثلث ذكره في
مفتاح المفتاح وحاشية تغير الفاضل وفيه انه
يجوز مع القرينة للدلالة معها ذكره في حاشية المطول
لعلاء الدين وفيه ح لا يبقى عاما وقال الرضي
في المطول اذا اطلق لفظ العام على الخاص لاعتبار
خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز في شيء
كما اذا رأيت زيدا فقلت رأيت انسانا او رأيت
رجلا فلفظ انسان او رجل لم يستعمل الا فيما وضع
له لكنه قد وقع فرد الخاص على زيد وكذا اذا قال قائل
اكرمت زيدا والعمة وكسوته فقلت نعم ما فعلت
لم يكن لفظ فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان في قولنا الانسان
حيوان ناطق ثم قال وهذا الحث يشتبه على كثير
من المحصلين حتى توهموا انه مجاز باعتبار ذكر العام
وارادة الخاص وليس كذلك ايضا بانه لا دلالة للعام

على الخاص بوجه من الوجوه ومنشأه عدم التفرقة
بين ما يقصد باللفظ من الاطلاق والاستعمال وبين ما
وقع عليه باعتبار الحال ح ثم المراد بالكلم حروف الكلم اذ
الكلم انما يكون كلما بعد عروض الهيئة وسماتها كلما باعتبار
ما يؤل اليه او باعتبار التجريد كما في قوله تعالى سبحان الذي
اسرى بعبده ليلا او الحروف مع الهيئة وذكر الهيئة بعدها
تنصيص للتاكيد كما في قولهم العلم صفة قائمة بغيره فان الصفة
ما قام بغيره **قوله** من الحركات والسكنات اراد بها
الجنس المتناول للقليل والكثير والواو بمعنى او او بمعنى
منع الخلو لئلا ينتقض بخو ضرب والمعتبر في شخص الصيغة
شخص الحركات فتختلف الصيغة بالشخص باختلاف
اشخاص الحركات كاختلاف هيئة ضرب وكتب مثلا مع
اتحادهما بالنوع والمعتبر في نوعها نوع الحركات فتختلف
الصيغة بالنوع باختلاف انواع الحركات كاختلاف
ضرب وضرب **قوله** وتقديم بعض الحروف على
بعض وتاخيره عنه مختلفة باختلاف الهيئات كضرب
يضرب ونحوها من المشتقات لعمان جمع معنى اعتبار
التقديم والتاخير في مفهوم الهيئة للاحتراز عن هيئة
ضرب اذا صدر عن ثلثة اشخاص دفعة على وجه يصير

لفظا واحدا فانها ليست صيغة اصطلاحا وان كانت
تلك الهيئة حاصلة للحروف باعتبار الحركات واعترض
عليه بانها لو كانا معتبرين في مفهوم الهيئة لكان تقدم
الحرف المتاخر على الحرف المتقدم موجبا لاختلاف الصيغة
بالنوع كما ان اختلاف الحركة كذلك فيلزم ان يكون صيغة
ضرب مخالفة بالنوع لصيغة ربض وليس كذلك و
اجيب بان المعتبر في مفهوم نوع الصيغة نوع
التقديم والتاخير لا شخصهما والمقدم والمؤخر ههنا
لا يختلف باختلاف نوع التقديم والتاخير وان اختلف
شخصهما وبقي ههنا شئ وهو ان صيغة فاعل مخالفة بالنوع
لصيغة افعل مع ان الهيئة الحاصلة لهما باعتبار نوع
التقديم والتاخير ونوع الحركات والسكنات متحدة الا
ان يمنع اختلاف الصيغة بالنوع فيهما ثم كل واحد من
التقديم والتاخير يستلزم الآخر لانك اذا قدمت شيئا
على شئ فقد اخرت المتقدم عليه عن المقدم وينفصل
احدهما عن الآخر بالقصد دون التحقق فكانه اعتبر القصد
او ذكره تاكيدا لكلمة قولك لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون
قوله وهو في الاصل مصدر ميمي من العناية نقل
الى معنى المفعول المعنى يمكن ان يعتبر مصدرا للمعلوم

او المجهول وضع موضع المفعول كما وضع لفظ موضع
الملفوظ وضرب الامير موضع مضروب الامير وان يعتبر
اسم مكان على مفعَل وان يعتبر اسم مفعول مخفف مفعّل بالتشديد
والمجد والى منع كونه اسم مفعول بناء على انه ليس بمشدد
وهو ليس بقوي وامامناقش جمال الدين الاقسرائي
بان صحة اطلاق المصدر على المفعول انما سمعت في
غير الميمي من المصادر ولا يلزم من صحته في غير الميمي
صحته فيه وما في شرح اللب للسيد عبد الله من ان
المعهود في هذا استعمال المصدر الغير المحدود بالتاء
فليس شيء لان المعتبر في صحة التجوز وجود العلاقة
وسماع نوعها من العرب لا سماع شخصها وقال جمال
الدين الاقسرائي لا تحول لمعنى المصدر ببناء الفعل
للمفعول وذكر في تفسير الفاتحة لمولانا المحقق الفناري
ان صيغ المصادر يستعمل امارة اصل النسبة ويسمى
مصدرا وامارة الهيئة الحاصلة منها للمتعلق معنوية
كانت او حسية كهيئة المتحركية الحاصلة من الحركة
ويسمى الحاصل بالمصدر وتلك الهيئة للفاعل فقط
في اللازم كالمتحركية والعالمية من الحركة والعلم او للفاعل
وللمفعول وذلك في المتعدي كالعالمية والمعلومية من العلم

في معنى الحاصل بالمصدر

وباعتبارها يتسامح اهل العربية في قولهم المصدر
المتعدي قد يكون مصدرا للمعلوم وقد يكون مصدرا
للمجهول يعنون بهما الهيئتين اللتين هما معنيا الحاصل
بالمصدر والا فكل مصدر متعد مشترك والا فالمراد
بل استعمال المصدر في المعنى الحاصل بالمصدر استعمال
الشيء في لازم معناه **قوله** وهو ما يراد
من اللفظ اي التصريف لتحويل المصدر الى امثلة
مختلفة وقيل كثيرا ما يطلق المعنى على ما لم يستفد
من اللفظ اعلم ان اللفظ اذا وضع بازاء شيء
فذلك الشيء من حيث يدل عليه اللفظ يسمى مدلولا
ومن حيث يقصد باللفظ يسمى معنى ومن حيث يحصل
منه يسمى مفهوما ومن حيث كون الموضوع له اسما
يسمى مسمى والمسمى اعم من المعنى في الاستعمال لتناوله
الافراد والمعنى قد يختص بنفس المفهوم مثلا يقال لكل من
زيد وبكر وعمرو مسمى للفظ الرجل ولا يقال ان معناه و
المدلول قد يعم من المسمى لتناوله المدلول التضمني
والالتزامي دون المسمى ثم وصف المعاني بالمقصودة
مع ان المعنى هو المقصود اما بالتجريد في الاول او
التنصيص في الثاني للتاكيد **قوله** لاجل حصول

معان مقصودة هو فى الاصل مصدر اجل شدا اذا جنا
استعمل فى تعليل الجنايات كقولهم من جرا كل فعلته
اى من اجل جريرته اى جنيته ثم اتسع فيه فاستعمل فى
كل تعليل قوله لاتحصل تلك المعانى الا بها اى
بهذه الامثلة اى لاتحصل افادة تلك المعانى اذ لحقتها
الواقع غير موقوف على الامثلة فكان الظاهر ان يقال
لايستفاد الا بها للدلالة على ماذكر ثم ان لايخفى ان هذا
الحصر ادعائى لاحقيقى فلايرد انه يمكن التعبير عنها
بغير تلك الامثلة اعلم ان الكلام الوارد للامر خطابى
على وجه لايطابق الواقع لايقصد به معناه الحقيقى بل
هو مسلوب الدلالة عنه الى معنى يناسب المقام نبه
على ذلك صاحب الكشف حيث قال فى شرح قول
صاحب الكشاف على الجم الغفير من الناس فى تفسير
قوله تعالى واتى فضلتكم على العالمين اراد انه مسلوب
الدلالة عن معناه الاصلى الى المبالغة فى الكثرة والمعتبر
فى الصدق والكذب المعنى المقصود فى الكلام لا المعنى الذى
وضع له وان لم يقصد بالحظ لانه مقصود بل للانتقال
منه الى ماهو المقصود وبذلك يندفع الشكوك والاوهام
عن الآيات والاحاديث النبوية المتضمنة للمبالغة

المبالغة

لامر خطابى يناسب المقام كقوله تعالى يجعلون اصابعهم
فى آذانهم فان مايجعل فى الاذن رؤس الاصابع
وذكر الاصابع مبالغة فلا يجوز فى لفظ الاصابع والانامل
المبالغة كما يفوت اذا كان لفظ العدل مجازا عن العادل
فى قولك رجل عدل وكقوله ع فانها نصف العلم فى قوله
تعلموا الفرايض الحديث فان المراد المبالغة فى الكثرة كما
فى قوله تعالى واتى فضلتكم على العالمين قوله وفى هذا
تنبيه على ان هذا العلم محتاج اليه مثلا الضرب هو الاصل
الواحد فتحويله الى ضرب ويضرب وغيرهما ليحصل المعنى
المقصود لان حصول المعانى المقصودة المحتاج
اليها كلها اذا كان متوقفا على حصول الابنية التى
احوالها مسائل هذا العلم كان هذا العلم محتاجا اليه
قوله من الضرب الحادث فى الزمان الماضى
اشارة الى ان دلالة الفعل على الزمان ليس مجرد
اقتران الحدث اعنى مصدر الفعل بالزمان بل معناه
ان مصدر الفعل حادث فى هذا الزمان ولا يرد مثل
علم الله تعالى ويعلم الله من الافعال المستعملة فى
حق الله تعالى لان الحدوث هناك راجع الى التعلق وهو حادث
قوله او الحال او غيرهما هو التصريف فى الاصطلاح

تنذيبه لتقدمه في الوجود او لتبادر الفهم اليه عند الاطلاق
او لمجرد الامكان كون المضارع حقيقة فيه كما يشير اليه
في بحث المضارع **قوله** والمناسبة بينهما ظاهرة
اتى بلفظ التصريف بمعنى التغيير والتحويل لان في التحويل
تغييرًا والتغيير قد يوجد مع التحويل هذا ما ذكره آنفا
من ان التعرض للمعنى اللغوي اشعارًا للمناسبة بينهما المعنيين
قوله المراد بالتصريف ههنا غير علم التصريف لانه
الظاهر ان المصنف قصد تعريف لفظ التصريف لغة واصطلاحا
وقطع النظر عن تعريف علم التصريف تسهيلًا للمتعلم ولا
يرد ان التعريف ليس بجامع لخروج المسائل التي لا
تتعلق بتحويل الاصل الواحد ولا مانع للزوم كون تحويل
المصدر المعتبر كالضرب مثلا تصريفيا لصدق التعريف
عليه وهو باطل لامتناع كون الجزء عين الكل وقيل
انما قال والمراد بالتصريف ههنا غير علم التصريف نظرا الى
ان قولنا تحويل الاصل الواحد الخ لا يحمل على علم التصريف
بالمواطاة لان العلم من قبيل الانفعال والتحويل من قبيل
الفعل والتعريف ينبغي ان يحمل على المعرف وفيه بحث
لان تقدير التصريف علم بتحويل الاصل الواحد الخ وكلام
تعريف علم من العلوم الا باعتبار متعلقه اقتصر في التعريف

عليه تعويلًا على فهم الطالبين **قوله** الذي هو
معرفة احوال الابنية قال بعض الفضلاء في تعريف علم
التصريف علم باصول تعرف بها احوال ابنية الكلم التي
ليست باعراب وانما قال احوال ابنية الكلم ليكون
الحد جامعا اذ يخرج به عنه بعض احكام الادغام
نحو انا اضرب بعدك وانما قيدنا بالبعض لان بعضها
داخل في البنية وهو الادغام في كلمة واحدة نحو شد
يشد واذا كان في كلمتين فيكون داخلًا في الاحوال
لانه حال يطرأ على الكلمة من كلمة اخرى ويخرج ايضا
به بعض احكام الالتقاء اذا كانتا مثل اضرب الرجل
وانما قيدنا بالبعض الآخر داخل في البنية
وهو الذي يكون في كلمة واحدة اذ ضمير راجع الى ابنية
الكلم لا الى احوالها نحو انطلق بسكون اللام وفتح القاف
في انطلق ويخرج ايضا احكام الوقف لانها ليست
راجعة الى ابنية الكلم لان الوقف على جعفر وزيد و
اشباههما بالسكون او بالروم او بالاشمام ليس واجبا
الى بناء الكلمة واورد على هذا الحد ان زيادة قوله
احوال وان افاد ما ذكرتم لكن اخل به من وجه آخر
لانه خرج به معرفة ابنية الكلم لانه لا يلزم من استناد المعرفة

وحزازة الطبيعة تزين لعلم التصريف الاشتغال دون علم النحو المتداول فيما بينهم

الى المضاف استنادها الى المضاف اليه فيلزم ان لا يكون
ابنية الكلم من التصريف وهي منه وجوابه ان يقال ان
اريد بابنية الكلم موادها وجواهرها فلا بأس بخروجها اذ
هي من مباحث اللغة وليست من مباحث التصريف و
ان اريد ما يطرأ على الكلمات من الهيئات والاحوال
فهي نفس ابنية الكلم والاضافة فيه كما في قولهم شجر
اراكٍ بمعنى قوله احوال ابنية الكلم على هذا التقدير
احوال هي ابنية الكلم هكذا ذكروه ولكن التحقيق في
هذا الموضع ان يقال المراد بابنية الكلم هي الالفاظ
باعتبار حروفها وحركاتها وسكونها الموضوعة هي لها
باعتبار كونها مادة للكلم وباحوال الابنية العوارض
التي تلحقها بحسب كل غرض كما ذكر بعض الفضلاء في
تعريفه واذا كان كذلك فلا بد من زيادة قولنا احوال في
تعريفه ليتطبق الحد على علم التصريف ويخرج عنه ما ليس منه
اذ معرفة الابنية ليست منه فانما هو علم بقواعد يعرف
بها احوال الابنية اي الماضي والمضارع والامر الى
غير ذلك فالكل راجع الى احوال الابنية لا الى
نفس الابنية هذا تفصيل لطيف فانظر فيه ليظهر لك ما قلناه

قوله واختار التحويل على التغيير قيل الفرق

الفرق بين التحويل والتغيير

بين التحويل والتغيير ان التغيير لا يكون الا متعديا
بخلاف غيرت الشيء فتغير والتحويل يكون لازما و
متعديا وقيل التحويل يستعمل في الذوات والتغيير
في الصفات وقيل التحويل اخص من التغيير
كما في الشرح **قوله** قال في المغرب هو بالفتح
المعجمة كتاب في اللغة للمطرزي المعتزلي صاحب المصباح
في النحو واكثر تعلقه باللغة الفقهية وكتاب في اللغة
ايضا اطول منه سماه بالمعرب بالعجمي المهملة يحمل
بيان بعض اللغات اليه **قوله** الى موضع آخر
وهو في اصل الوضع افعل التفضيل بشهادة
الصرف نحو آخر آخران آخرون آخرى آخريان آخريات
وأُخَر فمعنى آخر في الاصل اشد تأخيرا ثم نقل الى
معنى غير فمعنى جاءني زيد ورجل آخر رجل غير زيد
ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال
جاءني زيد وحمار آخر ولا امرأة اخرى فاذا قيل جاءني
زيد وآخر معهم منه انما المراد رجل آخر بخلاف جاءني
زيد وغيره ويستعمل أُخَر واواخر في المعنى الاول
مع اللام او الاضافة كما هو حقها نحو جاءني فلان
في اواخر الناس اي في الجماعة المتأخرة فلما خرج

آخر وسائر تصاريفه عن معنى التفضيل استعملت
من دون لوازم افعل التفضيل اعني من واللام
والاضافة فان قيل اخر في قوله ﷺ فعدة من ايام
اخر جمع آخر لانه للمذكر وآخر لا يجمع على فُعَلٍ وانما يجمع
عليها خر فما وجهه قلت لما كانا اليوم مما لا يعقل
اجري مجرى المؤنث لما كان من التناسب بينهما
لا يعقل وبينها الاناث مما يعقل لانهن ناقصات
العقل فكأنها آخر اخرى فجمع على آخر كذا في الاقليد
قوله وقال في الصحاح التحول التنقل من موضع الى موضع وكما
وقع فيه حول قاصرا جاز للشارح ان ينسب اليه ورود
التحويل الذي هو مصدر حول قاصرا بمعنى التنقل ثم الصحاح
بفتح الصاد اسم مفرد بمعنى الصحيح يقال صحي فهو صحيح وصحاح
بالفتح والجار بنا على السنة الاكثرين كسر الصاد على انه
جمع صحيح وبعضهم ينكره بالنسبة الى تسمية هذا الكتاب
ولا مستند له الآن يثبت رواية عن مصنفه وهو اسمعيل
ابو نصر بن حماد الجوهري تلقت الامة كتابه بالقبول وتلا بن
برئ عليه حواشي مفيدة توفي سنة ثلث وسبعين
وثلثمائة قال ياقوت في معجم الادباء كان من اعاجيب

الفتح والكسر

وهي من بلاد الترك وكان ازكى العالم آخذ عن خاله
ابراهيم الفارابي وعن السيرافي والفارسي ودخل
بلاد ربيعة ومضر فاقام بها مدة في طلب اللغة ثم عاد
الى خراسان فانزله ابو الحسين الكاتب عنده واكرمه
جهده فاقام بنيسابور مدة برز في اللغة وتعلم الكتابة
وحسن الخط جدا يشكر مع ابن مقلة وانظاره قال
التعلبي مات متردديا من سطح داره وقيل انه تغير
عقله وعمل له دفتين وشدهما كالجناحين وقال اريد
ان اطير وقع من علو فهلك قال وقيل انه كان بقي
عليه من الصحاح بقية غير مبيضة فبيضها تلميذ له
يقال له ابراهيم بن صالح فغلط في اشياء كذا في شرح
المغني للشمني قوله وحول ايضا بعد بنفسه
ولا يتعدى وكلمة ايضا لاستعمل الا مع الشيء بنفسها
توافقا ويعكس الاستغناء كل منهما عن الآخر فخرج بالشيء
نحو جاءني ايضا مقتصرا عليه لفظا وتقديرا او بالتوافق
نحو جاءني ومات ايضا وبامكان الاستغناء نحو اختصم
زيد وعمرو ايضا فلا يقال شيء من ذلك ثم هو مفعول
مطلق لحذف عامله وجوبا سماعا او حال لحذف عاملها
وصاحبها واعلم انه قد يستعمل الفعل الواحد

كذا ايضا

في موضع متقدما بنفسه وفي الآخر لازما ومثل هذا
كثير في كلام العرب يرتقي الى مائة وستين مثل آخذ
وآثار وآمر وآوسع وآقبل وآوحش وآحصن
وآظلم وآثقل وخبر وآجل وآخر الخ فاطلب
البواقي في الدستور من كتب اللغة **قوله والاسم**
من الحول قال الازهري الحول مصدر كالصغر ويجوز
ان يكون الاسم والمصدر على وزن واحد كالسبل و
لكن ائمة التفسير قالوا انه في الآية مصدر كذا في جامع
اللغة **قوله** ولا يخفى انك تنقل حروف الضرب
الى ضرب ويضرب وغيرهما ولا يوجد صورة خالية
عن النقل والنقل يستلزم التغيير ضرورة استلزام
الخاص العام فيكون التحويل اولى من التغيير لانه لو اعتبر
التغيير بدل التحويل لذهب الوهم الى ان تغيير الضرب
الى ضرب وغيره قد يكون خاليا عن النقل لانه اعم منه
فينبغي ان يوجد في مادة لا توجد فيها النقل تحقيقا لمعنى
العموم **قوله** لانه اخص من التصريف ان يجمع التغيير
والتغيير بالاخص ممنوع فانه بحث لانهم قالوا التغيير
على قسمين تغيير اسمي وتغيير حقيقي والاول يكون با
للماهية الاعتبارية والثاني للماهية الحقيقية والاشرط

فيه

فيه الطرد والعكس بقسميه ويتهم منه قطعا جواز
التفسير بالاعم فان قيل فينبغي ان لا يجوز تفسير
التصريف اصطلاحا بالتحويل لعدم ما ذكرتم قلت
ليس التفسير الاصطلاحي لفظ التحويل فقط بل هو مع
ما بعده وهما متساويان فتدبر بالتأمل **قوله**
ثم التعريف يشتمل على العلل الاربع اعترض عليه
بان العلل مباينة للمعلول فلا يعرف بها وبالمادة
الشيء وصورته لابد وان تكونا داخلتين فيه والاصل
الواحد وهيئته ليسا كذلك بالنسبة الى التصريف لانه
علم ما عرفه هو الفعل المخصوص وهو التحويل وليسا
للفعل مادة وصورة واجيب بان ليس المراد من التعريف
بالعلل الاربع ان يكون هي بانفسها معرفة بل المراد انه
يؤخذ للمعلول بالقياس الى العلل محمولات ان ما يحمل
ان يحمل عليه لان الحمل لا يحصل بها المعرف والمعرف فيعرف بها
ورد عليه بان هذا هو الحق لو كان التعريف بتلك المحمولات لكن
التعريف الواقع ليس بالمأخوذات من العلل المحمولة على المعرف
وقد يقال ليس المراد انه يؤخذ في كل تعريف بالقياس
الى العلل محمولات بل المراد انه يؤخذ في كل تعريف محمول ما
فيه اشارة الى العلل الاربع وههنا تحويل الاصل الخ

محمول واحد فيه اشارة الى العلل اذ مجموع الامور
من تمة التحويل ولو اريد بالتعريف ما وقع فيه التحويل
اعني الابنية والصيغ لظهر المادة والصورة الاصلين
وهيئة وقد اجيب عن الاعتراض الاول بان المعرف
مجموع العلل الاكل واحدة منها فيجوز ان يكون المجموع
محمولا دون كل واحدة على حدة كذلك وبان كون
المعرف محمولا انما هو في بعض الماهيات الحقيقية المعرفة
دون الحقيقة اما في الكل فلا كالمجون والبيت و
رد عليه بان العلل ان اخذت مجموعة تكون علة تامة
وان اخذت بخلافها تكون علة ناقصة وكل منهما لكونه
مغايرا للمعلول بحسب الذات لا يحمل عليه وبان المعرف
على ما قيل كما يجب ان يكون محمولا كذلك يجب ان يكون المعرف
بحيث ان يكون محمولا على المشهور وبانه مخالف لما هو
المشهور بينهم الجمهور من ان المعرف يجب ان يكون
مساويا للمعرف في العموم والخصوص كما هو مذهب
المتأخرين او متصادقا له في الجملة كما هو مذهب المتقدمين
وكون الفاعل هو المحول والغاية هو حصول الصورة المقصودة
بالتحقيق وكون الاصل الواحد هي المادة والتحويل
هي الصورة على سبيل التشبيه لان العرض لا مادة له

ولا صورة له وقد ناقش فيه بالمنع ثم ترك التاء
في اربع علامة التانيث واثباتة قيل للتذكير
ذكر في شرح اللباب وهو يخالف ما ذكر وصف في
شرح آل الاشكال سيرة الحاق علامة التانيث من الثلثة
الى العشرة بالمذكر دون المؤنث من ان المعدود
المذكر جمع فيكون مؤنثا فيلزم الحاق التاء بعدده و
اذ الحق لم يلحق المؤنث للفرق بينهما فهذا اصرح في ان
التاء للتانيث وقال صاحب الكشاف في تفسير قوله
ولا هم ينظرون ان ثلثة انفس على تاويل الشخص
واعلم ان ما يتوقف عليه الشيء اما ان يكون
جميع اولا او الاول العلة التامة وحينئذ اما ان يكون
داخلا في المعلول اولا او الاول اما ان يكون من الاجزاء
الذهنية اولا او الاول الجنس والفصل وحينئذ الصورة
والمادة وغير الداخل اما ان يكون المعلول منه او
لا جله او لا منه ولا لاجله والاول الفاعل وحينئذ القابل
والثالث اما ان يكون المعلول حالا فيه قابا به او لا و
الاول الموضوع والمحل وحينئذ اما ان يكون موقوفا
على وجوده او عدمه او كليهما والاول الشرايط و
الآلات وحينئذ ارتفاع الموانع والثالث المعدات

قوله ويدل بالالتزام على الفاعل يريد به الالتزام
العرفي المعتبر عند اهل العربية لا العقلي حتى يرد عليه
التحويل مع الذهول عن الفاعل قوله وحصول
الخ هي الغاية كالجلوس في السرير على ما قالوا وفيه
ان الجلوس كحصول الخ متأخر فلا يكون علة الا ان
يقال المراد تصورها قوله المحول هو الواضع
ام غيرها فان قيل الظاهر ان ام متصلة ولا يقع قبلها
الا همزة الاستفهام في الاكثر بمعنى الاستفهام او
صارت بمعنى التسوية وهل في الاقل ويليها احد
المستويين والآخر الهمزة على معنى ان كان ما يليها
اسما مفردا كان ما يلي الهمزة كذلك وان كان فعلا او
حرفا كان ما يلي الهمزة كذلك وان كان جملة اسمية او
فعلية كان ما يلي الهمزة كذلك وهنا ليس كذلك
قلت تقدير الهمزة في المعطوف عليه والمبتدأ المعطوف
ان عطف على الجملة والا فلا على ان الواضح قال بجواز
المخالفة بما ما دلي الهمزة وام في نحو اعندك زيد ام عمرو
وازيد عندك ام في الدار والقيت زيدا ام عمرا جوازا
حسنا كما قال سيبويه لكن المعادلة احسن وبما ذكرنا من
وقوع هل قبل ام ظهر انه لا وجه لما قيل على قول الشارح

في المطول هل هي واقعة ام لا من انه قد تقرر في النحو
امتناع ان يلي هل بمعادل واجيب بانه من قبيل
الحالات المصنفيا ومسامحاتهم في تراكيبهم قوله
قلت الظاهر ان كل من يصلح لذلك قيل وهكذا الهيئة
التركيبية في المركبات فانك ترجع ظاهرا الغالبة
بموضوعة بناء على انها لو كانت موضوعة لمعنى لما
كان تركيب المفردات بمجرد ارادة من يركبها بل توقف
كل تركيب على معرفة وضع مخصوصه كما في المفردات لكنه
ليس كذلك فانا نركب تركيبات مختلفة ولا نعرف ان
الواضع وضعها اولا بل ربما نجزم بانه لم يضع هذا التركيب
المخصوص والجواب انا لا نسلم الملازمة وانما يصح
اذا كانت الهيئة التركيبية موضوعة بالشخصي وليس
كذلك بل هي موضوعة بالنوعي الا ترى ان هيئات
تراكيب المفردات تختلف باختلاف اللغات فان تقديم
المضاف اليه على المضاف جائز في العاربة دون العربية
فلولا اعتبار الواضع قواعد في تاليف المفردات في كل لغة
لجاز تاليفها في جميع اللغات على اية وجه يراد واذا كان
وضع الهيئات نوعيا كان لارادة المتكلم مدخل في خصوصيات
التراكيب اذ له ان يطبق تاليف هذه المفردات على قاعدة

وان يطبقها على فاعلة اخرى لكنا لم نجد ذلك التأليف موضوعا
اليا بالجلية اذ لا بد من رعاية القواعد العربية قوله
في الحرف وهو خاص ان لكائنة مخصوصة وعام ان
لكائنة غير مخصوصة والعادة وهي ما يستقر في النفوس
من الامور المتكررة المقبولة عند الطبايع السليمة تشملها
وقد يفرق بينهما باستعمال العادة في الافعال والعرف
في الاقوال ثم العرف على نوعين لفظي كدراية يقيد
لفظا بالنفس وعملي ان العرف من حيث الاستعمال
لا من حيث اللفظ كاللحم فانه لا يقيد لفظا بالمأكول مع انه
بحسب الاستعمال مخصوص به والمتبادر منه عند الاطلاق
العرف العام كما ان المتبادر من الوجود الوجود الخارجي
قوله في التحقيق هو رجع الشئ الى محض التحقيق
والثبوت في نفس الامر بحيث لا يشوبه شئ من المسامحة
والاخذ بالظاهر وبما يشبه الحقيقة وليس بمحض حقيقة
قوله هو الواضع وههنا فائدة جليلة وهي ان
الوضع اما شخصي او اعتباري الخصوص في جانب
اللفظ بان يكون مخصوصا وهو اما ان يكون الواضع
والموضوع له خاصين بان يتصور معنى جزئيا ويعين
اللفظ بازائه كالاعلام الشخصية او يكونا عامين

بان يتصور معنى كليا ويعين اللفظ بازائه كما تعين
النكرات او يكونا الوضع عاما والموضوع له خاصا
بان يتصور معنى كليا ويلاحظ به جزئياته ويعبر بلفظ
الملاحظة الاجمالية اللفظ دفعة واحدة لكل واحد
من تلك الجزئيات كالمضمرات والموصولات واسماء الاشارة
واسماء الافعال والحروف وبعض الظروف كاين و
حيث وغيرها مما يتضمن معنى الحرف فانها وان دلت على تلك
الجزئيات المخصوصة بطريق الحقيقة ولا تطلق كذلك على
ذلك المعنى الكلي اذ لم يوضع له وهذا الوجه امكن تعدد
معاني لفظ واحد من غير اشتراك او تعدد اوضاع
ومتى لم يعرف الوضع العام لمعنى خاص وقع في حيص
بيص وقال ان الضمائر واسماء الاشارات موضوعة
لمعان كلية الا ان الواضع شرط ان لا يستعمل الا
في جزئيات تلك الكليات ولو صح ما قاله لكان انا و
انت وهو مجازات لاصابتها اذ لا يصح استعمالها
فيما وضعت لها من المفهومات الكلية ولو كانت
كذلك لما اختلف ائمة اللغة في عدم استلزام المجاز
للحقيقة ولما احتاج من نفى الاستلزام الى ان يتمحل
في ذلك بامثلة نادرة واما كون الوضع خاصا والموضوع

خاصا فغير معقول وإما النوعي ان اعتبر العموم في جانب
اللفظ وهو قد يكون بثبوت ما عدة دالة على ان كل لفظ
يكون بكيفية كذا فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى يفهم منه
بواسطة تعيينه له مثل الحكم بان كل اسم آخره الف او ياء
مقصورة ما قبلها مفتوح ونون مكسورة فهو لزوجين من مدلول
ما ألحق بآخره هذه العلامة وكل اسم غير الى نحو رجال
ومسلمين ومسلمات فهو لجمع من مسميات ذلك الاسم وكل
جمع عرف باللام فهو لجميع تلك المسميات الى غير ذلك ومثل
هذا من باب الحقيقة بل اكثر الحقايق من هذا القبيل
كالمصدر والمنسوب وعامة الافعال والمشتقات لكن الكل
وبالجملة كل ما يكون دلالة على المعنى بالهيئة وقد يكون
بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ متعين للدلالة
بنفسه على معنى فهو عند القرينة المانعة عن ارادة ذلك
المعنى متعين لما يتعلق بذلك المعنى تعلقا مخصوصا وقد
دال عليه بعينه انه يفهم منه بواسطة القرينة لا بواسطة
هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع جواز استعمال
اللفظ في المعنى المجازي لكانت دلالته عليه وفهم منه عند
قيام القرينة بحالها ومثله مجاز لتجاوزه المعنى الاصلي
ثم الوضع النوعي ثلثة انواع كالشخصي الاول وضع

خاص

خاص مع خصوص الموضوع له كوضع اعلام اجناس
الصيغ من فعل يفعل وغيرهما من جميع الهيئات الممكنة
الطارية على تركيب فاعل فانها كلها اعلام
لاجناس الصيغ الموزونة بها وقد لوحظت حين
الوضع بعنوان كلي هو ما يطرأ على تركيب فاعل
فوضع كل منها وضعا نوعيا تضمن ذلك العنوان
عما الجنس ما يوزن به من الصيغ فالوضع في كل منها
خاص مع خصوص الموضوع له وخصوصه لا ينافي
الوضع النوعي لان العموم في الوضع النوعي في جانب
اللفظ وخصوص الوضع انما هو باعتبار الوضع لانه
مقابلة عموم الوضع ولا شبهة ان ذلك العموم ليس
الا باعتبار ملاحظة المعنى حين الوضع على وجه العموم
والكل وضع عام مع عموم الموضوع له كوضع عامة المشتقات
والثالث وضع عام مع خصوص الموضوع كوضع
عامة الافعال فانها موضوعة بالنوع بملاحظة
عنوان كلي شامل لخصوصية كل نسبة جزئية من
النسب التامة كالموضوع له ذلك النسب الجزئية الملحوظة
بذلك العنوان الكلي فالوضع عام والموضوع له خاص
فالوضع عند الاطلاق يراد به تعيين اللفظ للدلالة

على معنى بنفسه سواء كان ذلك التعيين بان يوضع اللفظ
بعينه بالتعيين او يدرج في القاعدة الدالة على التعيين
وهو المراد بالوضع المأخوذ في تعريف الحقيقة والمجاز
ويشمل الشخصي والقسم الاول من النوعي المذكور
اولا فاعلم ذلك فانه ينفعك في مواضع قوله
اي اشتق الامثلة من الاشتقاق في اللغة اخذ شيء
الشيء فهو مشتق وفي الاصطلاح يجيء تارة باعتبار
العلم وتارة باعتبار العمل فان اعتبرناه من حيث
انه صادر عن الواضع احتجنا الى العلم بالاتي عمله
فاحتجنا الى تحديده باعتبار العلم وان اعتبرناه من حيث
يحتاج اخذنا الى عمله عرفناه باعتبار العمل اما تعريفه
باعتبار العمل فهو ان تأخذ من اللفظ ما يناسبه في
التركيب فتجعله دالا على معنى يناسب معناه واما تعريفه
باعتبار العلم فهو ان تجد بينهما علقة بين اللفظين تناسبا
في اللفظ اي في تركيب حروف الاصول والمعنى والهيئة
انواع صغير وهو ان يكون بينهما تناسب في الحروف و
الترتيب نحو ضرب من الضرب وكبير وهو ان يكون بينهما
تناسب في اللفظ دون الترتيب نحو جبذ من الجذب
وكبر وهو ان يكون بينهما تناسب في المخرج نحو نعق

من النعق واذا الحاق يتبادر منه الاشتقاق
الصغير ثم الاشتقاق قيل كما يكون في الاحداث قد
يكون في الاعيان كما في استنوق وتجرد واستجر ونحوهم
ويحتمل وهو على خلاف القياس سيما في الثلاثي المجرد
فانه نادر كقولهم ابن آبا به على وزن شكاسة
اذا تأنق في رعية الابل واحسن القيام بمصالحها
واما الحروف فلا يجوز الاشتقاق منها والمثبتة متعللة
من ان التاكيد غير مشتقة من لفظ اكد المراد انها موضع
لان يؤكد بها كذا قال صاحب الكشاف وقال اكمل الدين
في شرح المشارق الوقيل انها اشتقت من لفظها
بعد ان جعلت اسما للحان قولا واعترض عليه من وجوه
الاول انه لا بد من دليل على ان الاشتقاق لا يجوز من
الحروف والثاني انه لا معنى للاشتقاق الا الاتيان بحرف
لفظ في لفظ للدلالة على اشتمال على معناه وهو متحقق فيما
نحن فيه الثالث ان اهل العربية قالوا التصريف
مشتق من سوف وهو حرف اجماعا واجيب
بان الدليل على ان الاشتقاق لا يجوز من الحروف اتفاق
بعض التصريفيين على ان اصل المشتقات المصدر واتفاق
بعضهم على ان اصل الفعل دل فاما ان يكون الحرف اصلا

المصدر الزعفران عن مشتق كالضرب
ومشتق من الاسماء الجامدة
كالتحجر من الحجر والتجوهر من
الجوهر والاستنوق من الناقة

وقولهم التسديد مشتق من السدف معناه كونه ماخوذا
منه ومنكر قول بعضهم اهل العربية المضارع مشتق من
الماضي وقد بحث لانه يقتضي عدم جواز الاشتقاق
من غير المصدر والفعل قوله واقرب الى الضبط الخ
قد يجئ من باب علم فيكون لازما مقدرا بالتف نحو قوله تعالى
ولا تقربوا مال اليتيم وقد يجئ من باب حسن فيكون
لازما فلا يستعمل الا بمن الى وقد اطرد استعمال
افعل التفضيل مما قرب بالى للملابسة ثم في اول الوهلة
التباس مبدا الصلة بمن التفضيلية عند علم التفضيل
او تعلق حرفي جر بمعنى واحد بعامل واحد حيث لا يصح
الابدال عند وجودها مثل مررت بزيد بعمرو ومع ذلك
وذلك باطل وفعله اقرب للتعويض اللام فيه للاختصاص
يغني غناءه صلة القرب وهي من مادة الفعل والى مادة فعل
التفضيل المستعمل بمن لدفع الالتباس ذكره التفتازاني
في حواشي الكشاف نعم يجدي في الوجه الاول قوله تعالى
كما مر قوامها من ثمة مر قاد وقولهم مررت بزيد بارحنا
كذا فاما توهم هذا التعلق ثابت فيها اللهم الا ان
يقال ان ما ذكر نكتة والنكتة لا تطرد واستعماله بالى لمادة
حالة الاضافة ودخول اللام مع عدم التوهم للاطراد

وجه الصحة في الاول تعلق الظرف الاول بالمطلق
والثاني بالمقيد ذكره صاحب الكشاف وهكذا يعتبر امثاله
مثل قولك اكلت من بستانك من العنب قوله
والعمدة وهي بضم العين ما يعتمد عليه قوله وما جيب
ما خوذ من اجاب القلادة اذا قطعت سمي الجواب
جوابا بالقطع كلام العائل قوله وتاخير الفعل عن
نفس المصدر هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره
ان يقال اذا سلمتم كون الفعل متقدما في الاعلال
يلزم ان يكون مشتقا منه والا لزم كون الفعل متاخرا
فاجاب بقوله وتاخير الفعل قوله فتامل ولعل
الكوفيين يقولون ما ذكرتم من ملاحظة الذات و
الوصف ليس بحجة علينا بل هي حجة لنا اذ نحن نقول
على طريق القياس كما انه اصل في الاعلال بالاتفاق
فليكن هو ايضا اصلا فيما نحن فيه اختلاف وعلى هذا
لا يرد علينا اعد ونعد ونعد اذ ليس فيها حجة اختلاف
والكلام فيما فيه حجة اتفاق وحجة اختلاف فنقيس
المختلف فيه على المتفق عليه فامر المحقق بالتامل
في ان هذا القياس مع الفارق وان جعل احدهما
اصلا في محل والاخر في محل آخر اولى رعاية للتعا

قوله واعلم ان المراد بالمصدر المصدر المجرد
يعني ان المراد بكون الفعل مشتقا من المصدر هو
ان الفعل مشتق من المصدر المجرد لان المصدر
المزيد فيه مشتق من الفعل وذا التعليل يوافقه
لموافقته اياه بحروفه ومعناه نظرا الى موافقة المصدر
المزيد فيه الفعل بالحرف والمعنى ممنوعة لان الحروف
المصدر ما زيد من حروف الفعل ومعنى المصدر الحدث
فقط بخلاف معنى الفعل فان معناه الحدث مع الزمان
ولو سلم فليكن المصدر المجرد مشتقا من الفعل بهذه
العلة بل هو اولى بها من المزيد فيه لان حروفه مشتقة
لحروف فعله واما اريد ان المصدر المزيد فيه مشتق
من المصدر المجرد فالموافقة اللفظية منتفية فلو قيل
ان المراد الموافقة في اصل الحروف وح يستقيم قلنا
ان اصل حروف الاكرام مثلا هو بعينه الكرم فيكون
بالحقيقة الكرم موافقا للكرم وهو باطل وبالجملة المعنى
الذي اولى بالارادة من المعنى الاول وان اورد
عليه هذه المنافاة فتأمل لايقال ذكر في بعض شروح
العروض ان الفعل المزيد مشتق من المصدر المزيد
والمجرد من المجرد والمفهوم من كلام الشارح اشتقاق

الكل من المجرد لانا نقول مآلهما واحد لان
اشتقاق المصدر المزيد من المصدر المجرد اشتقاق
الفعل المزيد من المصدر المجرد قيل لا قاعدة
كلية مقتضية لوجوب اشتقاق فعل من كل مصدر
وقيل اذا اشتمل الثلاثي على معنى المزيد وزيادة
يشتق من المزيد كالتقدير من التقدير والوجه من
المواجهة والبزخ من التبزخ بمعنى الظهور والبتم من
البتيم كذا في حواشي الكشاف وذكر في حاشية التفسير
القاضي لموالاة خسر وقيل لفظة من اتصالية
كما في قولهم انت مني بمنزلة هارون من موسى كما
ان هما من جنس واحد يجمعهما الاشتقاق من
واحد ومن خطأ صاحب الهداية في قوله الوجه
مشتق من المواجهة حيث جعل الثلاثي مشتقا
من المشتق والامر بالعكس فهو مخطئ لان معنى
الاشتقاق ان ينتظم الصيغتان قصاعدا مع
واحدا وفي هذا التوقيت بان يكون المشتق منه ثلاثيا
وقد قال العلامة صاحب الكشاف اشتقاق اليم
من اليتيم لان الناس يقصدون للاستغاثة و
اشتقاق البزخ من التبزخ والجث من الاجتثاث

لاستثاريهم من العيون وهذا لان غرضهم من ذلك
الاشتقاق بيان حقيقة ملك الكلمة فجاز ان يكون المشتق
اشهر واقرب الى الفهم من القلق كما في الضمائر مع الاضمار
فصح ذكر الاشتقاق لايضاح معناه وان لم تكن المشتقة
اصلا وحاصله ان الاشتقاق ههنا ليس على مصطلح
اهل الصرف وصاحب الهداية ليس بمخترع في الطلاق
الاشتقاق على المعنى المذكور بل مقلد لائمة العربية تابع
له ومن وقع وقال ذاك في الاشتقاق الصغير وارتما
في الاشتقاق الكبير وهو ان يكون بين الكلمتين تناسب
في اللفظ والمعنى فقد اخطأ في الزعامة الاشتقاق الكبير
من عند نفسه اذ لا نقل فيه عن ائمة العربية وغلط في
تفسير الاشتقاق الكبير فانما ذكره انما يكفي في الاشتقاق
الاكبر وفي الكبير لا يكفي التناسب في اللفظ والمعنى بل لابد
من الاشتراك في الحروف الاصول بالترتيب اشار
اليه الشريف في شرح الكشاف وذكره ابن كمال باشا
في حواشي الهداية **قوله** والكل مشتق منه اما
بواسطة او بلا واسطة قال الشريف الجرجاني في
شرح الكشاف ومعنى قولهم ضارب مشتق مما ضرب
انه مشتق منه مادة واما هيئة فالماضي

تنبيه

تنبيها على الحروف المعتبرة في الاشتقاق فان بعض
المصادر كالخرق والقبول يشتمل على حروف لا يعتبر فيه
قوله ويجوز الجواز قد يستعمل بمعنى الامكان الذي
وقد يستعمل بمعنى الاحتمال العقلي وقد دفع الشيخ
في الشفاء بالمحافظة على التمييز بينهما واشار الى انه
ينشأ من عدم التمييز خلل كثير وفي حاشية التلويح
للبرجندي الجواز يطلق على اربعة معان احدها مباح و
هو ما لا يمتنع شرعا مباحا كان او واجبا او مندوبا
او مكروها والثالث ما لا يمتنع عقلا واجبا او دائما
او متساوي الطرفين او مرجوحا والرابع ما استوى
الامران فيه شرعا كالمباح او عقلا كفعل الصبي
والخامس ما يشك فيه شرعا او عقلا والمشكوك
اما بمعنى استواء الطرفين او بمعنى عدم الامتناع و
الجواز الشرعي من هذا كله هو الاباحة ويجوز ان
يكون وجه اختياره الاخذ بمذهب الي جعفر فانه جمع
بين قول من قال ان بعض الامثلة مشتق من الفعل
كالشيخ عبد القاهر وابن علي وغيرهما وقول من
قال انه مشتق من المصدر **قوله** ويخرج ذلك
يجوز جعله على ان يكون معطوفا على المتن ويكون ح

من قبيل المحول اليه ويراد به مثل تحويل الاسم المذكر
الى المؤنث ويجوز نصبه على ان يكون معطوفا على تحويل
الاسم ويراد بتحويل المعلوم الى المجهول والغائب الى
المتكلم والمخاطب **قوله** وهذا اقرب سبل التوجيه
اى اقرب الى الحق من الاول لانه مذهب الكوفى غير
ملتفت اليه **قوله** اوان ان يرجع الى الصحاح
الاوان الحين والجمع آونة كزمان وازمنة وقد جمع
يكون متقدرا من باب قطع ومصدرا بجئ رجعا وللازما
ومصدرا بجئ رجوعا ورجعى **قوله** فى بيان ان
التقسيم لا يضم الى مفهوم كلى قيود مخصصة بحالة
اما متقابلة او غير متقابلة ليحصل بانضمام كل قيد
اليه قسم منه فلا بد ان يكون مشتركا بينها اقامة بخلاف
التزييد فانه لا يستلزم اشتراكا كما فى المتصلات
وقد يجرى فى الجزئيات الحقيقية كما فى الحمليات الشبيهة
بها كقولك زيد اما ان يكون قائما او قاعدا وههنا
فائدة وهى ان التزييد الانفصالى لا يشتبه بالتقسيم
لانه وارد بين القضايا بحسب صدقها وتحققها فى نفس
الامر وكذا الا يشتبه به التزييد الحملى اذا كان متعلقا
بجزئى حقيقى او بكلى مسور اما ان تعلق بكلى غير مسور

فان

فانه يشتبه به الا بحسب العدد اما ان فرض واما ان فرد
يحتمل التقسيم والحملة والقرائن اذا قصد بالحمل
كان بالحقيقة قضية حكم فيها باحد الامرين على ما صدق
عليه مفهوم العدد الا انه اهمل فيها السور ولو سورت
لم يخرج عن كونها حملية شبيهة بالمنفصلة واذا قصد
به التقسيم يراد بالعدد مفهومه ويعتبر انضمام كل من
الامرين الى ذلك المفهوم ليحصل به قسم منه فلا يكون
قضية فى الحقيقة بل فى التصور واذا قصد الحكم
باحد القسمين على ذلك المفهوم او بانقسامه اليهما
فقد خرج عما هو حقيقة التقسيم فصار قضية طبيعية
على قياس ما عرف فى العرف والتعريف الحقيقى الكاسب
للتصور واما التعريف اللفظى فالمقصود به التصديق
دون التصور ثم التزييد لا يكون الا بين المعانى المحتملة
فلا يقال المراد بالانسان اما الحيوان الناطق او الحجر
وقد يقال قد يقع التزييد بين المعانى الغير المحتملة لفائدة
سد باب كلام الخصم لئلا يكون له مجال الى قسم وان
كان ذلك بعيدا فى الواقع وعند العقل **قوله**
ثم الفعل بكسر الفاء قال الشريف فى حواشى شرح
المفتاح الفعل بفتح الفاء هو المصدر حقيقة وبكسرها

اسم لا مصدر حقيقي بل الحاصل من المعنى المصدر
وقال الشارح رح المطول ويستعمل فعِل بكسر العين للوصف
والحدث فاعترض عليه بان الذي للحدث هو الفعْل بالفتح
لا غير والفعل بالكسر الاسم كما صرح به الشارح رح غير هذا
الكتاب وصرح به الجوهري ايضا واجيب بانا هذا
اخبار لو كان المراد بالحدث هو مدلول مصدر فعل يفعل
وانما المراد الضرب مثلا فتدبر فان قلت على اي شيء
يعطف قوله ثم الفعل قلت على محل اسم ان فان قلت
العطف على محل اسم ان المفتوحة غير جائز سواء
كان قبل مضي الخبر او بعده قلت ان هذه مكسورة
حكما وان كانت مفتوحة لفظا لوقوعها موقع مفعولي
اعلم على الاصح ويجوز ان يكون عطفا على متوهم اي
الاسم اما ثلاثي او رباعي ثم الفعل وهذا سايغ شائع
قوله اما ثلاثي واما رباعي وهما بضم الثاء الاولى
والرآء شاذان لانهما منسوبان الى ثلثة واربعة
والقياس ان يقال ثلاثي واربعي بفتح الثاء الاولى
وقيل انهما منسوبان الى ثلاث ورباع اللذين
لا تكرار فيهما على ما هو مذهب سيبويه وكونهما بمعنى الامر
على مذهب سيبويه فهما مجازان من قبيل الاستعمال

في جزء المعنى الا انه تكلف وهكذا الخماسي والسداسي
وغيرهما قوله حروفه الاصلية ثلثة او اربعة
فيه اشارة الى رد ما يقال يجوز ان يكون الفعل ثنائيا
نحو صُنْ وبِعْ وامثالهما لان الحروف الاصلية فيهما ثلثة
قوله اذ لم يتبن منه الخماسي ولا الثنائي امتا
الثنائي فلان الاصل في كل كلمة ان تكون على ثلثة
احرف حرف يبتدأ بها وحرف يوقف عليها وحرف يكون
واسطة بين المبتدأ به والموقوف عليه اذ يجب ان يكون
المبتدأ به متحركا والموقوف عليه ساكنا فلما تنافيا كره هوا
مواراتهما فعمدوا بينهما فان قلت المتوسط لا يخلو من
ان يكون متحركا او ساكنا وايا ما كان يلزم التنافي مع احدهما
قلت لما جاز الحركة والسكون على المتوسط من حيث
هو متوسط فلا يتحقق التنافي لعدم وجوب شيء من الحركة
والسكون عليه واما الخماسي فلكثرة تصرفه ولانه يتصل به الضمير
المرفوع المتصل ويصير كالجزء منه بدليل السكان ما قبل فاعلن
فيه كالسداسي نحو الاسم وهو مرفوض لما سيجيء وكلمة اذ
لمجرد التعليل كما ذهب اليه جماعة من النحاة خلافا لسيبويه
منهم ابن هشام وقيل ظرف زمان يستفاد التعليل من قوة
الكلام لا من اللفظ ولا معنى للظرفية ههنا واما الكلمتان حيث

وحين فاستعملتا لمجرد التعليل بواسطة وقوعهما موقع
اذ قوله بشهادة التتبع والاستقراء تقول
قرئت البلاد قرءًا وقرئتها واستقريتها اذا تتبعتها
تخرج من ارض الى ارض كقارئ الصحاح فالاستقراء
عطف تفسير للتتبع وان كان بالواو وقليلا لان الواو تقتضي
المغايرة وهو عين المفسر واما بالفاء فقيل لا يجوز
وقيل يجوز ذكره في حواشي الكشاف قوله ولم يمنع
الحاصر في الاسم اي جواز دخول الاسم رباعيا وخماسيا
للتوسع ولم يجوز واسداسيا لخروجه عن الاعتدال
ولئلا يتوهم انه كذلك اذ الاصل كما ذكرنا ان يكون
على ثلثة احرف قوله واياما كان فايا نصب
على انه جر كان وما زائدة وفاعله مستتر راجع الى الفعل
وقد يقال هو منصوب بمضمر يفسره الظاهر قوله
لانا نقول الفعل الذي هو مورد القسمة اعم فان
قيل العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص فيلزم
المحذور قلنا فرق بين ارادة مفهوم العام وبين
تحققه ولا يلزم من عدم تحققه الا في ضمن الخاص عدم
ارادته الا في ضمنه بل يجوز ان يلاحظ مفهوم العام
ويراد من حيث هو مع قطع النظر عما هو في ضمنه

ايًّا ما
العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص

وقد يقال الحكم بان العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص انما
يصح في الموجودات الخارجية فان الانسان مثلا لا يوجد
في الخارج الا في ضمن فرد من افراده مع انه يوجد في الذهن
مجردا عن خصوصيات الافراد واما الموجودات الذهنية
فليست كذلك لان العام يتحقق هناك في ضمن الخاص تارة
ويتجرد عنه اخرى وفيه بحث لان تحقق العام في الخارج
هو حصوله فيه بنفسه وذلك لا يكون الا في ضمن الخاص
ليس علما به وتحققه في الذهن انما هو حصوله فيه بصورته
التي هي علم به وكذا الحال في العلم الذهني فان لم يتحقق فيه
بنفسه وليس علما به وهذا بالنسبة اليه كالوجود الخارجي
بالقياس الى ما يوجد في الخارج وتحققا بصورته التي
هي علم به وهذا بالقياس اليه كالوجود الذهني للموجودات
الخارجية فالعام سواء كان خارجيا او ذهنيا لا تحققان
تحقق هو حصول بنفسه ولا يكون الا في ضمن فرد من افراده
وتحقق هو حصول بصورته وذلك قد يكون مجردا عن خصوص
الافراد الا ان كلا حصولي الذهن كما ان في الذهن اشتبه
احدهما بالآخر قوله فان المراد به مطلق الفعل لا يقال
ذكر في بعض شروح المنار ان بين مطلق الامر والامر المطلق
فرقا واضحا فانا لا ندري عبارة عما صدر فيه على الامر والثاني

عن الامر الحالي بعين التزينية وبينهما بون بعيد فكذا
مطلوب الفعل والفعل المطلوب لا نا نقول لك هذا
الزواج لا يطرد ذكره في شرح المغني قوله لانه
اما ان يكون باقيا الضمير فلانه راجع الى كل واحد
فصحة الحمل إما بتقدير مضاف في الكلام على ما هو
الاولى كما قال صاحب المغني اذا احتاج الكلام الى
حذف مضاف يمكن تقديره مع اقل الجزئين ومع
ثانيهما فتقديره مع الاول اولى اي اما ذوا ان يكون او
في الاول اي صار كل واحد منكم ما بتأويل انه مع
الفعل بالمصدر والمصدر بالوصف اي كاسم الفاعل حتى صح
به في قوله لك وما كان هذا القرآن ان يفترى وقوله لك
ثم يعودون لما قالوا اي التقدير ما كان افتراء
بمعنى مفتريا ولا ان المعنى ثم يعودون للقول بمعنى المقول
فيها لفظ الظهار وقد نص ابن هشام على هذه الفائدة
في الباب الثامن من مغني اللبيب وقد اشار البيضاوي
في تفسير قوله لك ولا تنكحوا ما نكح حيث قال ما مصدرية
على ارادة المفعول من المصدر وصاحب الكشاف
في تفسير قوله لك فافعلوا ما تؤمرون حيث قال او
أمركم بمعنى مأموركم على ان ما مصدرية ولكنها قال التفتازاني

جعل

جعل ما مصدرية والمصدر بمعنى المفعول اي الماموربه
بمعنى المأمور به قليل جدا واما كثرة صيغة المصدر
وكلام الزجاج في البقاء حيث قال في قوله لك حتى تنفقوا مما
تحبون يجوز عندنا على كون ما مصدرية والمصدر في
تأويل اسم المفعول يقتضي عدم تجويز ذلك لغيرنا على
وكذا قول بعض شراح العاضد ان الباب في اصله
ليس بقياس وانما هو في المصادر الحقيقية لانه من باب
الاختصار واما الفعل المصدر بما وان فتطويل
فلما عدل عن صريح المصدر الى الفعل بما علم انه ليس
الاختصار مطلوبا وفيه نظر وقال ابو حيان في تفسير قوله
لك فاصنع بما تؤمر والصحيح ان ذلك لا يجوز وردت
عليه في الحواشي السعدية لتفسير القاضي بان هذا
دعوى صرح النحاة بخلافها وقال في بعض شروح
الكشاف ذكر المحققون من النحاة ان ما هو في حكم
شيء لا يلزم ان يكون مثله من جميع الوجوه وكذا قال
صاحب الافليد في بحث لا في امتناع وقوع المصدر
خبرا عن الجثة لعدم كونه مثلا لاعلى فاعل وزمان والفعل
المصدر بما يدل عليهما فيجوز الاخبار به وان لم يجز
بالمصدر مع ان الفعل المصدر بما في حكم المصدر

مطلب الفعل المصدر بما في حكم المصدر

والصورة معتبرة عندهم فان قيل قولك اولا التقدير
اولا يكون ففيه حذف المعطوف وابقاء العاطف وهو
باطل فرجح بردّ معنى اللبيب في نظيره قولهم افعل هذا
ام لا لان اصل ام لا تفعل قلت المحكوم عليه بالبطلان
عند محققي النحاة حذف المعطوف وما له من متعلق اما
كان الجزء وط المحذوف هنا جزؤه لا نفسه فلا يرد شيء
من مثل قوله ﷺ والذين تبوؤا الدار والايمان وقول
الشاعر • رجحنا الحواجب والعيونا • وقول الآخر •
علفتها تبنا وماء باردا • وقولهم اشتريته بدرهم فصاعدا
لان المحذوف في الجميع هو المعطوف بدون المتعلق •
وكل واحد منها اما سالم او غير سالم قال البهشتي في
شرح لقائلٍ ان يقول لو قال كل واحد منها اما سالم
او غير سالم وكل واحد منها اما مجرد او مزيد فيه لكان اولى
لان تحقق المزيد فيه سالما او غير سالم متوقف على زيادة
حرف من حروف اليوم تنساه على اصله وزيادة الشيء
على الاصل فرع وجود الاصل وفيه نظر فتأمل قوله
والامثلة نصر وعد اكرم او عد الخ وهذا كقول
السكاكي وهي المضمرات الاعلام المبهمات الخ ولا بد
من الواو الجامعة وهذا اتى بها ابن الحاجب حيث

قال

قال وهي المضمرات والاعلام الخ وصاحب اللب
حيث قال حروف العطف الفاء والواو وقال
افعال القلوب حسبت وظننت الخ لانهم صرحوا
بانها ان المبتدأ متعدد احقيقة والخبر متعدد لفظا
نحو بدا لك بدّ يرتجى واخره لا عدّ آثرها عائضة باب حكم
هذا القسم ان لا يجوز ترك العطف فيه البتة لان المبتدأ
في تقدير الفك والفصل اي احدهما كذا والاخر كذا
قال الرضي ونحوها عالم وجاهل لا بد فيه من الواو ولا
المبتدأ متفكك في التقدير اي احدهما عالم والآخر جاهل
وقال الشريف في حاشيته عليه مراده تصوير الفك
لا انه من قبيل العطف فيما بين الجمل وكذا قولهم هم عالم
وجاهل اي بعضهم عالم وبعضهم جاهل فتقول المحققا
الشريف ترك العاطف بين الاخبار تنبيها على ان
المجموع بحسب الحقيقة خبر واحد للاقسام كانه قيل اقسام
المؤمنات هذه الاشياء وقوله اما ما يقال من ان
الخبر اذا تعدد لفظا لتعدد المبتدأ حقيقة او حكما وجب الواو
بين الفاظ الخبر فلم يلتفت اليه المصنف لان اشعار العاطف
باستقلال كل خبر على حدة اظهر والاولى ان ترك الواو
في حلو حامض اولى من ادخاله الذي جوزه ابو علي

ليس على ما ينبغي على انه صرح في تعليقاته على التلويح
بخلاف ما ذكره حيث قال انهم يقولون انه حلو حامض
ان ضمير المبتدأ ليس شيئا منهما والا لزم التناقض
بل انه المجموع من حيث هو مجموع وان اردت ان تعبر
عن ذلك المجموع بلفظ واحد قلت مُرّ فانهم اعتبروا
المتعدد صورة المتحد حكما والغوا بالواو وعدمه لا
تجده بتة لدلالة الواو على تأكيد امر الاتحاد وهو المجموعية
وفي حاشيته لشرح العضد حيث قال وفي مجيء الصفات
هكذا امر دونه اشعار بالاستقلال لان تقديم الخبر
اعني قوله وفي مجيء الخ ظاهر في الحصر وما قاله المحقق ابن
كمال باشا من انه لا اشعار في الواو بالاستقلال
كل جزء على حدة ولذلك آثر واو الكلية أو عليها عند القصد
الى الاشعار المذكور على ما عرف به الشريف
حيث قال في بحث تنكير المسند اليه في شرح المفتاح
واختار أو على الواو اشعارا بان كل واحد من المتعاطفين
كاف في التنبيه على ما ذكر فلا يخفى ما فيه وقد صرحوا
بان كلا من العطف وتركه يحتمل كلا من الاستقلال
وعدمه والتعيين الى القرائن وبهذه النكتة وبجلاء خطئها
صح القول تارة بان العطف مشعر بالاستقلال واخرى

بان

بان تركه مشعر بعدم الاستقلال وما قيل من ان الوجه
ان يجعل ما ذكر من قبيل حذف واو العطف على
نمط قوله وجوه يومئذ ناعمة وهو معطوف على وجوه
يومئذ خاشعة وقولك اشتريت ما بين الموضع الفلاني
الى دار عمرو الى دار خالد لحذف الواو فمردود بان
حذف حرف العطف بابه الشعر بل قيل انه غير ثابت و
الآيات التي تدل ظاهرها على ذلك تحتمل وجها آخر
كما فعله ابن هشام في مغني اللبيب وما حكى ابو زيد
من الكلت خبزا لحما تمرا أو ما حكى ابو الحسن من اعطه
درهما دينارا درهمين ثلثة فقد قيل على بدل الاضراب كما
في المغني وكان تعول الاستدلال بما ذكر تمسك
بالظاهر المفيد للظن الكافي في مباحث الالفاظ فلا
يقدح فيه الاحتمالات البعيدة على ما قال الشريف في
موضع من شرح المفتاح وقال في موضع آخر منه و
الدليل الظاهر يكتفى به في مباحث الالفاظ وقال علاء
الدين في حاشيته والتمسك بالاولى والارجح يكفي
في مباحث الالفاظ سيما في التنزيل وانما حذف
العاطف شايع شائع في مقام التعديل والشارح ايضا
جوز في التلويح وقال الكرماني في شرح البخاري

قد جوز بعض النحاة حذف العاطف اذا قام قرينة عليه
وزعم جامع الشروح للبزدوي ان حذف العاطف طريقة
جائزة عند صاحب التقويم وقول الامامين ان
حذف العاطف ليس بممتنع قوله من حروف
القلة فان قيل قد صرح الادباء ان جمع الكثرة
يتناول ما فوق العشرة الى نهاية بلا قرينة وما دون
الى الثلثة بقرينة وهي العدد والحروف جمع كثرة اطلقت
على ما دونه بلا قرينة قلت جمع الكثرة يطلق على ما
دونه الى الثلثة من غير قرينة كما قال صاحب التوضيح
من انه لا فرق بينهما جمعي القلة والكثرة في الاطلاق
على الثلثة الى العشرة من غير قرينة وانما الفرق في
الاطلاق على ما فوق العشرة من غير قرينة حيث
يصح اطلاق جمع الكثرة على ما فوق العشرة دون جمع
القلة وقولهم جمع الكثرة يطلق على العشرة الى ما لا نهاية
له لا يلزم منه ان لا يصح اطلاقه على الثلثة الى العشرة
اذ هو مسكوت عنه لشهرة كون اقل كل جمع للقلة
او للكثرة ثلثة وقد اجمعوا ان العشرة داخلة في القلة
فقول ابن كمال باشا في شرح التلخيص جمع الكثرة
يراد به كل عدد فوق تسعة وقول صاحب التوضيح

وقولهم

٦١

وقولهم جمع الكثرة يطلق على العشرة ليس على ما ينبغي
فان قيل ما الفرق بين جمع القلة والكثرة قلت افراد
القلة كلها جمع مصحح مذكر كان او مؤنثا وافعل وافعال
وافعلة وفعلة من المكسر وزاد الفراء فعلة و
بعضهم افعلاء وكلهم فيقولون فعلاء بضم الفاء وكسرها
والكثرة ما عداها فظاهر كلام اللباب مشعر بان جمعي
التصحيح للقلة مطلقا سواء كان معرفا او منكرا و
المذكور في كتب القوم انهما انما يكونان للقلة اذا
كانا منكرتين واما المعرف باللام فلا قال بعض النحاة
الجمعان يشتركان بين القلة والكثرة وذكر بعض المحققين
من النحاة ان الظاهر انهما للطلق الجمع من غير نظر الى
القلة والكثرة ثم المذكور في كتب القوم انه قد يستعار
احدهما للآخر مما استعمال القليل في الكثير وعكسه و
بقي ههنا قائلة نفيسة وهي انه اذا لم يات للاسم الا
بناء القلة كاثر جبل في الرجل او بناء الكثرة كرجال في
الرجل فهو مشترك بين القلة والكثرة ولكن ان تعرف
الجمع المضاف قد يكون للجنس فيشمل القليل والكثير
وللعهد لان الاضافة كاللام في كونها للجنس والعهد
والاستغراق صرح به الشريف في بحث تعريف المسند

من حواشي المطول فانتفع به اعترافا بعض الفضلاء
على ما قال القاضي البيضاوي جوز تغيير قولك اصلها
ثابت وفرعها في السماء بجوز ان يقيد فرعها على
الاكتساء بلفظ الجنس لاكتسابه الاستغراق من اضافة
باة مثل غلام زيد لا يستغرق **قوله** ونعني
في صناعة التصريف قال زين الورى في شرح المفتاح
اكثر استعمال لفظ العناية في ارادة الحكم من الالفاظ
يقال فلان عني بما تكلم هذا المعنى ومثله الارادة انتهى
قال هكذا الاة السالم في صناعة النحو ما ليس في آخره
حرف علة ويظهر ان الخلاف في نحو زيد فانه سالم
عند النحويين وغير سالم عند الصرفيين ثم السالم اخص
من الصحيح مطلقا عند بعض الصرفيين ومنهم المصنف
لان الصحيح ما سلمت اصوله من حروف العلة والهمزة
وحد الهمزة والتضعيف في احدهما والسالم ما سلمت
اصوله منهما ايضا كما ذكره المصنف هنا وعند بعض الصرفيين
لا فرق بينهما ومنهم صاحب المراح لان الصحيح والسالم
عندهم ما ليس في اصوله حرف علة وتضعيف و
همزة كما ذكر صاحب المراح قال صاحب التمرين انما قال
نعني ولم يقل اعني مع انه مفيد المقصود لانه يفهم

اعني ونعني

منه الخلاف ايضا بين اهل العرف ثم قال وفيه نظر
لان ذلك لو كان المفهوم المخالف معتبرا وليس كذلك
اقول نقل ابن كمال باشا ان غير معتبر صنع من كتبه
ان المفهوم معتبر في الروايات والعقود والخلاف
انما هو في النصوص وصدر الشريعة في باب المطهر بانه
لا خلاف في ان التخصيص بالذكر في الروايات يدل
على نفي الحكم عما عداه وقال في شرح الاخسيكثي نقل
شيخنا عن شيخان التخصيص يدل على نفي ما عداه
في العقليات وفي متفاهم الناس وفي الروايات و
قال في شرح المنار العلماء قالوا التخصيص في الروا
يوجب نفي الحكم عما عداه وصرح في العناية وعامة البياع
في فصل الجنايات من كتاب الحج ان التخصيص يدل
على النفي بالاتفاق وهكذا صرح صاحب المفتاح في صيغة
الاستتباع فان قيل لم اعتبروا المفهوم في غير
النصوص دونها قلت لان التخصيص لو لم يكن
للنفي لما كان لعائشة اخرج بخلاف كلام الرسول عم فانه
اوتي جوامع الكلم فلعله قصد عائشة لم يذكرها الا ليرد
ان المخلف قد يستفيد من كلامه عم احكاما لم يبلغ اليها
السلف بخلاف امر الرواية فانه قلما يقع الفائدة فيه

المفهوم المخالف

المفهوم معتبر في الروايات والعقود والخلاف انما هو في النصوص

اعتبار المفهوم في غير النصوص كما

ثم القائلون بالمفهوم عرفوه بان يكون المسكوت عنه مخالفا
للمنطوق في الحكم اثباتا ونفيا وشرطوا له ان لا يظهر
اولوية المسكوت عنه من المنطوق في الحكم والا سمي
المنطوق في الحكم صحيح لو ظهر اولوية او مساواته يثبت
الحكم في المسكوت عنه بدلالة النص او قياس والا خرج
المنطوق فخرج العادة ولا يكون للكشف او المدح او
الذم او التاكيد ولا يكون المنطوق السؤال او حادثة
ولا التقدير بجهالة او خوف او غير ذلك مما يقتضي تخصيصه
بالذكر وبالجملة ان لا يظهر لتخصيص المنطوق بالذكر
فائدة غير نفي الحكم عما عدا المسكوت عنه وقسموه الى مفهوم
اللقب وهو نفي الحكم عما لم يتناوله اسم الجنس او العلم
منعه الجمهور وقال ابو بكر الدقاق وبعض الحنابلة هو
الاشعرية والى مفهوم الصفة والمراد النعت بل كل قيد
في الذات نحو سائمة الغنم وفي الواجد ظرفي الزمان
والمكان وغيرهما قال به الشافعي ومالك واحمد و
الاشعرية والى مفهوم الشرط وهو اقوى من مفهوم
الصفة ولذا قال به كل من قال بمفهوم الصفة لانه صفة
معنى وبعض من لا يقول به كالكرخي وابن الحسن البصري
وعبد الجبار من المعتزلة وابو اسحاق من الشافعية

والى

والى مفهوم الغاية وهو اقوى من مفهوم الشرط
لقوة دلالة تختص به ولذا قال به كل من قال بمفهوم
الشرط وبعض من لم يقل به كالقاضي ابي بكر وعبد
الجبار قال صاحب البديع هو عندنا من قبيل الاشارة
لا المفهوم ولعل هذا هو المحمل للكلام المتوقف في بحث
المعارضة والترجيح ان مفهوم الغاية متفق عليه والى
مفهوم الاستثناء فانه يفيد حكما للمستثنى مخالفا لحكم
المستثنى منه عند جمهور الشافعية واكثر متكلمي المعتزلة
والى مفهوم انما ذهب القاضي ابو بكر والغزالي وجماعة
من الفقهاء الى انه ظاهر في الحصر واما احتمال التاكيد
والى مفهوم العدد فالمذهبان ان القول بمفهوم
العدد والقول بنفيه مرويان عن مالك كما اشار
صاحب الهداية اليهما في باب الجمعة والى مفهوم الحصر
ويراد به عرفا النفي عن الغير ويحصل بتعريف جزئي التركيب
كتقديم ما حقه التاخير من متعلقات الفعل والفاعل
المعنوي والخبر وتعريف المسند والمسند اليه والمراد به
بعض انواعه وهو ان يعرف المبتدا بحيث يكون ظاهرا
في العموم سواء كان اما صفة او اسم جنس ويجعل الخبر اما
هو اخص منه بحسب المفهوم سواء كان علما او غيره

مثل العالم زيد او الرجل بكر او الكريم في العرب وصديقي
خالد ولا خلاف في ذلك بين علماء العربية تمسكا باستعمال
الفصحاء وللنحاة على ايضا مثل زيد العالم حتى قال ضابئ
المفتاح المنطلق زيد وزيد المنطلق كلاهما يفيد حصر
الانطلاق على زيد الا ان باعتبار ائمة الاصول لما عابر
اعتبارهم فانهم يبحثون عن احوال التراكيب من حيث
افادتها خواص تختلف باختلاف المقامات والاعتبارات
فيختار ما اختاروه وان اختاره بعضنا **قوله**
والالف يعني الحروف الهوائي الممتنع الابتداء لعدم
قبول الحركة وابن جني يرى ان اسم لادائة الحرف
الذي يذكر قبل الباء عند عد الحروف وانه لما لم يمكن ان
يلفظ به في اول اسمه كما قيل في اخوانه اذا قيل صاد جيم
توصل اليه بالام كما توصل الى اللفظ بلام التعريف بالالف
حيث قيل في الابتداء اللام ليتقارضا وان قول المعلمين
لام الف حطا لان كلا من اللام والالف قد مضى ذكره و
ليس الغرض بيان كيفية تركيب الحروف بل سرد اسماء
الحروف البسايط ثم اعترض على نفسه بقوله ان النحو
اقتبست من عند زياد كالحرف تحظ رجلا بخط مختلف
تكتبانه في الطرس لام الف واجاب بانه لعله يتلقاه

من افواه العامة لان الخط ليس له تعلق بالفصاح
قوله نحو قتل وبيع وامثال ذلك لا يقال يذكر
مثل هذا اذا قصد التعميم فلا حاجة الى قوله او امثال
ذلك لانا نقول مثل ذلك للاشارة الى تكثير الامثلة
اسلوب شايع قال المحقق ابن كمال باشا وسائر شراح
المفتاح في قوله كنحو الجمع بيا اداتي التمثيل اشارة الى
كثرة الامثلة ومن هذا القبيل قول صاحب الموضح
كالعين مثلا فلا وجه لما قاله المحقق ابن كمال باشا كانه
غافل عن ان الكاف للتمثيل وقد قيل فائدة لفظ مثلا
في مثلا ياكيد ارادة التمثيل فان الكاف في مثله قد
يكون متحدا كما قيل في قولهم الخفيف المطلق كالنار **قوله**
وكذا ما ابدل احد حروفه الصحيحة حرف علة كضفادع
وثنايي اصلها ضفادع وثنايب جمع ضفدع وثنيب
وسادح وثنايي في سادس وثالث **قوله** واشار
بقوله تقابله الى تمييز حروف الاصول ليس المراد من
قوله الى تمييز حروف الاصول انا معرفة الزائد و
الاصلي موقوفة على المقابلة بالتاء والعين واللام لان
مقابلة الاصول لها موقوفة على معرفة الاصول لا
محالة فلو توقف معرفة الاصول لزم الدور بل المراد منه

مطلب
اتيان من ادوات التمثيل اشارة
الى كثرة الامثلة

مطلب
قول صاحب الموضح كالعين
مثلا

انه اذا علم الاصول والزوايد بطريق من الطرق مثل
ان يقال الحرف الاصلي ما ثبت في سائر تصاريف
الكلمة بأسرها لفظا كبقية حروف الضرب في مضروبات
او تقديرا كعين قلت وبيعت والزايد ما سقط في
بعضها ولم يعتبر لا لفظا ولا تقديرا كواو قعود وقعد في
قعدنم اريد تعليم المتعلمين والحلاء على الاصلي و
الزايد وجب ان يقال اذا وزنا لفظا فما كان في مقابلة
التاء والعين واللام فهو اصلي وما اليس كذلك فهو
زايد **قوله** ولكن ينبغي ان يستثنى الزايد في مختصر
الصحاح قولهم ينبغي كذا ان تفعل كذا من الفعال المطاوعة
يقال بناه فانبنى وفي شرح الكشاف للطيبي رد ما
عن صاحب الكشاف فانه قال في كتاب سيبويه كل فعل
فيه علاج يأتي مطاوعه على الانفعال كضرب وطلب و
علم وما ليس فيه علاج كعدم وفقد لا يأتي في مطاوعه
الانفعال البتة وقال البيضاوي بمعنى وما ينبغي لو ما
يصح وما يستقيم له وقال ابن الحاجب ما ينبغي يعتبر لا استقلالا
عقلا كقوله لك وما ينبغي للرحمن ان يتخذ ولدا ذكره الطيبي
وفي عد علم ما فيه علاج نظر وقد يراد من لفظ ينبغي يجب
كما يراد من لفظ لا ينبغي لا يحل ذكره في فتح العزيز وهو

حواشي

حواشي التلويح ثم ان الاستثناء مشتق من ثنيت
فلانا من الامر اذا صرفته عنه والمستثنى مصروف
عن المستثنى منه او مشتق من ثنيت الشئ اذا
ضاعفته فسمي الاستثناء استثناء لان الاول مضاعف
بالكل فان كان مثبتا كان مضاعفا بالنفي وان كان منفيا
كان مضاعفا بالاثبات وفي الاصطلاح اخراج الشئ
من الشئ بالا او بما في معناها فخرج قولك استثنى الزايد
الخ بخروج الزايد المكرر للتضعيف كالراء في كرم واحمر
او للالحاق كالباء في جلبب مما حروف الاصول لان
المزيد لها حكم الاصلي في التغيير وليس باصل
اما في التضعيف فللتنبيه على الخروج ارادوا تكرير ما
قبلها وما قبلها اصل فقصدوا التنبيه بوزنها بما
قبلها على ان عناية تمام بالاول فوجب التغيير عند
ذلك بما عبر به عن الاول واما في الالحاق فلان عند
بالزيادة جعل الكلمة على مثال باب موزون بها في ذلك
الباب اصل كدحرج في باب فعلل مثلا فاراد في الزيادة
ان ينبه على ذلك الغرض واما ترك الاستثناء للشهرة
وقيدنا الزايد بالمكرر لان الزايد للالحاق الغير المكرر لا يقابل
بالتاء ولا بغيره لكنه ترك لظهوره **قوله** والى ان

تعالى وجعلنا معه اخاه هارون وزيرا او بمعنى قال
كقوله تعالى وجعلوا لله اندادا او بمعنى بيّن كقوله تعالى
انا جعلناه قرآنا او بمعنى انشأ شيئا من شيء وتكوينه منه
كقوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا وبمعنى الحكم بالشيء
على الشيء حقا كقوله تعالى وجاعلوه من المرسلين او باطلا
كقوله تعالى ويجعلون لله البنات ويقضي بعضهم يلتزم بعض
هذه المعاني بعض قوله ولما فيه من حروف
الشفة والوسط والحلق وهي المخارج الحلقية والا
فلكل حرف مخرج مخالف لمخرج الآخر والا لكانا اياه
اعلم ان هذا وجه مستقل لاختصاص فعل
للوزن ولا ينافيه شمول غيره اياها كما ان الطلب
لهذا الوجه مرجح على الخبر علم وجه الآخر مرجحا
كذلك على الخبر وجعل وامّا اذا طلب المرجح على عمل ويجعل
كثرة الاستعمال مرجحا لان فعل من باب
فتح وعمل من باب علم قوله واما اللاتي في المجرد
كلما اما حرف شرط وتفصيل كلام مجمل وتوكيد امّا
الشرط فبدليل لزوم الفاء بعدها لا ايا لك قد
استغنى عن ذكره قوله واما القتال لا اقتال لكم لانا
نقول هو ضرورة كقوله من يفعل الحسنات

الميزان هو الفاء والعين واللام وانما فكك تركيبه ليمكن
جعله وزنا للمتحركات بالحركات المختلفة من نحو ضرب
وعلم وحسن قوله لانه اعم الافعال لمحتمل
معنيين احدهما انه لا اعم منه كما ان الاشياء بمعنى انه
لا اعم منه وان كان كل مساو له اعم من الجميع و
هو الظاهر فعول الراغب جعل لفظ عام في الافعال
كلها وهو اعم من فعل بناء في كل معنييه الا ان يقال
اراد نفي اعميته فعل وفيه بعد لا يخفى قوله
لخفته اي لخفة فعل لان الفاء حرف رخو يجري فيه النفس
حال خروجه عن مخرجه بخلاف الجيم فانه حرف شديد
يحتبس قبل النفس عند خروجه عن مخرجه قوله
وبمعنى جعل بمعنى آخر اعلم ان جعل يجيء في لغة العرب
لمعانٍ بمعنى الخلق كقوله تعالى وجعل الظلمات والنور
اي خلق وبمعنى التصيير كقولك جعلت ثوبك اسود اي
صيرته اسود وبمعنى التسمية كقوله تعالى وجعلوا الملائكة
الذين هم عباد الرحمن اناثا اي سموهم وبمعنى اخذ و
شرع كقولك جعلت الشيء اي اخذته وشرعت فيه
وبمعنى اوجب كقولهم جعلت للعامل كذا وكذا اوبمعنى
الّفى كجعلت بعضا متاعي على بعض وبمعنى بعض كقول

معاني جعل

الله يشكرها ولا يقال قد حذفت في التنزيل في قوله
تعالى فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم لانا نقول
الاصل فيقال لهم اكفرتم فحذف القول استغناء عنه
بالمقول فتبعته الفاء في الحذف وربما شئ يصح
تبعا ولا يصح استقلالا كالحال عن غيره يصلى عقب
ركعتي الطواف ولو صلى احد عن غيره ابتداء لم يصح
على الصحيح وقال بعضهم ان فاء جواب اما لا لحذف
في غير الضرورة اصلا وان الجواب في الآية فذوقوا
العذاب والاصل فيقال لهم ذوقوا فحذف القول
وانتقلت الفاء الى المقول وما بينهما اعتراض وهو
اما التفصيل فغالب حالها وقد يترك تكرارها
استغناء بذكر احد القسمين عن الآخر او بكلام يذكر
بعدها في موضع ذلك القسم فالاول نحو قوله تعالى فاما
الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه
وفضل اي واما الذين كفروا بالله فلم يعتصموا به
والثاني نحو قوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون
ما تشابه منه ابتغاء تأويله اي واما غيرهم فيؤمنون
به ويكلون معناه الى ربهم ويدل على ذلك والراسخون
في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وكأنه قيل

ابتغاء الفتنة و

واما

٦٧

واما الراسخون في العلم فيقولون فقيل والصحيح انه
لا يلزم ذكر المعتمد للانطاق ولا تقدير الصحة ان يقال
اما انا فقد فعلت كذا فيكفي ولو رودها في امثلة
الكتب وقد تأتي لتفصيل ما في نفس المتكلم من المجمل
واما ما في دوافع الاسئلة والتوهمات المقدرة
فتفصيل المجملات مع لا المتكلم والكلام ذكره علاء
الدين البخاري في شرح اللباب وقد تأتي
لغير تفصيل اصلا نحو اما زيد فمنطلق واما التوكيد فقيل
من ذكره ولم ار من احكم شد حيزوم غير الزمخشري فانه قال
فائدة اما في الكلام ان تعطيه فضل توكيد تقول زيد
ذاهب فاذا قصدت توكيد ذلك وانه لا محالة ذاهب
وانه يصدر الذهاب وانه منه عزيمة قلت اما زيد
فذاهب ولذلك قال سيبويه في تفسيره مهما يكن
من شئ فزيد ذاهب وهذا التفسير مدل بفائدتين
بيان كونه توكيدا وانه في معنى الشرط قوله وبيانه
التمثيل الخ اجيب عنه بان قيد السلامة في بعض النسخ
فكانه من الناسخ وبان المراد مجرد التمثيل بما فيه حرف
الحلق مع قطع النظر عن سلامته وعدمها فلا ضير
وفيه شئ لعدم انحصار حرف الحلق فيه قوله

لم يفهم الابتداء بالساكن لان الحرف المنطوق به انما
متمد على حركة كباء بكر او على حركة مجاورة كلام عمر
او على اين قبله بحركة تجتلبه الحركة كباء دابة وصار حركة بنفسه
فمتى فقدت هذه الاعتمادات تعذر التكلم دليله التجربة ومن
انكر ذلك فقد انكر العيان وكابر الحس وبعضهم يجوز الابتداء
بالساكن على ما هو مختار الحاكي لان التلفظ بالحركة انما
يحصل بعد التلفظ بالحرف وتوقيف الشئ على ما تحصل
بعده محال وجوابه منع انها بعد بل هي معه والا لامكننا
الابتداء بالحرف من غير الحركة وانه محال والمراد بالابتداء
الاخذ في النطق بعد الصمت لا الاخذ في النطق بالحرف
بعد ذهاب النية قبله كما تخيله بعضهم حتى التزم وقوع الابتداء
بالساكن لكن قال الشريف في حواشي الكشاف و
الحق جوازه ومن قال بامتناعه لا يسمع منه الا حكايته
عن لسانه واذا استقريت لغة العجم وجدت فيها الابتداء
بالساكن المدغم لا سيما في لغة الخوارزم الا انه غير
واقع في لغة العرب قوله لئلا يلزم التقاء الساكنين
قيل هذا الاحتراز عن دقيق والاولى ان يقال لاستلزامه
سكونه اختلاط الابنية قوله وهذا جارية في
كل اسم او فعل على فعل مكسور العين وعينه حرف حلق

بشرط

بشرط جريان اللغات الاربع في كل ما كان على فعل بكسر
العين كون العين حرف حلق اذ عند انتفاء هذا الشرط
يجب الثلث منها فقط اذ لا يجوز اتباع الفاء للعين لعدم
قوة العين لعدم كونها حرف حلق يقال علِم يعلَم علَم ولا
يقال علِم بكسر تبعا كذلك يقال كتِف كتَف كتُف ولا يقال
كتِف بكسر تبعا وكل اسم على فعل عينه حرف حلق يجوز
تسكين عينه وفتحه كشعر وشهر ونهر ونهر وشعر
وشعر ونخر ونخر الا ترى مثل نحو فانه لا يجوز فتح عينه
لانه يؤدي الى انقلاب الالف فتحرك على سكونه قوله
فان كان ماضيه على فعل مفتوح العين فمضارعه يفعل
فان قيل قد صرح الادباء بان ان لكونه لتعليل امر
بغيره في الاستقبال لا يكون الا من جملة الافعال الا فعلية
استقبالية وهنا ليس كذلك قلنا نعم لكن قد
يخالف ذلك لفظا لنكتة كابراز غير الحاصل في معرض
الحاصل لقوة الاسباب او لكونه ما هو للوقوع كالواقع
او للتفاؤل او لاظهار الرغبة في وقوعه نحو اخاف ظرفت
لتحسين العاقبة على الخطاب والتكلم فان المطالب اذا
عظمت رغبته في حصول امر تكثر تصوره اياه فربما يتخيل
انه حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي وانما قلنا

لنظ الان الجملتين ان جعلت كلتاهما او احديهما
اسمية او فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال
حتى ان قولنا ان اكرمتني الآن فقد اكرمتك امس
معناه ان تكرمني باكرامك اياي الآن فاعتد باكرامي
اياك امس وقوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل
من قبلك معناه فلا تحزن واصبر فقد كذبت رسل
من قبلك وقوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه
الذين كفروا معناه ينصره من نصره قبل ذلك وقس
على هذا فقد ما يناسب المقام ولكن قد يستعمل اذا
في غير الاستقبال قليلا اذا كان الشرط لفظ كان
اذ قد نص المبرد والزجاج على ان ان لا تغلب
كان الى معنى الاستقبال وذكر كثير من النحاة انه
اذا اريد بناء معنى الماضي مع ان جعل الشرط
لفظ كان كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل لصدقت
دلالة كان على المضي لتحققه لان الحدث المطلق
الذي هو مدلولها يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه الا
الزمان الماضي وكذا اذا جيء بها في مقام التاكيد مع
واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا يذكر له حينئذ
نحو زيد وان اكثر ماله يحسب وعمرو وان اعلى جاها لديه

وفي غير ذلك قليلا كقول ابي العلاء فيا ظبية الوعساء بين الجلاء
فانتن بكاظمة والعذيب فليعلم ساكنك البان
لظهور ان المعنى على المضي دون الاستقبال ثم كون
هذه الواو للحال مذهب الزمخشري وعليه الجمهور
وقال الجرجاني انها للعطف على محذوف وهو فقد
الشرط المذكور وقال بعض المحققين من النحاة
انها اعتراضية وهي ما يتوسط بين اجزاء الكلام
متعلقا بمعنى وقد يجيء بعد تمام الكلام قوله
ابو اعانه اعلم ان هذا اللفظ في هذه الكلمة اما
بالاشتراك اللفظي واما بان يكون في الاعانة حقيقة
وفي الاصابة والرزق مجازا فان نصر الغيث
الارض يلزمها اصابته اياها وتحريك قواها النامية
واحداث نضارتها ونصر الله العبد يلزمها ايصال
الرزق اياه وحفظه فارادة اللزوم من الصعود تبعا
غير معقول كما لا يخفى فاريد اللازم فيهما قوله
ونصر الارض الغيث المطر وعاث الغيث الارض
اصابها وربما سمي النبات والسحاب غيثا قوله
وضرب مثلا كذا الخ بيتا قال البيضاوي وضرب المثل اعتبار
ما ضرب الخاتم وهو اصله ووقع شيء على آخر وقال الراغب

الغيث ص

معاني الضرب

الضرب ايقاع شئ على آخر ولتصور اختلاف الضرب
خولف بينها تناسبه كضرب الشئ باليد والعصا والسيف
ونحوها وضرب الدرهم اعتبارا بضربه بالمطرقة والضرب
في الارض الذهاب فيها وهو ضربها بالارجل وضرب
الخيمة بضرب اوتادها بالمطرقة وتشبيها بضرب الخيمة
قال الله تعالى ضربت عليهم الذلة اي التحمتهم الذلة التحام
الخيمة وقال المطرزي في المغرب قال الفقهاء فلان
يضرب فيه بالثلث اي يأخذ منه شيئا يحكم ماله من الثلث
فلا وجه لما قيل الاشبه ان يكون في الدقة والتبيين حقيقة
وفي السير مجازا والحقيقة محتمل احتمالا مرجوحا قال المثل في
الاصل هو النظير يقال مثل ومثل ومثيل كشبه وشبه
وشبيه وقال الراغب النظير اخص من المثل فان المثل
المشاركة كالمساواة ينظر كل واحد منهما الى صاحبه فيباريه
وقال الطيبي المثل اعم الالفاظ الموضوعة للمشابهة
لان المثل يقال لما يشارك في الجوهر فقط والشبه فيما
يشارك في الكيفية فقط والمساواة فيما يشارك في الكمية
فقط والشكل فيما يشارك في العدد والمحاذاة فقط
والمثل عام في جميع ذلك ثم نقل في العرف الى القول السائر
الممثل مضروبه بمورده ولم يسيروا ولم يجعلوا اذ كل القول

المثل والنظير والشبه والمساواة والشكل

مثلا

المثل

مثلا الا اذا اختصا بنوع من الغرابة ولذا لم يفرد وه
عما ورد عليه قال الميداني يجتمع في المثل اربعة لا يجتمع
في غيره من الكلام ايجاز اللفظ واصابة المعنى وحسن
التشبيه وجودة الكناية فهو نهاية البلاغة ثم استعير
للصفة والحال اذا كانت عجيبة الشان وفيها غرابة
وضرب المثل انما يصار اليه لكشف المعنى الممثل له و
رفع الحجاب عنه وابرازه في صورة المشاهد المحسوس
ليا عد فيه الوهم العقل ويصاحبه عليه لان المعنى
المصرف انما يدرك العقل مع منازعة من الوهم لانا
ما طبع عليه من الحس والامتناع عن ادراك المعاني
الكلية فاذا تمثل المعنى المعقول بصورة محسوسة
اذعن له وانقاد وقبل المراد ولهذا كثر التمثيل
في كلام البلغاء والحكماء والانبياء وفشى في الكتب
الالهية قوله اذا كان عين فعله او لامه
فان قلت لم لم يعتبروا وجود حرف الحلق في
الفاء قلت لان الفاء يكون ساكنا فخوا مر يأمر
فلا يلزم التقاء الساكنين كما في الميت فلم يتبدل
عن الاصل قوله ويجب بجيب بالفتح في الماضي
والكسر في الغابر والحاء المهملة اذا رفع صوته بالبكاء

المثل يشار للصفة والحال

ويجب البعير ايضا يجب بجابا اذا اخذ السعال وتحمل
ان يكون بالتاء اذا برا وهو ايضا من باب ضرب
وقطع ايضا على ما نقله الازهري **قوله** وجاء يجيء
ويجوز ايضا مجيئا وجيئة كضيعة وجيئة كشيعة
وهي اسم ايضا على ما في القاموس وعلى ما في المختصر
هي اسم لا غير وفي المصباح واستعمل جاء لازما ومتعديا
بنفسه وبالباء تقول جئت شيئا حسنا اذا فعلته
وجئت زيدا اذا اتيت اليه وجئت به اذا احضرته
وقد يقال جئت اليه على معنى ذهبت اليه وجاء الغيث
اذا نزل وجاء امر السلطان اذا بلغ وقد يجيء جاء بمعنى
تقدير الشيء على صفة نحو قولهم ما جاءت حاجتك قيل
هذه الكلمة اوما اشتهرت من قول الخوارج لابن
عباس لما ذهب اتاهم من قبل على تفريعه يدعي منهم
الرجوع الى الحق واجيز تعديته هذا الى غير هذا المثل
فقيل ومنه قولهم جاء البر قفيزين درهم وجعل قفيزين
حالا وردا بانه ليس المقصود الاخبار عن البر بانه
في حال كونه متصفا بهذه الصفة بل حصوله على هذه
الصفة **قوله** ومتى اشتمل الشرط كلمة متى من
الظروف الزمانية المتضمنة للشرط الجازمة للفعل

معاني جاء

كلمة متى

وقد يكون خبرا والفعل الواقع بعدها مبتدأ على تنزيله
منزلة المصدر كفعل صاحب الهداية متى يصير
مستعملا اي غير دورية مستعملا في اي زمان وقد يجيء
بمعنى من كقولهم اخرجها متى كمه اي من اكمامه وبمعنى في
كقولهم وضعته متى كمي اي في كمي وبمعنى وسط **قوله**
اي حروف المعجم الستة وقيل هي سبعة وهو مذهب
سيبويه وفي الحسن ستة منها ما ذكره واحدة
اخر من الالف لكن لم يعتد بها لعدم اصالتها في غير
الحروف والاسم الغير المتمكن على ان الالف والهمزة
حرف واحد عند المحققين والحق ما ذكره الشيخ ابن
علي بن سينا في رسالته في مخارج الحروف وصفاتها
وهو ان المخرج الاول هو الجوف وهو اسفل من الحلق
ويخرج منه ثلثة احرف الالف والواو الساكنة المضموم
ما قبلها والياء الساكنة المكسور ما قبلها وتسمى هذه
الحروف حروف المد واللين والهوائية والجوفية
وقال مكي وقد وافقه غير الخليل منها الهمزة لانه مخرجها من
الصدر وهو يوقف بالجوف قلت الصواب
اختصاص هذه الحروف الثلثة بالجوف دون الهمزة
لانها اصوات لا يعتمد لها على مكان حتى يتصل بالهواء

بخلاف الهمزة **قوله** لانا نخرجها اقصى الحلق
وانما سميت هذه الحروف حلقية لانا نخرجها الحلق و
مخرج الحرف هو المكان الذي ينشأ منه ذلك الحرف
والحرف صوت معتمد على مقطع محقق او مقدر ويختص
بالانسان وضعا وعرفه ابن سينا بانه هيئة عارضة
للصوت بها يمتاز صوت عن صوت آخر يمائله في الجهة
والشدة تميزا في المسموع قبل ولو كان مثل غنة الصوت
مما تسمع كما اشار اليه الشارح في شرح المقاصد فانتقض
به تعريف الحرف وقيل الحروف لا العارض ولا المعروض
بل مجموعهما وهذا انسب بمباحث العلوم العربية و
الصوت قبل ماهيته واثنية غنيتان عن البيان
وبعضهم عرفوه منهم من قال انه جسم خاص من الاجسام
ومنهم من قال انه اصطكاك اجسام صلبة ومنهم من
قال القرع والقلع ومنهم من قال تموج الهواء والكيف
منظور فيه اذ لا شئ منها بمسموع وكل صوت مسموع
وذكر الجبرتي الصوت هواء متموج من تصادم جسمين
وفيه نظر وقال الحكماء هو كيفية تحدث في الهواء بسبب
تموج ذلك الهواء الذي هو صدم بعد صدم وسكون بعد
سكون بسبب القرع الذي هو الامساك بعنف او

القلع الذي هو الانفصال بعنف بشرط مقاومة المقروع
للقارع والمقلوع للقالع وقول التفتازاني في الحاشية
الاشارات ان الصوت هو الحاصل من دفع البرية
الهواء المحتبس بالقوة الدافعة فيتموج فيصدم
الهواء الساكن فيحدث الصوت من قرع الهواء
المندفع عن البرية تعريف الصوت الخارج من الفم
على رأي الحكماء وقال ره والذي عليه اهل الحق ان
الصوت كيفية تحدث بمحض خلق الله تعالى من غير تأثير
لتموج الهواء والقرع والقلع كسائر الحوادث ومعرفة
المخرج بان تسكنه وتدخل عليه همزة الوصل وتنظر
اين ينتهي الصوت فحيث انتهى الصوت فثم مخرجه الا
ترى انك تقول ابْ فتسكت فتجد الشفتين قد انطبقت
احديهما على الاخرى **قوله** والبواقي على هذا
الترتيب اما جمع باقية بناء على ما قيل من ان حروف
الهجاء والحروف المعنوية تخرفي وعلى واسماءها
كلها مؤنثات سماعية واما جمع باقٍ بناء على كون
تأنيث الحروف باعتبار التأويل باللفظ او الكلم على
ما قيل وعدم التأويل والمحقق من الادباء قالوا ان
فاعلا صفة اذا كان لمن غير ذوي العقول يجمع على فواعل

البواقي اما جمع باقية
واما جمع باقٍ

فاعل اذا كان لمن غير ذوي العقول
يجمع على فواعل

ثم ذكر فواعل في فاعل المذكر صفة شاذ نحو هم ان فارس قال المرزوقي فوارس شاذ في الجمع عند سيبويه لان فاعلا انما يكون جمع فاعلة اذا كان
من يعقل دون فاعل واستدرك على سيبويه مالك في الكافية بيت العرزدق * واذا الرجال رأوا يزيد رأيتم * خضع الرقاب نواكس الاعناق
وبيت عبيدة بن احاص عن دمار بني سليم ومثلي في غوايكم قليل * ثم نقل عن البرماوي انه الاصل في جمعه ويجوز في الشعر وقال المصنف
في شرح المفصل اما فوارس فالذي
حسن منه انتفاء الشركة بينه وبين
المؤنث لانهم لا يقولون امرأة فارسة
اي فبعد بهذا عن الصفة لان الفرق
بين المذكر والمؤنث بالتاء من خواص
الصفات فهو كالاسم واما هو لك فجاء
في مثل هالك في الهوالك والامثال كثيرا
ما يخرج عن القياس واما النواكس
فللضرورة اي جاء في الشعر فلا اعتداد
ثم قال ح ويجوز في فاعل اذا كان مما لا يعقل
ان يجمع على فواعل قياسا مطردا لقول
في خيل ذكور رواقس في الرقس وهو
الضرب بالرجل وسر مواق لجمع بما لا يعقل
من المذكر مجرى مجرى المؤنث فمن يعقل
ولما كانت هذه صفات لما لا يعقل اجريت
ذلك المجرى جار بردي على آل قوله

قياسا مطردا وحيرة ان الجمع فيما لا يعقل من المذكر
يجري مجرى المؤنث فيمن يعقل وقال ابن مالك في
شرح الكافية الشافية له وفواعل في فاعل صفة
للمذكر مما لا يعقل كسنجم كالع وطوالع وجبل شامخ و
شواهخ مطردة نص عليه سيبويه وغلط كثير من
المتأخرين فحكم على هذا بالشذوذ فلا وجه لما قال
الشارح في التلويح من ان الفوارس جمع عارض
على انه جعل اسما وأما فوارس فلانه شبه لا يكون
في المؤنث فلم تخف فيه اللبس وأما هو الك
فانما جاء في المثل يقال هالك في الهوالك فجرى على
الاصل لانه قد يجيء في الامثال ما لا يجيء في غيرها
واما نواكس فقد جاء في ضرورة الشعر ومن هنا
تبين فساد ما قيل وشذ فوارس وهو الك ونواكس
في جمع فارس وهالك وناكس على تأويل فرقة وكثرة
ابن كمال باشا في شرح الهداية ثم في الترتيب خلاف
الشارح حيث قدم الحاء المهملة على العين المهملة
والمكي حيث قدم الحاء المعجمة على العين المعجمة قوله
ثم استشهد اعتراضا الى قوله فاجاب اه اضمر الاعتراض
وأتى بالجواب من قوطها استشهد فلا

تنبيه بين ما لا يعقل وبين الانثى من العقل لان من العقل العقل الذي هو قوام الحياة وهو في الانثى لا يوجد

مطلب في فساد ما قيل وشذ فوارس وهو الك ونواكس

خوفه اي اضمره والجواب يستعمل في السؤال فالطلب
السؤال على الاعتراض صريحا وكناية باعتبار ان
فيه معنى الاستفسار قوله اني يأتي شاذ
مخالف للقياس اي سواء كان وجوده قليلا
او كثيرا لانهم قالوا المراد بالشاذ نوع في كلامهم ما
يكون بخلاف القياس من غير نظر الى قلته وجوده
وكثرته وقد يفرق بين الشاذ والنادر والضعيف
ان الشاذ هو الذي يكون وقوعه كثيرا لكن يخالف
القياس والنادر هو الذي يكون وقوعه قليلا لكن
على القياس والضعيف هو الذي لم يتصل حكمه الى
الثبوت فتأمل فان قيل كيف كان اني يأتي شاذا
مخالفا للقياس وقد قال في المطول ان اني يأتي وعوره
واستحوذ وقطط شعره وآل ومآب وما اشبه ذلك ليست
من المخالفة في شيء لانها كذلك ثبت عن الواضع ففي
نوع حكم المستثناة فكأنه قال القياس كذا الا في هذه
الصور اجيب بان كون هذه الامثلة من الشواذ
المخالفة للقياس بالنظر الى القياس الا بعد في الاعتبار
فلا ينافي جعلها مندرجة تحت القانون المتأخر فتدبر
والعلم كما انه عند الفقهاء قياسا واستحسانا كذلك

الفرق بين الشاذ والنادر

عقد البلغاء وقياس واستحسان بجميع ما جاء على خلاف
الاصل على موجب الاستحسان وهو ايراد
افصح الكلام فان قيل قد صرح في الباب الثامن في
القاعدة الثامنة من مغني اللبيب بان اسم التفضيل
لا يضاف الى معرفة مفردة كما لا يضاف اليها كل واي
لا يقال اللام للاستغراق فيفيد العموم لانا نقول
لم يسمع زيد افضل الرجل وان اريد ذلك على انه قد تقرر
ان ما يضاف اليه فعل التفضيل يجب كونه للام الجنس
فقط قول شارح مختصر الوقاية تصحيحا للقول الثاني
الذي جعل اللام للاستغراق ليس بصحيح ولا يقال
ايضا اللام زائدة فكان مضافا الى نكرة مفردة لانا نقول
فيه بعد لا يخفى اجيب بان المضاف محذوف والتقدير
افصح افراد الكلام كما في قولهم وجه زيد احسن وجه
احسن اعضائه لكن قوله كما لا يضاف اليها كل واي
ينتقض بقوله كل الطعام كان حلالا لبني اسرائيل
وبقوله عم كل الطلاق واقع الا طلاق المعتوه وبقوله
كل ذلك لم يكن في حديث ذي اليدين وبقوله الشاعر
قد اصبحت ام الخيار تدعى علي ذنبا كله لم اصنع وايضا
ينتقض بتلك الامثلة قولهم لفظة كل اذا دخلت على المعرفة

اوجب

اوجبت عموم اجزائها اذ المراد في كل منها الافراد
فالحديث ان موسى قالوا يا رسول الله اي الاسلام
افضل وحديث عبد الله بن عمرو بن عاص ان الاسلام
خير وبقولهم اتى بغداد الطيب وقد يجاب عن الاعتراض
الاول بمنع كلية هذا القول واجاب تاج الدين السبكي
في شرح منهاج البيضاوي عن الآية والحديث الاول
ان اللام فيهما للجنس والمعرف الجنس في المعنى
كالنكرة وهذا جواب عن اشكال اسم التفضيل ايضا
لو لا عدم سماع زيد افضل الرجال والجواب عن الحديث
الثاني والشراة اسماء الاشارة والضمائر على ما في
حواشي شرح العضد حكمها حكم مشار اليها وهو جمعها
في العموم والخصوص فالمشار اليه ههنا متعدد وكذا
المرجع اليه لكون تنوين ذنبا للتكثير او للعموم بقرينة المقام
او لان اسم جنس يقع على القليل والكثير كذا ذكره السيرافي
وقال في فصول البدايع مرادهم ان الكل الداخلة
على المعرفة توجب العموم الافرادي في اجزائها بتقدير
جر متكرر والمعنى في قولهم كل الرمان ماكول كل جزء من
اجزاء الرمان ماكول والجواب عن الثاني هو الجواب عن
افعل اي اي ذو من الاسلام واي خصال واي دور

وبقي ههنا بحث وهو ان فصاحة الكلام خلوصه
عن ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع
فصاحتها ولا شك ان هذا المعنى مما لا يقبل التشكيك
والتفاوت بالزيادة والنقصان كالعلم والطلوع
والغروب فلا يتصور فيه افعل التفضيل الزايدة الفصاحة
مع الشركة ويمكن ان يجاب عنه بحمل الافصح على الابلغ
والاحتراز عن تفاوت البلاغة بالزيادة والنقصان و
بحمله على التجريد عن المعنى التفضيلي وتأويله بالوصف
كما يدل عليه قولهم في الجواب انه كلام فصيح وهذا جواب
عن اشكال الاضافة ايضا ولكن ذلك مشروط بان
يكون مجردا عن الامور الثلثة اللام والاضافة و
من مع كونه سماعيا يجب النقل فيه عن ائمة اللغة عند
غير الميرد على ما صرح به الرضي فان قيل على تقدير التجريد
ما فائدة صيغة التفضيل قلت فائدتها المبالغة
وادعاء الزيادة فليحفظ هذا فانه ينفع جدا قوله
للقياس اي القانون المستنبط من تتبع تراكيب البلغاء
قوله دون الاستعمال اي دون وضع الواضع
يعني هذا اللفظ مستعمل اي موضوع بازاء المعنى ويقال
هذا مهمل اي غير موضوع بازاء المعنى فالمراد به الوضع

من قبيل الملزوم وارادة اللازم كذا قيل
اعلم ان معنى دون في الاصل ادنى مكان من
الشئ يقال هذا دون ذاك اذا كان احط منه
قليلا ومنه تدنى الكتب لانه اذناء البعض من
البعض ودونك هذا اي خذ من ادنى مكان منك
ثم استير للتفاوت في الاحوال والرتب فقيل زيد دون
عمرو في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد
وتخطى حكم الى حكم فلا اختاره ان يستطيع بالاتساع
المذكور قيد التفاوت والانحطاط على ما صرح به الشريف
وقيل بمعنى قدام في الاصل وقول الشريف في تفسير قوله
تعالى وادعوا شهداءكم من دون الله ان دون يستعمل
بمعنى قدام الشئ وبين يديه مستعار من معناه الحقيقي
الذي يناسب اعني ادنى مكان من الشئ ياباه كلام
صاحب الكشاف في الاساس حيث ذكر فيه مجئ دون
بمعنى قدام ولم يعد من المجاز لان دأبه في الكتاب المذكور
تفصيل المعنى المجازية عن المعنى الحقيقية بتصديرها بقوله
ومن المجاز وقد جئ بمعنى بعد وبمعنى عند وفي القاموس هو
فوقا وتقيضه وبمعنى الشريف والخسيس وبمعنى الامر و
الوعيد وبمعنى الترب وبمعنى امام ووراء وبمعنى غير قوله

وقسم مخالف للاستعمال ودون القياس لا يقال كيف
يكون قسما من الشاذ وهو عندهم ما يخالف القياس
كما يشير اليه تفسيره السابق حتى يصير ثلثة اقسام لانا نقول
لفظ الشاذ يطلق كثيرا على النادر ايضا ثم معنى مخالفة الا
قلة وذكر المخالفة على سبيل المشاكلة ومن ذكر الشيء
بلفظ غيره لوقوعه في صحبته او صحبة ضده على ما ذكره
الشارح في شرح الكشاف في قول بعضهم في جواب
من قال انكم لبسط الشهادة الهالم تجدوا غني وقوعا
محققا او مقدرا قالا اول كقوله قالوا اقترح لكل شيئا
تجد كالطبخ قلت اطبخ لي جبة وقميصا والكناني
في قوله صبغة الله هو مصدر مؤكد لآمنا بالله
اي تطهير الله لان الايمان يطهر النفوس والاصل في
ذكر التطهير بلفظ الصبغ ان النصارى كانوا يغمسون
اولادهم في ماء اصفر يسمونه ماء المعمودية ويقولون
انه تطهير لهم فعبر عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة
لوقوعه في صحبة صبغة النصارى بتقدير اجعلوا القرينة
الحالية التي هي سبب النزول من غمس النصارى
اولادهم في الماء الاصفر ولا يلزم ان يكون المشاكلة
بالنظر الى الباعث والسكاكي صرح بالمشاكلة في

قوله

قوله لله يد الله فوق ايديهم ثم لا شك ان المشاكلة
من قبيل المجاز والعلاقة فيها التضاد وفي الخيال كما
حققه في فصول البدايع لا الوقوع في الصحبة كما هو
المشهور لان العلاقة مصححة للاستعمال الذي بالوقوع
في الصحبة ومتقدمة عليها قول الشارح في شرح
الكشاف ان المشاكلة ليست بحقيقة ووجه المجاز
ليس بظاهر ولذا قال الزمخشري هو فن بديع من كلامهم
وطراز عجيب ليس على ما ينبغي وكذا قول الطيبي في
شرح التبيان انها ليست بحقيقة ولا مجاز لفقدان
العلاقة المعتبرة بين الطبخ والخياطة وقوله ولو
لا الذهاب الى القول بانها ليست من المجاز لم يمكن
التفصي مما عيب على الزمخشري في قوله لاستغنى ماء
المطامير البيت وقوله وهذا لا ينافي التقسيم الحاصر
في قولهم اللفظ اما ان يستعمل فيما وضع له وهو حقيقة
او في غيره وهو مجاز او كناية لان ذلك باعتبار اللفظ
مع المدلول وهنا بمجرد لفظ المصاحب وموافقته
اياه من غير نظر الى المعنى وان افاده افادة لا بالقصد
الاولي ولو اتفق المعنى المجازي في بعض الصور كما في
جزاء سيئة سيئة فان الثانية وان كانت مسببة عن

الاولى لكن غير متطور الى كونها مسببة فى هذا الباب
ولا يصلح ان يكون سببية الاولى علاقة المجاز لانها فى
فى هذا الباب ليس على ما ينبغى قال ابن مالك فى شرح
التسهيل والمشاكلة مبنية فى كلامهم حتى حملوا الاهتمام
بها على اخراج الشئ عن اصله وقال الزمخشرى فى
تفسير سورة المؤمنون فقد غيروا كثيرا من كلامهم عن قياسه
لاجل الازدواج كقولهم عم غير خزايا ولا نداى وحقه ولا
نادمين لانه جمع نادم وقولهم عم الالائة لها الحيالى والحبالى
والقياس الحوايل لانها جمع حايل وقولهم لآتيه الغدايا
والعشايا والقياس الغدوات وقولهم عندية ماسأه
وناه اراد واراناه لانه لا يتعدى وقولهم هنانى الطعام
ومرانى واما هو امرأنى وقول الزمخشرى يزديا جة
الكتاف غماة وغناة والقياس عمين او عمون وقولهم
أتركوا الترك كما تركوكم ودعوا الحبشة ما ودعوكم فانه عم
استعمل ماضى يدع فقول صاحب المغرب فى قول الفقهاء
بنية اليسار تترجح على بنية العسار اما العسار خطاء محض
ليس بشئ وقد يقال معنى مخالفة الاستعمال مخالفة وضع
الواضع بمعنى انه خلاف ما ثبت عن الواضع فلا مشاحة فى
قوله لا يقال انى يابى وقد يقال ان انى بمعنى امتنع و

هو فرع منع فلما كان فى لام اصل ما كان بمعناه حرف حلق
فلما جاء فيه حرف حلق وقيل انى يأنى مقلوب باح يبوح
فكان عينه حرف حلق فى الاصل المقلوب عنه وهو ليس
بشئ قوله سلمنا الخلو من حروف الحلق على
ما ذهب اليه الخليل والكسائى وسيبويه وابو الحسن
لكن الخليل جعل الالف بعد الهمزة والهاء كما ذهب
الى سيبويه وجعلها الكسائى بينهما قيل ومعنى جعله
اياها من مخرج الهمزة ان مبدأها مبدأ الحلق ثم تمتد
وتمر على الحلق وبقى فيه ان تسليم هذا ينافى جعله هذه
الحروف ستة فيما سبق الا ان يقال انه اشار الى المذهبين
او ذهب الى ما ذهب اليه المحققون من ان الالف و
الهمزة حرف واحد او عنى ما ينفع العين لاجله كما ذكره
قوله لا يجب ان يكون المنع لاجلها للزوم الدور
والدور يتوقف الشئ على ما يتوقف عليه من جهة واحدة
اما بمرتبة وبيتى دورا مصرحا او بمراتب وبيتى دورا
مضمرا والجار بريد ان اشار الى دفع الدور بان يقول كما
لا علم ان الياء تنقلب الفا على تقدير فتح العين استغنوا
فتحها اذ يكون فتحها مع حرف الحلق قوله واما قلى
يقلى فلغة بنى عامر والفصيح الكسر فى المضارع مطلقا

ضرب كذا صحح بعض من تصدى لتحشية هذا الكتاب
وقد وقع في عامة الكتب انه من باب علم يعلم وعنه بعضهم
من لغات طي وليس بصحيح والصحيح انه عامر به كما ذهب
اليه ابن الحاجب ذكر صاحب الكشاف في تفسير قوله
ويهلك الحرث والنسل في سورة البقرة انه قرأ الحسن
يَهْلِكَ بفتح اللام مبنيا للفاعل ثم قال وهي لغة اتي بأبي و
ذكر في آخر حم الاحقاف انه قرأ فهل يُهْلَكُ الا القوم الفاسقون
بفتح الياء وكسر اللام وفتحها من هلك يهلك ثم قال وصف الكسر
بالفصاحة نظرا الى الفصاحة لا الى معنى مخصوص
لا توصف بتلك الصفة الا المفرد والكلام والمتكلم اللهم الا ان
يحمل على المعنى اللغوي وهو الظهور او يقال الموصوف
هو المفرد او المتكلم والاسناد الى الكل اسناد الى السبب
قوله واما ركب كما ذكره صاحب الكشاف في تفسير قوله الشواذ
قوله وان كان ماضيه على وزن فعل بكسر العين قال
الخوارزمي في شرح المفصل عند الابواب الثلثة اي
الاول والثاني والرابع دعايم الابواب لا سيما فعل يفعل
بفتح العين في الاول والكسر في الثاني وقال ثعلب اذا اشكل
عليك فعل يفعل ولم تدر من اي باب هو فاحمله على يفعل بالكسر
فانه اصل الابواب كلها وقال ابن جني باب المتعدي ان يجيء

يفعل

يفعل بكسر العين وباب اللازم ان يجيء يفعل بفتح العين
وقد يجيء هذا في هذا وهذا في هذا قوله الا ما شذ
استثناء مفرغ والمستثنى منه محذوف تقديره يجيء
مضارع فعل مكسور العين على وزن يفعل بفتح العين
في جميع المواضع الا ما شذ وسماه النحاة بالمفرغ و
ان كان المفرغ في الحقيقة هو العامل قبله لانه غير مستقل
بمستثنى منه فعمل في المستثنى ويكون الا لغوا راجعا اللفظ
لا في المعنى وقيل المستثنى بحسب الظاهر فارغ عن
الاشتغال بالمستثنى منه اذ هو محذوف فقولهم
المستثنى مفرغ على ما هو اذ الفارغ وصف له وقد يجيء
الاستثناء المفرغ في جميع معمولات الفعل الا في المفعول
معه والاكثر ان يكون في الفضلات وقد يقع في غير الفضلة
نحو يحرك الفك الاسفل في الاسم الا التمساح وقال
الشارح في شرح المفتاح الاخلاف في جواز الاستثناء
المفرغ في الصفة مثل ما جاءني رجل الا كريم واعترض
عليه الدماميني في شرح المغني بان نفي الخلاف في
هذه المسئلة سهو وانما مراد الشارح نفي الخلاف
المقيد به فالسهو في مقالة لابن اخت خالته وقد علم
ان يقع بعد الا في الاستثناء المفرغ الجملة وهي اما اسمية

كقولك ما جاءني احدٌ الا زيدٌ خيرٌ منه وهذا من قبيل
التنزيل باعتبار الصفة ولا فرق بينها الا بكون الوصف
بالمفرد او بالجملة واذا وقعت الجملة بعد معرفة كانت
حالا كقولك ما مررت بزيد الا ابوه قائم وهي نادرة الاصل
صفة واذا وقعت بعد النكرة فهي صفة والاجود ان
يكون حالا عند من يجوز الحال من النكرة وبحذف واو
الواو ومعها كقولك ما مررت باحدٍ الا وزيد خيرٌ منه و
لا يجوز ان يكون بدلا من احد لان الجملة لا تبدل من المفرد
كذا قيل وفيه نظر لانه صرح علاء الدين البسطامي
وفي حواشي شرح المفتاح للشارح في لا جرم انها
ان انها تبدل من ضمير لا جرم وقال وقد يجوز ابدال الجملة
من المفرد ثم قال صرح العلامة ببدليته لا ينفصل من شعبة
وجوز الرضي وصاحب الكشاف والمغني كون الجملة
الاستفهامية بدلا عن المفرد واما فعلية وهي اما خبر مبتدأ
نحو ما زيد الا يقوم او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم
ويقعد او حال نحو ما جاءني زيد الا يضحك وكثيرا ما يقع الحال
بعد الا ماضيا مجردا عن قد والواو نحو ما اتيته الا اكرمني
لانه قصد لزوم تعقيب مضمون ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط
والجزاء وهذه الحال عما لا يجاب بها مضمونة لمضمون عامله

الا على تاويل العزم والتقدير وجعل المعزوم عليه المخبر
به كالواقع الحاصل وقد يتلقى اذا وقع ماض بعد الا شرط
معه قد نحو ما الناس الا قد غير وا او ماض آخر نافي
منفي نحو ما انعمت عليه الا شكرا او مضارع منفي
كقوله ﷺ وما يأتيهم من رسول الا كانوا او في معنى
النفي نحو انشدك الله الا فعلت و
هو وان كان فعلا صورة الا انه مؤول باسم والمعنى ما
الطلب منك شيئا الا فعلك فكلمة نشدتك على الطلب
وقد جاء التعدية الى اثنين انهم ضمنوه معنى ذكرت
او لانه بمنزلة دعوت حيث قالوا انشدك بالله
والله كما قالوا دعوته بزيد وزيدا فان قيل المذكور
مثبت فما وجه معنى النفي قلت هو من باب تضمين المثبت
معنى المنفي ذكر صاحب الكشاف في قوله ﷺ والذين
هم لفروجهم حافظون انه لا يجوز ان يضمن حافظون
معنى النفي اي غير حافظين وذكر صاحب الكشاف في مثل
قولهم لولا علي لكان عمر هالكا انه ضمن كان معنى النفي
كأنه قيل لما كان عمر الا هالكا وقد يوجه بان الاستثناء
معنى النفي الذي تضمنه القسم لانك اذا حلفت
بغير الله فقد ضيعت الامر في فعل مطلوب فكأنك

قلت ما الطلب منكما الا فعلكما وبقي ههنا فائدة وهي
ان الاقد يكون حرف عطف عند الكوفيين بمنزلة الا
العاطفة فيما بعدها مخالف لما قبلها لكن ذلك منفي بعد
ايجاب وهذا موجب بعد نفي وقد يكون بمعنى غير فيوصف
بها ويتالي ما جمع منكر او شبهه والمراد شبه الجمع المنكر
الجمع المعرف بلام الجنس والمفرد الغير المختص بواحد
ومقتضى كلام سيبويه انه لا يشترط كون الموصوف
جمعا او شبهه وشرط ابن الحاجب في وقوع الا صفة
تعذر الاستثناء بان يكون تابعة لجمع منكور غير محصور
فلا يجوز حذف موصوفها وقد تكون عاطفة بمنزلة الواو
في التشريك في اللفظ والمعنى ذكره الاخفش والفراء
وابو عبيدة وقد تكون زائدة قاله الاصمعي وابن جني
وابن مالك **قوله** واما فضل بفضل اعلم ان
معناه من الفضلة والزيادة لا من الفضيلة والغلبة
في الفضل لان الذي فيه الفتح في الماضي والضم
في المضارع وبعضهم جعله من الشواذ كصاحب المراح
وكل عطية لا تلزم من يتعلق بمال لها فضل **قوله**
رعاية للتناسب بين الالفاظ ومعانيها لانه لما اختير
للماضي والمضارع حركة لا تحصل الا بلزوم احدى

الشقيين للاخر وانضمامها بها والضمة لها مزيد اختصاص
بالزوم بالنسبة الى غيرها كالفعل اللازم بالنسبة بلا
فاعله والمفعول الذي لم يسم فاعله لما وضع
هذا الباب له وهي الصفات اللازمة للزوم وهو في
الحقيقة الضم الغير المغاير فاختير في اللفظ ايضا الضم
للتناسب **قوله** ويكون الافعال الطباع اي
الصادرة عن الطبيعة وهي القوة الموجودة في الشيء
التي لا شعور لها بما يصدر عنها ويكون الصادر منها
اثرا واحدا او اثنا على نهج واحد قيل الطبع في اللغة
السجية اي الخلقة التي جبل عليها الانسان وهو
في الاصل مصدر طبع الطبيعي والطباع بالكسر مثله و
قول بعض الافاضل ان الطبع قوة التي تحكم بالاحكام
من غير فكر ونظر قريب منه فالكل واحد بحسب اللغة
واما بحسب الاصطلاح فالطبع اعم مطلقا من الطبيعة
اذ الطبع في الاصطلاح ما يكون مبدأ الحركة مطلقا
سواء كان لها شعور بحركة الحيوان او لا بحركة الافلاك
عند من يجعلها غير شاعرة والاجرام والمراد بمبدأ الحركة
الهيولة النوعية او النفوس على ما حقق في الحكمة
والطبيعة ما يكون مبدأ الحركة من غير شعور كالصورة

الجزئية التي تكون مبدأ للحركة الهابطة من غير شعور
كذا قال الامام في شرح الاشارات وقال الشريف
الجرجاني قد الحقوا في الاصطلاح الطبع والطبيعة
على الصورة النوعية وقالوا الطبع اعم منها لانه يقال
على مصدر الصفة الذاتية الاولية لكل شئ والطبيعة
قد تختص بما يصدر عنه الحركة والسكون بانفسها اولا و
بالذات من غير ارادة ثم ليس المراد بالحسن ما يمكن
اكتسابه بالزينة من صفاء اللون ولين الملمس وخف
ذلك بل المراد به كون الاعضاء متناسبة على ما ينبغي
ان يكون وبالقبح خلاف ذلك فهو مقتضى الطبيعة اذ
لا يختلف ذلك قال عماد الدين الكاشي الكرم
كيفية نفسانية تقتضي ايصال النفع الى الغير بالمال
او الغير كالعفو وقال السيد عبد الله الكرم تقتضي اللوا
وهو جامع للخصال المرضية فانه ان كان ببذل النفس
فهو شجاعة وان كان بالمال فهو جود وان كان بكف ضرر
مع القدرة فهو عفو وقيل الكرم يجمع الجود والبر وهو
ايثار الغير بالخير بالبذل والعفو ويكون ذلك ملكة للنفوس
الزكية بملاحظة الطبع وحسنه عقلا وشرعا وتعودها
فيعد من الكيفيات النفسانية الخلقية واراد بقوله

وغيرها الصغر والكبر المراد بهما ليس عظم الهيكل
وقصره اذ الصغير قد يكون اعظم هيكلا من الكبير بل
المراد التفاير الظاهر الذي يعرض للشئ صادرا
عن الطبيعة بالتمادي والوقوف وكم يجعلهما من الافعال
الطبيعية لاختلافها باختلاف الاحوال والاوقات
قوله ولا يكون الا لازما اعلم ان ابواب
الثلاثي كلها يكون ما متعديا ولازما الا هذا الباب فانه
لازم لا غير وعليك التنبه للامثلة في موارد الاستعمال
قوله وشذ رحبتك الدار والاصل رحبت
بك الدار فحذفوا الباء اختصارا لكثرة استعماله فيكون
غير متعد في الحقيقة فانك لو قلت مررت كذا لا يكون
متعديا فشذوذه من جهة استعماله على صورة المتعدي
اذ هو ملتبس وقد يقال يمكن ان يكون تعديته لتضمينه معنى
وسع قال الخليل قول نصر بن سيار رحبكم الدهر
في طاعة الكرماني ابن وسعكم شاذ ولم يجئ في الصحاح فعل
بضم العين متعديا غيره واما المعتل فقد اختلفوا فيه
قال الكسائي في اصل قلته قولة وقال سيبويه لا يجوز
ذلك لانه متعد وقد قيل المعتل اذا اشكل امره يحمل
على الصحاح ولم يجئ في الصحاح فعل بضم العين متعديا

قوله واما الرباعي المجرد اعلم ان الباب
الرباعي كلها سواء كان مجردا او مزيدا بزيادة حرف
على الثلاثي المجرد ملحقا كان او موازنا يكون متعديا
ولازما وكثر على التبصر في موارده وفعلل قد يصاغ
من اسم رباعي لعمل مسماه كرقمص الرقموص اذا
حزه وملحاكاة المسمى كمترب الشئ اذا اتاه كالمترب
وكجلبز شئ كغلغل الطعام وعضرس الثوب وللاصابة
مسماه كعرقبه اذا اصاب عرقوبه وللاصابة مسماه
كعرجنه اذا اصابه بعرجون وللاكساب مسماه كعلجب
الشجرة اذا اخرجت علبجا وللاختصار الحكاية
كبسمل وحسبل وسبحل وحمدل وجعفل اذا قال
بسم الله الرحمن الرحيم وحسبي الله وسبحان الله
والحمد لله وجعلني الله فداك ذكره في شرح التسهيل

قوله لانه ليس في الكلام اربع حركات الخ فان
قيل هذا منقوض بنحو هدبد وهو اللبن الغليظ
وعلبط بالباء المهملة المضمومة وهو قطيع من الغنم
قلنا الاصل هدابد وعلابط فحذف الالف للتخفيف

قوله ويلحق به اي بالرباعي المجرد نحو جورب
تقول جواربة فجورب الثبتة الجورب فلبب

الجوارب

الجورب معرب والجمع الجوارب والهاء للعجمة ويقال
الجوارب ايضا وجلبب اي لبس الجلباب وهي الملحفة
وبيطر اي عمل البيطرة من البطر وهو الشق وبيقر
يقال بيقر الرجل اي اقام بالمصر وترك قومه بالبادية
والبيعة اشراع تطأطئ الرجل رأسه وهرول
الهرول ضرب من العدو وهو بين المشي والعدو
كذا في الصحاح وشرنبث والشرباث وزرع
الزرع اذا طال وكثر حتى خاف فساده فيقطع تقول
شرنبث الزرع اذا قطعت شرباثه فان قلت
لم لم يحكم على آخره بانه ملحق بدحرج مع اتحاد مصدريهما
لان كما يقال دحرج دحراجا يقال اخرج اخراجا قلت
لان الاعتبار بالفعلة لعمومها واطرادها في جميع صور
فعلل دون الفعلال لعدم مجيئه في بعض الصور منه
فانهم لم يقولوا ابرقاش وقحطابا وعرباد بل برقشة
وقحطبة وعربدة يقال برقشت الشئ اذا نقشته
بالوان مختلفة وقحطبه اي صرعه ورجل معربد يؤذي
نديمه من سكره والعربدة سوء الخلق ولان الشرط توافق
المصادر اجمع ولان حرف الالحاق لا يزيد في الاول
ولان زيادة الهمزة لمعنى التعدية لا لمساواة

لزيادة تصرفاته اللفظية واعلم ان الالحاق جعل مثال
على مثال ازيد منه بزيادة حرف او اكثر اي جعله موازنا
له في عدد الحروف وفي الحركات والسكنات وكذلك
لا يجوز الادغام مطلقا في الملحق ولا الاعلال في غير
الآخر ويجعل ذلك الحرف الزايد في المزيد فيه مقابلا للاصلي
في الملحق به فيعامل بالملحق معاملة الملحق به في احكامه
من التصغير والتكسير وغيرهما فلا بد ان يكون الملحق
مماثلا وموازنا للملحق به تم الالحاق قد يكون للاسم والفعل
كما هو المراد ههنا واذا قال ودليل الالحاق الحاق
المصدر بمثله وقد يكون في الاسم ومعنى الموازنة وقوع
التاء والعين واللام في النزع موقعها في الاصل
الملحق به وان كان ثم حرف زائد فلا بد من المماثلة في
الملحق لا بمجرد التوافق في الحركات والسكنات
ولذا حكموا على قعنسس بانه ملحق بجعفر وبحكموا
على استخرج بانه ملحق باحرنجم مع انه موافق له في
الحركات والسكنات لان استخرج بالنسبة الى
احرنجم على خلاف ما ذكرنا في الاصلية والزيادة
جميعا اما في الاصلية فلان الكاف وهو فاء وقعت
موقع النون الزائدة في الاصل اما في الزيادة فلان

النون واقعة في الاصل بعد التاء والعين وليس
في الفرع نون اخرى موقعها والفرق بين الاصل والملحق
ان الملحق يجب ان يكون فيه ما في زيد للالحاق دون
الملحق به مثلا يجب في باب جوقل زيادة الواو بين
التاء والعين دون باب درحرج وفي باب اقعنسس
وتجلبب وجلبب تكرير اللام دون باب احرنجم وتدحرج
ودحرج على هذا القياس وبين الملحق والمشعبة
ان زيادة الحرف في المشعبة لقصد زيادة معنى
وفي الملحق لقصد موافقة لفظ للفظ آخر ليعامل
معاملته لا لزيادة معنى **قوله** ودليل الالحاق
اتحاد المصدرين اي الحاق الفعل على ان يكون
اللام عوضا عن المضاف اليه كما قال ابو شامة
في قوله بدأت ببسم الله في النظم ان الاصل في نظمي
وقال صاحب الكشاف في وعلم آدم الاسماء
ان الاصل اسماء المسميات وجوز في قوله
تعالى بجزيه من تحتها الانهار كونها اللام بدلا من
الاضافة ومنعه ايضا حيث قال والمعنى فاتحة
الجحيم ماؤها وليس اللام بدلا من الاضافة و
قال في المغني والمعروف من كلامهم انما هو التمثيل

بضمير الغايب في كون اللام بدلا من الاضافة وهذا
هو مذهب الكوفيين على ما في شرح الكشاف و
المفتاح للشريف وبعض البصريين وكثير من المتاخرين
ايضا على ما في المغني وقيد ابن مالك جواز هذا
بغير الصلة او مقتضيا غناء الاضافة في الاشارة الا
المعهود على ما هو مذهب البصريين وهو الصواب
قال ابن الحاجب في شرح المفصل ان دليل الالحاق
وجهان الاول ان حرف الالحاق هو الذي ليس
لمعنى وضعت الكلمة بسبب ذلك الحرف لذلك المعنى
وذلك موافقة المصدر ثم قال واعتمد الزمخشري
على الوجه الثاني لكن الوجه الاول هو التحقيق لانه جاء
في الاسماء والافعال والملحقة بالافعال لا تا
الاسماء ليس لها مصادر **قوله** لئلا يلزم يرد
عليه مثل الاستخراج الا ان يقال كلامنا في الفعل
قوله واعلم ان الحروف التي تزاد الخ
اعلم ان زيادة الحروف في كلام العرب قد يكون لافادة
معنى زائد كهمزة انصر وللتقوية بعض كتاد زنانة وللتفخيم
المعنى كميم زرقم ولكمد كالف جماد وواو عمود وياء
قضيب وللالحاق كتاء جلبب ولامكان التلفظ كهمز

قوله حروف سالتمونيها اعلم ان الحروف
الزوائد هي التي يشملها قول الشاعر يا اويسمن هل
نمت كم يأتينا شاعث فقال اليوم تشاه او
سالتمونيها او اتاك سليمون او اتاه سليمان او
انت مولاها او اماك وتسهيل او قولي هويت
السمان فشتيبني وقد كنت قدمنا هويت السمان
حكى ان جاء الله العلامة سئل عن الزوائد فقال
هويت السمان ثم سئل مرة ثانية فقال سالتمونيها
ثم مرة ثالثة فقال اليوم تشاه فانظر الى فطنته
وحكى ايضا ان الاخفش سأل سيبويه عن الزوائد
فقال نعم جوابه واتاه سليمان فقال الاخفش ما معنى
هذا اكان المجيب سليمان لهذا السؤال قال سالتمونيها
فقال نعم ولم يفهم معناه قال هويت السمان فقال
لا اسأل عن السمان حتى اجبتني عن محبتك السمان
فلم يكن جوابك مطابقا للسؤال قال اليوم تشاه
فغضب الاخفش وقال بما اجبت فضيت
ولم يفهم معناها ايضا ولهذا سمي اخفش وحكي
ايضا ان ابا العباس المبرد سأل ابا عثمان المازني
عن الزوائد فانشد هويت السمان البيت فقال

له الجواب رحمك الله فقال قد اجبتك مرتين يعني هو ليت
السيارة في المصر عيبا وليس المراد من كونها زائدة
انها تكون زائدة ابدا لانها قد تكون الكلمة منها وكلها
اصول كقولك سائل وتام بل المراد انه اذا زيد حرف
لغير الالحاق والتضعيف فلا يكون الا منها **قوله**
الا في الالحاق بيد الالحاق الذي هو على وجه تكرير
الحرف لحق قردد وامّا زيادة الالحاق لا على وجه
التكرير فلا يكون الا من حروف سألتمونيها لكنه ترك
القيد لظهوره **قوله** اي حرف كان هي تامة
بمعنى وُجد ووقع وثبت وحدث قال علماء الدين البيطار
في حاشية المطول على وفق ما في كشف الكشاف
في قوله تعالى وان كان ذو عسرة الآية قد تقرر ان كان التامة
حقها ان تدخل على الاحداث دون الاشخاص وقال
حسن الفناري في والحق انه يدخل على الذوات اذا قصد
فيه نكتة ولذا ذكر في شرح اللب للسيد عبد الله و
غيره ان كان في الآية تامة **قوله** الاول اصلا وزنا
على وزن افعل على ما هو مذهب البصريين همزة الاول
قلبت الهمزة واوا على غير القياس وادغمت بدليل اول
منك وجمعه على اوايل او اوائل من اوّل فقلبت همزته

كان تامة

استعمال لفظ اول

واوا

واوا وادغمت او وزنه على وزن فوعل كما هو مذهب
الكوفيين قلبت الواو الاولى همزة ولم يجمع على اوائل
للاستثقال قالوا هو كاسبق معنى وتصريفا واستعمالا
تقول في تصريفه الاول الاولان الاولون الاوائل
الاولى الاوليان الاوليات الاوّل وتقول في الاستعمال
زيد اول من غيره وهو اولهم وهو الاول وكلام يكون
لفظ اول مشتقا من شئ مستعمل على القول الصحيح
ولا مما استعمل منه فعل كاحسن ولا مما استعمل منه
اسم كاضحك حتى فيه معنى الوصفية اذ هي انما تظهر باعتبار
المشتق منه واتصاف ذلك المشتق به كما علم ان ذو
علم اكثر من علم غيره وانك ايّ ذو ضحك اشد من ضحك
غيره واما يظهر وصفية اول بسبب تأويله بالمشتق
وهو اسبق فصار مثل رجل اسد اي جرئ فلا جرم
لم يعتبر وصفية الاسم ذكر الموصوف قبله ظاهرا الخ
يوما اول او ذكر من التفصيلية بعد ظاهرا اذ هي دليل
على انه ليس اسما كافعل وارتبع فان خلا منها معا و
لم يكن مع اللام والاضافة دخل فيه التنوين مع الجر
لحفاء وصفيته كما مر تقول على بعد احمد اولا بادئا
ويقال ما تركت له اولا ولا آخرا فتجر حذف المضاف

الديمن اقل وبناؤه على الضم اذا كان مبنيا لا بظرف
الزمان نحو قوله لعمرك ما ادري وان لاوجل على اينا
تقدوا المنية اول ام اول او فات غدوها وبما
ذكرنا تبين ما في دعوة الغواص حيث قال ويقولون
ابدأ به اولا والصواب ان يقال ابدأ به اول بالضم كما
في قول الشاعر المذكور وانا بنى اول هنا لانها الا
مرادة فيه اذ تقدير الكلام ابدأ به اول الناس فلما اقتطع
عن الاضافة بنى كما سماء الغايات التي هي قبل وبعد
ونظايرهما ومعنى تسميته هذا الاسماء بالغايات
انها جعلت غاية للنطق بعد ما كانت مضافة وهذه
العلة استوجبت ان تبنى لان آخرها حين قطع عن
الاضافة صار كوسط الكلمة ووسط الكلمة لا يكون الا
مبنيا وانما بنيت على الضم لانها في حالة الاضافة
تعرب بالنصب والجر فخصصت عند البناء بالضم الذي
خالف حركتي اعرابها ليعلم بها انها مبنية لامعربة على ان
اول اذا اعرب لا ينصرف لانه على وزن افعل فهو
صفة وهذا قالوا كان ذلك عاما اول ما رأيته مذ اول
من امس ولم يسمع صرفه الا في قولهم ما تركت له اولا
ولا آخرا فجعلوه في هذا الكلام اسم جنس واخرجوه عن

حكم

حكم الصفة واجروا هذا الكلام مجرى ما تركت له قديما
ولا حديثا انتهى وعلم ان المحشي محيطي قوله
افعل ومصدره مجيء افعالا الا في آذن فان مصدره
آذن واذاه واذية ولا تقل ايذاء كذا في القاموس
نعم قد جاء في مصنفات اللغات لفظ الايذاء والاعتذار
بانه من قبيل الخلافات المصنفية ومثلهما تهم في
استعمالاتهم كاستعمال قط في المضارع المنفي وتمام
المتصلة مع هل وآدخال اللام على غيره والجمع بين النفي
والاستثناء والنفي نحو ما زيد الا قائم لا قاعد مع انهم
صرحوا بان هذا الاستعمال خارج عن القانون ليس
بفرق اصلي ليس بوجيه الوجه ان يقال استعمال
الثقات يجعل بمنزلة نقلهم ورواياتهم على ما ذكره ضاحي
الكشاف حيث استشهد بشعر ابي تمام في مجيء الحلم متعديا
وتظير ما ذكره الشارح في شرح الكشاف في قوله تعالى
والمحصنات بتة يتوقف على وفق ما ذكره علاء الدين
البخاري في حاشية شرح المفتاح السعدي من ان
الزيادة بمعنى التأكيد لا توجد في كتب اللغة ولا في
استعمالات العرب وليست من لغة العرب الا ان المحصن
ثبت في اللغة فكفى استعمالهم وما ذكره علاء الدين هذا

في شرح الباب الاعراب حيث قال قال الرضي و
يقع كافة مضافة غير حال من الكلام من الا يوشك يعربيتهم
ثم قال وفيه نظر لان صاحب الكشاف استعملها مضافة
في المفصل حيث قال لانشاء كتاب في الاعراب محيط
بكافة الابواب واستعملها مصدرا في الكشاف حيث
قد قعدتك وما اراك سلمك الا كافة للناس ثم قال
والقول بانه لا وثوق بعربيته خطأ من ان الوجه ان يجعل
استعمال هؤلاء الثقات بمنزلة روايتهم وما ذكره علاء
الدين في حاشية الهداية حيث قال في الديباجة واختلفهم
من اناه اخلفته زيدا بمعنى جعلت زيدا خليفة لم يوجد
في كتب اللغة ولا في استعمالات العرب الا ان حسن الظن
بالمصنف انه وجد ثم قال ونظيره ايكم حيث استعمله صاحب
الكشاف متعديا مع انه في كتب اللغة لازم ثم قال على
وفق ما قاله التفتازاني في ايكم ان استعمال الثقات الاثبات
في الكتب يجعل بمنزلة نقلهم وروايتهم وما ذكره صاحب النهاية
في آخر ادب القاضي من شرح الهداية من ان الانابة
بمعنى جعل الغير نائبا عن نفسه لم يوجد في الكتب المتداولة
بل هي مستعملة فيها بمعنى الرجوع وعن هذا اخذ بعضهم
من استعملها في هذا المعنى ثم قال لكن هذا ليس موضع

مؤاخذة لان صاحب الكشاف استعملها في ذلك المعنى
في الكشاف في سورة الروم وغيرها وكفى به حجة في اللغة
ثم ذكر في الصحاح ومجمع البحرين للصغاني ومختصر اللغة
ان التوكيد بالواو افصح وذكر في الاساس ايضا انبته
مثاني واسبته قوله بزيادة الهمزة قال الرضي
في شرح الشافية اعلم ان المزيد فيه لغير الالحاق لا بد
لزيادته من معنى لانها اذا لم تكن لغرض لفظي كما كانت
في الالحاق واللامع كانت عبثا فاذا قيل مثلا ان زيدا قال
بمعنى قال فذلك منهم تسامح في العبارة وذلك نحو ما
يقال ان الباء زيدت في كفى بالله ومثله في ما من احد زائدة تأكيد
لما لم يتبين ان الكلام فائدة زائدة سوى المعنى الحاصل
وتأكيد فكذا لا بد في الهمزة ايضا ان يقال من اجل المبالغة ثم قال
والاغلب فيما جيء هذه الابواب مما جاء منه فعل ثلاثي
وقد يجيء مما لم يأت منه ذلك نحو ألحم واشحم وجلد وقرد
واستجر المكان واستنوق الجمل ونحو ذلك قوله
وهو للتعدية غالبا وهي ان يضمن الفعل معنى التصيير
فيصير الفاعل في المعنى مفعولا للتصيير فاعلا للاصل
الفعل في المعنى وبيانه انك اذا اردت ان تجعل اللازم
متعديا ضمنته معنى التصيير باد خال الهمزة مثلا ثم حيث

باسم صيرته فاعلا لهذا الفعل المضمن معنى التصيير
وجعلت الفاعل لاصل الفعل مفعولا لهذا الفعل
كقولك خرج زيد واخرجته فمفعول اخرجته هو الذي صيرته
خارجا وقيل معناها ان لجعل الفعل لفاعل يصيره
من كان فاعلا قبل التعدية منسوبا الى الفعل ليتناول
مثل فسقته لان معناه نسبته الى الفسق لا صيرته فاسقا
ولو قال وهو غالبا لجعل الشئ ذا اصله لكان اعم لانه
يدخل فيه ما كان ذا اصله جامدا نحو اتخى قدره اي جعلها
ذات نخا وهو الابزار واجذه اي جعله ذا جذ وذ
اذهبه اي جعله ذا ذهب وقد يجعل الفعل لجعل الشئ
نفس اصله وان كان جامدا نحو اهديت الشئ اي
جعلته هدية وهديا كذا في شرح الرضي للكافية

قوله اغد البعير الخ والغدد هي التي في اللحم والثواليل
غدة وغدة البعير لحاوته ومن افعل الذي للصيرورة
احصد الزرع اي قارب وقت حصوله والفرق بين
وبين ما ذكر ان الشئ ليس الحاصل فيه بعد بل قارب
حصوله فنزلت مقاربته منزلة حصوله الا ترى انك
تقول اضرم النخل واحصد الزرع وهو لم يضرم ولم
يحصد بعد بخلاف الاول فانه قد حصل فيه ولذا قال

بعضهم ان افعل هذا للصيرورة وكذا اجرب واخرجا
والام واراب واجد وابشر واظهر كذا في المفصل

قوله ولوجود الشئ على صفة معناه ان الفاعل
وجد المفعول موصوفا بصفة مشتقة من اصل ذلك
الفعل وتلك الصفة نفس معنى الفاعل ان كان اصل الفعل
لازما نحو الخلة اي وجده بخيلا ونفس معنى المفعول
ان كان متعديا نحو احمدته اي وجدته محمودا وامثالهم
احمدته اي وجدته مستحقا لان يحمد فكان افعل فيه متعديا من
افعل كقولهم في التعجب ما اعطاك للدينار

قوله وللسلب كون همزة افعل للسلب والازالة نحو
قوله اعجمت الكتاب اي ازلت عجمته اي ابهامه
بنقط ما ينقط واهمال ما يهمل قال الجوهري العجم النقط
بالسواد وغيره مثل التاء عليها نقطتان تقول اعجمت
الحروف وعجمته مشددا ولا تقل عجمته مخففا ومنه
حروف المعجم وهي الحروف المقطعة التي يختص اكثرها
بالنقط من بين حروف سائر الامم ومعناه حروف الخط
المعجم كما تقول مسجد الجامع وباشتها تجعل المعجم مصدرا
بمعنى الاعجام كالمدخل اي مدخل وهذه الحروف ان يعجم
اي ينقط وقال الازهري عن الليث ان الحروف المقطوعة

سميت بعجمة لانها اعجمية اي لابيان لها وان كانت دالة
للكلام كالهاء واما كتاب معجم فمعناه منقط لتبيين عجمته فتكون
الهمزة للسلب وقيل حقيقة اعجمت الحرف ازلت عجمته
بنقطه فالمعنى حروف الاعجام اي ازالة العجمة وقال
الحسن الفارسي جوز الشارح كون معنى الاعجام ازالة
العجمة بالنقط وهذا انما يتم اذا جعل كون الهمزة للسلب
متعينا او مسموعا في هذه الكلمة قوله نحو شغلته
قال بعضهم شغل واشغل بمعنى واحد فعلى هذا ينبغي
ان يراد بالزيادة عدم افادة الهمزة معنى زايدا على
معنى المجرد ويكون النقل الى الافعال لمجرد توسيع
البناء ويمكن ان يراد بالزيادة المبالغة بان يكون
اشغل ابلغ من شغل لكن هذا موقوف على النقل اذ
اللغة لا تثبت بالقياس قوله وللتعريض وهو
ان تجعل مفعول الثلاثي معرضا لان يكون مفعولا لاصل
الحدث سواء صار مفعولا اولا نحو اقبلته اي عرضته
لان يكون مقبولا قبل اولا واسقيته اي جعلت له ماء
وسقيا شرب او لم يشرب واقبرته اي جعلت له قبرا
قبر او لا وابعت الرسول اي عرضته للبيع وجعلته
منتدبا اليه قال الشيخ المظهر في العرض التقدم

والتعريض تقديم احد الامرين ادخال وايقاعه فيه
ولغرضك كقولك للتمكن نحو اقبرته اي جعلت له قبرا ومكنك
اعطيت له مكانا يقبر فيه وكذا احزنه وللتمكن من
الشئ نحو احزنه النهر اي مكنته من حفره والاتيان
الفاعل اي للجعيثة الى مكان اصله كاليمن والجبل
اي اتى الى اليمن والجبل وللتكثير كاقبد اي كثر البعد
وكذلك اثبى الرجل واثأم والحم واثمر وللحمل اي المفعول
على اصله كاكذبته اي حملته على الكذب وللدعاء له اي
الكلام مما يدل على الدعاء النافع كاشفيته اي دعوت له
بالشفاء وحصول السؤال كاستنجدني فانجدته بالدال
المهملة اي سألني منجدا الاعانة فاعنته وللاعانة على
فلانا وارعيته واقريته وابغيته والطبته واحربته
اي اعنته على الحلب وعلى الرعي وعلى قرى الاضياف
وعلى ابتغاه وعلى مطلوبه وعلى حرب عداه وللمطاوعة
فعل كفطرته فانفطر وبشرته فابشر وهو قليل ذكره الرضي
في شرح الشافية وللمطاوعة فعل كنفرت الناقة على
حوار غيرها فنفرت ونفعت الريح السحاب فانتفع
وسبقت البعير فسبق اذا استوقفته لجذب زمامه فوقف
وكببت الرجل فاكب ذكره ابن مالك في شرح التسهيل

وبما ذكره يظهر ما فيما سيجئ في اكتب من صاحب الكشاف
والاثنان الفاعل بالموصوف باصله نحو اكرم الرجلان ا
اتى باولاد اكرام ولمعنى فعل بالتخفيف كابكر وبكر واقلت
البيع وقلت وحزنه واحزنه وحب فلان فلانا واحبته
وشغل الامر واشغله ذكره في شرح التسهيل وذكر الشيخ
التنازع في المثال الاخير مما يجئ للزيادة في المعنى وقد ذكرنا
من الرضي انه لابد للزيادة من معنى وان لم يكن الا التاكيد
وفرق الرضي بينما السرع وابطأ وثلاثيهما بان سرع وبطؤ
ابلغ لانهما كالغرائز ين كصغر وكبر وقال الجوهري
اسرع في الاصل متعد ولمعنى استعمل نحو اعظمته
واستعظمته ولمعنى الدخول في مكان نحو انجد واغار
اي دخل في النجد والغور ولمعنى وصول الى عدد
ومواصلة كاعشرت الدراهم واثلثت واربعت و
اخمست واسدست واسبعت واثمنت واتسعت
واماءت والفت اذا بلغت عشرة وثلاثة واربعة
وخمسة وستة وسبعة وثمانية وتسعة ومائة
والفا والاغناء عن ثلاثي كاتتل واعفا بمعنى سار
سيرا سريعا واقسم بمعنى حلف وافلح بمعنى فاز قوله
واعلم انه قد ينزل الخ اتى بلفظ قد الدالة على جزئية

الحكم

الحكم لانه قليل جدا وبما ذكره القطب في المحاكمات متعرضا
على الامام حيث قال الامام احترز الشيخ بلفظ قد الدالة
على جزئية الحكم في قوله الجسم الطبيعي قد يعرض له الانفصال
والانشكاك من الافلاك من ان قد انما يدل على تبعض الاعراض
لا على تبعض الاحكام فليس هذا محل الكلام الا ان الجسم
يعرض له الانفصال في بعض الاوقات لا ان الانفصال
لبعض الاجسام مردود في نفسه ومنافٍ لما ذكره في
شرح المطالع حيث قال احترز بلفظة قد المفيدة لجزئية
الحكم في قوله لان تبعض الخاص قد يكون اعم من بعض
العام من وجه عن الامور الشاملة فان تبعض الاخص
منها لا يكون اعم منها ثم التحقيق ان لفظة قد لا تدل
ظاهرا على تبعض الافراد لكنها ليست مخصوصة بتبعض
الاوقات بل قد يكون لتبعض التقادير ايضا وبما
يلزم منه جزئية الحكم كما في قولك الحيوان قد يكون انسانا
فتامل قوله نحو اكتب واعرض قال صاحب
الكشاف في تفسير قوله لعله افمن يمشي مكبا الآية انه
يجعل اكب لمطاوع كبه فاكب من الغرائب ولحق قشعت
الريح السحاب فاقشع وليس هو كذلك ولا شيء مما
بناء افعل مطاوعا ولا يتيقن نحو هذا الا احد كتاب سيبويه

وانما اكتب من باب التعض والالم ومعناه دخل في الكتب
وصار ذا كتب وكذلك اقشع السحاب اذا دخل في
القشع ومطاوع كتب وقشع الكتب والقشع قوله
قال الزوزني ولا ثالث لهما فيما سمعنا قال القرطبي
في شرح صحيح مسلم ما ملخصه لم يات في لسان العرب
فعل ثلاثية متعد ورباعيه لازم الا كلمات قليلة نحو كببته
فاكب وقشعت الريح الغيم فاقشع وبكيت دمشق
الخارثة فانبكت وكفرت البئر فانكفت وبرايت الناقة
فابرأت وسبقت البعير فاسبعا وذكر بهاء الدين صاحب
الدر المنظوم في التعدية واللزوم فعلوه الله فاقلع والكر ماني
في شرح صحيح البخاري جمجمه فاجم وابن التمجيد في شرح
انوار التنزيل انقض والام من هذا القبيل ايضا
ثم الظاهر ان الظرف اعني لها متعلق بالمنفي وهو غير
مستقيم وان الفتوى كما قال لا خيرا من زيد فالوجه في
مثله ما ذهب اليه البغداديون من انه كما يتعلق به المضاف
انتزع عنه التنوين لاجل المشابهة والحاصل
من مذهبهم ان ما جعله القوم سببا لوجوب التنوين
جعله هو لا سببا لانتزاع التنوين قبل وهذا القول
اقرب الى الصواب مما ان يقال هذا الظرف خبر فكطرف

مستقيم

مستقيم

مستقيم لا للغو وكذا الكلام في قولهم ولا بد منه ولا
دافع لعذابه ولا مقتضى للعدول عنه ونحو ذلك
من العبارات الواردة على هذا النمط قوله
عند سيبويه هو لفظ فارسي اصله سيب ومعناه
بالعربي رائحة التفاح لقب بذلك لذكائه وقيل لانه
كان حسن الوجه وجنتاه كانهما تفاحتان وقيل لانه
كان فتى اعجميا يعتاد شم التفاح وقيل للطافته
لان التفاح من لطيف الفواكه اسم عمرو بن قنبر الحارثي
كان ابوه مولى لبني الحارث وقيل عمرو بن عبد الرحمن
ابن قنبر وقيل عمرو بن عثمان بن قنبر وكنيته ابو بشر
وكان اعلم الناس بالنحو وقد برز على شيخه الخليل
ابن احمد وكان الخليل يقول لكان النحو وحي البه
وقيل لم يبلغ مبلغه في قوته من تقدمه ومن تاخر عنه
هو ابن بضع وعشرين سنة توفي استاده الشيخ
الجليل الخليل بن احمد البصري فقام مقامه في سنة
درس بالناس اصحاب درس لما رأوه افضلهم بعد
تمام الامتحان وكتابه احسن كتاب في علم الاعراب قال
السيرافي ما سبق بمثله من قبله ولا لحقه من بعده اذا
قيل في العربية ذكر في الكتاب يراد به كتاب توفي في سنة

ثمانين ومائة بترية يقال لها البيضاء قرب بشير ازد وقيل
بالبصرة سنة احدى وستين ومائة وقيل بمدينة
سلوة سنة اربع وسبعين ومائة وعمره اثنان و
ثلاثون سنة وقيل بشير ازد فهاد اخل المدينة
في محلة يعرف بمجلة الباهليين قريبة من باب البلالة
وفي مثل سيبويه وعمرويه ونفطويه وخالويه وجماعة
اكثرها البناء على الكسر واعلم ان يعرب آخذا اعراب
بعلبك ذكره في ادوات المباني والايضاح •
قوله او في الفاعل نحو مرتبت الابل قيل كثرة
الفاعل والمفعول تستلزم كثرة الفعل وكثرة الفعل
والفاعل لا تستلزم كثرة المفعول قال الجاربردي
موتت الشاة شاة واحدة خطأ لان هذا الفعل
لا يستقيم تكثيره بالنسبة الى الشاة وهي واحدة وليس
ثمة مفعول ليكون التكثير له وينبغي ان يعلم ان هذا الخلاف
قولك قطعت الثوب فانه جائز وان كان الفاعل واحدا
كذا ذكره ابن الحاجب في شرح المفصل ثم قال فيه ان
قوله في المفصل ولا يقال للواحد لم يرد به الا ما لم يتم
فيه تكثير الفعل وانما يكون التكثير في الفاعل وهو الصحيح
وفيه ما مر من استلزام كثرة الفاعل كثرة الفعل وذكر

لا تشرب

في شرح الشافية للمحقق ان الفعل ان كان لازما
فالتكثير في فاعله وهذا على الاطلاق ليس بصحيح لانه قد
يكون التكثير في الفعل دون الفاعل نحو جولت و
طوفت وقد يكون في الفاعل نحو موتت الابل و
ذكر فيه ايضا انه ان كان متعديا فالتكثير في متعلقه يعني
في مفعوله كقولك غلقت الابواب وزاد بعض الشارحين
ان المراد بالتكثير في المفعول انه لا يستعمل غلقت
بالتضعيف الا اذا كان المفعول جماعة لو كان
واحدا وغلق مرات لم يستعمل الا غلق بلا تضعيف
الا على سبيل المجاز وهذا مخالف ظاهر ما ذكره ابن الحاجب
في شرح المفصل وقد يقال التضعيف للتكثير يكون
في المتعدي نحو جرحت وقطعت ولا يكون في اللازم
الا نادرا نحو موت المال وموت اذا كثر فكل فيه وفي
الجماعة متعد يا كيلا يلزم الجمع بين معنيي التضعيف و
ذلك غير جائز فما في الكشاف وتغيير الماضي من ان قوله
لولا نزل ابدل على نزول القرآن منجما نزل اوقات مختلفة
ليس بذاك لان مبناه على كونه للتكثير ولا مجال ههنا اذ
لا معنى للتعدية فيه وانث الفعل لان الابل مؤنثة لان
اسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها اذا كانت لغير

الآدميين فالتانيث لها لازم كذا في الصحاح والمراد
اللزوم عند الاسناد الى الضمير واما عند الاسناد
الى الظاهر فلا لزوم كما تقرر في النحو قوله وللتقدير
اعلم انه قد يثقل الفعل المتعدي الى مفعول به لبيان فعل
بالتشديد فيقتصر على مفعول واحد نحو كذب وصدق
يقال كذبني الحديث وصدقني الخبر وهما من الغرائب
ذكره الكرماني في شرح صحيح البخاري قوله ولبيان
ذلك لكونه للصيرورة كجوبته اي صيرته عاجزا او للدعاء له
كجدعته اي دعوت له بالجدع وعليه كعورته اي دعوت عليه
بالعور اي الهلاك والاتيان بالفاء على الي مكان اصله كيمن
اي اتى الي اليمن ونسبة الشيء الى اصله نحو تمتمته اي
نسبته الي تميم والصيرورة فاعله كاصله كقوسس اي صار
كالقوس والصيرورة فاعله ذا اصله كورق الشجر اي صار
ذا ورق والحينونة كظهر اي جاء وقت الظهر والحمل
كحفظ الكتاب اي جعله على الحفظ وللعمل المكرر في مهلة
اي لوجوده شيئا فشيئا كدرجته الي كذا وبمعنى فعل نحو
قلص وقلص وقصر وقصر وذال وذبل وبمعنى صيرورة فاعله
اصله نحو عجزت المرأة وثيبت اي صارت عجوزا وثيبا
وبمعنى تفعل نحو ولي عنه وتولى اذا اعرض عنه وبان

الشيء بمعنى تبين وفكر الامر وتفكر وللاغناء عن فعل كجرب
ووقع القتال اذا تركه وعيره بالشيء اذا عابه وعقل
عليه اذا اعتمد عليه وللتوجه كشرق وغرب وكتوقف
وجعل الشيء بمعنى ما صنع منه كعدلت وامرته اذا
جعلته عدلا واميرا وللاختصار الحكاية كقولهم امن و
آية واقعنسس وسوقف وسبحل وحمدل وهللل اذا قال آمين
وياايتها واقفي وسوقفي وسبحان الله والحمد لله
ولا اله الا الله ذكره في شرح التسهيل ثم ان
مصدر فعل قد يجيء على تفعيل وعلى فعال مثل كذاب
وعلى تفعلة مثل توصية وهو قياس في الناقص
وعلى مفعل مثل ومزقناهم كل ممزق وعلى فعال مثل
سلام وكلام واذان ووداع وصلاة والصحاح
ان هذه اسماء المصادر كسبحان قوله نحو قاتل
مقاتلة وقتالا قال سيبويه في قتال كانهم حذفوا الالف
التي جاؤها اهل اليمن في قتال ولذلك قيل ان
قتالا فرع قتالا من حيث ان حروف الفعل ثابتة
فيه الا ان الالف قلبت ياء لانكسار ما قبلها وعكس
الزمخشري حيث جعل الياء اشباعا على كسرة التاء
قوله وهو تأسيس على ان يكون بين اشتبى قصاعا

مطلب
مصدر فعل يجيء على تفعلة مثل
توصية وعلى مفعل مثل
ممزق وعلى فعال مثل سلام
وكلام واذان ووداع
وصلى

مطلب
في كون سبحان اسم مصدر

يعني ان وضع فاعل لنسبة مصدر فعله الثلاثي الى الفاعل
متعلقا بغير حرف جامع نسبة الى ذلك الغير متعلقا بالاول
ضمنا كما اذا قلت ضارب زيد عمرا فانه يدل حرفا على
نسبة الضرب الى زيد متعلقا بعمرو وضمنا على نسبة لا
عمرو ومتعلقا بزيد والاجل تعلقه بغيره جاء غير المتعدي
اذا نقل الى فاعل متعد يا نحو كارمته فاكرمته لانه
وقد تتعدى والمتعدي الى مفعول واحد ان لم يصلح مفعولا
لان يكون يا مشاركا للفاعل في المفاعلة بل يكون يا مفعولا
للفاعل وهو الذي ركن يكون متعديا الى مفعولين نحو
جاذبة الثوب فان مفعول جذب وهو الثوب مثلا لما لم
يصلح لان يكون مشاركا للفاعل في المجاذبة احتيج الى
مفعول آخر ليكون مشاركا له فيها فتعدى الى اثنين و
اما ان صلح مفعوله للمشاركة فلا يتعدى الى اثنين بل
يكتفي بمفعول كما في شاتمت زيدا وذكر في بعض شروح
الكشاف في باب المفاعلة معنى آخر كثير الاستعمال و
هو ان يكون من احد الطرفين فعل ومن الطرف الآخر
ما يبانيه بناء على جعل ما يباينه قائما مقامه كتوهم بايع زيد
عمرا فان الحاصل من احدهما البيع ومن الآخر الشراء ومنه
المضاربة والمزارعة وغير ذلك وهذا القسم من كثرة

الاستعمال

فصاعدا

بلغ ما بلغ حتى قيل لا يمتنع دعوى ان
باب المفاعلة حقيقة في القدر المشترك بين هذا
القسم والقسم المشهور وقوله فصاعدا حال
وان كان مع الفاء والفاء في الحقيقة داخلة في العامل
المضمر كما في قولهم اخذته بدرهم فصاعدا اي فذهب
الثمن صاعدا اي زائدا والتقدير ههنا فيذهب
او فيزيد العدد صاعدا فلا وجه لما في شرح الفرائض
لابن كمال پاشا من ان الفاء لا يناسب المقام لان
المراد تشريك ما فوق الاثنين بالاثنين في الحكم المذكور
واداة الواو وهذا اللفظ لا يتغير سواء كان حالا
من مذكر او مؤنث ثم ان مثل هذا الحال كما يكون مصدرا
بالفاء كذلك يكون مصدرا بثم كقولهم قرأت كل يوم جزءا
من القرآن فصاعدا ثم زائدا اي ذهب القراءة زائدا
ان كانت كل يوم في الزيادة وقيل يجوز ان يكون مصدرا
نحو قم قائما اي فتصعد الثمن صاعدا اي صعودا اقول
نحو ضارب زيد عمرا اعلم انهم لا يكتبون الواو و عمرو
في حالة النصب للفرق بالف التثنية بين في عمرو ودعا
عمر لان غير منصرف لا تدخل الف التثنية ولا في عمرو
واحد عمور الاسنان وهو ما بينهما من اللحم والاثر العمر

في حالة النصب
والواو في عمرو لا يكتبون

الذي هو بمعنى العمر في قولك لعمر الله ولا في مثل
قول الشاعر باعلام العمر من انسيرها اخر اسا بكر
على قصورها ولا في عمر والعلم ايضا اذ لا قافية
لان الموضع الذي يقع فيه عمر وفي القافية لا يجوز
ان يقع عمر فلا يفضي الى اللبس ولا اذا كان مصغرا
لان لفظه حينئذ واحد فلا يحتاج الى التفرقة ولا اذا
كان مضافا الى المضمر لان المضمر المجرور كالجزء مما
قبله فلا ينفصل بينهما بالواو قوله وبمعنى فعل
اي لنسبة الفعل الى الفاعل لا غير كقولك سافرت
بمعنى نسبت السفر الى المسافر وليس فعل ثلاثي
من لفظ سافرت بمعناه فيمتثل به كما مثلته و
اشغلته كذا ذكره ابن الحاجب في شرح المفصل لكن
نقل الجوهري سفرت اسفر سفورا اذا خرجت للسفر
واما سافر فقوم سفر مثل صاحب وصحب وقول
الشارح سافر وسفر على نقله وانما يخرج على ازنة فاعل
لان الزنة انما اصلها للمعالجة والمباراة والفعل متى
غولب فيه فاعله جاء ابلغ واحكم منه اذا زاوله وحاد
من غير مغالب ولا مثابر لزيادة قوة الداعي اليه
نحو فلان يخاشن الله اي يخشاه خشية عظيمة و

ليغر

لغير ذلك المكونة لابتداء الفاعل الى مكان اصله نحو ياسر
اي اتى الى اليمن وبمعنى تفاعل نحو تسارع وساعع
وبجاوز وجاوز وللاغناء عن افعل نحو قر واربت
الشئ بمعنى اخفيته وعن فعل نحو بارك الله فيك
قوله وللتكلف معناه ان يتعاني ذلك الفعل ليحصل
له بمعاناة كتحلم اذ معناه استعمل الحلم وتكلف نفسه
اياه ليحصل قوله نحو تجافى جانب الهجود اي
النوم بالليل وفي الصحاح هجد وتهجد اي نام بالليل و
تهجد اي سهر وهو من الاضداد ومنه قيل لصلوة الليل
التهجد قوله مرة بعد مرة قال علامة الدين الشارح
المشهور في السنة العوام ان مرة تنصب على الظرف
ابدا ساعة مستعاة بهذا الاسم ثم قال وكثيرا ما يخالج
قلبي ان هذا غير ملايم في جميع موارد هذه الكلمة وقد
ظهرت بنصها من قبل الامام المرزوقي انه نصب على المصدر
وهذا المعنى هو الملايم في جميع موارد هذه الكلمة وقد يكون
بلا فصل بشئ ويقال مرة مرة قيل ان ذلك تاكيد للاول و
قيل المجموع نصب على الحال اي متفصلا هذا التفصيل وقد
بان مع انه لا معنى لمخالفتها على العموم لانه اما ظرف او
مصدر ولا مانع يشهد لكل كتبهم ومن هذا القبيل قولهم

ثم بعد مرة

بوتيبة بابًا بابًا وجاؤني رجلًا رجلًا ورجلين رجلين ورجالًا
رجالًا وتقدم الكتاب حرفًا حرفًا ان منقولًا هذا التفصيل
المعين وينبغي ان يعلم ان هذا التكرير قد يكون بالطريق العطف
بالفاء وثم كقولهم دخلوا رجلًا فرجلًا وعضوا الكبد بثم كبدًا
اي مرتبين هذا الترتيب المعتبر وقال الدماميني في قولهم
علمته البحر بابًا بابًا لم ينزل الطلبة يستشكلون ذلك والمنقول
عن ابن جني تخريجه على ان الاصل منصوب على انه صفة
للاول ثم قال يريد على حذف مضاف فقدره بعضهم
يقبل اي بابًا قبل باب وقال هذا لا يشمل الباب الاخير
وقدره بعضهم ببعد اي بابًا بعد باب وهذا لا يشمل الباب
الاول والمقصود دخول الابواب كلها وقد يقدر بمعنى
باب بمعنى انه منفصل عنه غير مختلط به بل كل باب على
حدة وعلى هذا الاخير خرج شيء من الابواب والمنقول عن
الزجاج ان انتصابه على انه تاكيد للاول بمعنى مرتبًا
فان قيل فلم التزم تكرار الكلمة معانه مؤكد قلت لان
في تكريره اشارة الى المعنى الذي يفيده بالاولى وترتب
شيء لا يلزم ابتداء ثم يلزم لعارض قال الفاضل الشريف
في قول صاحب المفتاح على ما يطلعك على جميع ذلك شيئًا
فشيئًا انه نصب على المصدرية اي اطلاعًا متدرجًا

والشارح

والشارح الفاضل جعلها الحالية ايضا هناك وقال
علاء الدين البسطامي في حواشي المطول في قوله
ثم يتزايد قليلًا قليلًا انه نصب على المصدرية اي تزايدًا
متدرجًا في القلة وفي كلام النحاة ما يشعر بانه محمول
على حذف العاطف اي قليلًا ثم قليلًا وقد قالوا في
قولك دكت الارض كدكًا دكًا وجاء ربك والملك صفا
صفا اي دكًا بعد دكٍ وصفًا خلف صفٍ وفي الكشاف
فهلا اما حال او مصدر اي يتزايد حال كونه قليلًا ثم
يتزايد حال كونه قليلًا او تزايدًا قليلًا ثم قليلًا ثم قال
والاوجه عندي انه لا حاجة الى حذف العاطف و
انه مصدر في جميع المواقع وانه بمعنى تكثرًا اي تتزايد
متكثرًا متعاقبا واحدًا بعد واحد فالتعاقب في البعدية
مستفاد من معنى الكثرة لا من العاطف المحذوف فان
قيل فليجعل من باب كم عالمٍ عاقلٍ وجاهلٍ جاهلٍ
وفي الحديث كانت كاخرجة سوء تامةٍ تامةٍ حيث
وصفوا الشيء بنفسه للتنبيه على تناهيه في ذلك قلنا
ولا بأس بكل على تقدير ان يكون المنصوب مصدرًا
لا حالًا اما قولهم كل فردٍ فرد فقليل من التاكيد اللفظي
وقيل من وصف الشيء بنفسه قصدًا الى الكمال

لامر قيل حذف العاطف دون المعطوف على ما قال
ابو علي في قوله ٭ ولا على الذنب اذا ما لاقى كما تحلم قلت
لا اجد ما احملكم عليه الآية اه وقلت وحكى ابو زيد
اكلت سمكا لبنا وتمرا لعدم حسنه ههنا وقيل المراد
كل فرد منفرد عن الآخر وقد يترك لفظ كل في مثله مع
ان العموم مراد كما في قيام معرفة فرد فرد والظاهر ان
العموم مستفاد من قرينة المقام فان النكرة في الاثبات
قد تعم ويحتمل ان يحمل على حذف المضاف وهو كذا
بتلك القرينة **قوله** وللطلب نحو تكبر اه طلب
ان يكون اكبر او لغيره كما كالتشبه اه تشبه الفاعل
بالمتصف باصل كتجر اه تشبه بالمهاجرين في الحث
هاجر وا ولا تهجروا والدعاء كترحم اه دعاه بالرحمة
والانتساب الى اصل كتمحر اه صار محرا او سوقا
اصله كتعطى اه سأل العطاء والصيرورة كتمول اه
صار ذا مال ومطاوعة افعل كاقعدته فقعد وفعل كصاد
وتصيد وتجيء بمعنى تفاعل نحو تعهد بمعنى تعاهد و
بمعنى فعل نحو تقسم بمعنى قسم وتقطع بمعنى قطع والتلبس
بمعنى ما اشتق منه كتقمص وتأزر وتقنع وتعمم اذا لبس
قميصا او ازارا او قلنسوة او عمامة وللعمل في ما اشتق منه

(بقية العمل)

كتفقه

وتسحر وتغشى وللاغناء عن المجرد كتكلم و
تصدر اه مصدر تفعل قد يجيء على فعلة كطلبة مصدر
تطير وخيرة مصدر تخير ولا تنافي ما ذكره في شرح الشافية
وذكر في قصارى التصريف للسيد عبد الله على وفق
العاضي ان المتجر متفعل لا متفعل والا لكان متحرا
لانه من التحر وذكر سعد الدين التفتازاني في شرح الكشاف
في تفسير سورة الانفال جعل في المفصل تدثر من باب
التفعل فاعترض بانه حقه تدثر لانه واوي بل هو تفعل
فاوعز الى ان تدثر تفعل نظرا الى شيوع دثار بالياء ثم قال وعلى هذا الجواز اه
يكون تحاتى تفعل نظرا الى شيوع الحياء بالياء فلا يرد ما
لم يجئ تدثر ولا يجوز **قوله** وهو كالمصدر مما ثانيه
فصاعدا اه قيل صدور الفعل من الجانبين لا
يتحقق في بعض المواضع كالتداخل لان الاكثر غير داخل
في الاقل قلت ان قبول الفعل ينزل منزلة الفعل
الفعل كما في قوله ٭ واعدنا موسى وفي قولهم عالج
الطبيب المريض **قوله** وان كان تفاعل مما فاعل
المتعدي عرف وصف فاعل باللام اعني المتعدي
باعتبار تأويله بهذا اللفظ على ما هو رأي السيد افضل

المحققين في امثاله وقال الشارح كل لفظ وضع لمعنى
اسما كان او فعلا او حرفا فقد صار اسما علما موضوعا
لكشف ذلك اللفظ وكذا يقال حرف الجر المذكور في كلام كذا فعل
ماض ومن الواقعة في من الدار حرف جر وقد رده السيد
افضل المحققين بانا بالحل قطعا لان الالفاظ المهملة اذا
اريد افهامها كانت مشاركة للالفاظ الموضوعة اذ المراد
بها انفسها فاجرى احكام المعرفة عليها بلا فرق ثم قال و
دعوى وضع المهملات مما لا يلتفت اليه لكن قال التفت
اليه والهب فيه علاء الدين الشهرودي في حواشيه
المفتاح وذكر ما قوله الشارح في التوضيح قوله ومضاف
آخر ومضاف اليه بتنكير الوصف تارة وتعريفه اخرى مبنيا
على انه علم اذا قصد به معين ومنكر اذا قصد به مبهم مثل مر
بزيد الفاضل وزيد آخر فتوجيه آخر ربما يعتبر في الموارد
قوله وعلى هذا آخ واما كان من فاعل المتعدي
الى مفعول واحد صار تفاعل لازما نحو تضاربا وقال
بعضهم الفرق بينهما فاعل وتفاعل من حيث المعنى وان
اشتركا في صدور الفعل عن اثنين ان المبادرة بالفعل في
فاعل معلوم انه الفاعل وفي تفاعل غير معلوم ولذلك يقال
اضارب زيد عمرا ام ضارب عمرو زيدا ولا يقال ذلك في تضارب

قوله مع ان الغير قال في دستة الغواص في اوهام
الخواص ومن اوهامهم ادخال اللام على غير ثم علل بانه
لا يعرف بال التعريف كما لا يعرف بالاضافة فلا فائدة في
ادخال اللام وفيه نظر وقال صاحب الهادي لا يجوز ادخال
اللام على غير لانه لا بد لها من الاضافة والمضاف اليه
اما مذكور او منوي في حكم الثابت ولا يجوز تثنية ولا جمعه
ايضا ثم قال نص عليهما سيبويه وقال علاء الدين البسطامي
في حواشي المطول قد صرح ابا غير اذا لم يقصد معرفة
بالاضافة الى المعرفة الا ان مع ذلك لا يجوز ادخال اللام
عليه اصلا ثم قال واستمر عادة الشارح على مؤاخذته و
ذكر في بعض الحواشي ان النحاة قد منعوا تعريف لفظ
غير باللام مع كونه مضافا وان كان نكرة رعاية لصورة
الاضافة المعنوية ثم لم يوجد ايضا في كلام العرب العرباء
بل في عبارات بعض المعلمين المصنفين فكأنهم جعلوه
بمعنى المغاير قوله وللتكلف لخروجها على ان اظهر
الجهات وانيزد كل الحكومة لمعاوية فعل كنفت الدراهم
فتناقفت وفعل كشف الشيء فتكاشف وبمعنى تفعل
نحو تباعد وتعرقب وتذاءبت الريح وتذاءبت وبمعنى افعل
نحو تخاطى واخطأ وتساقط واسقط وبمعنى فعل نحو توانيت

ودنيت والاغناء عن المجرد كتشعب وتعارج قوله
كخلا استفعت الباب ومنه الخمسة فانفجم وارتكاه فانتكا
وارقدته فانزدوا غلقته فانغلق وقد يجوز ان لا يكون انسفع
وانفلع على لغة من قال استفعت وخلقت فانهما مقولان
ومنقولان ذكره في شرح التسهيل وقد يشارك
الفعل المجرد كانطلقت الناقة وطفقت وقد يغني عنه
كانطلق بمعنى ذهب وقد يغني عن افعل كانجحر هذا
الى الجحاز وقد يغني عنه افتعل فيما فوقه لام كلويت
الشئ فالتوى او درأت كردعه فارتدع او وصلته
فاتصل او وزنت كنقلته فانتقل او سمع كملأته فامتلأ و
قد يشاركه فيما ليس فوقه كشئ منها كشويت اللحم فاشتوى
واشتويته وفصلته فانفصل وافتصل وقد يغني
افتعل عن انفعل فيما فوقه ليس شئ منها كغرزته فاغترز
وبللته فابتل وكفيته فاكتفى قوله ولا يبين الا ما فيه
علاج وتأثير يعني لا يبين الا من افعال الجوارح المعلومة
الواضحة للحس البصري وهذا قال في المفصل قولهم
انعدم خطأ وفي شرح التسهيل وكذا قول من قال
شئ لا يتبصر وقال ابن الحاجب في شرح المفصل
انعدم ليس بجيد وفي كشف البزدوي والاعدام و

ان كان من الالفاظ المحدثة قال اهل اللغة لم يجز وا
عدمته بمعنى لم اجده وحقيقته تعود الى قولك فات وليس
له مواضع الا ان شاع استعماله في الكتب صار استعماله
اولى من غيره لانه اقرب الى الفهم وهذا قيل الخطأ المستعمل
اولى من الصواب النادر وفي شرح الاكمل للاداب
في باب سجدة التلاوة الخطأ المستعمل خير من الصواب
النادر عند الفقهاء وفي المضمرات شرح القدوري
في كتاب الجنايات اللفظ اذا تعارفه العامة صح للمتكلم
ان يتكلم به كذلك وان كان فيه لغة خلاف ان قصد تفهيم
العامة لانه ابلغ في تحصيل المقصود وقد فعل ذلك محمد رحمه الله
في مواضع لا يظن به انه اشتبه عليه وامّا قولهم قلته
فانقال فلكون الحركة اللسان اثر الظاهر واما جاز
لخوعلمته فتعلم وان لم يكن علاجا مع انه وضع لمعالجة
فعل لان تفتعل يجئ للعمل المكرر فتكرر جعل كالمحسوس
واما جاز غممته فاغتم لان باب افتعل لم يكن هو موضوعا
للمعالجة فجاز ان يجئ لمعالجة وغير العلاج قوله
وهو للمعالجة نحو جمعته فاجتمع وتحوه ربطته فارتبط
على ما في بعض شروح المفتاح حيث قال انا
اللغات يستعملون الارتباط بمعنى المعالجة وهو

الخطأ المستعمل اولى من الصواب النادر

المعنى المناسب الذي لا تكلف فيه وذكر مواضع استعماله
وقد نص الثقات على ان استعمال الثقات بمنزلة نقلهم
وروايتهم ومن قال ان معنى ربط على مارن الصحاح حيث
قال ربطة دار ربطته بمعنى فيحتاج الى تكلف جعله مصدرا
لمجهول ز في تلك المواضع قوله ولزيادة المبالغة
ز في المعنى فان اكتسب معنى اكسب لتحصيل الشئ على
اتم وجه كان او قبيل فعل الخير تنفع او دفع ضر وهذا لا
يوصف به الله تعالى ومعنى الاكتساب المبالغة والاعتمال
فيه ومن ذلك قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت
وفيه تنبيه على لطف الله تعالى على خلقه فاثبت لهم ثواب
الفعل على اتم وجه كان ولم يثبت عليهم عقاب الفعل
الا على وجه مبالغة واعتمال فيه قال الزمخشري لما
كان الشر مما تشتهيه النفس وهي مجذبة اليه و
امارة به كانت في تحصيله اعمل واجد فجعلت لذلك
مكتسبة فيه ولما لم يكن في باب الخير كذلك لفتورها في
تحصيله وصفت بما لا دلالة له على الاعتمال وقال
صاحب الفرائد خص الكسب بالخير والاكتساب بالشر
تنبيها على ان الكسب ما يفعله الانسان وقد يجوز
ان يتعدى الى غيره والاكتساب ما يفعله لنفسه كالاختلاف

والا فقطاع فلا يتعدى الى غيره او خير مجاوز عنه
وشر مقصور عليه وقال سيبويه وابن الحاجب كسبت
معناه اصبت واكتسبت معناه التصرف في تحصيل
ذلك الفعل وظهور ما يقتضيه ومن ثم قال الله لها
ما كسبت وعليها ما اكتسبت تنبيها على ان الثواب
بادنى ملابسة للثناب عليه والعقاب انما يكونا بعد
تبين المعاقب عليه وظهوره ذكره في شرح التبيان
قوله وبمعنى تفاعل نحو اختصموا او تجاوروا
والغرض ذلك كونه لمطاوعة افتعل كاحفظته فاحتفظ و
لتقبل فاعله اصلا كافتضح او قبل الفضيحة وبمعنى تنقل
نحو تجمع القوم فاجتمعوا وبمعنى استفعل كارتاح واستراح
واعتصم واستعصم وبمعنى المجرد كقدر واقتدر وقرب
واقترب وللاغناء عنه كاستلم الحجر والتحى الرجل وتفعل
الفاعل بنفسه كارتقى من الجبل وارتقى واستاك
واستاط واكتحل وللتجنب كانتحب واصطفى واتقى وذلك
لا يشرح بالتسهيل قوله اي حرفيه نظرا لانه لا
يستعمل مجردا وان استعمل مصدرا وصفة المشبهة
والظاهر ان الحاء من الناسخ قوله واختصت
بالالوان والعيوب وقد يكون للغير لون ولا عيب كانتقض

صاحب الانموذج هكذا الا ان بدل من

الحائط وشرط ما يصاغ منه ان لا يكون مضاعف
العين ولا معتل اللام وشذ قولهم ارعوى مطاوع
رعوته بمعنى كففته من اوجه احدها انه معتل اللام
والثاني انه لغير لون ولا عيب والثالث انه مطاوع
والمطاوعة في هذا النوع نادرة قوله وحكي حكم
احمر وقد يكون لغير لون ولا عيب كانهار الليل اذا
انتصف ومثل ازهار اشعار الراس ابيضاض
شعره والاكثر ان يقصد عرو من المعنى في احمار ولزوم
في احمر وقد يكون الامر بالعكس ممن قصد الزوم في
الاول قوله كل من وصف الجنبين منها متان و
من قصد العروض في الثاني قوله كل اصفر وجهه وجلا
واحمر خجلا قوله الاراة المبالغة فيه زائدة
قال الجوهري احمر واحمار بمعنى وهو للمبالغة والتكثير
وقد يجئ للصيرورة كما جاء في الشئ اذا اصار حلوا او
اخضر فيه الجسم اذا صار اخف او مخضبا وقد
يجئ بمعنى استفعل من الالة نحو استنوق بمعنى صار
صنيعه منه كصنيع الناقة واحلولى دماره وجدها حلوة فاستعمل
احلولى استعمال استحلى واستعلاه بمعنى صار حلوا
الشاهد ومنه في خطاب الدنيا ولا تحلولين لهم فتفتنيهم

ان لا تصيرهم بهم خلوة وجئ لمطاوعة فعل كقولهم
ثنيته فاثنوى وجئ بمعنى المجرد كقولهم خلق ان يفعل
كذا وانه لخلوق ان يفعل كذا اذا كان بذلك خليقا
حقيقا قوله وهو ان يبني الاستفعال لان
همزته للوصل والتاء مشتركة بينه وبين تفعل وتفاعل
وتفعلل قوله لطلب الفعل معناه نسبة الفعل
الى فاعله لارادة تحصيل الفعل المشتق هو منه
وذلك قد يكون حقيقا نحو استكتبته اي طلبت منه
الكتابة وقد يكون تقديرا او لا يكون ذلك الا في غير
ذوي العقول سواء كان حيوانا او غيره نحو استحجر
الوتد فليس ههنا طلب الا انه جعل التحيل لقصد
اخراجه نازلا منزلة طلبه قوله وللاصابة الخ
على صفة وقد يكون لاتخاذ على صفة وهو خلاف ذلك
كاستصعبه واستعظمه واستصغره واستكبره واستقله
واستحسنه واستقبحه وغير ذلك ومنه استقصره اي
عده قصيرا او قد يكون بالجعل مفعوله متصفا باصله
كاستهامه اي جعله هائما قوله ويكون بمعنى
فعل نحو قر واستقر قال ابو سعيد ومثل هذا الخيط
والاباس عليه وقد قيل ان احكام الابواب كلها

موكولة الى السماع وتغير ذلك لكونه للحينونة كاستجز
الشهر اي حان له ان يجز وللسلب كاستعتبه اي از
عتابه وللنسبة كاستنبر البقاء اي انتسب الى
النمر وقيل هذا من تحول الفاعل الى اصل
الفعل اي تحول الى صفة النمر وللعمل المكرر في
مهلة كاستدرجته وللوجود على الحالة السابقة
كاستنزلته اي وجدته محزونا او للتعدية كاستذله
وكملها وعتة فعل كوسعته فاستوسع وافعل كاقرنه
واستتر واحكم فاستحكم واكانه فاستكان وبمعنى
افعل كاستيقن وايقن واستجاد واجاد واهل و
استهل وبمعنى تفعل كاستكبر وتكبر واستعار وتعور
واستبدل وتبدل وبمعنى افتعل كاستفز واعتلاه
واستراب وارتاب واستراح وارتاح وللاعتداد
عما المجرد كاستحيا واستأثر واستبدل وعما فعل
كاسترجع اي قال انا لله وانا اليه راجعون فالاصل
فيه رجع كامن اذا قال آمين وسبح اذا قال سبحان الله
ومر الجاني على استفعل وهو من عدا فعل قولهم استعاد
اذا حلق عانته فالاصل فيه عوذ ذكره في شرح التسهيل
وللاستسلام كاستقتل اي استسلم للقتل ذكره الشارح

ز شرح الكشاف وبقي ههنا فائدة وهو ما ذكره في بعض
شروح الكشاف من ان قاعدة التصريف ان تؤخذ
ابواب المزيد فيه من الثلاثي المجرد وقد يؤخذ استفعل
من افعل وهو اذا كان متعديا الى مفعول واحد وزيد
فيه السين يصير متعديا الى مفعولين كاستوضع وانجح
يقال ارضعت المرأة الطفل واسترضعتها اياه وانجح
الله حاجته واستنجحته اياها **قوله** اي كثر عشبها
العشب والحلاء والخلاء والحشيش اسماء للنبات
لكن الحشيش مختص باليابس والعشب والخلاء
مختصان بالرطب والحلاء بهمزة مقصورة وزنه كالجبل
يقع على كليهما وقيل الحلاء مختص ايضا بالرطب الآخر
ما يتأخر نباته ويقل والعشب ما يتقدم نباته ويكثر
قوله وهو للمبالغة اي لمبالغة افعل وفعل كاعشوشبت
الارض كثر كلأها واخشوشن الشيء اشتد خشونته
قبل هذا الباب لازم ابدا وقد جاء فيه لنكتة متعديا
نحو اخلولته اي استطبته واعرورته اي ركبته عريا
قوله وافعوعل نحو اجلوذ يقال اجلوذ لهم السير
اجلواذا بالجيم والذال المعجمة اي دام مع السرعة وفي
مسير الابل وفي الحديث اجلوذ المطر اي امتد

وقت تأخره قوله اقتضت وهو جزء الصلاة
ودخول الظهر قوله اي خلف قصده من
هذا القول اثبات الاقتضاء بمعنى التأخر و
الرجوع بالظهر قوله قال ابو عمرو سألت
الاصمعي عنه قال الجلال الدين في التقرير السؤال
اذا كان بمعنى الالتماس يتعدى الى مفعولين بنفسه
واذا كان بمعنى الاستفهام يتعدى الى الاول بنفسه
والى الثاني بعن وقال شرف الدين الطيبي في شرح
المشكاة في قوله عم ما المسؤل عنها باعلم من السائل
كما يقال سألت عن زيد المسئلة بمثال سألته عن
المسئلة وقيل ايضا عن الراغب السؤال مرة يا
جدلي وتقلي وحق الاول مطابقة الجواب من غير زيادة
ونقصان وحق الثاني ان يخرج المجيب الاصوب لكما
الرفيق يتوخى ما فيه شفاء العليل كما قال ع قد زادكم
في جواب سؤالكم عن ماء البحر حيث قال طهور ماؤه
الحل ميتته وفي فتح الباري بشرح البخاري وما وقع
في كلام كثير من الاصوليين ان الجواب يجب ان يكون
مطابقا للسؤال فليس المراد بالمطابقة عدم الزيادة
بل المراد ان الجواب يكون مفيدا للحكم المسؤل عنه كذا

السؤال اذا كان
بمعنى الالتماس يتعدى
الى مفعولين
بنفسه

قال

قال ابن دقيق العيد وفي التلويح معنى المطابقة
هو الكشف عن السؤال وبيان حكمه وقد يحصل مع
الزيادة لا المخالفة في العموم والخصوص وقد تحدث
ما ذكره صاحب الكشاف في تفسير سورة يس حيث
قال اذا كان الكلام منتصبا الى غرض من الاغراض
جعل سياقه له وتوجه اليه كان ما سواه مرفوضا و
مطروحا وتنظيره قولكم حكم السلطان اليوم بالجهاد والغرض
المسبوق اليه قولكم بالحق فاذا رفضت ذكر المحكوم
له وعليه وما ذكره في تفسير سجدة حيث قال
وجب ان يجرد الكلام لما سيق له من الغرض ولا يخلط
ما يخيل غرضا آخر الا ترى قوله وقد رأيت لبابا طويلا
على امرأة قصيرة اللباس طويل واللابس قصير و
لو قلت واللابب قصيرة جئت بما هو لكنة وفضول
قول لان الكلام لم يسق في ذكورة اللابس وانوثته
وانما وقع في غرض وراءهما هو نافر حالتي اللباس و
اللابس وقال القاضي في تفسير سورة طه وقوله لقد
قد جئناك بآية من ربك وانما وحد الآية ومعه آيتان لان
المراد اثبات الدعوى بالبينة لا بيان تعدد المبين و
وحدها كقوله قد جئتكم ببينة من ربكم وفي شرح المنهاج

ان الجواب الكلام لما سيق له
من الغرض

قال نجم الدين الكبرى يجوز للرجل ان يسأل عما هو عالم به
تجحبا منه وزاد حاشية تغير الماضي للماضي ذكر ذلك
شرف الدين الطيبي الطلب والسؤال والاستخبار
والاستفهام والاستعلام الفاظ متقاربة مترتبة بعضها
على بعض فالطلب اعمها لانه يقال فيما تسأل عنه غيرك وفيما
تطلبه مما تملكه والسؤال لا يقال الا فيما تطلبه مما بغيرك
فكل سؤال طلب ولا عكس والسؤال يقال في
الاستعطاء فيقال سألته كذا وفي الاستخبار فيقال سألته
عن كذا والاستخبار استدعاء الخبر وهو اخص من السؤال
فكل استخبار سؤال ولا عكس والاستفهام طلب
الافهام وهو اخص من الاستخبار فان قولك ما انت
قلت للناس استخبار وليس باستفهام فكل استفهام
استخبار ولا عكس والاستعلام طلب العلم وهو
اخص من الاستفهام اذ ليس كل ما يفهم يعلم بل قد يظن
ويخمن فكل استعلام استفهام ولا عكس وابو عمرو
هو زبان بن العلاء المازني احد شيوخ القراء و
الاصمعي هو ابو سعيد عبد الملك بن قريب الباهلي وكلا
من رواة العربية اسد الشعر والترتيب المعاني تلميذ
خلف الاحمر وابن عمرو بن العلاء وكان الرشيد يسميه سبطاً

الشعر وقال له بعض الاعراب وقد رآه يكتب كلما سمعه
ما انت الا الحفظة تكتب لفظ اللفظة قوله فقال
هكذا تصوير الاقتباس وجعله فقدم بطنه واخر
صدره تفصيل للتصوير قوله والالف قال
ابن الحاجب في شرح المفصل هذا الحق فان الالف انما عند
المحققين انما الحقت بآخر فقلبت الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها ولا يبطل به الالحاق لما سيجئ قوله والوجه
لنظمها في سلك ما تقدم النظم في اللغة جمع اللؤلؤ في
السلك فذكر السلك بعد بل ضمير البابين المشبهين
بالدرر اما بالحمل على التجريد في الاول او عن النظم
او التشخيص في الثاني عن السلك والضمير فيه استعارة
مكنية بان يشبه البابان في النفس بالدرر ويثبت
النظم الموضوع للمشبه به على المشبه والسلك الخيط
وتشبيه ما تقدم بالدرر استعارة بالكناية واثبات
السلك له استعارة تخييلية وفي الاصطلاح تأليف
الكلمات والجمل مترتبة اما متناسقة الدلالات
على حسب ما يقتضيه العقل وقيل الالفاظ المترتبة
المسوقة المعتبرة دلالتها على ما يقتضيه العقل والاول
انسب بالمعنى اللغوي وقد يطلق على مطلق التركيب المفيد

لاصل المعنى وقد يطلق على جمع الحروف وقد يستعمل
بمعنى اللفظ قوله وكذا تفعل وتفاعل وليست الالف
في تفاعل للالحاق لان الالف لايقع للالحاق حشوا بل اصلا
على ما قيل لا في الاسم ولا في الفعل لكنها ابنا الحاجب قيد
ذلك ابن عدم وقوعها للالحاق حشوا بالاسم وكذا التاء
لان الالحاق لايكون من اقل الكلمة وتضعيف العين
لايكون للالحاق كذا ذكره في شرح الهادي ثم قيل فيه اطلاق
لفظ الالحاق ههنا شهو تأمل قوله والمصدر يفرق
بين ذلك هذا من قبيل قوله كما مذ بذين بيا ذلك والمعنى
بين الفريقين فلا يرد ان بين يقتضي الاشتراك فلا تدخل
الا على متثنى او مجموع لان المراد بهما ما يعم المثنى والمجموع
صريحا ومعنى ونظيره قوله كما لا تفرق بين احد من رسله
لان احدا يستعمل بمعنى الجمع بدليل عود ضمير الجمع اليه
في قوله كما فما منكم من احد عنه حاجزين وتخبرهم اياه
في قوله كما بان اتى النبي لست كاحد من النساء بمعنى
جماعة من جماعات النساء وعدم جريانهما في كلما نكرة
منفية يدل ان هذا ليس مبنيا على انه نكرة وقعت في
سياق النفي كما توهمه البعض فظاهر كلام الصحاح انه
لحبب وضع اللغة لانه قال هو اسم لما يصلح ان يخاطب

يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث و
قيل مبني على ان احدا اسم زيد معنى الواحد لا يتغير
بتغير الموصوف فيجوز ان يعتبر موصوفه مفردا ومثنى
ومجموعا ومذكرا ومؤنثا وبقي ههنا شيء وهو ان الشارح
ذكر في بحث او من التلويح ان احدا اذا كان همزته اصلية
لا يستعمل في الايجاب اصلا وذكر في تقديم المسند اليه
من المطول وفي شرح ديباجة الكشاف وفي تفسير
قوله كما لا نفرق بين احد منهم ان لا يستعمل في الايجاب
الا مع كل ومتى قوله كما يزجي سحابا ثم يؤلف بينه و
تذكير ضمير السحاب وهو جمع لان الجمع الذي لا يفرق بينه
وبين واحد بالتاء كشجر وسحاب ونخل ونبات يجوز
ان يذكر ويؤنث واما قول امرئ القيس بين الدخول
فحومل فمحمول على ان الباء بمعنى الواو او على ان التفرك
بينا اجزاء الدخول على ان الاصمعي قال الصواب
روايته بالواو وقول الآخر بين الجزع الى الصفا محمول
ببينا اجزاء الجزع المنتهية الى الصفا وبمثل هذا
يؤول ما وقع في عبارات المصنفين من هذا القبيل و
قال في دبة الغواص في اوهام الخواص ومن اوهامهم
قولهم المال بين زيد وبين عمرو والصواب ان يقال

بين زيد وعمرو كما قال كله من بين فرث ودم وقال شرف
الائمة الطيبي في شرح الكشاف لا تفاوت بينهما واما
ذكر بين مع المضمر واجب ومع الظاهر جائز. قوله
ويلحق به نحو تجلبب قد علمت معنى الالحاق في الرباعي المجرد
وينبغي ان تعلم ان تحقق الالحاق في ملحقات تدحرج بغير
التاء لانها للمطاوعة كما كانت كذلك في تدحرج لان الالحاق
لا يكون الا من اقل الكلمة لكن في تحقق الالحاق فيه تمكن
اشكال ولذا قال في شرح الهادي انه شاذ من قبيل
الغلط على توهم الميم اصلا وقيل كانهم اشتقوا من لفظ
الاسم لغير المكبر كما يشتقون من الجملة نحو بسملة
وحوقل وهيللا وحمدل وحيعل وحبعل وسبحل و
جعلف وطلبن وذمر ان قال بسم الله ولا حول ولا قوة
الا بالله ولا اله الا الله والحمد لله وحي على الصلوة و
حسبنا الله وسبحان الله وجعلت فداك والحال بناكل
وادام عزك وهذا شبيه بباب النحت في النسب فانهم
يأخذون اسمين فينحتون منهما لفظا واحدا فيقولون
في كتولهم حضرمي وعبقسي وعبشمي في نسبة حضرموت
وعبد القيس وعبد الشمس قال بعض اهل اللغة في مثلها
انه لغة مولدة واكثر اهل اللغة نقلها ولم يقل انها مولدة

قوله وتمكن زيادة الميم للالحاق في الاول لم يعلم
في كلامهم الا في تمكن وتمدرع وتمندل وتمنطق ارتبط
المدرعة وهو قميص صغير ضيق الكمين او لبس الدرع
وسيجيء ببيان المندیل ولبس المنطقة. قوله درجمت
الابل فاخرجمت بتنبيه به على ان هذا الباب للمطاوعة فعلل
وعليه ان ينبه على ان تفعلل مطاوع فعلل الا ان يقال
ترك لظهوره او لانه قد يكون ابتداء مقتضيا نحو تسهوك
بمعنى هلك الابتال سهوكة فتسهوك لعدم سهوك
في كلامهم. قوله ولا تجوز الادغام والاعلال في ملحقا
اي لا تجوز فيه الادغام مطلقا ولا الاعلال في غير الآخر
لانه في الآخر جائز ولا يخل به الالحاق لكونه في محل التغيير
كذا قالوا. قوله تنبيه وهو في اللغة مصدر من
نبهته الشيء اذا اوقعته عليه او نبهت فلانا من نومه
او يقظته وفي الاصطلاح اشارة الى شيء يغفل عنه
الخ طلب وقبل ما يشير الى المذكور قبله بطريق الاجمال
وقبل ما لوجود النظر الى الابحاث الا بعد تعليم الابحاث و
الآتية وانما يستعمل فيما تعلق به ضرب من العلم سابقا
او كان في حكمه كما في البديهيات او انما يستعمل حيث لا يحتا
الا الدليل كالبديهي وما تعلق به علم سابق في حكمه وهو حيث

مبتدأ محذوف وقيل لا محل له من الاعراب لانه بمنزلة البيان
بين المسئلتين قال صاحب التمرية لو قال المصنف فرع بدل
تنبيه لكان اصوب واولى لان مجرد النظر الى الابحاث السابقة
يستلزم معرفة المتعدية وغير المتعدية البتة وقد ينظر قوله
الفعل اما متعد اعلم ان الافعال مطلقا باعتبار المعنى
على نوعين متعد ولازم وكل منهما على قسمين متعد بالوضع
الشخصي ومتعد بالوضع النوعي واللازم كذلك والشخصي
من المتعدية واللازم لا يتوقف على غير الواضع بخلاف
النوعي منهما اذ هما يحتاجان الى الاسباب الموجودة اذ
العدمية قوله وهو الفعل الذي يتعدى من الفاعل
ان يتجاوز الى المفعول به معناه ان المتعدية ما يدل على
معنى يتجاوز الذهن عن تصوره عن تصور محل
صدور ذلك المعنى اعني الفاعل الى المفعول به وبهذا
سقط ما قيل ان المتبادر من ظاهر ذلك التعبير ان المتعدي
ما يدل على معنى ينتقل من الفاعل الى شيء آخر وينفك عنه
كما يدل عليه انهم اذا اراد وا ان يعبروا عن معنى التعدي
والتجاوز يعبرون عنه بالانفصال عن الشيء الى آخر كما هو
مصرح في بعض المواضع ويدل عليه قولهم في صدد تفسير
اللازم وعلم انفكاكه عنه وهو ليس كذلك لان الضرب مثلا في

قولنا ضرب زيد عمرا لم ينتقل من زيد الى عمرو والا لكان
عمرو ضاربا وزيد غير ضارب وكذا سقط الاعتراض بنحو
ما ضربت زيدا فتامل قوله فالمراد من معناه اللغوي
وقد يقال ان المتعدي علم فلا يكون المعنى ملتفتا اليه وهذا
الجواب كاف في كل كلام وقع على هذا المنهاج قوله
لان المتعدي وغيره سيان بسيان تثنية سي وهو كمثل
وزنا ومعنى وعينه في الاصل واو ويستغنى بتثنيته عن
الاضافة كما استغني عنها مثل في قولهم والشر بالشر
عند الله مثلان واستغنوا بتثنيته عن تثنية سواء فلم يقولوا
سيان في السعة قوله نحو اجتمع القوم والامير في
السوق اجتماعا التأديب زيد والاولى في التمثيل ان
يقول نحو ذهب زيد فيها بالجمعة خلفك مراعاة لكل و
عمرا لان الاصل في ترتيب المفاعيل تقديم المفعول المطلق
ثم المفعول به بلا واسطة حرف الجر ثم الذي بالواسطة
ثم المفعول فيه الزمان ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول
معه كذا قال الشارح في المطول وقال القطب الغالب تقديم
المفعول به على المفعول المطلق اولى واختار السكاكي
تاخير المفعول المطلق عن المكان ثم المفاعيل في المشاهد
من هذه الجملة وزاد السيرافي مفعولا سادسا ٥

مفعولا منه نحو قوله كما واختار موسى قومه اي من
قومه وردّ عليه بانه لو صح ذلك لصح ان يقال مفعول عليه
والبه بل كان المفاعيل سبعة عشر واسقط الزجاج
المفعول معه والمفعول له وجعل الاول مفعولا به و
الثاني مصدرًا وكل من المفعول به وفيه وله يكون صريحًا
اذا لم يكن ظرف الجر وغير صريح اذا كان به والمفعول المطلق
لا يكون الا صريحًا والمفعول معه لا يكون الا غير صريح قال
الحاجي بابا يطلق المفعول به الغير الصريح على كل مجرور
بغير في واللام وقال علماء الديار البصائر والحق
ان كل جار ومجرور فهو ظرف ومفعول به غير صريح البتة
في الاصطلاح ثم الضمير في به وفيه ومعه وله يعود الى
الالف واللام لكونه بمعنى الذي فاذا لم يكونا يعود الى
الموصوف المذكور او المقدر قوله ولا يعترض
بنحو ما ضربت زيدًا اي لا يعترض على التعريف بنحو ما ضربت
زيدًا فانه ضرب متعد وليس بمتجاوز الى المفعول به
لان التجاوز منفي لانا نقول كون ضرب متجاوزا الى
المفعول في بعض المواضع كاف في كونه متعديا وهذا
الجواب غير مرضي لانه يستلزم ان يكون الفعل في صورة
النفي غير متجاوز فلهذا اعتقب الجواب ثان وهو قوله وانا ان

لفظ الفاعل والمفعول اي ان اريد به نصب المفعول به
كما قال بعضهم المتعدي ما نصب المفعول فهذا مدفوع
بالاخفاء لان لفظ زيدًا منصوب بالمفعولية لفظا وذكر
لفظ الفاعل مجردًا استطرادًا اذ لا دخل لهذا المعنى
ويمكن ان يقال ان الجواب الاول تسليمي والثاني منعي و
لا يمكن ان يجاب بان نفي الضرب قد تجاوز من الفاعل
الى المفعول كما اجيب في تعريف الفاعل والمفعول به ان
عدم الضرب مسند الى زيد وعدم الضرب كما انه واقع على
زيد لان تجاوز عدم الضرب غير متصور بخلاف الاسناد
وابتاعه فليتنبه قوله ويسمى ايضا التسمية عندهم
وتطلق على تعيين اللفظ بازاء معنى مخصوص بحيث
لا يتناول غيره وعلى الدلالة الشيء على الشيء ومنه
يقال سمى زيد انا اي يطلق عليه لفظ الانا
وعلى ذكر شيء بشيء يقال سميت فلانا باسمه اذا ذكرته
به والمسمى يطلق ويراد به المفهوم الاجمالي الحاصل
في الذهن عند وضع الاسم ويطلق ويراد به ما صدق
عليه هذا المفهوم فاذا اضيف الى الاسم يراد به الاول
والاضافة بمعنى اللام واذا اضيف الى العلم يراد به
الثاني والاضافة بيانية والفرق بين المستعمل فيه والمطلق

معنى التسمية

ان المستعمل فيه هو ما يكون الغرض الاصلي طلب دلالة
اللفظ عليه ويقصد تفهيمه لمخصوصه للمخاطب فاذا لم يكن
اللفظ منبئا لمخصوصة يجب نصب قرينة دالة عليها و
المطلوب عليه هو ما وقع عليه اللفظ وصار الحكم متعلقا
بحسب الواقع من غير اشتراط تفهيم للمخاطب وان
صار مفهوما بحسب القرينة وقد يكون الاطلاق بمعنى الحمل
قوله لوقوعه على المفعول به والمراد من الوقوع هو
التعلق المعنوي وهو تعلق فعل الفاعل بشئ لا يعقل
الفعل بدون تعلق ذلك الشئ لا الامر الحسي فلا يرد
ما قيل من ان نحو قولنا ذكرت الله وعرفت الله لا تصور
فيه الوقوع لانه يلزم ان يكون سبحانه وتعالى محلا للوقائع
حاله لا يصدق على الافعال التي ليست بواقعة على ما عيلها
حتى نحو علمت زيدا واردته وعلى نحو ما ضربت زيدا على
ان وجه التسمية والنكتة والمناسبة لا يستلزم الاطراد
والانعكاس قوله واما غير متعد قال الزنجاني
في شرحه اذا اردت ان تجعل المتعدي لازما فالطريق
فيه ان ترده الى باب انفعل او افتعل او افعل او تفعل
او تفعلل ان كان ثلاثيا وفيه نظر اما اولا فلان افتعل
مشترك بين اللازم والمتعدي واما ثانيا فلانه لا يوجد

الفعل المتعدي المنقول الى افتعل حتى صار بسبب
نقله اليه لازما بل المنقول اليه فعل لازم بالاستقراء
كما في احمر وعدا في اعور فتامل قوله هو
الحسن اي تناسب الاعضاء بحسب الخلقة قوله
بل يثبت انه لم يرد به ان الكل لازم يثبت ويستمر في
الفاعل ثبات الحسن واستمراره في الفاعل لان
كثيرا من اللوازم متجدد الوجود بل اراد ثبوت هذا
اللازم المخصوص واستمراره في الفاعل وتسمية هذا
القسم مطلقا باللازم بالنظر الى انه لا يتجاوز منه الى
المفعول به سواء استمر او لم يستمر قوله وعدم انفكاك
عطف على لزومه على وجه التفسير لرفع ايهام ذلك
الاستمرار في الفاعل في كل لازم ولما ذكر في القول
الآتي قوله للزومه على الفاعل كلية على التضمين
معنى القصر اعترض في بعض شروح الكشاف على
قوله الباء لازمة للظرفية والجريان الباء ليست
بلازمة لها بل ملزومة لها لوجودها بدونها واجاب
بان هذا من قبيل قولهم لزم فلان بيته اذا لم يفارقه
ولم يوجد في غيره ومنه قولهم ام لازمة لهمزة الاستفهام
فانتفاء اعتراض شراح الكافية عليها بان ام ليست

بلازمة طابق بالعكس وبعضهم ان المراد باللزوم معناه
اللغوي اعني عدم الانفكاك من قولهم لزم الدابن
المديون اذا لم يبارحه اي معناه الاصطلاحي الا انه عرف
بامتناع الانفكاك لا باقتضاء شئ آخر فقول الشارح
وعدم انفكاكه عنه اشارة الى ما ذكر دفعا لما يرد على ظاهر
عبارته وفي حاشية التلويح قيل اللزوم لا يكون الا كليا
وقيل لزوم الكلية فيه عرف اهل المعقول والآداب
يطلق بالالزوم على الجزئي ومنه قول صاحب التلخيص
والتخصيص لازم التقديم عالبا يعني انه لازم لزوما
جزئيا اكثريا ذكره شراح **قول** وفعل واحد قد
يتعدى بنفسه فيستحق مفعولا بالجر قال نجم الدين الرضي
اعلم انه قيل في بعض الافعال انه متعد بنفسه مرة و
مرة لازم متعد بحرف الجر وذلك اذا تاوه الاستعمالان
وكان كل واحد منهما غالبا نحو نصحتك ونصحت لك و
شكرتك وشكرت لك والذي اراه ان الحكم بتعديه مثل هذا
الفعل مطلقا اذ معناه مع اللام معناه من دون اللام و
التعدية والالزوم بحسب المعنى وهو باللام متعد اجماعا فكذا
مع اللام فهي اذن زائدة كما في ردف لكم فالحاصل ان تعدية
الفعل اذا كانت بنفسها قليلة نحو اقسمت الله او مختصة

بنوع من المفاعيل كاختصاص دخلت بالتعدي الى
الاماكن وآمثاله غير ما فيبقى نحو دخلت زيدا الامر فلو لا
حذف من حرف الجر وان كانت تحرف الجر قليلة فهو متقد
والحرف زائدة كما في ولا تعقوا ايديكم ويمكن ان يقال
فيما يتعدى تارة بنفسه واخرى بحرف المتعدي بالحرف
وهو المتعدي بنفسه نزل منزلة اللازم للمبالغة ثم وصل
بالحرف كما وصل الجرح الى عراقيبها في قول الشاعر
جرح في عراقيبها وصل هزجل الاجذع بالباء في قوله
وهزجن بالبكي الجذع النخلة ووصل اصلح الى ذريته بعي
في قوله واصلح بالي في ذريتي ذكره الطيبي في شرح
الكشاف والتبيان ووصل حذف الى المفعول الاول
في قول الكشاف كحذفه بها وفي قول المفتاح محذوفا
به بالباء ذكره الشراح وان لم يرتضه الشريف و
قال انه من باب التضمين **قول** وذلك عندنا
الاستعمالين اي عندنا وهو استعمال الفعل بدون
الحرف والفعل معه وفي كونا شكرت وشكرت له ونصحت
ونصحت له كذلك نظر لان الجوهري قال في الصحاح في
كلام وهو باللام افصح ثم ان شكر لا يتعدى الا الى مفعول واحد
على ما صرح به الامام المرزوقي وصاحب الاساس والصحاح

والقاموس والمجمل والديوان والاقناع والمغرب
فلا وجه لما جوزه الشارح والشديف رح شرحها للشاهد
رقول الشاعر ما شكر عمر ان تزاحت مينتي اياد
لم تمن وان هي جلت من كون اياد مفعولا ثانيا
لاشكر اللهم الا ان يحمل على المسامحة بان يعتبر الحذف و
الايصال ويطلق المفعول مسامحة او يعتبر التضمين قوله
مطردة يجوز الرفع على معنى مطرد زيادتها ويجوز النصب
على ان يكون مفعولا مطلقا اي زيادة مطردة قوله
والتعدية واللزوم بحسب المعنى قال ابن مالك رح شرح
التسهيل ولا يتميز المتعدي من اللازم بالمعنى والتعلق
فان الفعلين قد يتحدان معنى واحدهما متعد والآخر لازم
كصدقته وآمنت به ونسيته وذهلت عنه وحببته
ورغبت به واردته وهممت به وخفته واشفقت منه
واستطعته وقدرت عليه ورجوته وطمعت فيه و
تجنبته واعرضت عنه وانما يتميز بان يتصل به كاف
الضمير وهاؤه او باؤه باطراد بان يصاغ منه اسم مفعول
تام باطراد نحو صدقته وحببته واردته ورجوته فهو
مصدوق ومحبوب ومراد ومرجو فهذا علم ان
قال متعد للاطراد نحو قلت فهو مقول ولو قصد هذا

الامر

الامر من ذهلت ورغبت وطمعت واعرضت
لم يستغن عن الحرف كقولك ذهلت عنه ورغبت فيه
واعرضت عنه فهو مذهول عنه ومرغوب فيه ومطموع
فيه ومعرض عنه فلا يتأتى لك صوغ المفعول تاما بما
بافضاء ابن مضاف الى حرف الجر فتعلم بذلك لزومه و
قال الرضي اذا كان علم بمعنى عرف لا يتوهم ان بينا
علمت وعرفت فرقا من حيث المعنى كما قال بعضهم
فان معنى علمت وعرفت ان زيدا قائم واحد الا ان
عرف لا ينصب جزئي الاسمية كما ينصبها علم لانه
موضوع بينها بل هو موكول الى اعتبار العرب فانهم قد
يخصون احد المتلازمين ببيان المعنى لحكم اللفظ دون الآخر
وقال الطيبي رح شرح الكشاف والاختلاف رح الآتي
التعدية او رح عدد المفاعيل لا يوجب اختلاف المعنى
فالفعل الواحد يعدونه تارة ويقصرونه اخرى ويجعلون
الافعال مترادفة وان اختلف متعلقاتها ويجعلون
علم وان تعدية الى مفعول لبيان مراد فالعرف المتعدي الى
واحد وذكر صاحب الكشاف رح تفسير سورة يوسف
ومن دأبهم حمل النظير على النظير وحمل النقيض على النقيض
كالاعتماد كما يتعدى بعلى يتعدى بالباء لان وثق يتعدى

وهو نظير فلا حاجة الى تضمين معنى الوثوق كما قال
الشريف في قول المفتاح لعلة الاعتماد بالقرائن و
كالزيادة كما يتعدى بعلى يتعدى بعن لان نقصان يتعدى
به وهو ضد ذكر ابن كمال باشا في الصحاح ليكون عملكم
بحسب ذلك ابن على قدره وعدده وكلمة حيث اذا
كان مجرورا كانت الحرف الجر قالسيبويه فيها مفتوحة وانما تضم
ساكنة وربما يسكن لضرورة الشعر على الوجه الاول
قوله وتعديه الى قوله وبالهمزة اعلم انهم
بلغوا اسباب التعدية الى احد عشر الثلثة التي ذكرت
وسببا استفعل مع ما زيد عليه من التاء والهمزة نحو
فرح الشئ واستخرجته والف المفاعلة نحو جالسته زيدا
وجالسه والسادس ان يضمن الفعل معنى فعل آخر
متعد كتضمينهم رحب معنى وسع وطلع معنى بلغ وفرق
معنى خاف وسفه معنى امتهن او اهلك حيث قالوا
فرقت زيدا وسفه نفسه والسابع صوغه على فعلت
بالفتح وافعل بالضم لافادة الغلبة تقول كرمت زيدا
بالفتح اي غلبته في الكرم والثامن اسقاط الهمزة كاكبت
الرجل وكببته انا فانه حت البئر ونزحتها انا والتاسع البناء على افعوعل مرادا به المبالغة كجلا الشئ

كلمة حيث

واجلوليته والعاشر تكرير اللام كما قيل صعفرة وصفرة
والحادي عشر اسقاط الجار توسعا نحو قوله لكن لا
تواعدوهن سرا اي على سر او النكاح وآخذتم امركم
اي على امر واقعدوا لهم كل مرصد وقول الزجاج
ان ظرف رده الفارسي بانه يختص بالمكان الذي يرصد
فيه فليس مبهما وقوله كما على الطريق الثعلب اجرى
الطريق وقول ابن الطراوة انه ظرف مردود ايضا بانه
غير مبهم وقوله انه اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم
لصلاحيته لكل موضع منازع فيه بل هو اسم لما هو
مستطرق ذكره في المغني وليس المراد ان هذا باعتبار
نفسها بل يجب ان يكون الفعل متعديا بها لابد من
اعتبار معنى التصيير وغيره والتي للتصيير هي التي
تكون للتعدية فشرط ما قيل ان بتضعيف العين وبالهمزة
يصير الفعل متعديا اذا لم يكن بمعنى صار فالتقييد لازم قال
ابن هشام في المغني التعدية بالتضعيف سماعي في
القاصر وفي المتعدي الى واحد نحو علمته الحساب وقيل
المسئلة ولم يسمع في المتعدي الى اثنين وزعم الجرجاني
انه يجوز في المتعدي الى اثنين ان ينقل بالتضعيف
الى ثلثة ولا شاهد له سماع ولا قياس فظاهر قول

واجلو

سيبويه انه سماعي مطلقا وقيل قياسي في الناصر
المتعدي الى واحد بالنقل بالهمزة قيل كذا سماعي وقيل
في الناصر والمتعدي الى واحد والحق انه قياسي في الناصر
سماعي في غيره وهو كما هو مذهب سيبويه **قوله**
بتضعيف العين فسر تضعيف العين بالنقل للباب
التفعيل لان التضعيف في تفعل ليس من اسباب
التعدية **قوله** بنقله الى باب الافعال فسر الهمزة به
لان في غير هذا الباب ليست من اسباب التعدية **قوله**
وتعديه بحرف الجر والحروف التي يتعدى بها الفعل سبعة
الباء وهي اصل في تعدية جميع الافعال اللازمة واللام
وفي ومن وعن والى وعلى وهذه السبعة تسمع و
لا قياس عليها كذا في زبدة التصريف **قوله** ولا يغير
شيء من حروف الجر معنى الفعل الا الباء في بعض المواضع
ان اذا قصدها التعدية الى عند الصرفيين وهي تغيير
الفعل واحداث معنى الجعل والتصيير نحو ذهبت بزيد
فان معناه جعلته ذاهبا وصيرته ذا ذهاب لا التعدية
الى عند النحاة وهي ايصال معاني الافعال الى الاسماء
اما اذا لم يتصد فلا تغيير نحو مررت به فان معناه مع الباء
كمعناه لامعها وذلك لان معنى مررت بزيد مررت بمكان

يترتب منه زيد على ما مر حوابه ومرور لم يتجاوز الى
غيره كما تجاوز الذهاب فذهبت بزيد ولان الباء في فيه
ليست بمعنى مع كما هو مذهب المبرد ولا بمعنى الهمزة
كما هو مذهب سيبويه فلا تكون للتعدية لان الباء التي
للتعدية ينبغي ان تكون بمعنى مع او بمعنى الهمزة على المذهبين
نعم يقال لمثل هذا انه متعد بالحرف الغلاني لكن لا يقع
عليه اسم المتعدي اذ الظاهر بل يقال هو لازم ولا خلاف
عندهم ان باب فعل كله لازم مع ان قرب وبعد منه
يتعدى الى المفعول بحرف الجر فان قيل اذا اختص
الباء بالتعدية مع قصد التعدية العرفية لا تصح هذه التعدية
بغيرها من الحروف فلا يصح ما تقدم قبيل هذا من زيدة
التصريف قلت يمكن ان يكون المراد من التعدية
هناك التعدية النحوية لكنها جميع حروف الجر مشتركة في
هذه التعدية كما صرح به السيد عبد الله في شرحه
اللب **قوله** نحو ذهبت بزيد اورد مثالا لهما
لان الاول من الخلافي والثاني من المزيد فيه **قوله**
مصاحبة الفاعل ان في الاتصاف بالحدث يعني ان
معنى ذهبت بزيد اذهبته وذهب معه اعترض
عليه بقوله الله يسمع حيث لا يتصور

فيه المصاحبة واجيب بان له ان يقول المصاحبة
محمولة على الالصاق قوله قال سيبويه الباء في
مثل كالهمزة فرق صاحب الكشاف بينما ذهبت به واذهبته
بان الباء فيه معنى الاستصحاب والاستمساك وقال الطيبي
ذهب الى هذا الفرق المبرد وذكر الحريري في درة الغواص
وقال صاحب المثل السائر كل من اذهب شيئا فقد ذهب به
وليس كل من ذهب شيئا ذهب به لان ذهب به
يفهم منه انه استصحبه معه واسكه عن الرجوع على الطريقة
الاولى وليس كذلك اذهبه وقال صاحب الفلك الدائر
وفيه نظر لان كلا اللفظين يدل على معنى واحد وهو
التعدية فالمعنى عند التعدية بالباء كالمعنى عند التعدية
بالهمزة والجواب ان اللفظين وان اشتركا في التعدية
لكنهما غير مشتركين في تأدية معنى واحد والنزاع ليس
الا فيه لان الهمزة هنا للازالة والباء للمصاحبة وصاحب
الفلك لا ينظر الا الى التعدية بينهما واستعمال كل في مقام
لا الى التعدية نفسها فان البحث عنها وظيفة النحويين
قوله ولاحصر لتعدية حرف الجر اي لاحصر لحرف الجر
عند تعديته فعلا واحدا على واحد لحذف المحصور عليه
او لاحصر لحرف الجر عند تعديته فعلا على واحد لحذف فعل

من المحصور عليه والاظهر انه بقول ولا حصر لحرف
الجر عند التعدية على واحد تأمل قوله حروف كثير
وصف الجمع بالكثير للتأكيد لنفي المجاز لانه قد يذكر الجمع
ويراد به الواحد مجازا كثيرا كما يأتيها الرسل كلوا من
الطيبات انما خاطب به النبي ﷺ وقول صاحب الهداية
في الديباجة رسلا وانبياء حيث اراد محمدا ﷺ لكن جمعه
تعظيما له واجلالا لقدره صرح به اكمل الدين وهذا من
تأكيد الكلام فيما يقع احتمال المجاز يسمى في الاصول بيانا
التقرير فلا وجه لما ذكره صاحب العناية في اول البيع
من ان المحتاج الى القرينة المجاز لا دفع المجاز وكم يقابل
بالتاء انما لان الفعيل والفعول يستوي فيهما المذكر و
المؤنث والواحد والجمع كما قال الله والملائكة بعد
ذلك ظهير وقال انا رسول رب العالمين وقال الشاعر
ان العواذل لتنذرني بامير يد الامر اذ كره الطيبين
والجوهري اولا نه على صيغة المصدر كالصهيل والنهيق
والصليل والزبير ذكره الزمخشري في الكشاف و
الشريف في شرح المفتاح وعلاء الدين البخاري في
شرح الهداية اولا نه صفة لمقدر لفظ مفرد مذكر ومعناه
جمع كجمع وحزب او لصيرورته في عداد الاسماء ذكره السعد

والشريف في شرح الكشاف او تاويله الموصوف
بالمذكر كما قال صاحب الكشاف في قوله ﷺ وبث منهما
رجالا كثيرا او ذكر كثير التاويل رجالا بالجمع اي جمعا كثيرا
او لان الصفة انما تتبع موصوفها في التانيث اذا كانت
فعلا له اما اذا كانت بسببه فلا كما في شرح المنظومة
لكن يحدث التزام هذا الكلام اللفظية بين الصفة
والموصوف فتامل قوله اذا كان بمعنى واحد
قالوا لا يجوز تعلق حرفي جر بمعنى واحد بفعل واحد حيث
لا يصح الابدال بلا اتباع اي من غير عطف وبهذا ذهب
صاحب الكشاف في قوله ﷺ كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا
ان الظرفين لم يتعلقا بفعل واحد بل تعلق الاول بالملقى
والثاني بالمقيد كما قالوا في الكلت من ابستانكم من العنب
اي الاكل المبتدأ من البستان ابتداء من العنب ثم ينبغي
ان يجوز ما امكن عن بث عنه التكرار الظاهر وبهذا
قال في حواشي التلويح الزعم شائع في عرف المتشرعة
بالاحكام الفقهية بل في الاحكام وان كان بمعناه في المفتاح
من غير ارادة التعريض بلفظي المثل والزعم على ان نيابة بدل
بان نيابة وان كانت الباء الاولى للاستعانة والثانية
صلة للفعل حيث يقال عرض بكذا قوله ولا يتوهم

كل فعل بالهمزة وبهذا رد على الاخفش في قياسيته ظن
واحسب واخال وازعم على اعلم وارى ذكره الرضي
في شرح الشافية قوله فان النقل من المجرد الى
بعض ابواب المشعبة موكول الى السماع يشير الى
ان النقل الى بعضها ليس كذلك كما قيل ان باب الاستفعال
والمفاعلة عند بناء المقابلة وما هو من الالوان
والعيوب نقل الى افعل والى افعال قياسا او يريد
بالبعض الجميع والكل اما المجيئة بمعنى الجميع على ما صرح به
في النجم الوهاج وبمعنى الكل على ما صرح به في شرح
اللباب حيث قال وبعض قد يجيء بمعنى كل خلافا لمن ذهب
جماعة من الثقات في قوله ﷺ وان يك صادقا يصبكم
بعض الذي يعدكم وآما كون الاضافة للاستغراق او
لفظ البعض صلة ابن زايدة كما ذهب اليه بعض اهل
التفسير في هذه الآية ذكره في شرح اللباب قال الرضي
في شرح الشافية وليست هذه الزيادات قياسا
مطردا بل يحتاج في كل باب الى سماع استعمال اللفظ
المعين وكذا الاستعمال في المعنى المعين قوله
ولا ذهبت خالدا اكبر اقتضى القياس الاقتصار
على خالد على ما هو في بعض النسخ قوله كذا قال

معنى البعض

بعض المحققين وهو نجم الدين الرضي في شرح الكافية

قوله والحق انه لا بد الخ الظاهر انه اعتراض على قول بعض المحققين ولا يغير شيء من حروف الجر الخ وكان الشارح فهم من قوله في بعض المواضع ان الباء اذا كانت للتعدية تارة تغير معنى الفعل وتارة لم يتغير فاعترض عليه بانه لا بد في المتعدي الذي يبحث عنه الصرفيون من تغير معناه الخ والحق ان مراد ذلك البعض انه لا يغير شيء من حروف الجر معنى الفعل الا الباء في بعض المواضع اي اذا كانت للتعدية بخلاف ما اذا لم تكن للتعدية كخرجت بزيد فلا يتغير كما قررنا من قبل لان عدم تغيرها عند كونها للتعدية وعلى هذا لا يرد الاعتراض ثم لفظ الحق يكون مصدرا او اسم فاعل وصفة مشبهة فعلى الاول يطلق على الوجود في الاعيان مطلقا وعلى الوجود الدائم وعلى مطابقة الحكم وما يشتمل على الحكم للواقع ومطابقة الواقع له وعلى الله والثالث يطلق على الواجب الوجود لذاته وعلى كل موجود خارجي وعلى الحكم المطابق للواقع وعلى الاقوال والعقايد والاديان والمذاهب باعتبار اشتمالها على الحكم المذكور ويقابله على الوجهين الاخيرين الباطل وعلى الوجه الاول

معنى لفظ الحق

البطلان وقال القاضي الحق الثابت الذي لا يسوغ انكاره بعكس الاعيان الثابتة والاقوال الصادقة والافعال الصائبة وقال الطيبي ويستعمل بمعنى الواجب واللازم والجدير والطيب والملك **قوله** كمامر يقال مر عليه وبه مرا اي اجتاز كذا قال الجوهري ثم قال ومر يمر مرا ومرورا ذهب وذهب عليه ان فرق بين المرور والذهاب فان اهل اللغة لا ينتظم الجمع بخلاف الاول الا ان يقال كتب اللغة مشحونة بتغيير الالفاظ بالاخص والاعم **قوله** بخلاف مررت وقد مر وجه خلافه آنفا فتذكر **قوله** ثم يصح ان يقال ان يقال في كل جار ومجرور الخ وكما يصح ان يقال مررت بزيد ان مررت متعد الى المفعول لكن لا يقال هذا المتعدي الذي بحثنا فيه لان المتعدي الذي بحثنا فيه ينبغي ان يتعدى الفعل من الفاعل الى المفعول اي يصدر من الفاعل ويتجاوز الى المفعول به وهذا منتف في مررت بزيد لان المتعدي الذي وجد فيه كون عمله متعديا من الفاعل الى المفعول مع الواسطة وهذا غير مبحوث عنه واعلم ان الفعل الواحد يتعدى بعدة حروف على قدر المعنى المراد منه قال بعضهم

مطلب في الفرق بين المرور والذهاب

مطلب حوار سكير المبتدأ اذا حصلت الفائدة

كان الكف ممكنة فيه وحروف الجر تظهرها فاذا اردت
ان تبين ابتداء الغاية قلت خرجت من الدار وان
اردت تبيين حال قلت خرجت على الدابة وان اردت
المجاورة قلت خرجت عن الدار وان اردت المصاحبة
قلت خرجت بسلاحي **قوله** على ان في قوله
ولا يغيرث شئ من حروف الجر الخ نظر الان المتعدية
الذي بحث عنه لابد فيه من تغيير الحرف معناه اي حرف
كان لان التعدية بحسب المعنى **قوله فصلا**
ذكر الاندلسي في المحصل ان الفصل هو الحجز بين
الشيئين ومنه فصل الربيع لانه حجز بين الشتاء
والصيف فكان ينبغي ان يوصل ببين فيقال فصل
بين كذا وكذا الا ان المصنفين تجردوا عن مجرور الباب
فيصلونه بفي فيقولون فصل في كذا كما يقولون بابه في
كذا وهو خبر مبتدأ محذوف وفي امثلة بدل من
فصل او مبتدأ لما خص بالتنوين لكونه للوحدة نص
عليه الشارح في المطول حيث قال او حال التنوين
في الاثبات كسور الجزئية او بالصفة المقدرة اي فصل عظيم
الجامع على ما قيل او لما جوزه المتقدمون من تنكير المبتدأ
بناء على حصول الفائدة كما صرح الشارح في المطول حيث

مطلب في معنى الفصل ومعنى الباب وفي اعرابه

قال

قال والحق ما ذكره ابن الدهان من جواز تنكير المبتدأ اذا
حصلت الفائدة فاخبر عن اية نكرة شئت نحو رجل على
الباب وغلام على السطح وكوكب الثقب الساعة خبره
في امثلة وكم يوصل بني جانبا ان يضاف الى ما بعده
وحينئذ اما خبر مبتدأ محذوف او مبتدأ خبره محذوف او
ما بعده ان صلح وان لا يضاف وحينئذ اما خبر مبتدأ محذوف
او مبتدأ خبره محذوف او مبتدأ على الوقف **قوله**
لان الزمان الماضي قبل الزمان المستقبل والحال
قد يعترض فيقال ان كلمة قبل لطرف زمان فيلزم ان
يكون الشئ ظرفا لنفسه او يكون للزمان زمان آخر
هو ظرف له وهكذا يدق في امثال قولهم تقدم الزمان
الماضي وسيأتي الزمان المستقبل والجواب
انها مناقشة واهية لان اهل اللغة بنهم من تلك
العبارات ما هو المقصود بها ولا يخطر ببالهم شئ مما ذكر
واما التدقيق فيها فيستفاد من علومهم الاخر فيلاحظ
فيها جانب المعنى دون القواعد اللفظية المبنية على
الظواهر كذا في حاشية المطول وقد قيل لو قرئ
لفظ قبل بضم اللام لم يرد انه ظرف زمان فيلزم ما ذكر من
الشئ ظرفا لنفسه او ثبوت زمان آخر للزمان ورد عليه

بان هذا انما يتم لو لم يكن قبل لازما الظرفية وقد ذكر الرضي
في بحث المفعول فيه ان قبل وبعد من الظروف الغير
المتصرفة وهي والظروف اللازمة للظرفية بمعنى واحد
وهو ما لم يستعمل الا منصوبا بتقدير في او مجرورا بمن وقال
الرضي ومن الداخلة على الظروف الغير المتصرفة اكثرها
بمعنى في نحو جئت من قبلك ومن بعدك ومن بيننا وبينك
حجاب وفيه نظر وقال الشارح في شرح المفتاح وهذا
تدقيق فلسفي لا ينظر اليه العرف واللغة على ان يجوز ان
يكون هذه الظرفية بطريق استعمال الكل على الجزء بمعنى ان
كل زمان من اجزاء الزمان الذي قبل زمانك ماض وقال
الشريف في شرح المفتاح هذه ترديات تنبيهية يفهم منها
اهل اللغة ما هو المقصود بعبارتها فلا يتجه شيء مما
ذكر ثم قال على انه قد يقال التغاير الاعتباري يصحح الظرفية
في الجملة ثم قال وقد يقال في علوم اخر يلاحظ فيها جانب
المعنى فقط ان تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض
بذواتها لا بازمنة اخر بخلاف الزمانيات **قوله**
واشتق معطوف على حصل في قوله ما حصل هو وقوله
الضمير فيه يعود الى ما في قوله ما حصل هو وعبارة
عن الماضي وهو في قوله هو منه يعود الى ما حصل بالزمان

وهو عبارة عن المستقبل قيل في قوله واشتق
نظر لان المضارع لو كان مشتقا منه لوجب ان يدل
على اكثر مما دل عليه الماضي لكنه ليس كذلك والجواب
ان المراد من الاشتقاق ههنا الاشتقاق اللغوي و
الاشتراط في الاصطلاحي **قوله** اما الماضي وسيجيء
عابرا ايضا لانه من العبور وهو من المصادر الاضداد
يطلق على الماضي والمضارع **قوله** فان قيل
هذا الحد غير جامع اي غير مطرد وكلا المراد التلازم في
الثبوت اي كلما صدق الحد صدق المحدود وغير مانع اي
غير منعكس وكلا انعكاس التلازم في الانتفاء اي كلما انتفى
الحد انتفى المحدود وقد يعترض عليه بنحو خلق الله الزمان
لان خلق ههنا لا يدل على الزمان والا لاحتاج الزمان
الى الزمان وهو محال واجابوا عنه بان قالوا انا لا نعقل
فعلا الا في زمان فعقلنا خلق الله الزمان فرتبنا منشأ
ما هو في الزمان واجريناه مجرى ما تعقل وان كان في الحقيقة
في غير زمان **قوله** وان اريد المطلق اي الماضي مطلقا
اعم من ان يكون جامدا او غيره **قوله** وكذا الكلام في صيغ
العقود يعني ان صيغ العقود في الاصل اخبارات عن الماضي
نقلها ووضعها الشارع للانشاء في الحال ولكن لوحظ

فيها جهة الاخبارية اللغوية كالطلب هي اعلام حقيقة
لكن ربما يعتبر فيها المعنى الوضعي بالنظر الى الاصل وهذا
خصتها الالفاظ التي هي اخبارات عن الماضي تستلزم سبق
المخبر به ليكون الكلام صحيحا حكمة وعقلا فصار الوجه حقا
لها بمقتضى الحكمة وبما قررنا اندفع ما اورده الشارح على التوضيح
من الانكار الاربعة **قوله** ولو قال الخ لو اقتصر على قوله
ما كان اول متحرك منه **قوله** لان المراد بها التقسيم
على ما ذهب اليه ابن مالك في منظومته وفي شرحه الكبير
ثم عدل عن ذلك في التسهيل وشرحه فقال او ناتي
للتنزيل المجرد من الشك والابهام والتخيير ثم قال وهذا
اولى من التعبير بالتقسيم لان استعمال الواو في التقسيم
اجود وليس مجيء الواو في التقسيم اجود يقتضي ان او
لا تاتي له وغير عدل عن العبارة بتبرا فعبر بالتفصيل **قوله**
لوقوعهم الابتداء بالساكن علة لتحرك اول المتحرك في مثل
نصر وقوله لئلا يلزم التقاء الساكنين علة لتحرك اول المتحرك في
مثل اقتتل وقوله وكون الفتح اخف علة لتحرك اول
المتحرك فيهما بالفتح **قوله** سواء كان مبنيا سواء ام
بمعنى الاستواء يوصف به كما يوصف بالمصادر ومنه
قوله الى كلمة سواء بيننا وبينكم وهو هنا خبر والفعل

سواء

بعده اعني كان في تاويل المصدر مبتدأ كما صرح بمثله
الزمخشري في قوله سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم
لا يؤمنون والتقدير كونه مبنيا للفاعل وكونه مبنيا
للمفعول سيان وسواء لا يثنى ولا يجمع على الصحيح في
حسن الغناء وفي الصحاح يقال هما في هذا الامر
سواء وان شئت سواآن وهم سواء للجمع وسواء
وسواسية مثل نمانية على غير قياس وذكر في بعض
شروح الهداية ان سواسية لا تستعمل الا في الشر
والجملة اما استيناف او حال بلا واو او اعتراض
وبقي ههنا شيء وهو ان او لاحد المتعدد والتبيين
اما يكون بين المتعدد لا بين احد وصاحب المغني خلافا
للفقهاء في قولهم سواء كان كذا او كذا والجوهري في قوله
سواء علي قمت او قعدت ثم قال والصواب العطف
بام ولم يدر ام كان او لاحد المتعدد فالصواب الواو بدل
ام واو بمعنى الواو وكون ام بمعنى الواو غير معهود وقد
اشار الرضي الى تصحيح التركيب ابتداء او دوام على
معناهما حاصله ان سواء في مثل خبر مبتدأ محذوف اي
الامر ان سواء ثم الجملة الاسمية دالة على جواب الشرط
المقدر ان لم تذكر الهمزة بعد سواء صريحا كما في مثالنا او

الهمزة وام مجردتان عن معنى الاستفهام مستعملتان بـ
للشرط بعلاقة ان وان والهمزة تستعملان فيما لم يتعين
حصوله عند المتكلم وام لاحد المتساويين والتقدير
مثلا ان كان مبنيا للفاعل او المفعول فالامر ان سواء
والشبهة انما ترد اذا جعل سواء خبرا عما بعده ومبتدأ
قوله والكل قدير اراد ايضاحه اعلم ان التمثيل
انما يصار اليه لرفع الحجاب عن المعنى الممثل له وابرازه
في صورة الف هو لما عرف به الوهم العقل ويصلح
عليه لان المعنى الصرف انما يدركه العقل مع منازعة
من الوهم لانه من طبع الوهم الميل الى المحسوسات
وحب الحكايات ولذلك شاعت الامثال قوله
كما تقدم اي في اول الكتاب في شرح قوله ثم الفعل
اما لفاني واما رباعي بقوله ولكونه اثقل من الاسم
لدلالته على الحدث والزمان والفاعل قوله
وقد تحذف الواو في الندرة كقوله فلو ان الاطباء الخ
وتمامه وكان مع الاطباء الشفاء المعنى ظاهر والاشتهار
ان حذف ضمير الجمع من كان الاولى وبقي النون مضمومة
اجتزاء بالضمة دليلا على الواو والاصل فلو ان الاطباء
كانوا حولي وبرمة وكان مع الاطباء الاساة والاساة

جمع آس مثل رام ورماة وهو الطبيب اعلم ان يجوز
في الشعر وما اشبهه من الكلام المجموع ما لا يجوز في
الكلام النثر المجموع من رد فرع الى الاصل او شبيه غير
جائز بجائز اضطر الى ذلك او لا يضطر لان موضع قد التنت
الفرايد وانواعها منحصرة في الزيادة والنقصان والتقديم
والتأخير والبدل والحذف على غير القياس في احد عشر
حرفا الهمزة والالف والواو والياء والنون والحاء
والخاء والهاء والتاء واللام ذكرها ابن عصفور في المقرب
قوله لان الميم شفوية قال الجاربردي من قال لام شفه
هاء وهو المختار لقولهم شفيفة وشفاه ورجل شفاهي
بالضم اي عظيم الشفة قال شفهية ومن قال لامها واو
لقولهم في الجمع شفوات ورجل اشفى اذا كان لا تنضم
شفتاه قال شفوية قوله وهذه مناسبات قالوا
ما ذكره المصرفيون من التعليلات بيان مناسبات او ما
قبيل حمل النظير على النظير لا قياس فقهي والا فاطلاق
الدليل هو الاستعمال صرح به في ايضاح المفصل وغيره
فلا يرد عليهم ان هذا قياس في اللغة قوله لا غير حكى
صاحب القاموس عن السيرافي ان الحذف انما يستعمل
اذا كان الا وغير بعد ليس ولو كان مكانها غيرها من الفاظ

الذهن والفطنة

الجحود لم يجز الحذف ولا يجاد نزع رد السماع وتبعه في ذلك
ابن هشام في مغني اللبيب وحكم بان قولهم لا غير لحن والمختار
انه لجوز فقد حكى ابن الحاجب لا غير وتبعه على ذلك شارحوا
كلامه وفي المفصل حكاية لا غير وليس غيره واستشهد ابن
مالك في باب القسم من شرح التسهيل على جواز بشعر
وهو ثقة لا يستشهد الا بشاعر عزيز **قوله** فالفهم الذكي
قال الجوهري الذكاء بالمد حدة القلب وقال ابن كمال باشا
في شرح المفتاح الذكاء في الاصل التوقد ومعناه اللغوي
المجازي بشرعة الانتقال من المبادي الى المطالب وقال
الشارح في المطول الذكاء شدة قوة النفس معدة
لاكتساب الآراء هذا بحسب اللغة وفي الاصطلاح
قد يستعمل في الفطانة يقال رجل ذكي وغلام من الاذكياء
ليريد به المبالغة في فطانته فاندفع ما قاله من ان الانسب
ان يذكر مع الغبي الغطن لانه مقابله وتسمى تلك القوة
الذهن وجودة تهيؤها لتصور ما يرد عليها من الغير
فطنة وقيل الفطنة والفطانة التنبه لشيء قصد تعريفه
وقد يستعمل كثيرا في الرموز والاشارات وفي الاساس
ومن المجاز هو من اهل الذهن وهو القوة العقل
والملكة وقد ذهن ذهنا فطن وهذا تنضيص على ان

الفطنة ليست معنى لغويا للذهن كما قال الشارح في
شرح المفتاح حيث قال ومعناه في اللغة الفطنة
او الفهم والحفظ ثم انه لم يصب في زيادة قوله والحفظ
لان غير معتبر في مفهوم الفطنة وفي حاشية شرح المطالع
لعلاء الدين التركمة على القوة المدركة للاشياء وهذه
القوة تسمى ذهنا وجودتها اعني تهيأها للتصور وما يرد
عليها فطنة وذكر في شرح المفتاح الذهن قوة للنفس
على اكتساب العلوم ويطلق على النفس الحاصلة فيها
تلك القوة وذكر الامام في شرح الاشارات ان استعداد
النفس الى اكتساب العلوم يسمى ذهنا وجودة ذلك
الاستعداد يسمى فطنة فالفهم الذكي اما على ارادة
الفاهم من الفهم او على المجاز العقلي **قوله** ان الهمزات
اعلم ان الهمزات التي في اول الكلمة نوعان همزة
قطع وهمزات وصل وتطلق عليها الفات وصل و
الفات قطع اما حقيقة بالاشتراك على ما قيل واما
مجازا لكونها على صورتها في بعض المواضع ولكونها تخالفها
ذاتا والاختلاف انما هو بالعارض ولذلك شبهوها
بالهواء والريح فكما ان الهواء اذا تحركت صارت ريحا
والريح اذا سكنت صارت هواء وكذا الالف اذا

تطلق ه

اذا حركت صارت همزة والهمزة اذا سكنت ومدت
صارت الفا قوله قال في الصحاح الالف عند ضربين
لينة ومتحركة فاللينة تسمى الفا والمتحركة تسمى همزة
وبهذا المعنى حكم النحويون زاد الله بهم رفعة بان الحروف
ثمانية وعشرون ولا يظن بهم خلاف هذا فانه لا يذهب
عليهم الخفايا فما ظنك بالجلايا قوله لانها لا تسقط
في الدرج فينقطع بالتلفظ بها ما قبلها مما بعدها تتوصل
نحو احمد فهمزة احمد لما ثبتت جرت مجرى الرآء والحاء
فقطعت احدى بنيها عن الاخرى ولهذا سميت همزة
قطع او لتقطع عن السقوط قوله يعني الجزاشة
الى قول المصنف لا تعتبر حركات الالفات جواب
سؤال مقدر وتقديره انكم قلتم ان المبني للعامل ما
كان اوله متحركا منه مفتوحا وهذا لا يصح في مثل اقتتل
لان اوله همزة وصل مكسورة فاجاب بقوله ولا يعتبر
حركات الالفات في الاوايل قوله وتسقط في الدرج
الخ فاثبات تلك الوصل حسن الآن للضرورة كقولهم كلست
جاوز الاثنين شاع كلا علم ليس في الترطاس ضايع
ذهب ابن مالك الى ان الضرورة الشعرية عبارة عما لا
مندوحة للشاعر عنه وهو مذهب الكوفيين اشار اليه

السيد عبد الله في تحفة المنادي وردته الدمامينى في شرحه
مغني اللبيب بان هذا يقتضي عدم تحقق الضرورة دائما
او غالبا لان الشعراء قادرون على تغيير التراكيب والاتيان بالا
ساليب المختلفة فلا يتحقق تركيب مفيد لا مندوحة لهم عنه ثم
قال والمختار في تفسير الضرورة عندهم ان يقال هي ما لم يرد
الا في الشعر سواء كان السائغ عنه مندوحة ام لا قوله
على سبيل الاستطراد وهو ان يكون المتكلم في صدد فن من
الكلام فيسنح له فن آخر بسبب خارج عما هو بصدده كما
اذا كنت في وصف زيد بانه رجل شجاع كذا وكذا ثم سنح لك
حديث من شجاعة عمرو فتقول وعلي ذكر عمرو فانه رجل من
شجاعته كيت وكيت ثم ترجع الى كلامك الاول قوله
قتل الخارجي وهو منسوب الى فرقة خارجة على علي بعد
قريب من اثني عشر الف رجل من عسكره زاعمين ان عليا
كفر حين ترك حكم الله واخذ بحكم الحكمين ابي موسى الاشعري
من جانب علي وعمرو ابن العاص من جانب معاوية فهؤلاء
هم الخوارج الذين تمرقوا في البلاد وزعموا ان من اذنب
ذنبا فقد كفر وهم خمس عشرة فرقة ويقال لهم ايضا محكمة
لانكارهم الحكمين المذكورين ولقولهم لا حكم الا لله لما حكم
للحكمين وتحرير ذلك لانهم لم يجدوا في القرآن وهو موضع وشراة

لتعلم شدينا التفنا في الله اجبعنا بثواب الله ومارقة
لمروقهم من الدين واكثر ما يكون الخوارج بالجزيرة وعمان
والموصل وحضرموت ونواحي المغرب والذين صنف
لهم الكتب عبد الله بن زيد ومحمد بن حرب وقحطبة بن كامل
وسعيد بن هارون ويجوز ان يكون الباء للمبالغة كالذي
والاحمر والاوحد قوله او لغير ذلك كالاقتصار
والايجاز في الكلام لحذف الفاعل واقامة المفعول
مقامه وعلم المخاطب بالفاعل فيكون في تركه تعويل على
شهادة العقل وفي ذكره تعويل على شهادة اللفظ
فترك احالة على شهادة العقل لان شهادة العقل
راجح على شهادة اللفظ واشاعة الفاعل بفعله
بحيث لا يتصور صدور الفعل الا عنه فترك ذكره احالة
على حكم العقل وابهام الفاعل بتركه خوفا على الفاعل او
خوفا منه باسناد اليه وضيق المقام عن الحالة الكلام
بضجة وسآمة او فوت فرصة او محافظة على وزن او
سجع او قافية او ما اشبه ذلك واختيار المخاطب
نشر الانظار لدفع الحاجة ودفع النظير كقوله وما المال
والاهلون الا ودائع ولا بد يوما ان ترد الودائع
فانه اقام المفعول وهو الودائع مقام الفاعل ليكون ناظرا

في

في الاعراب لما في المصراع الاول وكقولهم من كابت
سعيد سيرته حمدت سيرته قوله وينتقض بالمبني للفاعل
عند من يجوز حذف الفاعل وهو الكسائي فيما اذا
تنازع الفعلان واقتضى الاول الفاعل والثاني
المفعول واعملت الاول والاخفش في غيره وقد
يقال معنى قوله لم يسم فاعله بعد بنائه للمفعول فلا ينتقض
بنحو ضربني وضربت زيدا على قول الكسائي ونحو استمع
بهم وانبر عند من جعل المجرور فاعلا وحذف من البصر
لانه لا يتغير صيغة ولا يكون مبنية للمفعول قوله
وكذا قياس كل ما كان اوله همزة وصل اعلم ان همزة
الوصل همزة ابن وابنم وابنة وامرؤ وامرأة واثنين
واثنتين واسم واست وايم وايمن الله وهمزة الماضي
والمصدر والامر الخماسي والسداسي وهمزة امر الحاضر
من الثلاثي والهمزة المتصلة بلام التعريف وما عدا ذلك
همزة قطع فقول الزمخشري في اكتناف الاسماء العشرة
وفي مفصل احد عشر لعدم اعتداده بايم لانه منقوص ايمن
او بابنم لانه مزيد ابن والاول اولى لان المنقوص قد يوزن
بوزن اصله فيقال ايم افعل كايمن فكانه هو بخلاف المزيد
اذ لا يوزن بابنم بوزن ابن اصلا قال ابو الطاهر النحوي

الاولى بين العلمين

الابن اذا وقع صفة بين علمين مفردين او لقبين او كنيتين
ولم يغير مثنى ولا مؤنث ولا مصغر فان تنوين الموصوف يحذف
من الخط واللفظ وكذا الف ابن واذا نسبت الابن لا تعتب
قد غلب على اسم ابيه وصناعته مشهورة فتعرف بها كقولك
جاءني زيد بن العاضي فمحمد بن الامير حذفت الالف لان
ذلك يعلم مما مر اسم الاب ويكتب هذا هند ابنة فلان بالف
والهاء واذا استطت الالف كتب هذه هند بنت فلان
بالتاء واذا وقع اول سطر مع وجود شرط حذف الفه
كتب بالالف لانه حق محق ما يبدأ به عالبا لان القارئ ينتقل
الى آخر السطر ثم يعيد الى اول السطر بعيد فكره ان يكتبوه
على غير ما يجب النطق به عالبا كذا في كشف المحتاج شرح
المنهاج وقيل ثبوت تنوين ما قبل الابن في اللفظ و
الف ابن في الخط متلازمان وكذا حذفهما وعند سيبويه
حذف تنوينا موصوف ابن وابنة لحصول اربعة اشياء
كثرة الاستعمال والتقاء الساكنين وكونه صفة ووقوعه
بين العلمين فان اختل واحد من هذه يثبت التنوين
لفظا والالف خطا قوله وبناء المفعول منها لانه
يوجد في بحث لان قوله لانها من اللوازم لا يصلح
علة لعدم بناء هذه الافعال للمفعول وحاصل تقرير الشارح

الهاء
التاء
ط

ان المبني للمفعول ما حذف فاعله واسند الى المفعول
به وهذه الافعال لازمة لا يوجد لها مفاعيل لها فلا يمكن
بناؤها للمفعول وتحقيق البحث ان المبني للمفعول
ما حذف فاعله واسند الى المفعول سواء كان به
او فيه مكانا او زمانا او مطلقا فكيف يتصور ان يقال
ان اللازم لا يوجد منه بناء المفعول كما قال الشارح
وغيره ولا يجوز ان يسند الى غير المفعول به كما ذكرنا
قوله ابدا في المختصر الابد الدهر والجمع آباد كاسماء
وأبود كقلوس وايضا الدائم وفي لباب اللغة الابد
الدهر المستقبل من غير آخر وجمعه ما ذكر وابيد من قولهم
لا افعل ابد الآبدين وفي حاشية تفسير القاضي لا يتحدد
قيل الابد دعام الشيء في الماضي والسرمد دوام الشيء
في المستقبل ثم قال كون الابد موضوعا لدوام الشيء في
الماضي ليس بثابت فانه في الاستعمال الدهر الا قليلا
وبقي ههنا فائدة مهمة وهي ما قال ابن مالك في التسهيل
من ان الابد والدهر والليل والنهار مقرونة بالالف و
اللام كما اذا قيل كان ذلك الابد او الدهر لا يصلح ارادة
غير التعميم الا في قصد المبالغة مجازا كما تقول اتاني اهل
الدنيا وانما اتاه ناس منهم وان اسماء الشهور كرمضان

الآبد والسرمد
والدهر

اسماء الشهور

وشمال اذا لم يضف اليها اسم الشهر يلزم التعميم و
اضيف احتمل التعميم والتبعيض كقوله عم منا صام رمضان
الحديث وقوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن
الآية وقال الامام ابن الحروف اسماء الايام كجمعة و
كاسماء الشهور اذا اضيفت اليها البوم احتمل التعميم و
التبعيض **قوله** فليس شيء يعني ليس شيء يصح
ويعتد به وهذا مبالغة عظيمة لان المحال والمعدوم يقع عليها
اسم الشيء فاذا نفى الطلاق اسم الشيء عليه فقد بولغ في
ترك الاعتداد به الى حد ليس بعده حد وهذا اكد طرق
من لا شيء قال الشارح في شرح الكشاف ولا شيء جعل
بمنزلة اسم واحد فدخل حرف الجر عليه وليس لا بمعنى غير
وقال في موضع آخر لا هنا بمعنى غير حرف او اسم فهو اعرابه
فيما بعد وعن الزمخشري انها زائدة وهو مجرور بمن و
المعنى فلا مال في حساب الاشياء كما قل شيء او غير زائدة
اي اقل من الشيء بمعنى انه لا يلتفت اليه وقال بعضهم اذا
دخل الجار على النافية منع من بناء المنفي بعدها للتنكير
تقديرا من بعدها اذ لا يجوز بلا من شيء ويجوز الفتح نظرا
الى لا ولا ذكر في الكتب المشهورة وقال في معنى اللبيب
وعن الكوفيين انها اسم وما بعدها مخفوض بالاضافة و

ليس لشيء

غيرهم يراها حرفا سميها زائدة لفظا لا معنى وقال
ابو علي قد يجيء الاسم بلا قوله • والاصل قصيد
بكسر القاف وابدل ابو الصاد بالزاي وكل صاد
وقعت قبل الدال يجوز ان تشمها رائحة الزاي اذا تحركت
وان تقلبها زايا محضا اذا سكنت وبعضهم يقول من
قصد له بالقاف اي من اعطى قصدا اي قليلا وكلام العرب
بالقاء بنقله **قوله** وحكى قطرب التطرب بالزاي ولقب
محمد بن مستنير النحوي **قوله** • وجاء نحو جبأ وشل و
الشل فساد في اليد يقال شلت يده اذا صارت ذا علة
قال سيبويه اذا اردت نسبتها اليه قلت لكانا افعل نحو
اجنه الله واشله قيل وفي التمثيل به نظر لانه يستعمل
مبنيا للفاعل ايضا يقال شللت يده بالكسر في الماضي
والفتح في الغابر وفيه ان التمثيل بشل بالسبب المهملة
قول وفيد عند سيبويه للمفعول ابدا مخالف لافعال
صاحب الكشاف حيث قال فاد يفيد فيدا ويفود فودا
وكذا عد وعكى منه مخالف للصحاح حيث قال وعكل الحمى
من باب وعد فهو موعوك وآل وعكا مغث الحمى **قوله**
مبنية للمفعول ابدا وكذا للعرب احرف لا يتكلمون بها الا على
سبيل المفعول به وان كانت بمعنى الفاعل مثل ذهبي الرجل

وعني بالامر ونتجت الناقة والشاة وارشابهما وحكى
ابن قديد زهابز هو زهوا ان تكبر غير مجهول ذكره في الصحاح
قول للعلم بما عليها في غالب العادة الخ هذا
التعليل يفيد بناء هذه الافعال للمفعول غالبا لا ابدا
والاولى ان يقال اشعارا بعدم الاختيار الا ان يقال
ماذكر حكمة للاغلبة قول مافي اوله احد
الزوائد الاربع اعترض عليه بفرعانه صدق عليه هذا
التعريف وليس بمضارع واجيب عنه بان المراد بما
فعل ماض فمعنى التعريف فعل ماضيا زيد فيه او في احد
الزوائد واعترض عليه ايضا بنحو يزيد ويشكر اسما
واجيب بانه خلا منها فعل مضارع عن اصل الوضع
ثم نقل الى الاسمية وبان المراد ما يكون احد الزوائد
بقصد المضارع قول والفعل الخ يكون الا مع غيره
صورة تغليبا كقوله تعالى ونزيدان نمن او مشاركة نحو
انا ونزيد نفعل او اما حقيقة كالثلاثي الخ او اعتبارا
لان هذه الصيغة انما يستعملها المتكلم تنزيلا في الغالب
لان له اتباعا يذهبون الى مذهبه وقد يستعملها وحده
تنزيلا للنفس منزلة الجملة مجازا قول اذا كان معه
غيره وقع قبله بسطر وبعده بصفحة مع غيره فانه كان غيره

لحن المضارع

تابعا

تابعا فالاقل يدافع ما قالوا من ان لفظة مع لا تدخل
الا على المتبوع فلا يقال جاء الامير مع الوزير بل يقال
جاء الوزير مع الامير وانه يخالفه كقولك ان الله معنا
وان كان متبوعا انعكس الامر الا ان يوقع بالاعتبار
او يقال قد يقصد بها مجرد المصاحبة كما ذكره الشريف
في حواشي شرح المفتاح اعلم انه مع اسم بدليل
التنوين في قولك معا ودخول الكاف في كلا به سببويه وهيب
من معه وقراءة بعضهم هذا ذكر من معي وشكيبا عينه
لغة تميم وربيعة لا ضرورة خلافا لسيبويه واستعمالها
باقية وقول النحاس حرف بالاجماع مردود ويستعمل
مضافة فتكون ظرفا وحالا ومعربا ثلثة احدها موضوع
الاجتماع ولذا يخبر بها عن الذوات نحو الله معكم والله زمانا
نحو جئتك مع العصر وان الثالث مرادفة عند وعليه القراءة
وحكاية سيبويه السابقان ومزيدة فتتعين وتكون حالا
وقد جاء نادرا مجردا به وهي نذ الافراد بمعنى جميعا عند
ابن مالك وهو خلاف قول ثعلب اذا قلت جاءا جميعا احتمل
ان فعلهما في وقت او نوعه فاذا قلت جاءا معا فالوقت
واحد وقال الراغب معا يقتضي الاجتماع اما في المكان
نحو هما في الدار معا او في الزمان نحو وليا معا او في المعنى

كالمتضائفين نحو الاخ والاب معتبر في الشرف والتقدم
نحو هما في العلق ويقتضي معنى النصرة والمضاف اليه
للفظ مع هو المنصور نحو قوله لا تحزن ان الله معنا اي
ناصرنا الله قول ويستعمل في المتكلم وحده في موضع
التفخيم لعدهم المعظم كالجماعة قال في المطول ولم يجئ
ذلك للغايب والمخاطب في الكلام القديم وانما هو استعمال
المولدين قيل اي في الضمير والا فالجمع من الاسم
الظاهر قد جاء في القرآن للواحد كما قالوا في قوله
فنادته الملائكة ان المنادي كان جبريل عم وحده وفيه
نظر لان الجمع المحلى باللام ينسلخ عنه في مثل هذا الموضع
معنى الجمعية فيكون بمنزلة المفرد في المعنى والكلام فيه والمراد
بالكلام القديم كلام القدماء من البلغاء البدويين لا القرآن
العظيم بدليل ما بعده وانما هو استعمال المولدين قال
قلت قد جاء مثل ذلك في القرآن المجيد حيث قال عز
من قائل يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فكتب بستقيم
هذا الحصر وحمله على الاضافي لا يدفع لزوم كون القرآن
واردا على اسلوب المولدين وقد في بعض المواضع
قلت هو من باب التغليب المخاطب على الغايب اي اذا
طلقت انت وامتك وانما خص النداء وعم الخطاب

بالحكم لانه امام امته فنداؤه كنداءاتهم اولان الكلام معه
والحكم يعمهم بقي هنا بحث وهو ان صاحب الكشاف
والقاضي جوزا في قوله فان لم يستجيبوا لكم فاعلموا
ان يكون الجمع للتعظيم لرسول الله عم واستشهد له الزمخشري
بقول الشاعر فان شئت حرمت النساء سواكم وذكر
القاضي في قوله ن والقلم وما يسطرون ان ضمير
يسطرون راجع الى القلم والجمع للتعظيم او اريد بالقلم
القلم الذي خط اللوح وفي قوله على حرف من قرعونا
وملائهم ان الضمير لفرعون وجمعه على ما هو المعتاد في
ضمير العظماء فقد وقع كلا الامرين في القرآن المجيد وحمله
على اسلوب المولدين لا يلتزمه عاقل على ان الظاهر
ان البيت الذي ذكره الزمخشري في موقع الاستشهاد
من كلام القدماء فكيف يصح قول الشارح ولم يجئ
وذكر صاحب العناية في شرح ديباجة الهداية انه اراد
بقوله رسلا وانبياء محمدا عم جمعه تعظيما له واجلالا
لقدره وذكر الدماميني في شرح المغني وربما خص طيب
المرأة الواحدة بخطاب الجماعة الذكور بقول الرجل
عن اهله فعلوا كذا مبالغة في سترها فيعدل عن الافراد
والتانيث الى الجمع والتذكير ليبعد عما ضيرها بمرتبة

ومنه قوله حكاية عن موسى عم فقال لاهله امكثوا
واما ماذكره القاضي في تفسير سورة النساء حيث
قال في قوله ولو لا فضل الله عليكم الضمير للرسول و
جمعه للتعظيم فليس بشئ اذ لم يرا به ههنا نوع من
التراآت قوله واعترض بانه يستعمل في الله
وليس بعائب قيل فيه نظر لان الياء لغة موضوعة
لما يطلق عليه الغايب ومنع التوقيف ان ثبت لا
ينافيه لان الكلام منا ليس في الدلالة الشرعية على ان
المتكلم يتبع في باب اثبات الصفات ما يثبت السمع
والبصر لله قياسا للغائب على الشاهد فقد الخلق
ولا بعد فيه اذ يراد الغايب عن حواسنا ومنه قوله
يؤمنون بالغيب على وجه وفيه نظر قوله واجيب
بان المراد اللفظ الخ اما اذا لم يرد اللفظ فلا يجوز
لانه كما لا يطلق عليه متكلم ولا مخاطب لا يطلق عليه غايب
وكونه الها غير هاليس بمحال لان المتكلم والمخاطب
والغيبة بالنسبة الينا وفيه نظر واعلم ان الامام
فخر الدين الرازي ذكر في شرح اسماء الله تعالى ان مذهب
اصحابنا انها توقيفية وقالت المعتزلة والكرامية
انه اذا دل العقل على ان معنى اللفظ ثابت في حقه تعالى

الحمد لله توفيقه

جاز

جاز اطلاق ذلك اللفظ عليه وردّ به الاذن او لم يرد
وهو قول ابي بكر من اصحابنا واختيار الشيخ الغزالي
ان الاسماء موقوفة على الاذن واما الصفات فغير موقوفة
فعلى مذهب اصحابنا لا يطلق الغايب عليه وعلى غير
مذهبهم يطلق كذا قيل وههنا فائدة مهمة قال في شرح
المقاصد واذا ورد الشرع باطلاق اسم على الله تعالى بلغة
فهو اذن باطلاق ما يرادفه من تلك اللغة او من لغة اخرى
وما يلازم معناه ثم قال وفيه نظر اما في الاخير لان كل
اسم ورد به الشرع له لوازم كثيرة بل كل مخلوق مثلا ومن
لوازم معناه مفهوم مخالفة الخفاش به والشيا طين و
الشرور ونحو ذلك مما يوهم شيئا ونحو بالنظر الى الظاهر
ذكر في بعض حواشيه ولا شك ان الايهام المذكور
قد يكون في المرادف ايضا فتعميم النظر اولى كما عم بعضهم
فلا يطلق السخي ولا الطبيب ولا العارف ولا الفقيه
ولا العاقل ولا الفطن ايا غير ذلك من الاسماء التي
فيها نوع ايهام بما لا يصح نوعه تعالى على ما ذهب اليه
القاضي ابو بكر من اصحابنا وقد يقال لا بد مع نفي الا
من الاشعار بالتعظيم حتى يصح الاطلاق بلا توقيف
وفي شرح المقاصد اطلاق اهل كل لغة اسما مختصا

بلغتهم على الله كقولهم خداوند وتكبر سايغ وذايغ من
غير نكير وكان اجماعا واما ادبورود شرع ورود كتاب
او سنة متواترة او اجماع واختلفوا فيما ورد به خبر
واحد فاجازه عائشة لانه من باب العمل وافعال الله
وذلك جائز بخبر الواحد ومنعه آخرون لرجوعه الى اعتقاد
ما يجوز ويستحيل على الله وطريق هذا القطع قال القاضي
عياض والصواب جواز الاشتمال على العمل ذكره في شرح
مسلم وقد تقرر ان علم الاسماء جواز استعمال الفعل
بالنسبة الى الله كما لا يستلزم جواز اطلاق اسم الفاعل
عليه كما ان الاطلاقات الضمنية غير معتبرة ولا ممنوعة
شرعا وقد جاء تبارك الله ولا يقال الله مبارك و
الله يدعو الى دار السلام ولا يقال الله داع فتاب
الله عليه ولا يقال الله تائب ومنع في الكتاب والسنة
كثير وان هذا لا يختص باسم الله كما بل بالنسبة الى
الانبياء عم ايضا كذلك ذكره في شرح اليزدي لعلاء
الدين وقال بعض شراح المشارق في حديث ان الله
رفيق يحب الرفق لا يجوز اطلاق الرفيق عليه كما اسما
ولا يقال في الدعاء يا رفيق لانه لم يوجد فيه ذلك نقل و
لا يفهم من الحديث جوازه لانه ذكر على وجه الاخبار لا الا

وقال

وقال في بعض حواشي المطول في قول حسان في
مدح النبي عم بعينيها دعجا وبينا من تحت حاجب
ازج كمشي النون من خط كاتب يجوز ان يراد
كاتب الاول على منوال نقاش الاول لانه ليس
بطريق التصريح ولا يلتفت في مثل ذلك الى ما هو
لازم ضمنا لانه ليس بمحذور ويشهد بذلك الآيات
والاحاديث وقال الرازي في التفسير الكبير وقد ورد
وعلم آدم الاسماء كلها ولا يجوز معلم وورد كتبهم و
لا يجوز عندنا يا محب وقال الطيبي في شرح التبيان
ما ورد في شرح السنة عن النبي عم في جواب من قال
اني طبيب انت رفيق والله الطبيب ليس باذن
منه عم في تسمية الله تعالى بالطبيب لوقوعه مقابلا
لقوله طبيب مشاكلة وطباقا للجواب على السؤال كقوله
تعالى تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك قال صاحب
الكشاف سلك بالكلام طريق المشاكلة وبينه فقيل
في نفسك لقوله في نفسي وقال في شرح المقاصد قد
وجدنا من الاوصاف ما يمتنع اطلاقها مع ورود
الشرع بها كالماكر والمستهزئ والمنتقم والكارث
والنازع والرامي لان في صحة الاجراء على الاطلاق

لا يكون مجردا وقوعه في الكتاب والسنة بحسب اقتضاء
المقام وسياق الكلام بل يجب ان لا يخلو عن نوع تعظيم
ورعاية وقال زين النجم الوهاج وزين الحلاوة اسم الصانع
على الله تعالى نظرا الى ما لم يزل به اذ لم يرد به اذن في كتاب ولا سنة واجاب
باب البيهقي رواه في الاسماء والصفات وصاحب كتاب
الحجة الى بيان المحجة ومعناه المركب المهيئ قال الله تعالى صنع
الله الذي اتقن كل شيء وقال عم ان الله صنع كل صانع
وصنعته وفيه نظر قوله لكثرة دوران هذه الكلمة بينهم
اما بتفرقها واما بابعاضها اعني الحركات الثلث اذ
لا توجد كلمة خالية عنها او عن ابعاضها فتكون باعتبار
جريانها مجرى النفس السادس واستيناس السامع
بها مستلزمة للخفة الجابرة للثقل الناشئ عن الزيادة
ومعنى كون الحركات ابعاضها هو ان الواو ضمة ومدة
ومدة الضمة ضمة فالواو اذن حاصلة من ضمتين وكذلك
الالف فتحة ومدة ومدة الفتحة فتحة فتكون الالف حاصلة
من فتحتين وكذلك الياء كسرة ومدة ومدة الكسرة
فحصلها من كسرتين قوله لا سيما الا التي الجنس
وسيت مثل مثل وزنا ومعنى اسما عند الجمهور واصله
سيوء او سيو والواقع بعدها اذا كان مؤنثا اما مجرورا

على ان مضاف اليه وما زايدة او بدل من ما وهي نكرة
غير موصوفة او مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف والجملة
صلة ان جعلت ما موصولة وصفة ان جعلت موصوفة
والجر اولى لقلة حذف صدر الجملة الواقعة صلة او
صفة مرجح به الرضى او منصوب على تقدير اعني او على
انه تمييز اذا كان نكرة لانه بتقدير التنوين وقيل على الاستثناء
في الوجهين وقيل انه منصوب على انه تشبيه بالمفعول
وقال صاحب الغرة لا اعرف للنصب وجها وانما قاسه
على قوله ولا سيما يوم بدارة جلجل ويومًا هنا منصوب
على الظرف وقيل ليس بظرف بل هو منصوب على
التشبيه بالمفعول فعدم تجويز النصب اذا كان معرفة فاهم
من الاندلسي وعلى التقادير خبر المحذوف عند غير
الاخفش وعند ما خبر لا فلا يلزم قطع ستي عن الاضافة
من غير عوض قيل وكون خبر لا معرفة وجوابه انه يقدر
نكرة موصوفة وقد تحذف منه كلية تخفيفا مع انها زائدة
ولهذا لا يتغاوت المعنى وقد تخفف الياء مع وجود لا و
حذفها وقد يقال لا سواء مقام لا استيماء الواو التي
تدخل عليها في بعض المواضع اعتراضية ذكره الرضي
وقيل حالية ورد بمغني اللبيب وتشديد يائه ودخول

الواو على الاوجب قال ثعلب ما استعمل على خلاف
ما جاء في هذا البيت فهو مخطئ وقال البلقيني في شرح
تلخيص الجامع ومعلا ما جزم به في حاشية القاضي
وابن الهمام وقوام الدين الاتقاني في فتح القدير وغاية
البيان واستعمال بلا لا نظير له في كلام العرب العرباء
ثم عدها من كلمات الاستثناء ليكون ما بعدها مخرجا عما
قبلها من حيث اولويته بالحكم المتقدم والا فليس منها
حقيقة صرح به الوضي فائدفع اعتراض صاحب المتوسط
في الشرح الكبير على من عدها من كلمات الاستثناء و
قد تحذف ما بعد لا ستيما وينقل من معناها الاصلي
الى معنى خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول
مطلق فاذا قلت زيد شجاع ولا ستيما راكبا فمعناه
وخصوصا راكبا وكذا في زيد شجاع لا ستيما وهو راكب
والواو التي بعد للحال وقيل عاطفة على مقدر كانه
قيل لا ستيما هو لابس السلاح وهو راكب وعدم مجيء
الواو قبل ح كثير والمجيء اكثر **قوله** لمشابهتها حروف
اللين من جهة الخفاء والغنة الاولى ذكر المد ايضا
او المد لا يستلزم وجوده وجود اللين من غير عكس
وسميت حروف اللين لانها تخرج بليونة من غير كلفة و

خشونة على اللسان لاتساع مخرجها فان المخرج اذا
اتسع انتشر الصوت ولان واذا ضاق انضغط فيه
الصوت وصلب والخفاء الخفي وهو ضد الجهر قال
مكي في الرعاية الغنة نون ساكنة خفيفة تخرج من الخيشوم
تابعة للنون الساكنة والتنوين والميم الساكنة وانها
حرف مجهور شديد لاعمال للسان فيه والحق انها ليست
بحرف بل هي صفة شبيهة بصوت الغزال اذا ضاع
ولدها محلها النون والتنوين والميم اذا سكنت
اولم تظهر او الخيشوم مخرج محلها فقول المجزري في
مقدمته وغنة مخرجها الخيشوم اراد به محل غنة مخرج
او وغنة مخرج محلها بتقدير المضاف لانها صفة والا ذكرها
في الصفات ولانه كان ينبغي ان يذكر عوضها النون
المخفاة فان مخرجها من الخيشوم وهي حرف بخلاف الغنة
مع ان منهم من يسمي النون الساكنة المخفاة قبل
حروف الاخفاء غنة مع القول بحرفيتها كما يجاب به دين فانه
عدها من الحروف المتفرعة فيمكن حمل الغنة في المقدمة
على النون المخفاة نفسها بلا تكلف والخيشوم خرق
الانف المنجذب اليه داخل الفم ذكره في التمهيد وقيل
اقصى الانف ولاجل هذه المشابهة حذفوا النون

من لم يكن وقيل لمشابهتها اياها في امتداد الصوت
وقيل حذف تخفيفا لكثرة الاستعمال ذكره في بعض
حواشي العاضدي ما وصلت بساكن ردت نونها كقوله
لم يكن الذين كفروا ولا يجيء سيبويه يشترط النون
عند ملاقاة ساكن وقد اجازه يونس وهو قليل ذكره
في شرح الالفية قوله لان المضارعة في اللغة
المشابهة واصل المضارعة تقابل الشخاتيين على
فرع الشاة عند الرضاع يقال ضارع الشخاتيان اذا
اخذ كل واحد منهما من الضرع ثم اتسع فقيل لكل
شيئين يشبه احدهما الاخر كذا في شرح المفصل لابن يعيش
قوله في الحركات والسكنات كما قال في الحركات
بلفظ الجمع لوجود هذا في كل منهما قال والسكنات للبناء
او باعتبار الافراد او الالف واللام لخروجها من معنى
الجمعية قوله والمطلق الاسم في وقوعه مشتركا بين
الحال والاستقبال كالمشترك اللفظي او المراد به
الاشتراك اللفظي وهو الابهام فيكون المعنى كونه
مبهما لاحتمال الحال والاستقبال كابهام النكرة لاحتمال
الافراد على ما مر وإليه يشير بقوله كما ان رجلا الخ قوله
وتخصيصه بالسين وسوف وانما عرف السين بلام

العهد اشارة الى سبب الاستقبال لانه مجيء لمعان
اخر كالطلب والتحقق والاصابة على صفة والاعتماد
والشروع والتسليم والوقف به وكاف المؤنث
نحو اكرمتك ويسمى سين الكناية ولم يعرف سوف
لانه لا يجيء الا للاستقبال فصار علما لهذا الحرف فلا يعرف
وقولهم فلان يقتات السوف اي يعيش بالآمال
ليس بوارد لانه ليس بعلم لسوف الدال على الاستقبال
وينفرد سوف عن السين بدخوله اللام نحو ولسوف
يعطيك وبالفصل بالفعل الملغى كقوله وما ادري و
سوف اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء فقول
صاحب المختصر ولا يفصل بينها وبين الفعل ليس بذاك
قوله وهذه المشابهة التامة اعرب الخ ولا
يلزم تسمية الماضي مضارعا بوجود وجود المشابهة التامة
فيه كما بينه في شرح التزيينية لان اعتبار التناسب
في التسمية انما هو حيث الاسم على غير حال الوضع فلا يصح
نقضه بوجوده في غير المسمى كسائر اعراب على ما لا يخفى
فالاولى في جوابه ان ما ليس في الماضي وهو ان للمضارع
معان يتعاقب على صيغته بتعاقب العوامل وهي كونه مأمورا
به وعلة ومعطوفا ومستأنفا كما ان للاسم معان يتعاقب

لفظ سائر

على صيغة بتعاقب العوامل وهي الفاعلية والمفعولية
والاضافة كما ذكره ابن مالك في شرح التسهيل قوله
من بين سائر الافعال قيل ان السائر بمعنى الجميع واستعماله
بمعنى الباقي غلط في لغة العرب وفي الكشاف على وقوع التلميح
انه بمعنى الباقي واستعماله بمعنى الجميع من غلط الخاصة و
قال ابن الصلاح في مشكل الوسيط لا يقبل ما تفرد به
الجوهري وانكر عليه قوله سائر الناس جميعهم وقال انه
مما تفرد به وذكر بانه لم ينفرد به بل التبريزي والجواليقي
وغيرهما نقلوا ذلك وقال المحرر في درة الغواص في اوهام
الخواص ومن اوهامهم الفاضحة واغلاطهم الواضحة
انهم يستعملون سائر بمعنى الجميع وهو في كلام العرب بمعنى
الباقي وقال النووي سائر بمعنى الجميع لغة صحيحة وقد
استعمله الغزالي بمعنى الجميع في مواضع كثيرة ذكره في مزيل
الخفاء عن الفاظ الشفاء وقال ابن الحاجب في شرح
المفصل انه بمعنى الجميع وبمعنى الباقي وقال صاحب
الكشاف في الغابن انه بمعنى الباقي واستعماله بمعنى
الجميع من غلط العامة وهذا الخلاف مبني على الخلاف
في الاشتقاق والحق ان كلا من المعنيين ثابت لغة ذكره
في حواشي التلويح قال ابن دريد سائر الشيء معظم

وجلد

وجلد ولا يستغرقه كقولهم جاء سائر بني فلان اي جلهم
وكل سائر المال اي معظمه وقال ابو علي وابن ولاد السائر
الكثير والبقية لما فات ولهذا تقول اخذت من الكتاب وقد
وتركت سائره ولا تقول بقيته وقال ابن برّي من جعل
سائرا من سار يسير يجوز ان يقول لتبعت سائر القوم
اي الجماعة التي تسير فيها هذا الاسم كذا في تهذيب اللغة
قوله والحاكم في ذلك الخبير بيد ان تعيين مقدار
الحال مفوض الى العرف حسب الافعال فلا يتعين
لمقدار مخصوص فانه يقال باللام وتمشى فلج وكتب
القرآن وجاهد الكفار ويعقل كل ذلك حالا ولا اشكال
في اختلاف مقاديرها زمنا وهذا على مذهب المتكلمين
القائلين بان الزمان موهوم محض مركب من آنات موهومة
لا من اجزاء موجودة فالآن عندهم جزء موهوم لموهوم
آخر هو الزمان واما عند الحكماء القائلين بان الزمان موجود
متصل فالحال عندهم وهو الآن عرض حال في الزمان لا جزء
منه فالآن بحسب ظاهر مقالاتهم عرض موجود حال في
زمان موجود ثم ان ما ذكره الشارح من تغير الحال لا يستقيم
في ابتداء الزمان وانتهائه ولا بالنسبة الى الامور
الآتية الا ان يقال الوقوع في الاجزاء المذكورة وكون في

الآن والزمان والحال

واحدة منها وقوع في الحال وقد يقال ان الحاكم في ان الحال
هي ما قاله هو العرف والا فلا وجود لها في الحقيقة كما ليس
لها صيغة خاصة لانه اذا مضى آخر جزء من الماضي لحقه
اول جزء من المستقبل من غير ان يعتبر بينهما شيء يسمى
حالا **قوله** والمراد به ما يترتب وجوده الخ اي المراد
بالاستقبال الزمان الذي يترتب وجوده الخ بخلاف
فيقال ان الكلمة يترتب دالة على زمان مستقبل فيلزم ان
يترتب وجود المستقبل في المستقبل فيلزم ان يكون
الشيء ظرفا لنفسه او يكون الزمان زمانا آخر هو ظرف
له حتى جعل يترتب بمعنى الحال كان كلا من الحال والاستقبال
مأخوذ في ترتيب الآخر وهكذا ايد فتارة امثال قولهم سيأتي
الزمان المستقبل ويرد هذا ايضا في قوله وجوده بعد
زمان لكن سواء حمل يترتب على الاستقبال او على الحال
وايضا على تقدير حمل يترتب على الاستقبال يلزم محذور
آخر لان كون الترتب في الاستقبال يقتضي عدم حصول
الزمان المستقبل بعينه زمان التكلم **قوله** وجوده
بعد زمانك يقتضي حصول الزمان بعد فيلزم اجتماع
النقيضين على تقدير اتحاد الزمانين وخرق الزمانين
وخرق الزمان الذي يحصل عقيب الحال على تقدير

تغاير هما

تغاير هما وكذا ان تقول ان الشق الاول من الاعتراض
الاول ان كون الترتب في المستقبل لا يستلزم كون
المترتب فيه حتى يلزم احد المحذورين او يجوز
ان يترتب في الزمان المستقبل نفس وجود الزمان
لا في زمان وجوابه يترتب اول الفصل **قوله**
يفعل الآن وهو مبني على الفتح دائما وفي الاصل
آن على وزن قال معناه حان ثم جعلوه اسما للزمان
الحاضر وعرف باللام والالف تنبيها على تعينه وتعيين
بزمان التكلم فبقي على ما كان عليه من الفتح وقد ينقل
الفعل الى اسماء الاجناس وهو قليل وعليه قولهم
ان الله يحاكم عن قيل وقال ومن هذا القبيل قوله
وهو الوان الذي ذكره الله تعالى في قوله كلا بل وان فائدة
ما قيل ان اراد به المصدر فالمرين وان اراد به الحادثة
الفعل فالفعل لا يحكى بالالف واللام **قوله** لان
ان لان الفعل يستقبل الوقوع في الزمان الآتي
قوله ان الزمان يستقبل ايجاد الفعل وقيل كان
الفاعل مستقبل على ايقاع الفعل والفعل مستقبل
قوله وتوجب الاول الاخ عن خزانة بفتح الخاء
المعجمة والزايين المعجمتين من الحزة وهو القطع اي الحز

الاول الخ عن كونه ضعيفا منقطعا غير محتاج اليه **قوله**
والصحيح انه مشترك بينهما الخ اعترض بعضهم ان الفعل في
عرفهم ما دل على معنى مقترن باحد الازمنة الثلثة فيلزم من
هذا ان لا يكون مشتركا بين الحال والاستقبال ثم قال
رحم الله لما كشف المقال ويمكن ان يقال ان المضارع
يصدق عليه انه مقترن باحد الازمنة الثلثة بوجود الواو
في الاثنين والمراد الاقتران لا بقيد فقط ولانه مقترن
بحسب كل وضع بواحد تأمل **قوله** هذا ولكن تبادر
الفهم الى الحال الخ اي بعض هذا او خذ هذا او الا
هذا او هذا كما ذكر وهو من الاقتضاب الذي يترتب التخلص
لانه يدل على الخروج من الكلام الى كلام مع نوع ارتباط
فيه لان الواو بعد للحال والتبادر اي الحال يؤكد كونه حقيقة
فيها كما ذهب اليه ابن جني وكثير من المحققين لانه من اقوى
امارات الحقيقة على ان اللفظ اذا دار بين الاشتراك
والمجاز فالمجاز راجح كما قرر في اصول الفقه **قوله** وايضا
من المناسب ان تكون لها صيغة خاصة قد يقال انهم
الماضي بفعل والمستقبل بيفعل فتعين ان يكون المضارع
للحال **قوله** اختص بزمان الاستقبال وتخلص للاستقبال
ايضا بنون التاكيد ولا للنفي لانها للطلب والطلب في

هذا

الاستقبال

الاستقبال ولا للنفي فانها للاستقبال ايضا عند بعضهم و
عن الاخفش ان صلاحية الحال باقية وان دخله لا تقول
ما كلم الآن ومالي لا اذهب الهد هذا ومالي
لا اعبد والدعاء ان اذا اريد بالمضارع الدعاء يكون للاستقبال
لان الدعاء في الاستقبال ولام الامر لانها للطلب ايضا
وحروف النواصب للمضارع لانها ايضا للاستقبال واعمال
في الظرف المستقبل فانه اذا عمل فيه صار مستقبلا لكون
معموله الواقع هو فيه مستقبلا وما عدا اذا اي اعمال في ما
عدا اذ من ادوات الشرط واسناده الى متوقع و
انتصابه طلبا وعدا ومصاحبة اداة ترج او اشفاق
او لو المصدرية والامثلة وشرح التسهيل ويتصرف
الى المضي بلم ولما الجازمة ولو الشرطية غالبا وباذ و
ربما وقد ذهب بعض المواضع **قوله** وسيما حرفي تنفيس
قال في المغني قولهم في السبب وسوف حرفي تنفيس الاحسن
فيه حرفي استقبال لانه اوضح ثم قال قال الزمخشري
في قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك انها مفيدة وجود الرحمة
لا محالة فمن موكدة للوعد واعترض عليه بعض الفضلاء
بان وجود الرحمة مستفاد من الفعل لا من السين وبان
الوجوب المشار اليه بقوله لا محالة لا اشعار للسين

وأجيب بانها موضوعة للدلالة على الوقوع مع التأخر
فاذا كان المقام ليس مقام التأخير لكونه بشارة تمحضت
لافادة الوقوع وبتحقيق الوقوع يصل الى درجة
الوجوب وقال في موضع آخر منه زعم الزمخشري انها
اذا دخلت على فعل محبوب او مكروه افادت انه
واقع لامحالة ثم قال ولم ار من فهم وجه ذلك ووجهه
ان دخولها على تاكيد الوعيد او الوعد مقتض لتوكيده
وتثبيت معناه وخداوه الى ذلك في قولك لصديقك سيكفيكه
الله فمال معنى السين ان ذلك كائن لامحالة وان تأخر
الى حين وحرتي في قولك اوليكسبنهم الله بانا
السين منبئة بوجود الرجم لامحالة فهي تؤكد الوعد
كما تؤكد الوعيد اذا قلت سانتقم منك وقال الراغب
في شرح الكشاف في السين في الاثبات معاملة لما في
النفي وكذا قد يتمحض للتاكيد مما غرضه صدا الى معنى الاستقبال
وقال ابن التمجيد انها موضوعة للاستقبال مع الدلالة
على التحقيق ما دخلت هي عليه قال الخليل ان سيفعل
جواب لما يفعل كما ان ليفعلن جواب لا يفعل وقال
صاحب المغني قال بعضهم في قوله تعالى ستجدون آخرين
السين للاستمرار لا للاستقبال مثل سيقول السفهاء

والها

ما استد

انها نزلت بعد قولهم ما ولاهم عن قبلتهم ولكن ذكرت
اشعارا باستمرار الاستقبال ثم قال وهذا الذي
قال لا يعرفه النحاة وما استند اليه من انها نزلت
بعد قولهم خلاف ما مر عن ابي المخشري حيث قال فائدة
الاخبار بقولهم قبل وقوعه ان المجاهة للمكروه اشد
والعلم به قبل وقوعه ابعد عن الاضطراب اذا وقع
والقاضي حيث قال فائدة تقديم الاخبار به توطين
النفس واعدادا الجواب ولو سلم فالاستمرار انما
استفيد من المضارع كما تقول فلان يؤذي الضعيف ويصنع
الجميل تريد ان ذلك دأبه والسين مفيدة للاستقبال
اذ الاستمرار انما يكون في المستقبل وقال الامام
ان هذا اللفظ وان كان للمستقبل ظاهرا لكنه قد استعمل
في الماضي ايضا كالرجل يعمل عملا فيطعن بعض اعدائه
فيقول انا اعلم انهم اذا ذكروه مرة فسيذكرونه مرات
اخر فصح على هذا التاويل ان يقال سيقول السفهاء من
الناس من ذلك وقد وردت الاخبار انهم لما قالوا
ذلك نزلت الآية قوله يقال نقمته اذا وسعته هذا
غير مستقيم الا ان يقال عائب فلا يلايم الخطاب فالصواب
تقول كذا في شرح الكشاف وقد سبق بعض ما يتعلق

قوله وسوف اكثر تنفيسا على ما قاله البصريون قيل
هذا دعوى مجردة عن دليل ومردود ايضا لان العرب
عبرت بسيفعل وسوف يفعل عما معنى واحد ومما ذكر
قوله تعالى وسوف يؤتى الله المؤمنين اجرا عظيما وقوله
سيرحمهم الله ان الله غفور رحيم واجاب بعض الافاضل بان
يقول وعندي ان هذا ليس دعوى مجردة وما اورده
من التمسك لابد ان يحمل على انهما بمعنى واحد فتدبر تعقله

قوله وقد يخفف بحذف الفاء الجرجاني الكسائي
عن بعض الحجازيين سوف وحكى صاحب المحكم سيف و
حكى الكوفيون سف بسكون الفاء وفتحها وحكاية سين
اعرفهن وهذه الثلثة منتزعة من سوف اتفاقا وقال
الكوفيون السين ايضا وهذا اسمج سين سوف قوله
واذا دخل لام الابتداء اختص بزمان الحال هذا ما
ذهب اليه الكوفيون وابو علي وقال ابن مالك انها ليست
بمختصة للحال المجردة عن الاستقبال وتقل بعضهم عن سيبويه
انها توجد مع المستقبل قليلا وتخلص للحال ايضا بالآلة
والساعة على الاكثر وجوز بعضهم بناء المقرون بالآن وما
في معناه كان ساعة مستقبلا لمصاحبة اللام الدال على
الاستقبال كقوله تعالى فالآن باشروهن وتخلص ايضا بالقرينة

بليس

بليس وما ورد عند الاكثر وهذه اللام تدخل على الماضي
الجامد نص عليه الاخفش والجمهور على خلافه وعلى
الماضي المقرون بقد جوزه الجمهور وانكره جماعة وعلى
الماضي المتصرف المجرد من قد منعه الجمهور وجوزه
جماعة وعلى خبر المبتدأ المتقدم وعلى خبر المؤخر جوزه
جماعة وانكره جماعة وظاهر القرآن يشهد لجواز عمل ما بعد
فيما قبلها قال الله تعالى انا اليكم لمرسلون ومثله كثير والمذكور
في تغيير الماضي امتناع العمل صرح به في قوله اذا
ما مت لسوف اخرج حيا بمثله صرح ابن مالك ومنعه
مطلقا وتبعه جماعة كثيرة وفي كلام الكشاف اضطراب
حيث سلم في هذه الآية عدم عمل ما بعد الحرف الذي
له الصدر فيما قبله وان كان ظرفا واجاز مثله في مواضع
وكذا في كلام مغني اللبيب حيث جزم في هذه الآية
في موضع بان اذا ظرف لا خبر وان ذلك من تتمة العلم
في الظروف وفي موضع بان التوسع في الظرف
بالتقديم في مثل قوله ولخ عن فضلك ما استغنيا
خاص بالشعر ذكره الامامين وجوز صاحب الكواشي
في قوله ان ربهم بهم يومئذ لخبير وتقض عليه جمهور
المتأخرين وهو المختار عند شارح اللباب قوله

وفي التسهيل ان لم يحز فنفي قبيل اللام في الآية ليست
للحال لان الذهاب ليس بموجود فيها اجيب بانها
حكاية حال وبان اللام يجوز ان يكون للتاكيد وبان المضاف
محذوف والتقدير قصدان تذهبوا به وقال ابن هشام
وتقدير ابي حيان قصدكم ان تذهبوا مردود بانه يقتضي
حذف الفاعل لان ان تذهبوا على تقدير منصوب
فاندفع ما اورد بالآية على قول البيضاوي وجعل تفسير
قوله فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون الخوف على المتوقع
والحزن على الواقع وتمام في قوله ولسوف يعطيك
ربك فترضى قيل لام الابتداء لا تدخل الا على الجملة
الاسمية فما الوجه في دخولها على الفعل اجيب
بان صدر الجملة محذوف فالتقدير لانا سوف اخرج
حيا ولانت سوف يعطيك وقد استضعف بانه
اللام للتاكيد وهو باب الخطاب فلا يليق معه الحذف
قال ابن الحباز في شرحه الايضاح لام الابتداء لا
تدخل على الجملة الفعلية الا باب ان وهو قول صاحب
الكشاف فانه صرح في تفسير هذه الآية ان لام الابتداء
لا تدخل الا على المبتدأ والخبر وقال ان المبتدأ مقدر
اي ولانت سوف يعطيك وقال ابن الحاجب اللام

في ذلك لام التوكيد وليست لام الابتداء وتحقيق بعضهم
انها لام الابتداء وان الابتداء مقدر بعدها فاسد
من جهات احدها ان اللام مع الابتداء كقد مع الفعل
وان مع الاسم فكما لا يحذف الفعل والاسم ويبقيان
بعد حذفها كذلك اللام بعد حذف الاسم والثانية انه
اذا قدر المبتدأ في نحو لسوف يقوم زيد يصير التقدير لزيد
سوف يقوم ولا يخفى ما فيه من الضعف والثالثة
انه يلزم اضمار لا يحتاج اليه الكلام وقال صاحب المغني
وفي الوجهين الاخيرين نظر لان تكرار الظاهر انما يقبح اذا
صرح بهما ولان النحويين قدروا مبتدأ بعد الواو في نحو
قمت وأصك وجهه وبعد الفاء في نحو ومن عاد فينتقم الله
منه وبعد اللام في نحو لأقسم بيوم القيمة وكل ذلك تقدير
لاجل الصناعة دون المعنى فكذلك ههنا واما الاول
فقد قال جماعة منهم ابن هشام ان الظاهر ان التقدير لهما
سوف ان فحذف المبتدأ وبقيت اللام ولانه يجوز على
الصحيح نحو لقائم زيد ثم قال ويضعف قول الزمخشري
ان فيه تكلفين لغير ضرورة وهما تقدير محذوف وخلع اللام
عن معنى الحال لئلا يجتمع دليلا الحال والاستقبال و
قد صرح بذلك في تفسير لسوف اخرج حيا ولا يجوز جعل اللام

للقسم كما جعل الكسائي لانها لا تدخل على المضارع الا
مؤكدا كذا قال صاحب الكشاف وهذا ما يلتزمه بعض النحاة
اللام ويمتنع النون وذلك مع التنفيس كالآية ومع تقدم
المعمول بينه اللام والفعل نحو لزيدا منطلق او قليلا لاني
الله تخرج ولا ومع كون الفعل للحال نحو لاقسم وانما قيد
البصريون هنا مبتدأ لانهم لا يجيزون لا لمن قصد الحال
ان يقسم الا على الجملة الاسمية وتارة تمتنعان وذلك مع
الفعل المنفي نحو تالله تفتؤ وتارة تجبان وذلك فيما بقي
نحو تالله لاكيدن اصنامكم كذا ذكر المغني قوله
وكسر غير التاء الخ اعلم انه تكسر حروف المضارعة
كلها في بعض اللغة اذا كان ماضيه مكسور العين كما في
بعض التالي المجرد او مكسور الهمزة كما في السادس
وبعض الخامس للثلاثة كسرتها على كسرة عين الماضي او
همزته وفتح بعضها وهي لغة بني عامر لانكسر الياء فيهما
الا اذا كان بعدها تاء اخرى قوله ولا ينطبق التعريف
على ذلك الخ على لغة من يكسر حرف المضارعة ويمكن ان
يجاب عنه بانه من الشواذ ولا يجب ان يدخل في الحد
الشواذ بل انما يحد نظرا الى اللغة الفصيحة لا الى غيرها
قوله ويمكن الجواب بان الهاء والسين زائدتان

قال

قال المبرد الهاء ليست من حروف الزيادة فاورد
عليه اهراق وذكر ابن الحاجب في بعض كتبه انه لا
جواب عنه الا دعوى الغلط ممن قال لانه لما ابدل
الهمزة في اهراق توهم انها فاء فادخلت عليها الهمزة
واسكنت وذكر في الصحاح انه يقال هراق الماء
يهريقه بفتح الهاء هراقة اي صبه واصله اراق يريق
اراقة وقيه لغة اخرى وهي اهراق الماء يهراق اهراقا
على افعل يفعل قال سيبويه قد ابدلوا من الهمزة الهاء
ثم التزموا فصارت كانها من نفس الكلمة ثم ادخلت
الالف على الهاء وتركت الهاء عوضا من حذف فاء العين
لان اصل اهراق اريق وقيه لغة ثالثة وهي اهراق
يهريقا اهراقا فهو مهريق والشيء مهراق ومطرق ايضا
بالتحريك هذا والمذكور في الشرح هو هذا وذكر ابو البقاء
انهم انما زادوا السين في استطاع ليطيع ليكون خبرا لما
دخل الكلمة من التغيير لانا اصلها من الطوع يطوع وقال
الزجاج اصله استطاع حذفت التاء فليست زيادة
السين شاذة بل الشاذ فتح الهمزة وجعلها همزة قطع و
حذف التاء فمضارعه يستطيع بالفتح قوله ولا يجب
ان يدخل في الحد الشواذ كما لا يجب ان يدخل في حدود

الفقهاء الاستحسانيات قوله وخوخصم وقتل الخ
جواب دخل مقدر توجيهه ظاهر فيجوز في الخاء والخاف
الفتح بنقل حركة الصاد والتاء الاولى اليهما والقاف
والكسر لحذف حركتها وتحريكها بالكسر لان الساكن اذا حرك
حرك بالكسر وهذا الوجه اولى من الاول لان في الاول
التباس بماضي التفعيل قوله وههنا موضع بحث
يعني بعد الجواب عنها بانها على اربعة احرف تقديرا كما عنها
بانها على خمسة احرف تقديرا ان كلام المصنف يحث لان
قوله الا ما كان ماضيه على اربعة احرف لا يدل على ان
عليها لفظا او تقديرا قوله وقد يستعمل لفظ الا
قال الجوهري ان العرب ربما خاطبت الواحد بلفظ
الاثنين لغرض المبالغة والتوكيد وقال الشاعر فان تزجراني
يا ابن عفان انزجر وان تدعاني اخم عرضا ممنعا اي
ان تمنعني وتنهني يا ابن عفان امتنع وان تتركني احفظ
عرضا معززا وانشد الكسائي فقلت لصاحبي لا تحسا
بنزع اصوله واجتز شيحا وبروى واجذ يعني قلت
لصاحبي لا تمكث بنزع اصول الكلا بل اقطع الكلأ
فخاطب دون اصوله والاستشهاد انه خاطب الواحد
بلفظ الاثنين في قوله تزجراني وتدعاني وجاز ان العلة

فيه على ما في حواشي المطول ان اقل اقران الرجل
في ماله واهله اثنان واقل الرفقة ثلثة فجرى كلام
الرجل على حد ما الف من خطابه وقال صاحب الكشاف
في تفسير سورة ق ان العرب اكثر ما يرافق الرجل منهم
اثنان فكثر على السنتهم ان يقولوا خليلي وصاحبي
قفا واسعدا حتى خاطبوا الواحد خطاب الاثنين والبصريون
ينكرون هذا لزوم الالباس وذهب المبرد في مثل قفا
في قول الشاعر قفا نبك من ذكرى الى ان تثنية الفعل
اعني قف وثلاثه للتاكيد والمعنى مثل قف قف
وجه الجار بردي في شرحه للكشاف بانه حذف الفعل
الله ثم اتى بتاكيده وفاعل الفعل على صورة ضمير الاثنين
متصلا بالفعل الاول وانكره الزجاج وقال بل خاطب
لصاحبيه في الواقع وقد يقال اراد قفن بالنون فابدل
الالف من النون واجرى الوصل مجرى الوقف و
اكثر ما يكون هذا في الوقف قال قيل قد قرر في المطول
ان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا
وقرر في الحواشي ايضا ان المثنى نص في مدلوله
لا يطلق على غيره لا حقيقة ولا مجازا قلت منع ذلك
مستندا بقول الشاعر فجعلني مدفع عاقليا اماما

وجعلني امرءا متين شيما لنا حيث الملوك عاقلين
ورامتين على جبل عاقل ورامت وجعل الزمخشري قوله
ولما حاف مقام ربه جنتان من هذا القبيل ويقول نعم
اذا سافرتما وأذنتما طليقين ملكا اكبركما فانا يؤمكما للواحد
لان احد الشخصين اذا كان اماما فالمأموم واحد
وقد يستدل بقوله تخرج منهما اللؤلؤ والمرجان اذ
لا يخرج الا من البحر الملح وقوله القيا في جهنم كل
كفار عنيد اذ ليس الخطاب للاثنين كما ذكر في الكشاف
وقوله نسيا حوتهما اذ النسي صاحب موسى كما
ذكر في شرح الوقاية نعم قوله اذ لا يخرج الا من البحر
الملح يخدشه قوله تعالى وما يستوي البحران هذا عذب
فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج ومن كل تاكلون لحما طريا وتستخرجون
حلية تلبسونها وقد يراد من التثنية مجرد التعدد
والتكرير وان كان فوق الاثنين كما مر جوابه في قوله تعالى
فارجع البصر كرتين **قوله** قلما توجد كلمة ما في قلما
وكذا في قالما وجالما كافة للفعل عن طلب الفاعل في
التركيب وان فهم منه ما هو القليل وغيره ولذلك كتب
موصولة وان اذا جعلت مصدرية والمصدر فاعل فحقها
ان تكتب مفصولة وقال الشريف في حاشية ديباجة
شرح المفتاح يجوز ان تكون ما كافة فانها كما تكف ان

عن العمل تكف الفعل عن العمل في الفاعل فحسب الظاهر
وانما قلت بحسب الظاهر لان المنع عن الفاعل حقيقة
غير ممكن لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل والفعل
ههنا يتعلق بحسب المعنى بالمصدر جال ودار حال
الجولان والدوران ويجوز ان يكون مصدرية والمصدر
فاعل جال وعلى التقديرين الاول يكتب موصولة لانها من
تتمة الفعل وعلى الثاني تكتب مفصولة وقال ابو المكارم في
شرح مختصر الوقاية واستمرار كتبها متصلة بالفعل يرد
احتمال المصدرية وقال ابن كمال پاشا في حاشية شرح
المفتاح هي تكف عن طلب الفاعل النحوي على ما افصح عنه
صاحب الكشاف حيث قال تكف عن طلب الفاعل لفظا
قال وهذا مما غلط به قد حفي على الشريف حيث قال
تكف الفعل عن الفاعل بحسب الظاهر الخ وكانه غافل
عن الحلاف الفاعل على الفاعل النحوي ايضا على وجه
الحقيقة لاعلى وجه المجاز ويجوز الفصل بينها وبين الفعل
قال الكميت قد طالما بالآل مرحلا انتم ويعتبر نقلا عن
السني كما يعتبر بالاكثر عن الكل وهي لغة مسلوكة وفي

قوله الضمير للشان اعلم انه يقع قبل الجملة ضمير
غائب يفسرها ويسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا والقصة

ضمير الشان والقصة

اذا كان مؤنثا ويعود الى مارد الذهن من شانا وقصة
فكضمار تانيث اذا كان فيرها مؤنث غير فضلة نحو هي هند
مليحة و فانها لا تعلق الابصار لقصد المطابقة لا لرجوعه
اليه ولم يسمع نحو هي الاميريتي غرفة وهي زيد عالم وانما
كان القياس يقتضي جوازه فتقول صاحب الكشاف
ان الضمير المقدر في قولهم ان تلكم الجنة ضمير الشان والتقدير
ان تلكم الجنة وكذا قول صاحب التلخيص وهي زيد عالم
ليس كما ينبغي ولا خواص هي لا يكون الا عائدا ولا تفسر
الا بجملة ولا يكون في الجملة التي تقع خبرا عنه ضمير يعود
اليه ولا يعطف عليه ولا يؤكد ولا يبدل منه ويقع مبتدأ
او ما اصله المبتدأ ولا يحذف الا قليلا ولا يجوز حذف
خبرها ولا يتقدم خبره عليه ولا يجر عنه بالذي ويستتر خلفه
مع ان المفتوحة ولا يجوز تثنيته وجمعه ويكون لمفرد محل
من الاعراب بخلاف سائر المفسرات ولا يستعمل الا
في امر يراد منه التعظيم والتفخيم ولا يجوز الفصل بالشان
والقصة **قوله** ما ولا الفاصلتان والفرق بينهما
انها اذا دخلا الاسماء فما النفي المعارف كثيرا والنكرات
قليلا تشبيها لها بلا ولا النفي النكرات كثيرا والمعارف
قليلا مع تكرير لا فاذا دخلا الافعال فما النفي الحال عند

الجمهور

الجمهور واعترض عليهم ابن مالك بنحو قوله قل
ما يكون لي ان ابدله من تلقاء نفسي واجيب بان
شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه ولا ينفي الاستقبال
عند الاكثرين وخالفهم ابن مالك لصحة قولك جاء زيد
لا يتكلم بالاتفاق مع الاتفاق على ان الجملة الحالية
لا يصدر بدليل الاستقبال **قوله** سمع عن العرب
الجزم بلا النافية مجازا ذكر الحال وارادة المحل
والسماع في اصطلاح اهل الحديث اذا عنعن
يكون قارئ الحديث على الشيخ ويقول اذا قرأ احد على
الشيخ وسمع عنا فيقول الشيخ سمع فلان علي
ذكره في شرح التبيان واختلف في تعديه بسمع الا
مفعولا بنفسه فجوزه الفارسي ومنعه الاندلسي والحق الاول لانه
مما يسمع لخبر سمعت زيدا يقول كذا فلو قلت سمعت
زيدا اخاك لم يجز والتصحيح تعديته الى واحد ذكره في
التنقيح شرح البخارية واصل سمعت زيدا يقول
سمعت من زيد ما قاله الا انه اريد تخصيص سماع
القول بمن يسمع منه فاوقع الفعل عليه وحذف المسموع
ووصف المتكلم الموقع عليه العقل بما سمع منه او جعل حالا
منه قصد الوصف او الحال مستدلا فاستغني عما ذكر

حقيقة وحكما فلا وجه للصير الى التقدير وان ذكره الشارح
لم شرحه للكشاف حيث قال لا يخفى ان الاصح ايقاع
فعل السماع على الرجل الا باضمار او مجاز وكما ذكره فيه
حيث قال وان الاوفق بالمعنى فيما جعل وصفا او حالا
ان يجعل بد لا بتاويل الفعل بالمصدر بطريق التجريد
على ما يراه بعض النحاة لكنه قليل في الاستعمال وكذا اثر
الوصفية والحال لانه حينئذ يفوت المعنى اعني تخصيص
القول بمن سمع منه وهو ثمرة المجاز الذي ذكر المسموع منه
مقام المسموع وكتبه لاما ذكره البيضاوي من انها لمباينة
لانها لا يناسب اكثر المواضع وهذا الجواب شايع لا بد من
وجه ينتظم المواضع كلها لان تلك الثمرة والنكتة لا تحصل
الا اذا سيق الكلام مساقه ولذا لم يلتفت اليه في الكشاف
وقد جوز البدلية الشريف في شرح المفتاح بالتاويل
المذكور ولا ما ذكره البيضاوي من تغيير قولهم قالوا
سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم حيث قال ويذكر ثاني
مفعولي سمع واما صحة ان يقال سمعت زيدا قوله بتقدير
سمعت منه ذكره الشريف وابن كمال باشا ولكن
اكثر تصحح البدلية قوله نحو جئته لا يكون له على حجة
قال الرضي ولا مانع من ان يجعل لان مثله للنفي قوله

يدخل

يدخل على الفعل المضارع الجازم هو لم ولما الخ
اعلم ان الجزم هو القطع وسميت هذه الحروف جوازم
لقطعها عن الفعل حركته او بعض حروف اما جزم
لم ولما فلاختصاصهما بالفعل وقد ذكر في المفتاح في
قسم النحو ان كل ما لزم شيئا وهو خارج عن حقيقته
اثر فيه وغيره غالبا بشهادة الاستقراء وتعين الجزم
ليكون الاثر على وفق المؤثر في الاختصاص واعلم
ان حرف التنويع وحرف الاستقبال لجريانهما مجرى
بعض الاجزاء شدة الامتزاج فكانهما غير خارجة عن
حقيقة وقال بعضهم ولما يدخل الماضي فتقلبانه الى
لفظ المضارع ويبقى المعنى كما كان وقالوا كان لما في الاصل
لم زيدت عليها ما النافية للتاكيد فاختصت بذلك لم
من اوجه احدها انها لا يقترن باداة الشرط فلا
تقول ان لما اضرب ومن لما يضرب والثاني ان منفيها
مستمر النفي الى الحال ومنع الانباري معنى الاستمرار
فيها وقال هي مثل لم في احتمال الاستمرار وعدمه ورجح
الرضي الاستمرار ولامتداد النفي بعدها لم يجز اقترانها
بحرف التعقيب فلا تقول قمت فلما تقم لان معناه وما
قمت الى الآن والثالث ان منفي لما لا يكون الا قريبا

من الحال وجعله ابن مالك وقال هو غالب لا لازم
والرابع ان منفي لما متوقع ثبوته اطلقه ابن هشام و
قيده الرضي بالاغلب كقدمنا في الايجاب قال صاحب
الكشاف ولما يدخل الاجماد في قلوبكم ما في لما من معنى
التوقع دال على ان هؤلاء قد آمنوا فيما بعد والحاصل
ان منفي لما جائز الحذف في الاختيار لدليل واذا دخلت
همزة الاستفهام على لم وما فهي على سبيل التقرير ومعنى
التقرير الجاء المخاطب الى الاقرار بامر يعرفه وامالا في النفي
واللام في الامر فلانها يشبهان لا في الشرطية في الفعل كما ذكرنا في لم و
ان الشرطية فلاختصاصها بالفعل كما ذكرنا في لم و لما
قوله والاسماء التي تضمنت معنى ما وهي غير ظروف
كمن وما ومهما واي وظروف بعضها استعمل مع ما
عدمها كاينما في المكان ومتى للزمان وبعضها لا تستعمل
الا مع ما نحو اذا وحيث وبعضها لا تستعمل مع ما
نحو اني والجزم بكيفما قول بعض النحاة وباذا وآيانا
لغة ضعيفة ورد الكثير للكافة والحق انه لا يجب المجازاة
باذا مع ما وعدمها كما تضمنت هذه الاسماء معنى ان
للايجاز والاختصار لانهم احتاجوا الى ان يقولوا
ان تضرب زيدا اضربه وان تضرب عمرا اضربه الى آخر الطول

الكلام

الكلام فاتوا باسم شامل للجميع والمراد بالسببية في
الشرط اعم من ان يكون عقلية او عادية او جعلية
اعتبارية عرفية ولو بوجه من الوجوه وان تكون النفس
الجزاء او للاخبار او للاعلام به وما كان منها ظرف وقد
تحلها النصب بالفعل بعدها وما كان غير ظرف وقد
تقدير يكون محلها النصب بالفعل وقد يكون الرفع
بالابتداء والجزم فعل الشرط او فعل الجزاء او مجموعهما
والصحيح الاول ذكره في المغني والاكتفاء بالضمير في
الشرط مثل من يات فاني اكرمه يجوز في الثالث
على ان وقد يكون الجزم بحذف من تمر بامرء وآمالا اي فمهما
يقع مبتدأ مثل اتيهم بائتين اكرمه ومنصوب لا مثل ايهم تضرب
اضرب ومصدرا مثل اي ضرب تضرب اضرب فظرفا مثل
اي يوم تخرج اخرج ومجرورا مثل بايهم تمر بامرء ومحل
آني نصب على الحال او الظرف **قوله** فيحذف حركة
الواحد حكى عن ابن السراج انه شبه الجوازم بالادوات
والحركة بالفضلة التي تخرجها الادوات كما ان الادوات اذا
صادفت فضلة في الجسم اخرجتها الا فمن نفس الجسم
فكذلك الجوازم اذا ادخلت على الفعل وجدت
حركة حذفتها والا فمن نفس الفعل كما في الناقص **قوله**

لان النون في هذه الامثلة علامة الرفع فان قيل
الضمير اسم على حدة فكيف ينفصل بين الفعل واعرابه قيل
اعتبر فيه في باب الفعل جزئية الحكمية كما اشار بقوله وكان
او اخر هذه الخ اذ الفاعل كالجزء فاذا كان ضميرا متصلا كان
في كمال الامتزاج فتعتبر جزئيته فان قيل لما اعتبر جزءا لم
ان يكون محلا للتقدير الاعراب فلا يحتاج الى زيادة حرف
قيل هو فيه جبهتين كالعلامة فاعتبر فيه امتناع محلية
الاعراب كونه اسما على حدة فيه جواز الفصل به كونه جزءا
قال ابن مالك حذف نون الرفع في موضع الرفع لمجرد التخفيف
ثابت في الكلام الفصيح نثره ونظمه قوله كالواو في جمع
المذكر قيل فيه نظر لان الواو ههنا قد تحذف في نحو اغزن
واترمين فلا يثبت على كل حال واجيب بان ضم ما قبلها
دال عليها وكانها لم تحذف ولك ان تقول الكاف التشبيه
لا عموم لها كلفظ نحو بخلاف لفظ مثل فانها توجب وجوه عن
ابي حنيفة انه قال اقول ايماني كايمان جبرائيل ولا اقول
مثل ايمانه لاقتضائه العموم ذكره في المصابيح لابن همام
وقال التشبيه جيء في قوله عم من توضأ نحو وضوئي لفظه نحو
لا تقتضي العموم بخلاف لفظ مثل وفي النجم الوهاج في
حديث اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول الخ ان

الفرق بين كاف التشبيه والنحو والمثل

لفظ

لفظة مثل لا تقتضي المساواة من كل وجه وفي شرح
المنار لابن الملك لو قذف رجل رجلا بالزنا فقال الآخر
هو كما قلت يحد الآخر لان كاف التشبيه يوجب العموم
في محل يقبله كما قال علي رضي الله عنه لهم ذمتنا وذمامكم كذمامنا
وفي شرح البديع للاصفهاني في الحديث بهذه العبارة
لم يصح قوله كما في بعلبك وهو اسم بلدة والبعل في
الاصل الزوج ثم جعل علما للصنم الذي يعبد اهل
هذه البلدة وهو مصنوع من ياقوتة حمراء وبين
يديه اصنام صغار وقيل هو اسم صنم قوم الياس
النبي عم وكان طوله عشرين ذراعا وكانت له اربعة
وجوه وقيل البعل اسم امرأة يعبدونها من دون
الله والبك كسر العنق ومنه سمي الكعبة ببكة لكسرها
اعناق الجبابرة والاله ايضا والشين ايضا
من البكة لانها شقت من الزحام قوله
وجاء لم في الفرد متغير جازمة وهو في الناقص اكثر
كقول الشاعر لم يطعموا ولم تدعوا وقوله الم يأتيكم و
قوله كان لم ترجو واجتنى معنى الابيات بتمامها قوله
وجاء ايضا متصلا بينها وبين المجزوم كقول الشاعر
فاصبحت مغانيها قفارا ورسمها كان لم يسعد باهلها الحي

توهل المغاني جمع مغنى وهو المنزل والقفار جمع قفر وهي
المفازة التي لا نبات بها ولا ماء والرسوم جمع رسم وهو الاثر
والوحش خلاف الانس والمعنى صارت منازل الحبيبة
قفرا اثرها كان لم توهل ولم تؤنس سيرة اهل من الوحش
معانيها اسم اصبحت وقفارا خبرها ورسومها فاعل قفارا
لان قفارا مأول بمشتق وكذا كل جامد يعمل اذا اول بمشتق
كقولهم زيد اسد ابوه اي مجتريء ابوه كذا ذكر ابن مالك في
التسهيل ويجوز ان يكون بدل اشتمال من معانيها وكان
لم اه خبرا بعد خبر لا صبحت والاستشهاد انه فصل بين لم
ومجزومها وهو توهل قوله وجاء حذف المجزوم
بعدها كقول الشاعر واحفظ ودبعتك التي استودعتك
يوم الاعاذب ان وصلت وان لم ابح وان لم تصل ابح
احفظ ودبعتك التي جعلت ودبعة عندك يوم النباعل
سواء وصلت اولم والاعاذب بالعين المهملة و
الزاي المعجمة والغين المعجمة والراء المهملة بمعنى النباعل
قوله وهو ان لن وكي اذن قال الفراء اصل لن
لا خا بدل الالف نونا وقال الخليل لا ان فتحصر كائن
زيد ابن شيء وقال سيبويه انه حرف برأسه لا اصل له
اذ لا معنى لمصدرية ما بعده ولا يمنع من تقدم معموله عليه

بخلاف ما في حيز ان والخليل يقول لا يبعد ان تغير
الكلمة بالتركيب عن مقتضاه معنى وحكما اذ هو وضع
مستأنف وهكذا قال الفراء حيث تغير لا عند بعد
الابدال الى افادة النفي المؤكدة وقال بعض النحاة
ان النصب بعد لن باضمار ان وليس بجيد وفي كي
اختلاف قال الكوفيون انه ناصب بنفسه وقال الاخفش
انه حرف جر بمعنى اللام والنصب بعدها باضمار ان و
ليس بجيد وقال اكثر البصريين انه ناصب للفعل نائبا عن
حرف جر اخر حيث هو اذن مشترك قيل هو الاحرى الى الحق
واصل اذن قيل اذا ان فحذف وقيل اذ الظرفية
والنون عوض عن المضاف اليه وقال بعضهم انه
ناصب باضمار ان وليس بجيد قوله لكونه مشابها
لان ابن في المصدرية والصدرية قوله فيبدل من
الضمة فتحة اعلم ان الضمة والفتحة والكسرة بالتاء
واقعة على نفس الحركة لا بشرط كونها اعرابية او
بنائية بخلاف المجردة عن التاء فانها انما تقع البناء
عند البصريين واما الكوفيون فيطلقون الاعراب
البناء على الاعراب وبالعكس والمراد ان الحركات البنائية
لا يعبر عنها البصريون الا بجنس الاعراب لا بجنس البناء

الفتحة والكسرة

لا يعبر بها الا عن ذلك لانهم كثيرا يطلقونها على الحركة الاعرابية
ايضا فلا يخفى ما في قوله فان قيل الخ وقوله والضم والفتح
الخ من عدم الورود وعدم استقامة الحصر ثم اعلم
ان الابدال والتبدل اذا استعملا بالباء لا تدخل الباء الا
على المتروك فاذا قيل ابدله او تبدل الخبيث بالطيب
يكون المعنى اخذ الخبيث واعطى الطيب ذكر الاول
في السراج الوهاج وشرح الوجيز للحلي والثاني
في حاشية تفسير القاضي لابي التجيد والتبديل مثلها
على ما ذكر في البيضاوي بيع وشرح الكشاف للشارح وشرح
مختصر الوقاية لابن الملك وعلى ما ذكره ابو التجيد لا تدخل
الباء فيه الا على المأخوذ وفي الاستبدال الخلاف على
العكس وقال الحلي في قول الوجيز ابدال ما كان غريبا
باوضح ادخل الباء على المأخوذ موافقة للاستعمال
العرفي وان كان خلاف المعروف لغة وقال الدميري
في قول المنهاج ولو بدل فضة او بناء لم يصح صوابه
بالعكس لان الباء تدخل على المتروك ثم قال وحكى
الواحدي عن ثعلب عن الفراء في قوله تعالى بدلناهم جلودا
غيرها ما يدل على صحة عبارة المصنف ويشهد لذلك قول
الحسين بن عمر بن الاسلم في وصف النبي ﷺ وبدل طالبي

خسى بسعد ﷺ وقال الشارح في شرح الكشاف و
للتبديل استعمال آخر يعدى الى المفعولين بنفسه نحو اوتيكما
يبدل الله سيئاتهم حسنات فاردنا ان يبدلهما ربهما
خيرا المعنى يجعل الحسنات بدل السيئات ويعطيهما بدل
ما كان لهما خيرا منه وآخر يعدى الى مفعولين بنفسه و
الى المذهوب به المبدل منه بالباء ومنه قوله تعالى
وبدلناهم بجنتيهم جنتين وآخر يعدى الى مفعول
واحد مثل بدلت الشيء غيرته ومنه فمن بدله بعد
ما سمعه فانما اثمه الآية وبناسب ما ذكره الدميري في
الفرق بين التبديل والابدال من ان التبديل عبارة
عن تغيير الشيء مع بقاء عينه والابدال رفع الشيء و
وضع غيره مكانه **قوله** ويسقط النونات لانها علامة
الرفع هذا ما ذهب اليه الجمهور وذهب الاخفش
الى ان هذه النونات دليل الاعراب المقدر قبل هذه
الحروف فعلى هذا لا يكون الاعراب بالحروف بل بالحركة
والسكون المقدرين وقال الفارسي في هذه الافعال
معربة والاحرف اعراب اما النون فلسقوطها للعامل
واما الحروف فلان كلا منها فاعل واما اللام فلشغلها
بحركة ما بعدها وليس فيها عند الشيء مقدر وهو

الفرق بين التبديل والابدال

مما يجب السماع وإثبات النون مع الناصب لغة قليلة
جاءت في الأحاديث الصحيحة وكما في شرح المفتاح
قوله لأن الجزم في الأفعال بمنزلة الجر في الأسماء
معناه أن المضارع لما أشبه الاسم أعرب بالرفع والنصب
وتعذر الجر فجعل الجزم عوضا عنه فصار الجزم في الأفعال
بمنزلة الجر في الأسماء قوله ومعنى لن تنفي الفعل
مع التأكيد قال أبو حيان قول الزمخشري في أنموذجه
لن لتأبيد النفي ضعيف وحامله عليه اعتقاده الباطل
أن لا يرى الله جعلنا الله من أهل الرؤية وقال
الإمام الحديثي الزمخشري ممن العدول وشهادة الإثبات
مقدم على شهادة النفي فحامل اعتقاده أنه لا يرى
الله بثبوت أن لن لتأبيد النفي قوله لأن الأصل
في البناء أي السكون لأن البناء ضد الإعراب والأصل
في الإعراب الحركة فصار يكون بالسكون وكان الحركة
زيدت في الموجب للحاجة إليها ولا حاجة إلى الحركة في
المبني إذ لا يدل على معنى قوله وفتحها لغة وهي لغة
سليم بالتصغير قبيلة من العرب وهذا كفتح لام الجر
في بعض اللغات وقال ابن مالك إن عقلا تفتح نونها
لكن بشرط أن تكون داخلة على الفعل نحو أحسنت

إلى

إلى لا كافية قوله جاء سكونها وهي لغة
قريش وهو مع الواو والفاء أكثر لأن اتصالها
بما بعدها أشد لكونهما على حرف واحد فصار الواو
والفاء بما بعدهما وحرف المضارع كلمة على وزان فخذ
وكتف فتخفف بحذف الكسرة أما ثم فمحمول عليهما
لكونها حرف عطف مثلها قوله وقرئ فلتفرحوا
بالتاء لغة بني تميم وفي بعض الكتب خص بالنبي عم هذه
القراءة مع أن جميع القراءات كذلك لأنه زاد قراءة يعقوب
وأسند روايته إلى النبي عم ولم يتزامن اختيار نفسه
لأنه على خلاف قياس شهور في العربية وباقي القراء
يتزمون من اختيار أنفسهم بالتاء لأنه على قياس العربية
وكما كان النبي عم مبعوثا إلى الحاضر والغائب جمع بين
اللام للغائب والتاء للحاضر وقد يقال معنى هذه قراءة
رسول الله أنها عادته قبل المعرفة الأخيرة وإلا
فكل القراءات قرآنة وقين كل واحد من السبع المتواترة
نسب إلى واحد من الأئمة لاشتهاره بها وتزيده فيها
بأحكام خاصة في الأداء وأما غيرها فإذا ظهر فيه أمر
الرواية ولم يشتهر بها أحد نسب إليه عم ولا يلزم من ذلك
اعتياده وهذا هو الصحيح ذكره الشريف في شرح

الكشاف **قوله** وفي الحديث قوموا فلأصل
كم وفي التنزيل ولنحمل خطاياكم فان قلت قد صرح
ابو حنيفة بخلاف هذا حيث قال في تصريف عبارة الايات
الوجيان للمتكلم في المعروف من الامر والنهي قلت معنى
كلامه انه لا يجيء من غير تأويل لئلا يلزم اتحاد الامر و
المأمور والناهي والمنهي والا فقد ورد في الاستعمال
كثير لا يكاد يصح انكاره مثل قولهم فلتشرع وفلينجب و
فلترجع وغير ذلك فلهذا فسر الشريف قول الكاكي
فلتعينها بقوله اي اذا كان السابق في الاعتبار
الخبر والطلب وجب علينا تعيينها اشارة الى ان صيغة
الطلب ليست على حقيقتها بل المراد بها الاخبار عن
وجوب التعيين على من هو بصدد المذكور وقال ابن مالك
في الشواهد روي فلأصل بحذف الياء وثبوتها مفتوحة
وساكنة ووجه ان اللام عند ثبوت الياء مفتوحة لام
كي والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة وكذا والفعل
في تأويل المصدر مجرور باللام ومجموعها خبر مبتدأ محذوف
والتقدير قوموا فتعينها منكم لأصلي لكم ويجوز على مذهب
الاخفش كون الياء زائدة واللام متعلقة بقوموا و
عند حذف الياء لام الامر وامر المتكلم نفسه بفعل مقرون

باللام

بالام فيصح قليلا في الاستعمال وروايته من اثبت
الياء ساكنة تحتمل كونها اللام لام كي وسكنت الياء
تخفيفا وهو لغة مشهورة ولام امر وسكنت الياء في
الجزم اجراء للمعتل مجرى الصحيح **قوله** مع التنصيص
قال صاحب الكشف في شرح الكشاف يقال نص
به ونص عليه واصله ان يتعدى بنفسه ومعناه الرفع ومنه
منصة العروس ثم نقل في الاصطلاح حتى الكتاب و
السنة والى ما لا يحتمل الا معنى آخر ومعنى الرفع في
الاول ظاهر وفي الثاني اخذ اللازم للنص وهو الظهور
ثم عدي بالباء وبعلى فرقا بينه وبين المنقول عنه وجاز
ان تكون تعدية بالباء لتضمينه معنى الاعلام وبعلى لتضمينه
معنى الاطلاع ونحوه والتنصيص مبالغة فيه **قوله**
كقولهم لنا خذوا مصافكم المصاف بفتح الميم وتشديد
الفاء جمع مصفة وهو الموقف في الحرب قال الشيخ
ابو حيان في شرح التسهيل معترضا على ابن مالك
في نقضه قواعد النحو بما جاء في الحديث مما يخالفها لم
يعهد لاحد من ائمة العربية لا من البصريين ولا من الكوفيين
الاستشهاد بما ورد في كتب الاحاديث على المسائل
العربية وستذكر ان الحديث غير محتج كونه بلفظ النبي ﷺ

فانه لا يدون الا ما قرئ الا ان الرواة يروون
الحديث بالمعنى وفيهم الاعجمى والمولد ومن لا تحس
العربية فدخل فى الحديث لحن كثير ثم دون على حسب
ما سمع من الرواة وقد يقال فتح هذا الباب يؤدى
الى الاختلال لان الائمة تناولوا بعض الاحكام الفقهية
بلفظ الحديث الآتى انهم قالوا الخ جواب اختار
اختار نفسى فهى كالواو على خلاف القياس كحديث
عائشة نقلا بان اختار الله ورسوله ومثله كثير وقد
استدل على عدم اخلال كثرة التكرار وتتابع الاضافات
بالفصاحة بقوله عم ان الكريم بن الكريم بن الكريم بن الكريم
قول كقول محمد تعذر تشكى الخ المراد بالعذاء الدعاء
والنفس ذات الشئ وحقيقته ثم قيل للروح لانه
نفس الحى وللعقب لانه محل الروح او متعلقه وللدم
لان قوامها به وللماء لنزوح حاجتها اليه وللرأى فى قولهم
فلان يؤامر نفسه لانه ينبعث عنها او شبه ذاتا تأمر به
وتشير عليه وللجد فى قولهم ثلثة انفس فيذكر ونه لانهم
يريدون به الانسان والتبال بفتح التاء الفساد يقال
تبل الحب بالكسر اى اسقم وافسده والهلاك يقال تبله
الزهر اى اهلكهم وفى البيت التبال الوبال ابدلت

الواو

الواو تاء ومنع المبرد حذف اللام وبقاء عملها حتى
فى الشعر وقال فى البيت انه لا يعرف قائله مع احتماله
لا يكون دعاء بلفظ الخبر مثل يغفر الله لك لكنه حذف الياء
اكتفاء بالكسرة يعنى يا محمد كل النفوس فداء لنفسك
حين خوفك عرف فى شئ الاعراب محمد منادى
مضموم حذف حرف نداءه اى يا محمد وتفد فعل ماض
كل نفس ومفعوله لنفسك وحين ظرف وما زائدة ومن متعلقة
بخفت وتبالا مفعول خفت وفاعله التاء قول
واجاز الفراء وغيره معنى اللبيب وهذا الذى منعه
المبرد فى الشعر اجازه الكسائى فى الكلام لكن بشرط
تقدم قل وتجعل منه قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا
الصلوة اى ليقيموها ووافقه ابن مالك فى شرح
الكافية وزاد عليه ان ذلك يقع فى النثر قليلا بعد القول
والخبر كقولك قلت لبواب لدبه دارها يتيذنا فى دخولها
وجارها اى لتأذن فحذف اللام وكسر حرف المضارعة
قال وليس الحذف بضرورة لتمكنه من ان يقول ائذن
انت قيل وهذا مختص من ضرورة بضرورة
وهى اثبات همزة الوصل فى الوصل وليس كذلك
لانها بيتان لا بيت مصرع فالهمزة فى اول البيت

لانه حشره بخلافها نحو قوله لا تنسب اليوم ولا تخلة
التبع الحرف على الرافع والجمهور على ان الجزم في الآية
مثله نحو قولك ائتني اكرمك وقد اختلف في ذلك على ثلثة
اقوال احدها للخليل وسيبويه ان بتقدير الطلب لما تضمنه
من معنى ان الشرطية كما ان اسماء الشرط انما جزمت
لذلك والثاني للسيرافي والفارسي ان بالطلب لنيابته
مناب الجازم الذي هو الشرط المقدر كما ان النصب
بضربا في قولك ضربا زيدا لنيابته عن اضرب لاتضمنه
معناه والثالث للجمهور ان شرط مقدر بعد الطلب
وهذا ارجح من الاول لان الحذف والتضمن وان اشتركا
في انهما خلاف الاصل لكن في التضمن تغيير معنى الاصل
ولا كذلك الحذف وايضا فان تضمن الفعل معنى الحرف
انما يغير واقع او غير كثير ومن ثم لم يكن الا نائب الشئ يؤدي
معناه والطلب لا يؤدي الشرط وابطل ابن مالك الآتي
ان يكون الجزم في جواب شرط مقدر لان تقديره يستلزم
ان لا يتخلف واحد من المقول له عن الامتثال ولكن
التخلف واقع واجاب بانه باب الحكم مستند اليهم على
سبيل الاجمال لا الى كل فرد فيحتمل ان الاصل يقيم
اكثرهم ثم لحذف المضاف واقيم المضاف اليه

فارتفع

فارتفع واتصل بالفعل وباحتمال انه ليس المراد بالعباد
الموصوفين بالايمان مطلقا بل المخاطبين منهم وكل مؤمن
مخاطب قاله الرسول عم اقم الصلوة اقامها وقال
المبرد التقدير قل لهم اقيموا يقيموا والجزم في جواب اقيموا
المقدر لا في جواب قل ورده ان الجواب لا يبدأ به لحاق
الجواب اما في الفعل والفاعل نحو ائتني اكرمك او في
الفعل نحو اسلم تدخل الجنة او في الفاعل نحو قم اقم
ولا يجوز ان يقول قائم فيها وايضا فان الامر للمواجهة
ويقيموا للغيبة وقيل يقيموا مبني لحلوله محل اقيموا
وهو مبني ليس بشئ قوله والشرط لا يلزم
ان يكون علة تامة جواب سؤال مقدر تقديره ان
يقال اذا كان يقيموا جواب الامر فيكون مجزوما بانا
مقدرة ويكون التقدير قل لعبادي فانك ان تقل لهم
يقيموا الصلوة فيقع قولك يقيموا جزاء الشرط وهو غير صحيح
لان الشرط ينبغي ان يكون علة للجزاء كما ان الاتيان
علة للاكرام وظاهر ان القول ليس علة لاقامة
الصلوة لجواز ان توقفه على شئ آخر كالنوض وتوجه
القبلة وستر العورة وغيرها فاجاب بقوله والشرط لا يلزم
ان يكون علة تامة للجزاء بل يكفي في ذلك توقف الجزاء

عليه وان كان متوقفا على شئ آخر والمذكور في الاول
ان الكلمة ان قد غلبت في السببية فدلت على ترتب
الكل على الاول وانها تستعمل في الشرط الذي هو
جزء اخير من العلة التامة فيتعقبه الجزآء قطعا ولا يخفى
ان المتبادر من قولك ان ضربتني ضربتك ان الضرب
الكل مترتب على الضرب الاول يجعل جزءا بعد حصوله
لا انه يتوقف عليه ويتقدم بانعدامه بدون ان يعتبر حصوله
بعد حصوله كما هو مقتضى معنى الشرط اصطلاحا وان
قوله لكل لعباده الآية ففيه اشارة الى ان حق العباد
المشعر بالاضافة الى الله والايمان ان يكونوا بحيث
يترتب امتثالهم على مجرد امره وهم لم يدركوا هذه النكتة
اختاروا اضمار الجازم واحتاجوا ايضا الى تقدير الفعل اي
قلناهم قولي لكي يقيموا ولزمه ان اضمار الجازم نظير اضمار
الجار في مثل قولك ربه خيرا بالجزم جواب من قال كيف اصبحت
فان الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء ولا خلاف في
ان اضمار الجار ضعيف لا يحمل عليه نظم القرآن وقد يجاب
ايضا بان الجزم على التشبيه بالجواب كما قيل في قوله
لكن فيكون بالنصب قوله لان امر المخاطب اكثر
استعمالا لان الغائب لبعد عنك اذا اردت ان تأمره

ان

امرت ان يؤدي اليه انك تأمر مخوفة لكما يزيد قل
ليعمر وقم ولا يحتاج امر الحاضر الى مثل ذلك فكان اكثر
استعمالا لانك تحتاج في امر الغائب اليه ولا يلزم من ان
الحاضر امر الغايب كذا في شرح المفصل قوله
وهي التي يطلب بها ترك الفعل اعلم ان العلماء
اختلفوا في النهي فذهب جماعة من المتكلمين الى ان المتبادر
بالنهي ليس هو عدم الفعل كما هو المتبادر الى الوهم
لان عدمه مستمر من الازل الى الابد فلا يكون مقدورا
للعبد ولا حاصلا بتحصيله فيكون عين المطلوب به
هو كف النفس عن الفعل وذهب جماعة اخرى منهم
الى ان المطلوب بالنهي هو عدم الفعل وهو مقدور
للعبد باعتبار استمراره اذ له ان يفعل فيزول استمرار
عدمه وله ان لا يفعله فيستمر عدمه ثم النهي يستعمل لمعان
وهي التحريم والكراهية والتنزيه والتحقير وبيان العاقبة
واليأس والشفقة وهذه الامثلة مذكورة في الاصل
قوله واسناد النهي اليها مجاز يعني مجازا عقليا
لتجاوزه عن مكانه الاصلي لجعل العقل وليس مجازا
حكميا ايضا وان كان يقع في الاضافة والايقاع لتعلقه
بالحكم اما ظاهرا او مقدرا او لان الحكم اشرف ومجازا

في الاثبات وان كان يقع في النفي لان المجاز في
النفي فرع المجاز في الاثبات على ما ذكرنا الثاني
اولان النفي ما لم يجعل بمعنى الاثبات لا يكون مجازا
على ما نقل عنه واسنادا مجازيا باعتبار الاشراف
او باعتبار ان الاسناد بمعنى مطلق النسبة ويقابله
المجاز اللغوي المسمى بالمجاز في المفرد بمعنى ما ينسب
الى الوضع مطلقا فيعم العرفي والشرعي والاصطلاحي
وبمعنى ما ينسب الى الوضع الغير الشرعي فيعم العرفي
والاصطلاحي وبهذا اندفع ما يقال قد تقرر في الاصول
ان اللغة اصل لا يتصور النقل اليه فلا يقال منقول
لغوي على انه قد قيل ذكر في التلويح ان الكتاب
في اللغة اسم للمكتوب وظاهره ان منقول اليه من معنى
الكتابة كما صرح به صاحب فصول البدايع حيث قال
الكتاب لغة الكتابة ثم جعل اسما للمكتوب ثم غلب في
عرف الشرع على القرآن ثم المجاز العقلي على قرينة
الكلي هو الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم
من الحكم فيه لضرب من التأول لافادة المخاطب لا
بواسطة وضع وعلى قرينة صاحب التلخيص هو
اسناد الفعل او معناه كالمصدر واسم الفاعل

والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل و
الظرف الى ملابس له غير ما هو له بتأول كقولهم
عيشة راضية وسيل مفعم وجد جده ونهاره صائم
ونهر جار وبنى الامير المدينة وضربه التأديب و
كخير رجل عدل وقولها فاتما هي اقبال وادبار ما
وصف بالمصدر مجاز عقلي وان لم يكن عند صاحب
التلخيص مجازا ولا حقيقة وكذا الخبر الكتاب الحكيم و
الاسلوب الحكيم مما وصف بوصف محدثه وصاحبه
والضلال البعيد والعذاب الاليم مما اسند الى
المصدر الذي هو ملابس فعل آخر من افعال فاعله و
كقولهم شقاها بنيها ومكر الليل والنهار وقول
الشاعر • يا سارق الليلة اهل الدار • وقولنا اعجبني
انبات الربيع وجرح الانهار وقولهم ولا تطيعوا
امر المسرفين وقولنا نومت ليلي واجريت النهر وما
اشبه ذلك من النسب الاضافية والابناعية
وكذا قولهم اولئك شر مكانا واضل سبيلا مما جعل
الفاعل المجازي تمييزا والمجاز العقلي قد يدل عليه
قرينة وقد يكون كناية كما ذكر وان قولهم سيل الهموم
انه من المجاز العقلي حيث جعل الهموم محزونة بقرينة

والمفعول

اضافة التسلية اليها فافهم وقس ولا تقصر المجاز العقلي
على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي وصاحب التلخيص
لكن هذا على ذكر منك فانها فوائد نفيسة **قوله** وقد جاء
في المتكلم قليلا وذلك كقولهم لا ارينك ههنا والمنهي هو
المخاطب اي لا تكن ههنا حتى لا اراك كقولك لعبدك ولا يصدنك
عنها من لا يؤمن بها فقول القاضي في تفسير قوله فلا يتمكنوا
المسجد الحرام وفيه دليل على ان الكفار مخاطبون بالفروع
ليس على ما ينبغي لان الظاهر ان المشركين لا يتمكنون من اتيانها
بهذا النهي والمراد خطاب المؤمنين اي لا تمكنوهم من اتيانها
المؤمنون ان يمنعوا المسجد الحرام لان صدر الآية و
ختمها خطاب بهم وهو قوله يا ايها الذين آمنوا وقوله
وان خفتم عيلة الآية **قوله** اما الامر والله اعلم
ان العلماء اختلفوا في ان صيغة الامر لما ذا وضعت
فقيل للوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر
المشترك بينهما وهو الطلب على جهة الاستعلاء وقيل هي
مشتركة بينهما لفظا وقيل بالتوقف بمعنى كونها للقدر المشترك
بينهما وهو الطلب وبمعنى الاشتراك اللفظي وقيل
هي مشتركة بمعنى الوجوب والندب والاباحة موضوعة
لكل منها وقيل للقدر المشترك بين الثلثة وهو الاذن

والكف

والاكثر على كونها حقيقة في الوجوب ثم الامر يستعمل
لمعان مختلفة منها الايجاب والندب والتاديب و
الارشاد والاباحة والتهديد والامتنان والاكرام
والتعجيز والاهانة والتسوية والدعاء والتمني والاحتقار
والتكوين والامتنة في الاصول **قوله** فهو جار
على لفظ المضارع الجريان في الاصطلاح يستعمل لمعنى
جريان الشيء على ما يقوم هو به مبتدأ او موصوفا او
ذا حال او موصولا او متبوعا وجريان اسم الفاعل على
الفعل اي موازنته اياه في الحركات والسكنات وجريان
المصدر على الفعل اي تعلقه بالاشتقاق وجريان الامر
على المضارع المجزوم في الحركات والسكنات وكل من
هذه المعاني اصطلاح مشهور فلا يلزم الابهام في الحد
كما قال الرضي في شرح الكافية لان المذكور هو المعنى
الاخير لا مطلق الجريان **قوله** واصل افعل لتفعل
فحذفت اللام لكثرة الاستعمال قيل عليه لو كان الحذف
لكثرة الاستعمال لما حذف فيما قل استعماله لخواغلوط
واعلنكى في تغلوط اي تلزم وتعلنكى اي تجتمع قياسا
على حذف النون في لم يكن ولم يصن وحذف الالف
في لم ابال ولم اعال وحذف الالف والنون

في أنعم صباحا ودون انعم بالآخر حذف الهمزة في ويل
امه ودون ويل اخته لكثرة الاستعمال في السوابع و
قلته في اللواحق وأيضا لو كان الامر كما ذكره لتضمن
الامر لامه فيكون مبنيا كالاسم وليس لهم ان يقولوا انتقل
حرف المضارعة لانه من جملة الصيغة وليس المراد
بكثرة الاستعمال في مثل قولهم حذف لكثرة الاستعمال
انهم تكلموا به على الاصل ثم خففوه لان ذلك يستلزم
تعدده في كلامهم كذلك كثيرا وانما المراد انهم علموا انه
بكثرة استعماله فعلوا ذلك به من اول الامر ان ظننا انهم
الواضعون وان قلنا ان الله علمهم ذلك فاوضح
قوله وليس بالوجه وصاحب مغني اللبيب اه
وجيها وقال وبقولهم اقول لان الامر معنى فحقه ان يؤدى
بالحرف ولانه اخو النهي ولم يدل عليه الا بالحرف ولان
الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل او
كونه امرا او خبرا خارجا عن مقصوده ولانهم قد نطقوا
بذلك الاصل كقوله لتقم انت يا ابن خير قريش فلتقض
حوائج المسلمين وكقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا وفي
الحديث انا خذوا مصافكم ولانك تقول اغزو واخشى
وارمي واضربا واضربوا اخزي كما تقول في الجزم و

لان البناء لم يفد كونه بالحذف ولان المحققين على
ان افعال الانشاء مجردة عن الزمان كبعت واشتريت
وقبلت وادعوا عن كونها مع ذلك افعالا بان تجردها
عارض عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك في نحو قم
لانه ليس لحالة غير هذه وحق في كل فعلية وادا
ادعى ان اصله لتقم كان الدال على الانشاء اللام لا
الفعل **قوله** لان اضمار الجازم ضعيف كاضمار
الجار فلا يعمل مضمرا كما لا يعمل قبل عليه ان اذ الجازم
يعمل مضمرا كما بعد الامر والنهي والاستفهام وغيرها
فلم لا يجوز ان يعمل هنا مضمرا فتامل **قوله**
وتاتي بصورة الباقي الاتيان متعديا لواحد تقول
اتيته ما باب رمى واتيانا ايضا واتوته اتوة لغة
فيه وقوله كما ان كان وعلى ما تيتا اي آتيتا كما قال جما
مستورا اي ساترا وقد يكون مفعولا لان ما اتاك من
امر الله فقد اتيته وتقول آتاه ايتاء اعطاه وآتاه ايضا
ارقبه ومنه قوله كما آتينا غدا اي ائتنا به ذكره الصحاح
قول القاضي في تفسير قوله كما فاجاءها المخاض وهو في
الاصل منقول من جاء لكنه خص بالمجاء في الاستعمال
كاتى في اعطى ليس على ما ينبغي على ان ابا حيان ذكر

ان آتى بمعنى أعطى مما بنى على افعل وليس منقولا من
أتى بمعنى جاء وذكر في الصحاح ايضا وتابعه المصادر
وديوان الادب آجأته ايجاء جئت به واجأته الى كذا بمعنى
الجأته اليه وقد يعدى الى الثاني بالباء مثل آتيته بالبلغة
فقوله لكن الآن يأتيهم الله يحتمل الوجهين وكأنه هذا
مراد من قال ان الاتيان بمعنى المجيء لازما ومتعديا والآية تحتملها
فقول الصحاح والاتيان المجيء مع ان القوم صرحوا ان
المجيء يعبر لازما ومتعديا يبعد على ما ينبغي قال الراغب
المجيء اعم لان الاتيان مجيء بسهولة ويقال جاء في الاعيان
والمعاني وبما يكون مجيئه بذاته وبأمره ولمن قصد مكانا
او عملا او زمانا ذكره الطيبي في سورة مريم وذكر في سورة
النحل عنه الاتيان قد يقابل للمجيء بالذات وبالامر وبالتدبير
وفي الخبز والشر وفي الاعيان والاعراض وذكر الزمخشري
ان اتى بمعنى صار كجاء في قولك جاء البنا محكما بمعنى
صار فعله ويستعمل لفظ الجمع للواحد الخ قال الرضي
في شرح الكافية والشارح في المطول ولم يجئ ذلك
اي الجمع للواحد تعظيما للغائب والمخاطب في الكلام القديم
وانما هو استعمال المولدين وقد سبق في اوائل بحث
المضارع ما يتعلق بهذا ثم الاولى ان يجعل ارجموني

اقل الجمع ثلاثة

من قبيل قوله كر ربه ارجعوني اي عنى اقامة تكرير الفعل
مقام جمع الفاعل للملابسة التي بينهما على معنى ارجعني
ارجعني ارجعني وارجعني ارجعني ارجعني قال علماء
الدين البسطامي في شرح اللباب وعلى هذا القبيل
عندي قوله كلا ان فلك يجرون فاندفع ما قيل كيف
جمع بالواو والنون مع انه ليس من صفات العقلاء
واساميهم ثم اختلفوا ان اقل مرتبة الجمع هل يصح اطلاقها
لاثنين فيه مذاهب احدها لا يصح ثانيها يصح حقيقة
ثالثها مجازا رابعها وهو للامام يصح ويصح للواحد ايضا
والخلاف في نحو رجال ومسلمين وضربوا واضربوا الا في
لفظ نحن مع ولا في نحن فعلنا ولا في نحو قد صفت
قلوبكما فانه وفاق كذا في المنتهى وذكره في شرح العضد
عما ذكره الزمخشري في تفسير قوله الحج اشهر معلومات
من ان اسم الجمع يشترك فيه ما وراء الواحد بدليل قيد
صفت قلوبكما بصحاح فان قيل قوله في هذه
الآية موافقا للقول الشريف في اوايل شرح الكشاف
على خلاف قول التفتازاني في شرح تفسير هذه الآية
وفي تقريب المسند من شرح المفتاح موافقا لما في منتهى
يدل على ان المختار عنده المذهب الاول قلت اجاب عنه

صاحب الكشف حيث قال هذا على ما هو خلاف
مذهب المذكور في مفصله ومذهب الجمهور الا ان قد يدكر
الوجه المرجوح في معرض الجواب وهو جائز في دأب المناظرة
ذكره التفتازاني ومن ههنا تبين الا ما ذكره الرازي في
اول تفسير الفاتحة من ان جرت عادة المصنفين على ان
اذا كان لهم في مسئلة رأيان الحق القول به وقد يذكر غير رأيه
بالنقل ليس بمقبول عليه وبقي ههنا فائدة ذكر هاهنا
الفتوحات المكية في الباب الاحد والثلاثين ومائة
في مقام ترك العبودية حيث قال لما وصلت الى هذا
المقام نمت فرأيت رسول الله صلعم في المنام وقد سألني
سائلا ما اقل الجمع في العدد فكنت اقول له هو عند الفقهاء
اثنان وعند النحاة ثلثة فقال لي صلعم اخطأ الفريقان فقلت
يا رسول الله فكيف اقول فقال ميز العدد ثم اخرج
خمسة دراهم ببيدك المباركة فرمى دراهمها على حصاة ورمى
ثلثة على حدة وقال ينبغي لمن سئل في هذه المسئلة
ان يقول للسائل عن اي عدد تسأل عن العدد المسمى
شفعا او عن العدد المسمى وترا ثم وضع يده المباركة
على الدراهم فقال هذا اقل الجمع في العدد الشفع ثم
وضع يده المباركة على الثلثة وقال هذا اقل الجمع في العدد

ما نقل عن مطلب النبي صلعم يوافق

الوتر قوله كقوله الا ارحمني يا آل محمد ان فاتحتي
تمامه فان لم اكن اهلا فانت بها اهل قوله غرباد نها
ساكنة ليست بوجه لما يلزم من الوقوع فيما فر منه
قوله وسميت همزة وصل لانها للتوصل بها الى
النطق بالساكن وقيل لانها تسقط في الدرج فيتصل
ما قبلها بما بعدها فتركت كتبت اسمك فسقطت همزة اسمك
فاتصل التاء بالسين قوله فذهب البصريون الى
انه هو الثانية لان الاولى حرف المضارعة وقول ابي
البقاء في قوله كما قالوا اكلوني البراغيث يضعف
كون الواو فعلا مضارعا لان حرف المضارعة لا تحذف
فاسد لان المحذوف الثانية وهو قول الجمهور و
المخاطب في ذلك هشام الكوفي كذا في المغني قوله
لان حروف الصفير انما سميت حروف الصفير لانك
اذا وقفت على الزاي والسين والصاد بتيان همزة
في اوايلها وقلت از اسا اض سمعت صوتا شبيها
الصفير لانها تخرج من بين الشفتين وطرف اللسان فيخرج
الصوت هناك ويأتي كالصفير وانما لم يدغم حروف الصفير
في غيرها محافظة على الصفير قوله وحروف صفير
مشفر الخ يقال صفر الرجل اذا خف بدنه والمشفر

في البعير بمنزلة الشعة من الانسان وآنام يدغم فيما يتقاربها لزيادة صفتها على صفة غيرها اما الضاد فغيرها استطالة وفي الواو والياء لين وفي الميم غنة وفي الشين والفاء تفشي اي انتشار لزيادة رخاوتها وفي الراء تكرير فلو ادغمت في مقاربها لزال صفتها لعدم هذه الصفة في مقاربها وآنما قال فيما يقاربها لانها تدغم في مثلها **قوله** وهذا عكس قياس الادغام اي اذا قصد ادغام احد المتقاربين بجاره في الآخر فلابد من قلب احدهما ليصيرا من جنس واحد ليتحقق الادغام والقياس قلب الاول لانه الساكن بالتغيير اولى الا لعارض كما في اذ ثم اذا اريد ادغام الثاء في العين تقلب العين ثاء لان العين ادخل في الحلق من الثاء فلا يدخل الثاء في الادخل في الحلق لكونه ثقيلا والعتود من اولاد المعز ما رعى وقوي واتى عليه حول والجمع اعتدة ومنه تاء الافتعال فانها تقلب الى الحرف الذي قبلها ولا ينعكس لعلل هذا الدليل **قوله** وعابه لصغير الصاد واستطالة الضاد اي انما اوتكب عكس قياس الادغام وتم بتلك العلل واطرب لرعاية صغير الصاد وعدم ادغام حروف الصفير

في

في غيرها في اصطلح وترعابة استطالة الضاد وعلم ادغام حروف ضوجه مشفر فيما يقاربها في اضطرب وضعفت الجمع لزوال استطالة الضاد قال في شرح الهادي بقال للضاد مستطيل وطويل لانه طال فاتصل مخرجه باللام **قوله** وقرئ في البعض شانهم وخفف بهم الخ اعلم ان الضاد لا تدغم الا في مثلها وقرئ لبعض شانهم بادغام الهاء في الشين وهو رواية ابو شعيب السوسي عن اليزيدي ان اباعمرو كان يدغم الهاء في الشين وعابه على هذه الرواية الزمخشري والقاء ايضا لا تدغم الا في مثلها وقرئ نخسف بهم بادغام الفاء في الباء وقال الزمخشري هذا ضعيف تزدبه الكلمة والراء ايضا لا تدغم الا في مثلها وقرئ نغفر لكم بادغام الراء في اللام قال الزمخشري وادغام الراء لحن اي في اللام وقال سيبويه ومن تابعه لا تدغم اللام في الراء وانكان مقاربها وقال ابن مجاهد لم يدغم احد الراء في اللام في نحو نغفر لكم غير ان في عمرو والكسائي ايضا لا تدغم الا في مثلها وقد روي عن ابن عمرو ادغامها في السين في قوله الى ذي العرش سبيلا الكافرون وعنه عكسه في قوله واشتعل الرأس شيبا وقد يقال حمل ذلك على الاخفاء

لا على الادغام التام وكيف لا ولو كان ادغاما لالتقى
ساكنان لا على حدة في بعض شأنهم قوله ورديت
الوجوه الثلثة في قول زهير وهو ترك الادغام والادغام
على الوجهين اي بالفك المحلل والفك المجيء ومعناه انه
يعطي مالكه عفوا اي بسهولة من غير مَنّ ولا مطل ويكلم
احبابا على بناء المجهول اي يعني ربما يؤذيه السائلون بكثرة
سؤالهم ويطلبون منه في غير موضع الطلب ليكلم اي
يعطيهم ما طلبوا منه ويحتمل ذلك ويتقاد لما سأله و
لا يرد من استحلاه في الادحات التي مثله يطلب فيها
وفي الادحات التي لا يطلب مثله فيها وقيل معناه انه
يسأل منه فوق طاقته ويطلب منه ما لا يقدر عليه و
الاستشهاد انه روى يظلم بتقديم الكاف على اللام
المهملة على الاظهار ويكلم بفك ميمه مشددة ويكلم بفك
مهملة مشددة قوله وكذلك متصرفاته اي كل واحد
منها تجب لافراد الضمير الراجع الى الكلمات وقد يوجه
في مثله بانه يكفي بالضمير الموضوع للواحد المذكر عما اشياء
كثيرة باعتبار كونها في تاويل ما ذكر وما تقدم كما يكفي
باسم الاشارة الموضوع للواحد المذكر عنها بذلك الا ترى
الا انه في اسم الاشارة اكثر واشهر حتى قال علماء اللغة

لا خلية

في حاشية المطول قد شبه الضمير باسم الاشارة
في التسوية بينما الاحوال كلها نص عليه صاحب الكشاف
في قوله تعالى فان لبس لكم منه شيئا وقال صاحب
الكشاف في تفسير قوله تعالى ارأيتم ان اخذ الله سمعكم الآية
وحد الضمير في به اجراء للضمير مجرى اسم الاشارة كما في
قوله تعالى كانه في الجلد توليع البهمى اراد ذلك وقال القطب
الرازي ان كان اسم الاشارة اشارة الى السمع الايصال
والعلوم كانت الاشارة الى الجماعة بلفظ مفرد مذكر
وهو جائز عند قوم لان وضع اسماء الاشارة لانها وضعت
صيغا مختلفة بحسب اختلاف احوال المشار اليه و
ان كان اشارة الى ما ذكر وما تقدم فالضمير يحتمل ان
يعود اليه من غير تاويل باسم الاشارة وقال الكازروني
فان قيل ما وجه اعتبار اسم الاشارة واقامة الضمير
مقامه قلت الاشعار بان الامور المذكورة امور خطيرة
فيكون الاحتجاج بها اكد ثم قال ومع ذلك فيه تكلف و
قال صاحب الكشاف جاز في اسم الاشارة ان يشار
به الى الجمع والمثنى على تاويل ما ذكر وما تقدم للاختصار
في الكلام كما جعلوا افعل ناشئا عن افعال جمة ذكرت قبله
تقول نعم ما فعلت وقد ذكر لك افعالا كثيرة ثم قال والستر

في هذا ان اسماء الاشارة تثنيتها وجمعها ليسا على
الحقيقة لانها في معنى الحرف وقال التفتازاني يعني تثنية
اسماء الاشارة والموصولات وجمعها ليسا على قانونها
اسماء الاجناس بان يلحق باواخرها الف ونون او
واو ونون بل بوضع صيغ مخصوصة وكذا تانيثها ليس
بالحاق التاء فجوز فيها ما لم يجز في اسماء الاجناس
وارید بالمفرد منها ما يراد بالتثنية والجمع وبالمذكر ما يراد
بالمؤنث وكهذا جاز التعبير بلفظ الذي عن الجمع وقد
كان بالتاويل **قوله** باسرها اي بجميعها الاسير
القد الذي تشد به الاسير واذا ذهب الاسير باسره
فقد ذهب بجميعه ويقرب منه قولهم هذا الشئ برمته
وهي قطعة الحبل البالية **قوله** تتحى عن الشوك
قال الاصمعي لخرت غصون الشجرة اي قطعتها و
تقول الخيت على حلقه السكين اي عرضت الجزار
بالجيم المضمومة والزاي المهملة والزاي المعجمة بعد الالف
الطاعن والمقصب بمعاف وصاد مهملة آلة القطع والهزم
بتكرير الزاي المهملة نبت وآذرته البرد اي اعطاه
الترنح يصف الشاعر ناقته يقول ان هذه الناقة تعمل
اسماء في الشوك فتقطعه وتسقط هذا النبات وقيل

الضمير

الضمير في تتحى يرجع الى الجارية يعني تعرض تلك الجارية
السكين على الشوك وتلقيه الماء عجبا وقيل ابو حنيفة
اي تعرض اسنانها المشبهة بالسيف القاطع على الشوك
وتقطعه وتذريه ذكر النبت وجزاء المفعول تتحى ومقتضيا
صفة المفعول والهم منصوب بفعل مضمر على شريطة
التفسير تقديره تذري الهم تذرية والنصب هو المختار
بالعطف على جملة فعلية للتناسب اذ در آه نصب بالمصدر
واصله اذرت آه من ذريه غير مهموز لان الجوهري ذكره
في باب الالف المقلوبة غير المتحركة قلبت تاؤه دالا
والاستشهاد ان قاده افتعل ذال معجم ولم يدغم في الذال
قوله ويلحق الفعل غير الماضي والحال نونا للتوكيد
وقد يلحق الماضي للدعاء ومنه قول الشاعر ودامن
سعدك ان رحمتنا اي دام سعدك فالحقت بدام
لان دعاء فيه معنى الطلب والتوكيد هو تقدير الحكم مع دفع
الشك بالنسبة الى المحكوم عليه قال سيبويه اذا قلت
اضربن فكانك قلت اضرب اضرب واذا قلت اضربنّ
فكانك قلت اضرب اضرب وقال الشارح في شرح المفتاح
الوكد القصد وليس بلغة عربية وقال في شرح الكشاف
الوكادة بمعنى التاكيد لا توجد في كتب اللغة ولان استعمال

العرب الآراء المحض ثنية في اللغة فكفى استعمالا او مصدر
من وكد وكدا اي قصد قصدا استعمل في التاكيد لما فيهما
من التلبس وقال علماء الاثنين في حاشية شرح المفتاح
وفي بحث لا تاء في الصحاح وكد وكدا اي قصد قصده
من غير تعرض لكونه مولدا او كذا في مجمع البحرين للصغاني
والمجمل والغريبين والتاج وفي الصحاح ومجمع البحرين ان
التوكيد بالواو افصح **قوله** وللطلب الاستقبال فيه
معنى الطلب كالامر الخ مثال الامر اضربن والنهي لا تضربن
والاستفهام هل تضربن والتمني ليتك تضربن والعرض
الا تضربن والقسم والله لاضربن وفي هذه الاشياء
المذكورة معنى الاستقبال والطلب امارة الامر والنهي
فظاهر وامارة الاستفهام والتمني والعرض فلانها بمنزلة
الامر معنى هل تضربنا اخبرني هل تضربنا ومعنى الا تضربنا
اضرب ومعنى ليتك تضربنا اضرب وامارة القسم فلانك
اذا قلت بالله لافعلن فكانك قلت اسال الله ان لا
افعل والمراد من القسم جواب القسم لانه لا بد ان
القسم لا يؤكد بالنون واما قال عالما لانه قد يقسم الا
على ما يعلم بما هو ليس من مطلوبه ولا من غرضه كقول
من الى كبيرة والله لا عاقبن وامثال ذلك كثيرة **قوله**

وشبه بالقسم لخوا ما تتعلق ان شبه بالقسم الشرط
المؤكد بما شبه ما بلام القسم في كونها مؤكدا يعني كما
اللام لتاكيد القسم كذلك ما لتاكيد الشرط فشبه ما
يؤكد بما يؤكد باللام وهو القسم وقد اختلف فيه
فذهب الزجاج وجماعة الى ان حكمه في لزوم النون
حكم القسم وذهب ابو علي الى انه لا يلزم بل يجوز
في تحقيق معنى الطلب في الشرط دقة وحاصلها ان
الشرط مشكوك وقد تقرر ان النفس مجبولة على الفرار
عن الشك وعلى المحبة للعلم بل الاول مرضها والثاني
صححها على ما صرح به عبد القاهر في دلائل الاعجاز و
بالجملة فالشرط من حيث انه تردد يدق على الطلب
تخلصا من المرض اللغوي **قوله** ولانه لما اكد في
الشرط بما كان تاكيد الشرط اولى لئلا يخطأ المقصود
بالذات وهو الفعل من غير المقصود بالذات وهو ان
قوله وقيل بالنفي وجر به مجرى النفي نحو ربما و
قلما وجوز واكثر اما تنوء منه زيد حملا للكثرة على القلة
حملا للنقيض على النقيض **قوله** قلبت النون
الفا للوقف لان النون الحقيقية تبدل الفا في الوقف
اذا كان قبلها فتح تشبيها لها بالتنوين لانها مثلها في كونها

فوقانا ساكنة في آخر الكلمة بعد حركة فعاملوا في إخربن
في الوقف اخربا كما قالوا في رأيت زيدا رأيت زيدا
وان لم يكن قبلها فتحة وجب حذفها كما وجب حذف
التنوين بل حذفها اجدر لانها ليست لازمة في الوصل
بخلاف التنوين **قوله** ربما أو فبئذ في علم الخ
يقال وفى وافى على الشئ اي اشرف ونزل والعلم
الجبل وشمالات جمع شمال وهي الريح التي تهب
من ناحية القطب معناه ربما اشرفت على جبل و
نزلت وحططت رحلي في جبل ترفع لذنابى الريح الشمال
اعرابه ما زائدة ربما كافة او فبئذ جملة فعلية تركيبها فعل
ونائب مفعول وشمالات فاعله والجملة صفة علم والاشتمال
الحاق النون الخفيفة في ترفعن وليس فيها معنى
الطلب **قوله** والقلة تناسب النفي القلة تستعمل
بمعنى النفي نحو قلّ رجل يقول اي ما رجل يقول و
لذلك لا يدخل نواسخ الابتداء على قل كما لا يدخل على
ما النافية ومن ذلك الحديث الذي ذكره النائي عن
عبد الله بن ابي قال كان رسول الله ﷺ يكثر الذكر و
يقل اللغو قال ابن الاثير في النهاية اي لا يلغو شيئا
وقولك فعليلا ما يروى ونحو ذلك **قوله**

يعني ان من بيا النونيا تختص القبيلة ان تنزد الخ و
توضيحه ان الاختصاص وكذا التخصيص والخصوص
يقتضي بحسب مفهومه الاصلي ان يدخل الباء على المقصور
عليه فيقال الجود بزيد اي صار مقصورا على زيد لا يتجاوزه
الى غيره وهذا كثير الا ان الاكثر في الاستعمال ادخال الباء
على المقصور وذلك لان اختصاص شئ بآخر فيه تميز
الآخر به فاستعمل فيه مجازا مشهورا وبقي الشان في الوجه
والذي عند الشارح ان الاول عبارة عرفية والثاني
هو ان تدخل الباء على المقصور ومختار الشريف ان دخولها
على المقصور هو الاستعمال الاصلي **قوله** واما ما
اجازه يونس الخ قال ابن الانباري هو يونس بن حبيب
البصري اخذ عن ابي عمرو بن العلاء وسمع من العرب كما
سمع من كان قبله اخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء و
لمذاهب واقيسة تزدهر بها ذكره الطيبي وذكر في كشف
الوافية ان اول من وضع النحو امير المؤمنين علي بن
ابي طالب عليه السلام وقيل ابو الاسود الدؤلي اسناد الحسن
والحسين فاخذ منه ابناؤه واخذ منهم ابو اسحاق
الحضرمي وعيسى الثقفي وابو عمرو بن العلاء واخذ من
عيسى الثقفي الخليل بن احمد واخذ منه سيبويه واخذ

اول من وضع علم النحو

من ان عمرو بن العلاء علم بن حمزة الكسائي ثم صار اهل
الادب كوفيا وبصريا فالكسائي اخذ منه القراءة ومنه ابو
العباس ومنه محمد الانباري بكلهم كوفي وسيبويه وقد اخذ
منه الاخفش ابو الحسن سعيد بن مسعدة وقطرب ومنه
صالح الجرمي وبكر المازني ومنهما محمد الملقب بالمبرد ومنه
ابو اسحق الزجاج وابو بكر السراج ومحمد بن كيسان
ومنهم ابو علي الفارسي وابو سعيد السيرافي وعلي
الرماني ومنهما ابو علي الفارسي ويقال له الفسوي
ايضا لانه نشأ بشيراز من قرية يقال لها فسا ومنه
ابو الفتح بن جني ومنه عبد القاهر الجرجاني كلهم بصريون
قيل لم يأت بعد من يعبأ به قوله وقد حمل عليه
قوله اي والاتباعان بالتخفيف قال ابو البقاء وفي
القراءة بالتخفيف وهي قراءة ابن ذكوان وجهان احدهما
انه نهي كما في قراءة العامة بالتشديد وحذف النون
الاولى من الثقيلة تخفيفا ولم تحذف الثانية لانها
لو حذفت لحذفت متحركة فاحتاج الى تحريك الساكنة
وحذف الساكنة اقل تغييرا والثاني ان الفعل مرفوع
وفيه وجهان احدهما انه خبر في معنى النهي كما في قوله
لا تعبدون الا الله والثاني هو في موضع الحال والتقدير

فالمستقيما

فاستقيما غير متبعين وتجوز ان يكون الاتباعان نهيا
مخففا فوق التاكيد على مذهب يونس فكسرت لالتقاء
الساكنين تشبيها بنون التثنية ذكره ابن الكتاب
قال ابن مالك قوله هي ليست للتاكيد غير موجه وكذا ابن
صاحب التلخيص فان حق الحال لا يصلح للاستشهاد به
للتمثيل الاولى ان يقال التمسك بالاولى والاولى ان يقال
الالفاظ سيقت في التنزيل كما ذكره في شرح اللباب والمفتاح
قوله لا تحقين الفر عليكن الخ يقال اهانه استخف به
والاسم الهوان والمهانة ورجل فيه مهانة اي ذل
وضعف واستهان به وتهاون به استخف به قال الراغب
المشهور ان الفر هو الحاجة واصله كسر الفقار ومنه
قولهم فقرته بحوكيدة فعلى هذا النظر سميت الحاجة و
الداهية فاقرة وقوله الشيطان يعدكم الفقر وسيأتي على
ان الفقر مذموم ومنع الزمخشري ان يتبدل قوله
لكم للفقراء المهاجرين من قولهم وللرسول وفعا لمنزلة
من ان يسمى بالفقير وحاشى بين الناس من قبله
الفقر فخر به قلت يثبت اذا لم يعلم صحته كيف وقد استعاذ
منه رسول الله نعم ذكره في شرح التبيان وعلى بلام
مشددة مفتوحة او مكسورة لغتان في لعل وهي اصلها

لعل

عند ابن العباس زيدت عليها لام الابتداء وكذا عن
وان ولات ولعت لغات فيها وفيها معان احدها الفوق
وهو ضد تحت المحبوب والاشفاق من المكروه وتختص
بالممكن وقول فرعون لعلي ابلغ الاسباب اسباب
السموات انما قاله جهلا وافكا وانكر التعليل اثبته جماعة
منهم الاخفش والكسائي والثالث الاستفهام اثبته
الكوفيون ايضا ويقترن خبرها بان كثيرا حملا على عسى وقرئ
التنفيس قليلا وجاز كونها خبرها فعلا ماضيا خلافا
للحريري وتنصب الاسم وترفع الخبر وقال بعض اصحاب
الفراء وقد ينصبهما جميعا زعم يونس ان ذلك لغة لبعض
العرب وحكى لعل ابا كما منطلقا وبلعنبر على اضمار
يوجد او يكون وعقيل يخفض بها المبتدأ وذكر ابن
مالك في شرح العمدة ان العمل قد يجزم بعد لعل
عند سقوط التاء وهو غريب والركوع الانحناء
ومنه ركوع الصلوة وركع الشيخ الخني من الكبر
والدهر الزمان وجمعه دهور وقيل الابد وقرئ لا
تسبوا الدهر فان الدهر هو الله لانهم كانوا يضيفون
النوازل اليه فقيل لهم لا تسبوا فاعلن ذلك بكم فان الله
هو الدهر والدهر بالضم المسنة وبالفتح الملحد وقال

معنى الدهر

ثعلب

ثعلب كلاهما منسوب الى الدهر وهم ربما غيروا في النسب
كما قالوا شنهي للمنسوب الى الارض السنهلة وذكر
في مختصر اللغة وذكر في الاساس الدهر دويرة
والله يداول الايام بين الناس منة عليهم ومنة
في النابغية معنى قوله عم لا تسبوا الدهر فان الدهر هو الله
ان الجالب للحوادث هو الله لا غيره ومعنى ان الله
هو الدهر انه هو الجالب للحوادث لا غير الجالب وهذا
خلاف ما ذكره السكاكي من ان المنطوق زيد وزيد
المنطوق كلاهما ينبغي قصر الانطلاق على زيد ذكره في
شرح المفتاح السعدية وقيل الدهر الذي في الخبر
مصدر بمعنى الداهرة المضرة المدبرة المغيضة لما
يحدث وقال الراغب والاظهر ان معناه ان الله
فاعل ما يضاف الى الدهر من الخير والشر والمسرة
والمساءة فاذا سببتم الذي تعتقدونه انه فاعل فقد
سببتموه ثم قال الدهر في الاصل اسم لمدة العالم
وعليه قوله هل اتى على الانسان حين من الدهر
ثم يعبر به عن كل مدة كثيرة وهو خلاف الزمان فانه
يقع على المدة القليلة والكثيرة وفي الجملة الدهر هو
مدة الدنيا وقيل به دهر كل قوم زمانهم وقال ثعلب

يزاما لبه الدهر الزمان وقال بعض اصحابنا الدهر
متر فاهو الابد بلا خلاف ومنكرا قال ابو حنيفة لا ادري
كيف هو في حكم التقدير وقال ابو يوسف ومحمد هو
يقع على ستة اشهر والرفع ضد الوضع والتبليغ
الحمل وتزييل الشئ ومن ذلك رفعته الى السلطان
معنى البيت لاتهين الفقير لعلك تخفى يوما وتسقط
عن المنصب وتذل والدهر يرفعه ويعزه فيستغني
هو وتفتقر انت لان احوال الزمان لاتدوم اعرابه
لا ناهية وتهين مفتوح على ارادة النون الخفيفة و
فاعله انت والفقير مفعوله والكاف اسم على وان ترفع
خبره ويوما ظرفه وقد رفعه جملة حالية من فاعله والاستشهاد
على ان النون الخفيفة تحذف لالتقاء الساكنين
قوله والا لوجب قال الدماميني في شرح
المغني ادخال اللام في جواب لولا الشرطية ممتنع مع
ان المصنف يجعلها كذلك قال ولا اعرف احدا صرح بجواز
ولا وقفت له على دليل حتى يحتج به وقد يقال فعلوا ذلك
تشبيها لها بلو لكثرة الاستعمال وعدم الجزم قوله
ولم يتحرك قال قلت ما الوجه في هذا النون والتنوين
حيث تحرك التنوين اذا التقيا ساكن وتحذف النون

قلت

قلت الفرق ان للتنوين قوة ليست للنون لان
التنوين لاتفارق الاسم عند عدم المانع بخلاف النون
ولان التنوين مختص بالاسم وهو قوي والنون مختصة
بالفعل وهو ضعيف فلا يلزم من قبول القوي الحركة
قبول الضعيف اياها قوله وفيه نظر لان اصالة
الثقيلة انما هي عند الكوفيين على ما نقل فيحتاج
لان اصالة الثقيلة انما هي فيما وضعنا لاعني التاكيد
وبهذا كذلك اذ الثقيلة افادت اكثر مما افادته الخفيفة
ولا شك ان ما يفيد معنى اصليا في افادة ذلك المعنى
بالنسبة لما يفيد دون ذلك واصالتها بهذا المعنى
متفق عليها وما نقل من الكوفيين فانما هو بمعنى ان
الخفيفة خفيفة من الثقيلة لا كلمة برأسها كما هو عند
سيبويه قوله مع ان الفرع لا يجب ان يجري على
الاصل في جميع الاحكام هذا صحيح اذا لم يلزم من عدم
الجريان عليه فساد وههنا يلزم لما عرفت من لزوم
مزية الفرع على الاصل قوله فالمناسبة ان
تعدت من الخفيفة اليها هذا مدفوع بما ذكرنا من معنى
الاصالة قوله حرف مدهو الالف والواو والياء
والساكن لم يعتد بحركة ما قبلها اشارة

الى ان المص اراد ذكر حرف المد اللين بطريق ذكر الخاص و
ارادة العام او الى انه ذكر حرف اللين مدا ما وهو المد الطبيعي
كما ذكر الجمهور ونفى المد عما حرف اللين فيه غير الالف لانه نافيه
لان المنفي هو المد الاصلي الخاص او الى ان المص لم يتزم
بينهما كما قال ان ربي بعيد قوله والله مد عما وقع في بعض
النسخ والله مد عما فيه بزيادة لفظة فيه والصواب تركها
ولعل الغلط فيها وقع من الناسخين قوله نحو خويصة
تصغير خاصة وياء التصغير والصاد الاولى ساكنتان
قوله الا انما يفيد الحصر لتضمنه معنى ما والا لقول
المفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم
عليكم الا الميتة وهو المطابق لقراءة الرفع ولقول النحاة
انما لاثبات ما يذكر بعد ونفي ما سواه ولصحة انفصال
الضمير معه ولصحة اعمال الصفة الواقعة بعدها على ما
صرح به بعض النحاة واستدل بعضهم على افادة الحصر بانها
ان تكون للاثبات وما للنفي ولا يجوز ان يكون الاثبات ما بعد
ونفي ما سواه بل يجب ان يكون الاثبات ما بعد ونفي ما سواه او
على العكس لان كلا بطل بالاجماع فتعين الاول وهو المطلوب
وذلك فاسد لان ان لا تدخل الا على الاسم وما النافية لا
تنفي الا اذا دخلت عليه باجماع النحاة فتامل قوله

فان

فان التقاء الساكنين جائز في الوقف مطلقا ايا سواء
كان احدهما حرف مد ولين او لا نحو لكل زيد وعمرو و
بكر واعلم انه يجوز التقاء ثلث سواكن اذا اجتمع هكذا
الامران اعني الوقف على ما لك الاول منه حرف
لين والثاني مدغم به كدواب واصيم تصغير اصم ومثله يتبع
في كلام العجم كثيرا نحو كوشت وبنشت والجمع بينهما ان
سواكن ممتنع في كل لغة وعلى كل حال والوقف لغة
مصدر وقف بمعنى حبس ومنع وهو بهذا المعنى
متعد واما الذي هو لازم فمصدر وقوف وقيل
للموقوف وقف تسمية بالمصدر والاينافي هذا
المعنى قيل لغو وقيل لغة رديئة وهذا بمعنى الصدقة
وقد يقال الوقف لغة الكف عن الفعل والقول
واصطلاحا قطع الصوت آخر الكلمة الوضعية زمانا
فقطع الصوت جنس وآخر الكلمة فصل اخرج قطعه
عن بعضها فهو لغو لاصناعي والوضعية ليندرج فيه
نحو كل الموصولة فان آخرها وضعا لام وزمانا وهو
ما يزيد على الآن اخرج به السكت وهذا اجود من قولهم
قطع الكلمة عما بعدها وقطع الحرف عن الحركة لعمومه ذكره
في كنز المعاني وقوله لعمومه اشارة الى انه جامع لمختلف

ماقالوا انما قطع الكلمة عما بعدها فلعدم شمول الوقف
على الكلمة التي ليس بعدها شئ وظاهر كلام بعضهم
انه يسمى قطعا وليس من الوقف في شئ فعلى قوله
لا يضر خروجه عن هذا التعريف ولا عن قولهم قطع الكلمة
عما بعدها بسكتة طويلة واما قطع الحرف عن الحركة فلعدم
شمول الوقف على الحرف الساكن ومنهم من اجاب
بان المراد قطع الكلمة عما بعدها على تقدير ان يكون
بعدها شئ وقطع الحرف عن الحركة على تقدير ان يكون
الحرف متحركا ولا يخفى ذلك على المتأمل ومنهم من عرف
ذلك بقطع الكلمة عن الحركة ورد عليه بانه ليس بجامع
ولا مانع اما انه ليس بجامع فلانه لو حرك الكلمة وقطعت
عما بعدها فانه يسمى وقفا ولهذا يقال وقف واخطأ
في تركه حكما وهو خارج واما انه ليس بمانع فلانه لو
اسكن آخر الكلمة ووصلها بعدها بها من غير سكتة تؤذن
بوقفه فانه لا يسمى وقفا وهو داخل ولا يخفى ان مثل
ذلك وارد ايضا على قولهم قطع الحرف عن الحركة ثم الوقف
اختياري بالتاء الموحدة ومتعلقه الرسم لبيان المقطوع
من الموصول والثابت من المحذوف والمجرور من المربوط
والاضطراري وهو الوقف عند ضيق النفس والى ح

اختياري

اختياري بالمثناة من تحت وهو المنتهى الى التام
والكافي والحسن والاضطراري لا ينتهي اليها بل
اليها والى القبيح ذكره في شرح الازهرية قال القسطلاني
الوقف كامل وتام وحسن وناقص وهو الذي يسمى
قبيحا لانه اما ان يتم او لا الاول الناقص والا فاما
ان يستغني عما تاليه او لا والاول اما ان يتعلق به من
جهة المعنى فالكافي او من جهة اللفظ فالحسن والا فالاول
اما ان يكون استغناؤه كليا او لا فالاول الكامل و
الثاني التام وفي شرح الكشاف للشريف الوقف على
ما لا يفيد معنى مستقلا قبيح وعلى ما يفيد حسن فان
استقل ما بعده ايضا بسمى تاما والا بسمى كافيا و
حسنا غير تام والوقف على بسم قبيح وعلى الله او الرحمن
كاف وعلى الرحيم تام وقال صاحب المكتفى
وحكم القبيح ان لا يفعل الا لضرورة النفس ويعاد وحكم
الحسن ان يجوز الوقف بلا ضرورة لكن يعاد وحكم
الكافي ان يجوز ان لا يعاد ووقف التام الوقف وعدم
الاعادة واجب او اولى وقال السجاوندي الوقف
لازم وهو الذي اذا وصل غير المراد وممانع وهو ما
يحسن الابتداء بما بعده وجائز وهو الذي يجوز الوصل

فيه والفصل لتجاذب الموجبين من الطرفين وقال
الجزري وليس في القرآن وقف واجب اذا تركه القارئ
اثم ولا حرام اذا فعله اثم الا ان يكون لسبب شرعي
يستدعي تحريمه فيحرم كما نبه عليه القصد الوقف على ما من اجله
واني كرهت ما غير ضرورة قال القسطلاني والذي قلوه
انه لا يوقف دون الموصوف والخبر والمضاف اليه
الفاعل والمؤكد والمعطوف نسقا وبيانا الا اذا كثر
المعطوفات وطال الكلام او كان عطف جملة على جملة
ودون صلة وبدل والمجزوم والمجرور والتمييز والتفسير
والحال والمستثنى والمشار اليه وعلته وسبب ولا على
الناصب دون المنصوب ولا على الظرف دون ما عمل فيه
ولا على احد مفعولي ظننت ولا على اسم ان واخواتها
دون خبرها ولا على خبر ان واخواتها دون اسمائها
ولا على التمني والشرط والاستفهام والامر والنهي
دون اجوبتها ولا على القسم دون جوابه ولا على حرف
دون ما دخل عليه ولا على الرافع اللفظي دون المرفوع
ولا على الناصب دون المنصوب ولا على المجاور دون ما
جاوره نحو لتبلون ما حتى يقول وصوروا عيبا في قراءة
الجر واجاز الاخفش دون النعت والمنعوت

وابو

وابو علي دون الاسم موضعين احدهما ما بمعنى لكن
كقوله لك الامان اضطررتم وثانيهما ما بمعنى الواو كقوله
لك الامن ظلم وقال ابو عبيدة دون الاخطا والا الا
والا اللئم وقال ابن مقسم على رأس الآية كقوله لك
الا آل لوط وان لا عجوزا والاعباد كن ذكرنه عيبا انتهى
قول سلمنا انه اراد غير الوقف الخ اعلم ان
نسلم هذه الارادة ثم كان المفهوم من حصر الحكم في شيء
هو ان الاجزاء في غيره والتقاء الساكنين جائز فيما وقع
المقصد وهو الوقف مطلقا وفي الكلمات اذا عدت
تعديدا وكان قبل آخرها الف وقفا ووصلا سواء
كانت تلك الكلمات من حروف الهجاء كخوفاف وميم
وعين او لا كخوزيد وانسان وغيرها مما بناؤه لعدم
التركيب اما وقفا فلما ذكره واما وصلا فللفرق بين
ما بني لعدم المقتضي للاعراب وهو التركيب وبين
ما بني لوجود المانع وهو من بجهة مبني الاصل ولم
يشتغل بالعكس لقلة ما بني لعدم المقتضي وكثرة ما بني
لوجود المانع ومنهم من زعم ان السكون فيها في حال
الوصل ايضا على نية الوقف وفي كل كلمة اولها همزة وصل
مفتوحة دخلت عليها همزة الاستفهام لئلا يلتبس

الاستخبار بالخبر نحو الحسن عندك وآيمن وآيم الله
كما ذكره النحرير وآما خلقنا البطان بالمد فشاذ فتعلم
بما ذكرنا ان الاعتراض بعدم استقامة الحصر وارد
وان الجواب الاخير الذي ذكره النحرير ايضا غير مستقيم
لان الحكم يكون نادرا من الشواذ لا يستقيم في الامثلة التي
اوردنا لانها مطردة غير شاذة فتأمل فيه **قوله**
في الاسم المعرف باللام اعلم ان حرف التعريف عند
سيبويه هي اللام وحدها والهمزة للوصل وعند الخليل
ان كلها آلة للتعريف وعندهما المبرد وحرف التعريف هي
الهمزة وحدها وانما زيدت اللام للفرق بين همزة التعريف
وهمزة الاستفهام كما ذكره في كتابه والمذاهب الثلثة
مذكورة في شرح الرضي مع ادلتها **قوله** ونحو ذلك
انما اختير ذلك لانه ادخل في الاستعمال واقرب للفظة
الفعل بيانه ان الرجل اذا قال اكرمت زيدا واحسنت
اليه واعطيته كذا فتقول نعم ذلك كما تقول نعم فعلت
فصار كانك اعدت جميع ما ذكر الا انك اختصرت
وكذلك ههنا ولو قيل تلك وانه اشارة الى جميع المذكورات
لكان تقربا للكناية عنها كذا في شرح الكشاف للشارح
وقال صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى فان لم تفعلوا

ولن

فلن تفعلوا اغير عن الاتيان بالفعل لانه فعل من افعال
والفائدة فيه انه جار مجرى الكناية الى تعطيل مختصا
وجائز تغليبا على طول الممكن عنه قيل مراده الكناية
اللغوية وهي عدم التصريح بالشئ كتسمية الضمائر بالكناية
وقيل يمكن الحمل على الاصطلاحية وهي ان ينفي العام
بنفي الخاص وهذا ابلغ لكن عبارته لا تساعد عليه قول
ابن كمال باشا في تفسير هذه الآية وهذا من قبيل ذكر
العام في موضع الخاص فانا اريد به معنى الخاص فخصوصه
فمجاز مرسل والا فحقيقة وليس بكناية ليس على ما ينبغي
قوله قلت جوابه مشروط بذلك ولا يلزم من عدم وجود
الشرط وجود المشروط بنعم من هذا الجواب ان السائل
قد اصاب في سؤاله وشرط الكناية ان لا تنبئ على حقه
عند المخاطب موجود في المثالين المذكورين وليس
كذلك لانهم صرحوا بعدم جواز الآتي كلية واحدة ومراد
المصنف هو هذا الا انه لم يصرح اكتفاء بالتمثيل والعلامة
معترف به كما سبق والسر فيه انه اذا كان في آخر الكلمة
كان محل التغيير فاعتبر حذفه كذلك بخلاف الوسط
والاول لانهم حذفوا الساكن الاول من اخرين واخرين
مع ان الاول حرف مد وهو مدغم كلون زيد في كلمتين

لان نون التاكيد بمنزلة كلمة منفصلة فان قلت لم لم
تحذف نحو اضربان واضربنان مع انهما كلمتان قلت
مقتضى الاطراد ان لا يفرق بين الواو والالف وبين الحذف
لكن عدم حذف الالف لعارض وهو ان الالف لو
حذفت من المثنى لالتبس بالمفرد عند الوقف ولو حذفت
من جمع المؤنث لزم الوقوع فيما فر منه وهو اجتماع النونات
مع خفة الالف واستثقالها قوله وتحذف من الفعل
معها اي مع كل واحد منهما فلا يرد ما قيل ان الخفيفة
والثقيلة لا يدخلان معا دفعة واحدة في الامثلة الخمسة
حتى تحذف معهما النون في الامثلة الخمسة قوله ولم
يحذف الالف من يفعلان وتفعلان لئلا يلتبس بالواحد
قال جلال الدين المجدوائي وكان ما يختلج في صدره
ان الجمع بين رفع الالتباس وحذف الالف ممكن وذلك
بان يجعل الفتحة كالالف فتقدر نون التاكيد كما كانت تقدر
عند وجود الالف فتحصل التفرقة بين الفعل الواحد
وفعل التثنية حيث وجدت في بعض شروح المفصل
تعليلا آخر لذلك مع ما يتوجه به اعتراضا وقبولا والحذف
الالف لانها خفية خفية وجودها كعدمها فلو كانت
المؤكد بعدها مفتوحة لكان لزوم الالتباس بفعل

الواحد عند حذف الالف وجها يمتنع حذفها ولكن
النون بعد الالف مكسورة فلم يلزم الالتباس وفيه
نظر نظهر بالتدبر فيما اسلفناه قبيل هذا من قولنا
قلت مقتضى الاطراد الخ قوله وقيل حذف التقاء
الساكنين ان يكون الاول الخ مشربا بالمذهب ما
ذكرآنفا وليس كذلك اذ لا خلاف بين علمائنا هذا
الفن في ان التقاء الساكنين انما يغتفر اذا كان في كلمة
ومراد المصنف بل من لم يذكر هذا القيد ايضا هو هذا القيد
الا انه لم يصرح لما مر وما ذكر من عدم حذف الواو والياء
عند البعض ليس لانه لالتقاء الساكنين على حده بل لانها
ضمير فاعل او فاعل فارتكب على التقاء الساكنين على
غير حده للضرورة وقد لم يلتبس قوله جار الله العلامة
يسمى جار الله لانه جاور بيت الله خمس سنين وتاء علامة
للمبالغة ووجهها ما اشار اليه العلامة من انه قيل
رجل علامة اقتضى ان يقدر موصوف جماعة وحمله
على الواحد مع تقدير الموصوف جماعة مبني على عدم
هذا الواحد جماعة لكثرة علومه فالتاء في التحقيق
لتانيث الموصوف ونظيره استعمال الجمع في الواحد
للتعظيم وقالوا في صفة الله هو علام ولم يقولوا علامة

جار الله العلامة
وتاء علامة

محمود بن عمر صاحب الكشاف

وان كان ابلغ احترازا عن علامة التانيث ذكره في
الكشاف وهو ابو القاسم محمود بن عمرو بن محمد بن عمر
الخوارزمي من المعتزلة وقال العلامة اكمل الدين
في شرح الكشاف انه قد تاب من مذهب الاعتزال
وكان حنفيا وسقطت احدى رجليه من نيلج اصابه
في بعض الاسفار فكان يمشي بهما في خشب وقيل
انه كان اخذ في صباه عصفورا وشد في رجله حبلا فانفلت
من يده ودخل في ثقب في بعض في خارجه فجره به
فانكسر رجله فقال له امه هناك قطعت رجلك فوقع
كذلك وكان مولده بزمخشر سنة سبع وستين واربعمائة و
توفي بجرجانية خوارزم سنة ثمان وثلثين وخمسمائة
وزمخشر بكسر الزاي وفتحها قرية كبيرة من قرى خوارزم
وجرجانية قصبة خوارزم ومصنفات الكشاف و
ربيع الابرار في الوعظ والمستقصى في مجمع الامثال و
القناع والاسماء والافعال والفايق في اللغة والمفصل
وحواشيه والانموذج في النحو والتصريفات في التصريف
والايضاح في الحكم والبيان واساس البلاغة والمفرد
والمؤتلف وصميم العربية وديوان الاشعار وقسطاس
العروض وقوارع الكلم والديوان المنثور وقوايد الفلاك

توبة صاحب الكشاف عن الاعتزال وما قاله في آخر حياته

يا سائل مذهبي مذهبي
مذهب قوم مذهبهم النبي
يقيموا على الحق بلا شبهة
يا سائل مذهبهم مذهبي

استدلوا بهذين البيتين
على انه قد عدل مذهبه
عن مذهب الاعتزال

وواسطة العقد وخلاصة الجواهر الحنفية ومكارم
الاخلاق وفصوص الاخبار والاحاديث المسندة
وشافي العي في مذهب الشافعي والنصايح الصغار
والنصايح الكبار في الوعظ صنفها بعد توبته من
الاعتزال **قوله** وههنا موضع تامل اذ كم يلزم
من تمثيله من كلمة واحدة ان لا يجوز في غيره ويمكن ان
يدفع بالعناية **قوله** فعلم ان في الجملة اعلم ان في
الجملة يستعمل في البدلية وبالجملة يستعمل في الكثرة
فادخل اما وهي حرف شرط ابو ليس اما كلمة موضوعة
للشرط بل حرف الشرط هو ان وما زايدة ولعل مراد
البحريه هو هذا الا انه تسامح في العبارة **قوله**
فالاكثر ان يجئ اسم الفاعل منه على فاعل فعيل ولهذا
سمي به لكثرة الثلاثي ايجب ولاجل ان اسم الفاعل من
الثلاثي على فاعل سمي بلفظ الفاعل لجميع اسم الفاعل كالمفعل
والمستفعل لكثرة الثلاثي ولم يقولوا اسم المفعول ولا
اسم المستفعل وردا انه ليس المقصد بقولهم اسم الفاعل
اسم الصنعة الذي يجئ على وزن اسم الفاعل بل المراد اسم
ما فعل الشئ ولم يأت المفعل والمستفعل بمعنى الذي
فعل الشئ حتى يقال اسم المفعل والمستفعل واسلم

وبالجملة استعمال في الجملة

انهم الحقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالتاجر
والنائم والقاعد والمخرج والمستخرج وغير ذلك كذا
في جناح الفلاح واعلم ايضا قد يكون الفاعل
بمعنى مفعول فيه كيوم عاصف اي تعصف فيه الريح
وليل نائم وجمل ناصب وبمعنى مفعول كعامر فند عامر
وسر كاتم وعيشة راضية وماء دافق ذكره الجوهري
وكاسن بمعنى مكسو ذكره ابن مالك في شرح التسهيل
وعال الرضي في عيشة راضية وماء دافق الاولى ان
يكونا على النسب كقابل وماشب اذ لا يلزم ان يكون
فاعل الذي بمعنى النسب مما لا فعل له كقابل بل يجوز
ايضا كونه مما من الفعل فيشترك النسب واسم الفاعل
في اللفظ **قوله** والاكثر اتي بجيء اسم المفعول على
مفعول ولهذا سمي به لكثرة الثلاثي فان قيل لم سمي
اسم المفعول مع ان اسم المفعول حقيقة هو المصدر
اجيب لان المراد المفعول به يقال فعلت الضرب اي
اوقعته عليه لكنه حذف حرف الجر وبقي الضمير مرفوعا
فاستتر لان الجار والمجرور كان مفعول ما لم يسم
فاعله **قوله** وانما قال والاكثر لانها قد يكونان
على غير فاعل فعيل فيه نظر لان صيغة اسم الفاعل من

التغابن

التلاثي على فاعل البتة ولذلك سمي به وما يكون على غير
قسم الصفة المشبهة وفيه نظر لا يخفى على من له ادنى
تمييز بين اصطلاحات الادباء **قوله** نحو ضارب الخ
بقي ههنا صيغ للمبالغة في الفعل من الفاعل كفعيل و
فعال بضم الفاء وتخفيف العين وسبق مجذم بكسر الميم
وفتح العين مشترك بين الآلة والمبالغة وفعلان بضم
الفاء والتشديد مشترك بين الجمع والمبالغة وعلامة بالتشديد
وزاد بكسر العين وفروقة بفتح الفاء وضم العين وضحكة
بضم الفاء وفتح العين وبجذامة ومعطير بكسر الميم فيهما
وسكون الفاء وضحكة بضم الفاء وسكون العين لمبالغة
اسم المفعول ويستوي المذكر والمؤنث في التسعة الاخيرة
وقالوا سكينة حملا على فعيلة قتيل ويكون اسم الفاعل
بوزن المفعول كفعله كان وعلى ماتيا اي آتيا
قال الرضي والاولى انه من اتيت الامر اي فعلته بمعنى
كان وعلى مفعولا مرتبا استغني عنه فاعل بمفعل كحسبة
فهو محتسب ولم يقولوا حاتب وعتم الرجل بمعروفه فهو معتم
وبمفعل كمخوالم متاع القوم فلو سلم ذكره ابن مالك في
التسهيل **قوله** وحلوب في اسم المفعول
فيستوي فيه المذكر والمؤنث وقد تلحقه التاء

في صيغ المبالغة
في الفعل

للنقل الى الاسمية وللموصوفة فتكون بعد لحاق التاء
ايضا صالحا للمذكر والمؤنث وفعول بمعنى فاعل
يستوي فيه المذكر والمؤنث وقد قالوا عدوة الله
حملا على صديقة ذكره في المراح وشرحه وتجئ فعول
للمبالغة ويستوي فيه المذكر والمؤنث اذا كان
بمعنى فاعل وذكر الموصوف وان لم يذكر فلا يستوي
واذا كان بمعنى المفعول فلا يستويان ذكر الموصوف
اولا **قوله** وكذا الصفة المشبهة اسم فاعل هذا
الاطلاق عندهم ليس على الاطلاق لانهم ميزوا لكل
واحد منهما بتصريف على حدة في كتبهم واعتبروا الحدوث
بحسب الوضع في اسم الفاعل والاطلاق لا الحدوث
والاستمرار في الصفة المشبهة وان اعتبر الثبوت
بعضهم فيها وكخوخالدٍ ودايم وثابت ومستمر وباقٍ و
راسخ ومؤمن وواجب وكافر وضامر في فرسٍ ضامر
تمايدل على دوام الفاعل والثبوت لا يرد نقضا وامثا
كخوحايض وطهرت من الصفات الثابتة بمعنى ذات
حيضٍ وطهرٍ فليس باسم اذ معنى الثبوت عارض
وكذا في صفات الله كخوالله عالم وقالوا اذا قصد
الصفة المشبهة الحدوث الى صيغة اسم الفاعل فتقول

في حسنٍ حاسنٌ الآن او غدا قال الله تعالى في ضنينٍ
لما قصد به الحدوث وضانٌ به صدرك وهذا مطرد
في كل صفة مشبهة **قوله** لان القائم مقام الفاعل الخ
انما قال لفظا لانه في المعنى هو المجرور فقط على ما ذهب
اليه صاحب اللباب وهو التحقيق وان كان الاكثرون
على خلافه قال شريف الدين الجرجاني حروف الجر اداة
توصل معنى الفعل الى مجرور ها ومنصوب المحل ومرفوع
المحل هو المجرور وحده لا مجموع الجار والمجرور ويرد
الاشكال بان المجموع ليس باسم والاسناد اليه
من خواصه والقول بان الجار والمجرور في محل النصب
والرفع مساهلة في العبارة اتكالا على ما تقرر من
القواعد **قوله** وظاهر كلام صاحب الكشف ان
مثل هذا الفاعل يجوز ان يتقدم لانه ذكر في قوله تعالى
اولم يكفهم انا انزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم سؤالا ان عن فاعل مسؤلا قال
البيضاوي وابو البقاء ما ذكره الزمخشري خطأ لان
الفاعل وما يقوم مقامه لا يتقدم وقال صاحب التقرير
عنايةً للزمخشري وانما جاز تقديمه مع انه فاعل لمعنى
لاصالة ظرفيته للعروض فاعليته ولان الفاعل لا تعلق
لاتباعه بالمبتدأ ولا التباس ههنا ولانه ليس بفاعل

حقيقة وردّ بانه لقائل ان يقول ان ابن جني ارتاب على عدم
قولهم فيكل يرغب فقال فيكل لا يرتفع بما بعده فاين المرجع
فقال المصدر اي فيكل يرغب الراغب وفيكل ظرف
وهكذا الصحيح مسئلة الكتاب وتجعل الضمير في سؤلا للمصدر
يجعل عنه في موضع نصب وزاد في شرح الالفية لابن المعطي
ان كان مفعول المجهول جارا ومجرورا فلا يتقدم على الفعل
لانه لو قدم استتر الفعل بضميره ولا يجعل جعلت مبتدأ لان
حرف الجر ومنهم من اجاز محتجا بهذه الآية لان مفعول
ما لم يسم فاعله مفعول في المعنى والمفعول جائز التقديم
على عامله فان قيل كلام الكشاف نص في جواز التقديم
فما وجه قول الشارح فظاهر كلام الكشاف قلت وجهه
اهمال كلامه التأويل بجعله من قبيل الاضمار والتفسير كما
يشير اليه تمثيله بقوله كالمغضوب عليه في غير المغضوب وقول
الشارح قدم عليه زيادة منه مبنية على الظاهر قوله
وفعيل قد يجيء بمعنى الفاعل كالرحيم وقد يجيء بمعنى مفعل
قليلا كالذكر الحكيم اي المحكم على تأويل ذكره الرضي و
قرجيع بمعنى موجع واليم بمعنى مولم وسميع بمعنى مسمع ذكره
الجوهري وقال صاحب الكشاف في تفسير قوله بديع
السموات قبل بديع بمعنى المبدع كما ان السميع في قول

عمرو من ريحانة الداعي السميع بمعنى المسمع وفيه
نظر انه لا يثبت لذلك وكالاستشهاد في البيت لان
داعي الشوق الى ما دعا العاذل صار هو سميعا للدعوة
فتسبب لكونه سميعا فوقع على الداعي اسم السميع لكونه
سببا فيه على ان العاذل لا بأس عليه ان ثبت ذكره
الشارح في شرحه وفيه تكلف لا يخفى وجيء بمعنى مفاعل
كثيرا كجليس وجليس وعشير وكليم وانيس ونديم وكما
الرضي في شرح الكافية والشارح في شرح الكشاف
وعديل بمعنى مساو من نادره او مقلل من اعتد ذكره
الجوهري قوله كالرحيم بمعنى الراحم مع المبالغة وهي
ليست بلازمة لصيغة فعيل مطلقا بل اذا كان من باب
فعُل بضم العين وقيل هي لازمة لها مطلقا ونقل عن
الزمخشري ان الكل ما هو معدول عن اصل فهو للمبالغة
فرحيم ورحوم ورحمن للمبالغة اذ الكل معدول عن
راحم ذكره في حاشية تفسير القاضي قوله وبمعنى المفعول
قال الرضي وبناء فعيل بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس
قوله الا انه يستوي الى قوله الذي بمعنى المفعول
والفعيل الذي بمعنى الفاعل لا يستوي فيه المذكر والمؤنث
سواء اجري على الموصوف او لا نقول رجل نصير وامرأة

نصيرة ومررت بنصير زيد ونصيرته هذا هو الاكثر والقليل
هو انه لا بد من التاء ذكره في شرح اللب فلا حاجة على
هذا الى تاويل في قوله كما ان رحمة الله قريب باب الرحمة
بمعنى المطاوعة او للغران وللاحسان او باب القريب بمعنى
المسافة يذكر ويؤنث بحسب النسب يؤنث فتقول او
بان المراد به النسب اي ذات قرب او باب المصدر المؤنث
يجوز تذكيره حملا على لفظ آخر في معناه او تاويلا باب معنى
الفعل او بان في الكلام حذفا اي كشيء قريب او ان رحمة
الله قريب او بانه بمعنى مقروب او باب رحمة اكتسب التذكير
من المضاف اليه كما ذكره صاحب الكشاف في قوله كما
ان مفاتحه لتنوء بالعصبة او باب تانيث الرحمة غير
حقيقي مع ان الشارح قال في شرح الكشاف هذا احتراز
عما قالوه النحاة لانهم لم يفرقوا في الاسناد الى الضمير
الحقيقي وغيره ولا بد ايضا كون المسند فعلا او صفة وقال
ابن هشام في المغني المؤنث المجازي يجوز معه التذكير
والتانيث وهذا يبتدأ وله النهاية في محاورتهم والصواب
تقييده بالمسند الى المؤنث المجازي ويكون المسند فعلا
او شبهه ويكون المؤنث ظاهرا فلا يجوز هذا الشمس
ولا الشمس هذا وهو لا يجوز في غير ضرورة الشمس طلع

خلاف الابن كيسان واعتراض صاحب الكشاف بان
هذا الوجه المذكور هنا في التاويل ليست بمطردة
كيس بجاد وامثلة كبر بقي في قوله كما كانت امكنة
بقيا على تذبيره كونه فعيلا فاما لانه مصدر كالخوانة
قوله كما يجيء الغلام ويجيء رسيم بتلك رسيمة لانه
اراد المصدر او الفواصل ذكره الطيبي او تشبيه
بمفعول كما في ملحفة جديد عند البصرية لا الكوفية
لانه عندهم بمعنى مجدود ومن جدة بمعنى قطعة ذكره الرضي
او لان للنسب كالحال او لانه للمبالغة ذكره العاضي
قد التقطه كونه للمبالغة باطل فان الابلغ لا يستلزم
النفي مطلقا جوابه انه من باب نفي المقيد وقيده
ولك ان اللفظي قد تحمل فعيل بمعنى مفعول على فعيل بمعنى
فاعل فيؤنث مع ذكر الموصوف ايضا نحو امراة قتيل
كما يحمل فعيل بمعنى فاعل عليه فيذكر وما يستوي
فيه المذكر والمؤنث مع كونه صفة مفعال ومفعل
ومفعيل بكسر الميم فيهما وفعال بفتح التاء وفعال
بكسرها وتخفيف العين فيهما قوله والمراد بالفاعل
امر كلي منطبق على الجزئيات اعلم ان الامر الكلي
قد يراد به المفهوم الكلي وقد يراد به القضية الكلية

والمعنى المراد ههنا وكذا الانطباق وقد يراد به
الاشتمال فمعناه امر كلي مشتمل على احكام جزئياته
موضوعة اشتمالا يتوقف احكامها منه وقد يراد به
الحمل فمعناه امر كلي محمول موضوعة على جزئياته ليعرف
احكام جزئياته منه فلو قال قضية كلية للكاف اولى
لانه يوهم ارادة المفهوم الكلي وهو ما لا يمنع نفس
تصوره من الشركة بل قد توهم بعضهم قول الا ما
شذ ومنه عقوق من الاعقاق والقياس معاق وتنوخ
من الانتنوخ والقياس منيخ وباقل من الابقال والقياس
مبقل وماحل من الايحال والقياس محيل ولاقحة
من الالقاح والقياس ملقح وثنى من الاثناء والقياس
مثن وحج من الاحجاء والقياس محج قول فهو
مسهب قيل هو وكذا محصن وملفح مستعار من اسم
المفعول كسبل مغيم لكنه اشتهر بالتعارف وكثرة
الاستعمال حتى جرى الاصل وربما استغني عن مفعل
بمفعول كاجنه الله فهو مجنون واخزنه فهو مخزون و
احبه فهو محبوب وقد جاء محب على الاصل في الشعر
واصفت الشيء فهو مصفوف واحم الله فهو محموم
وان كه الله فهو منكوم واعله الله فهو معلول على ما ذهب

اليه

والى سيبويه مما قال ابن صلاح قول المحدثين والفقهاء
معلول مزدول عند اهل العربية واللغة وكذا قول
النووي انه لحن وقول صاحب المحكم والمتكلمين يستعملون
لفظة المعلول كثيرا وليست منهم على ثقة ليس على ما ينفي
على انه قد جاء في اللغة عل فهو معلول اي ذو علة
على ذكره في الصحاح والمغرب وقد جاء اسم الفاعل من
افعل فعال كاسار فهو سيار والقياس مسير واجبر فهو
جبار ذكره في الصحاح وفي تغيير الماضي الجبار من جبره
على الامر بمعنى اجبره وفي موضع آخر من الصحاح حساسا
ذو ادراك لغة اوازد وداج ومن فعل ايضا لابس فهو
لباس ونعل ملبس قول واذ قد فرغنا من
السالم فقد حان الحين قال حسن الفناري قد يقال لجواز
ان يكون الفاء جوابا لاذ تشبيها له بان في الحركة والسكون
وعدد الحروف على ما صرح به بعض النحاة وقال
الدماميني في شرح المغني كانه ادخل الفاء لاجراء
الظرف المجرد كلا الشرط لكن يصد عن ذلك وجود
قد لامتناع دخولها في الشرط وقال علاء الدين
البسطامي في شرح اللباب وقد يجري الظرف مجرى
الشرط فيصدر بالفاء ما بعده نص عليه سيبويه في نحو

زيدٍ جبرٌ لقبيحة فانا اكرمه والفاء زائدة فتقول اما لعطف
على حال فيلزم عطف المضارع على الماضي وهو ليس
بحسن على ما صرح به رضي الله عنه المنار او ممتنع على ما
صرح به في كشف الوافية نقلاً عن ابن يعيش شارح
المفصل واعمال المستقبل في الماضي لاشتراط
صحة اقامة المعطوف مقام المعطوف عليه وقد يجاب
عن هذا بان ما لا يقترن في الاوابل يقترن في الثواني
كقوله تعالى فلما ان نجاهم اذا هم يبغون في الارض
مع ان لا يكون في النشر فعل الشرط مضارعاً والجواب
ماضياً وقوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة وكلوا منها
ضربتني هند وزيد ومررت برجل قائم ابوه لاجل عدم
ورب شاة وسخلتها وبانه لا يشترط
في عطف الجملة على الجملة صحة اقامة المعطوف مقام
المعطوف عليه على ما صرح به بعض شراح المفتاح
في اوابل الفن الاول واشار اليه صاحب الكشاف
في قوله ولا تطرد الذين يدعون الى قوله فتكونا من
الظالمين والشارح في باب الفصل والوصل من
المطول ولا في عطف المفرد على المفرد كما صرح به
علماء الدين البطاقي في حاشية المطول في قوله

عطف المضارع على الماضي ليس بحسن على رأي وممتنع على رأي

وقد

وقد ينزل العالم بهما منزلة الجاهل حيث قال منع
لا يجري على مقتضى العلم هو والجاهل سواء على ان
جواز اعمال الفعل المستقبل في الظرف الماضي على
ما نص عليه المحققون في قوله اذا اعتز لتموهم الى
فاووا الى الكهف وقوله واذا لم تفعلوا الى فاقيموا
وقوله واذا لم تهتدوا فسيقولون ووجهوه بانه من
باب المبالغة حتى كان هذه الافعال المستقبلة واقعة
في الازمنة الماضية لازمتها لزوم المظروفات للظروف
او فاء فصيحة وهي التي تدل على الشرط المحذوف وقيل
على السببية وقيل عليهما وسميت فصيحة اما لافصاحها
عن الشرط او السبب او عنهما او لفصاحة الكلام الذي
دخلت هي فيه او لظهور المعنى بسبب دخولها او
وصف لها بوصف صاحبها او لكونها مغنية معنى بيد
وواقعة موقعاً حسناً وتتنوع الفاء الفصيحة بتنوع
ما دل عليه من المحذوف فتارة يكون المحذوف امراً او
نهياً كما في قوله تعالى فقد جاءكم بشير ونذير اي لا تعتذروا
فقد جاءكم وتارة شرطاً كما في قوله تعالى فهذا يوم البعث
اي ان كنتم منكرين للبعث فهذا يوم البعث وتارة
معطوفاً كما في قوله تعالى فانبجست اي ضرب فانبجست وقد يصار

الى تقدير القول كما ذكر صاحب الكشاف في قوله
في سورة الفرقان فقد كذبوكم بما تقولون ان هذا المضاعفة
حسنة رابعة وخاصة اذا انضم اليها حذف القول
وجعل هذه الآية من ذلك القبيل كذا ذكر الشارح
في شرح الكشاف **قوله** المضاعف وانما سمي
مضاعفا لان فيه تضعيف الحرف الواحد بمقابلة العين و
اللام **قوله** قال الخليل وهو من الخلة والخلة من الخلال
فانه يتخلل النفس ويخالطها وقيل من الخلل فان
كل واحد من الخليلين يسد خلل الآخر او من الخلة
وهو الطريق في الرمل فانها يتتبع فيها في الخصال
او الخليل هو الفقير من الخلة او المصطفى المختص
الذي ادخله في خلال الامور واسرار العلوم **قوله**
التضعيف لا يزاد على ثلث العائم مقام فاعل يزاد
الجار والمجرور او ضمير مصدر يزاد على ان يكون لازما
نعم يلزم تفسير المتعدي باللازم الا ان يقال ليس بتفسير لغة
بل من طريق شعور الذهن والكناية لان زيادة الشيء
على الشيء يستلزم كونه مزيدا عليه كما قالوا في قول صاحب
الهداية فتح بلخ عنوة او قهرا هذا ليس بتفسير لغة

فصل المضاعف

لان عنا بمعنى ذل وخضع لازم وقهر متعد فلا هو تفسير
من طريق شعور الذهن والكناية لان من الذلة يلزم
القهر وان القهر يستلزم الذل ثم التأويل المذكور
مفروض في الفعل المجهول وفي الفعل المعروف جوز
صاحب الكشاف في قوله لقد تقطع بينكم حيث قال
ان وقع التقطع قبل بناء المفعول اولى لانه اصله
وقال صاحب الكشف جعله من الاسناد الى ضمير
الامر لتفسيره في النفوس اي تقطع الامر بينكم اولى ان
لا يعرف له شاهد والاصل مهدوم بان الاسناد
الى المصدر الملفوظ جاء في النزع دونه **قوله**
فيجعل اثنين او اكثر قال الطيبي الصواب ان ضعف
الشيء مثلاه وضعفيه ثلاثة امثاله وهو الموافق لقوله
تعالى فزده عذابا ضعفا في النار واذا زاد على عذابهم
ضعفا فقد اتاهم ضعفين فيكون بناء قوله تعالى في موضع آخر
ربنا آتهم ضعفين من العذاب رد عليه ابو عمرو على ان
عيبة في قوله يضاعف له العذاب ضعفين قال
معناه جعل الواحد ثلثة اي يعذب ثلثة اعذبة وانكره
الازهري وقال هذا الذي يستعمله الناس في كلامهم
ومتعارفهم واما الذي قال الخذاق انها يعذب مثلي

عذاب غيرها لان الضعف في كلام العرب المثل بلا
مازاد وليست تلك الزيادة بمقصورة على مثلين
فيكون ما قاله ابو عبيدة صوابا وقال الراغب
الضعف من الالفاظ المتضايفة كالنصف والزوج
وهو تركب الزوجين المتساويين ويختص بالعدد
فاذا قيل اضعفت الشئ وضعفته وضاعفته
ضممت اليه مثله فصاعدا فضعف الشئ هو الذي
يثنيه ومتى اضعف الى عدد اقتضى ذلك العدد
ومثله نحو ان يقال ضعف العشرة فذلك عشرون
بلا خلاف واذا قيل اعطه ضعفي واحد فان ذلك
يقتضي الواحد ومثليه لان معناه الواحد واللذان
يزاوجانه هذا اذا اضيف فان لم يضف فقلت
الضعفين قيل ذلك لجزء مجزء الزوجين منه
منهما يزاوج الآخر فيقتضي اثنين لان كلا منهما يضاعف
الآخر فلا يخرجان عن الاثنين بخلاف ما اذا اضيف
الضعفان الى واحد فثلثاه نحو ضعفي الواحد **قوله**
ويقال له الاصم وهو مجاز وقرئ الاذن فلا يسمع
الصوت الخفي فيحمل الى شدة الصوت والمضاعف
ايضا يحمل الى شدة الصوت لعدم امكان النطق

به عند الصوت الخفي ولهذا سمي به ولانه كثر فيه حرف
فث به الاصم لانه يكرر له الحرف حتى يسمع ولانه لا يسمع
فيه حركة الحرف المدغم **قوله** وكان اهل الجاهلية
ابن الملة او الايام التي كثر فيها الجهل او الخصلة المنسوبة
الى الجاهل وتلك تسمى فترة لفتور الدواعي على العمل
بالشرايع التي فيها وهي ما بين الرسل من رسل الله
قوله يسمون رجبا شهر الله تقول رجبا لان
المراد غير معين وترك التنوين وقع في عبارة فخر الاسلام
غير منون للعلمية والعدل عن الرجب لان المراد رجب
بعينه وهذا تعليل لكون رجب غير المنصرف معدولا
عن الرجب المعرف باللام العهدية ولو كم يعتبر البدل
كان منصرفا اذ ليس فيه الا العلمية ح وهذا التعليل
ذكره صاحب الكشف وتبعه الشارح وفيه بحث و
هو ان رجبا علم لان جميع اسماء الشهور من باب
الاعلام الجنسية يدل عليه دلالة قطعية امتناع
شعبان ورمضان من الصرف فان الالف والنون
المزيدتين لا يوثران في الاسم بمنع الصرف الا مع العلمية
وتعريف العلم يمتنع ان يكون بالاداة فلا يكون اصله
الرجب على ان العدول من علم ال علم بال غير وارد

رجب وغير منصرف

كذا ذكره الاصفهاني في شرح البديع ومال الى ان
منع الصرف سهو من الناسخ ويمكن ان يجاب عنه
بان بعض الاعلام قد يدخل حرف التعريف للمح الوصفية
الاصلية كالحسن فكان الواجب منه وفيه ادخال اللام
الوصفية ليس مقيسا في شيء من الاعلام بل هو
سماعي ذكره الدماميني في شرح المغني والفرق في
ذلك بينا علم الجنس وعلم الشخص كما نقل الانتقال
ثم العدول عن علم الجنس الى علم شخص ليس بعيد
على ان اللام التي تدخل على الاعلام للمح الوصفية انما
تدخلها بعد اخراجها عن العلمية واطلاقها على المسمى
بها وصافا لقصد المدح او الذم كما صرح به في شرح
اللب للسبد فليس فيما ذكر عدول من علم الى علم
كما ظن واضافة الشهر الى الله للتشريف والتعظيم و
لذا سمي رجب لان الرجب التعظيم وكانوا يعظمونه
في الجاهلية ولا يستحلون فيه القتال وانما قالوا ان رجب
مضر لانهم كانوا اشد تعظيما له وربما ضموا اليه شعبان فقالوا
رجبان وسمي الشهر بشهر بهم اياه حبرا او للملا
قوله كما يسمع في مختصر الصحاح لا يسمع وهو
الاصوب والكاف للتشبيه وكلمة ما قبل كافة لها

عن الدخول في المزيد وقيل مصدر به عند اكثر النحاة
وكلمة ايضا تاكيد لما يستفاد من الكاف ومن هذا القبيل
قولهم كما ان زيدا من افاضل الناس كذلك عمرو وما
قولهم كما ان زيدا قائم عمرو قاعد فالظاهر ان الكاف
ههنا للتحقيق معنى الوجود على ما ذكره علامة الدنيا
البسطامي كما في قوله كما ربتاني صغيرا
على ما نقله صاحب اللباب ووجهه شراحه بانه ليس الكاف
فيه للقرآن في الوقوع كما في قولك كما حضر زيد قام عمرو
لان التربية من الوالدين واقعة والرجحان مطلوب
الوقوع والمعنى اوجد رجحانها ايجادا محققا او اوجد
الوالدان التربية ايجادا محققا في الزمان الماضي
وقال الراغب الكاف في قولك او كالذي مر على
قرية ليس للتشبيه المجرد بل التجديد والتحقيق كما في
قولك الاسم كزيد قوله مستغيث من الاستغاثة
واغاثه والاسم الغياث بالكسر اي المستغيث المسلوب
القدرة والمستغاث الضعيف القدرة والمستجير طالب
الخلاص والمستغفر طالب الظفر قوله ومن الاشهر
الحرم وهي اربعة وهي ذو القعدة وذو الحجة والمحرم
ورجب ومعنى سرد متوالية وسردت الحديث

الحمآ والشهور و الايام

اذا رقيت به علا وآلاء والمحرم اول الشهور ولذلك
ادخلت الالف واللام عليه دون غيره من الشهور
كانهم قالوا هذا الذي يكون ابدا اول السنة وكما
في النجم الوهاج وذكر في طلاق الواقعات الحسامية
ابتدآء السنة عادة عن المحرم واما اول ايام الاسبوع
فالصواب انه يوم السبت لما روي عن انس رضي
انه عم قال خلق الله التربة يوم السبت والجبال يوم
الاحد والشجر يوم الاثنين والمكروه يوم الثلثاء
والنور يوم الاربعاء وبث فيها الدواب يوم
الخميس وخلق آدم يوم الجمعة بعد العصر في آخر
ساعة منه وقول الشاعر الم تر ان الدهر يوم و
ليلة يكر آن من سبت عليك الى سبت وقال ابن
السيد اولها الاحد وقال النووي في شرح
المهذب سمي يوم الاثنين لانه ثاني الاسبوع و
الخميس به لانه خامس وقد كان شهور الاهلة
وايام الاسبوع في صدر الجاهلية اسماء غير هذه
الاسماء وكان المحرم يسمى المؤتمر لانهم كانوا
يأتمرون فيه للغارات فسمي المحرم لتحريم القتال فيه
وقيل لتحريم الجنة على ابليس وسمي صفرا جزاء

لان

لانه ينجز الابل اي يهزلها فسمي صفر الاصفرار الاشجار
فيه او لاصفرار مكة من اهلها اذا سافروا ابتال دار
صفرا اي خال او لاصفرار وجوههم جبنا وقع ذلك الناس
فيه وتباعدوا وسمي ربيع الاول خواء وربيع الآخر
وبصان فسمي ربيعين لارتباع الناس فيهما اي
اقامتهم في الخصب والجمادى لجمادهم الماء في الشتاء
جمادين لجمود الماء فيهما يوم سمي وجميع الشهور
مذكرة الا جمادى ورجب الاصم لانه لم يسمع فيه صوت
السلاح فسمي رجب لتعظيم وتعظيمهم فيه الهتهم وقيل
الروضة لم يعذب الله امة في شهر رجب وفيه
تظهر الاتة قوم نوح عم اغرقهم الله فيه كما قال الثعلبي
وشعبان بجبلان فسمي شعبان لانشعاب القبائل
فيه وتفرقها في الغارة او لانشعاب الخير فيه لرمضان و
رمضان ناتق فسمي رمضان لانه يرمض فيه الذنوب اي
تحرق او لرمض النصال وشوال عدل بالذال المعجمة سمي
شوالا لان الشول الناقة فيه يذنبها بوم التسمية ليعلم الذكر
انها حامل او لان الوبا كان تشول فيه اي تنتقل عن
عن امكنتها وذو القعدة هو الرابع فسمي ذا القعدة
لقعودهم فيه عن القتال والحرب وذو الحجة بترك

لبروك إيلام فسمي ذا الحجة لاداء الحج فيه وكانوا يقولون ليوم
الاحد اول ولبوم الاثنين اهوبا وللثلثاء جبار وللاربعاء
دبار وللخميس مونس وللجمعة العروبة وللسبت شيار
ذكره في غرر التناسيه وقال بعض الكتاب المتاخرين ايام
الاسبوع من الاعلام الغوالب فيلزمها اللام وقد
تجرد لفظ الاثنين عن اللام والسر في جعل هؤلاء من
الاعلام الغالبة وان لم يثبت جنسها محافظة على القاعدة
التي هي ان الاعلام التي لا مها لازمة في الاصل اجناسا
صارت بالغلبة اعلاما مع لام العهد فلا جرم وجب ان
يجعل جنسيتها مقدرة والثلثاء والاربعاء لما جعلا
اسمين جعلت الهمزة التي في العدد ملقاة فرقا بينها وبين
ذكره في مجمع الصنعاني وفي بعض شروح الكشاف قد
اطبقوا على ان العلم في ثلثة اشهر وهي مجموع المضاف
والمضاف اليه شهر رمضان وشهر ربيع الاول و
شهر ربيع الآخر وفي البواقي لا يضاف الشهر ثم
في الاضافة بعتبة حال المضاف اليه هذا سبب منع الصرف
ووجوب دخول اللام وامتناعه وفيه ان الامام ذكر
في تفسيره ان رمضان مختلف فيه اختيار المجاهد انه اسم
الله ولذا لا يجوز ان يقال جاء رمضان وذهب رمضان

بل شهر

بل شهر رمضان واختيار مجي السنة وهو الصحيح
رمضان اسم للشهر واختيار صاحب التيسير شهر
رمضان من قبيل اضافة الجنس الى النوع كيوم الجمعة
والاسم رمضان والبيهقي الرازي فقول من قال ان العلم
لو لم يكن شهر رمضان لما جاز اضافة شهر اليه لعدم
جواز ان يقال زيد ليس بصحيح **قوله** حركة بغال في
مختصر الصحاح حركة قتال الحركة ضد السكون والقتال
المعالجة فلا يتعلق به السماع بل بخبر وصوت والنعال
جمع نعل وهي الحذاء مؤنثة تصغيرها نعيلة تقول نعل
وانتعل اي احتذى والنعل خفة ودابة ولابد ان نعل
فالمضاف محذوف على الوجهين **قوله** ولا قعقعة
السلاح والقعقعة حكاية صوت السلاح ونحوه نفي
قعقعة السلاح بجريدة الاول وتنصيص الكشاف كما في
قولهم العلم صفة فائدة بغيرها او تخصيص به والواو في و
لا قعقعة هي المقترنة بلا المذكورة للنفي المؤكدة لربط
سببها بنفي وعدم قصد المعية نحو ما قام زيد ولا عمرو
ليفيد ان الفعل منفي عنهما في حالتي الاجتماع والافتراق
والعطف من عطف الجمل عند بعضهم على اضمار العامل
والمشهور انه من عطف المفردات واذا فقد احد

الشد لهما ان امتنع دخولها فلا يجوز لخو قام زيد ولا عمرو
وجاز ولا الضالين لان نفي معنى النفي عند البصرية
واما عند الكوفية فلفظ لا بمعنى غير وجاء قوله فاذهب
فاتي فتى فالناس احرنه من خيفة فلم يعج ولا ابن جلا
الا لمعنى لا فتى احرنه مثل فعل بهلكا الا القوم الكاسبون
ولا لخو ما اختصم زيد ولا عمرو لانه للمعية لا غير واما
وما يستوي الاعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا
الظل ولا الحرور وما يستوي الاحياء ولا الاموات
فلا الثانية والرابعة والخامسة زوايد وقد يقال
قصد نفي الاستواء من كل واحد منها مقيسا الى
الآخر فكانه قيل ولا يستوي الظلمات مع النور ولا النور
مع الظلمات فان قلت كلمة لا في نحو ما جاءني زيد ولا
عمرو تفيد التقرير بعموم النفي اذ بدونها يحتمل على
نفي الاجتماع فلا تكون زائدة بل مفيدة معنى مقصودا
قلت افادتها المعنى لا تنافي تسميتها بالزائدة فانها
يستمون كان في كان زيد قائما فعلا زائدة وان كانت مفيدة
لمعنى وهو المضي والانقطاع **قول** ولما كان المضاعف
في الثلاثي غير مرة في الرباعي ثم جعلها مرة تعريف واحد
لتعذر جمع الحقايق المختلفة في تعريف واحد اذ لم يوجد

في الكاف

قدر مشترك كالحيوان المشترك بين الانسان والفرس
وغيرهما والحلاق المضاعف على قسمين من قبيل الحلاق
اللفظ المشترك على معانيه المختلفة ولا يخفى تعذر
تعريف العين الشامل للشمس والذهب وغيرهما ولم
يتعرض للمزيد فيه مع ذكره في هذا القسم لان حكمه
لا يخالفه بينهما **قول** ما كان عينه ولامه من جنس
واحد فان قيل هذا منقوض بنحو قرر فانه ليس عينه
ولامه من جنس بل العينان كذلك قلت المراد
بيان المضاعف الذي يكون التضعيف فيه اصليا
ولم يكن بسبب زيادة حرف **قول** كمانة به
الكاف بمعنى على كما في كن كما انت وقول بعضهم بخبر
حبر قيل له كيف اصبحت اي على ما انت وعلى خير
وقيل المعنى بخير وردّ بانه لم يثبت مجيء الكاف بمعنى الباء
وقد يكون للتعليل اثبت ذلك قوم ونفاه الاكثرون
وقيد بعضهم جوازه بان يكون الكاف مكفوفة بما والحق
جوازه في المجردة وللمبادرة وتسمى كاف المجازاة
والقران وللتقييد على ما ذكره علماء الدين البيضاوي
في حواشي المطول في قوله القرابة كما بينهم من كتبهم كون
الكلية حيث قال وما في كما بينهم كافة والكاف للتقييد

والتقدير الغزارة كذا على العجاج الذي فهم ثم قال
وبالجملة فليست للتشبيه قطعًا بل للتقييد وقد
صرحوا بان هذه الكاف لا عامل لها كما لا معمول لها
لانها لم يقع حرف جر ح قوله فقوله المضاعف
مبتدأ فان قيل قد صرح في كشف الوافية ان مقول
القول يكون جملة محكية ولا يكون مفردًا الا اذا كان
قولا مصدرًا كقولك قلت قولا حسنا وربما يحذف المصدر
ويترك صفته منصوبة كقولك قلت حسنا فاذا وقع
في مقول القول مفرد فهو مبتدأ خبره محذوف او خبر مبتدا
محذوف قلت هذا على ما هو المشهور من كون
القول هو التلفظ بما يفيد فائدة تامة على ما ذكره الناظر
في انوار التنزيل وامّا على ما ذكره الرضي ونقلناه في
اوائل هذه الرسالة من ان الكلام واللفظ والقول
من حيث اللغة بمعنى يطلق على كل حرف من حروف
المجاء والمعاني وعلى اكثر منه مفيدًا كان او لا فلا كلام
في كون مقول القول مفردًا قال ابن التمجيد في حاشية انوار
التنزيل بعد ما قال وحقيقة القول التلفظ بما يفيد فائدة
تامة فالجملات والكلمات المفردة والمركبات الناقصة
ليست باقوال والاولى ان يعم ما لا يفيد لصحة قولهم

لا يقود

في قيود التقريبات قوله هذا لاخراج الشيء الفلاني
مشيرًا الى كلمة واحدة من كلمات التقريب او الى مركب
ناقص من الفاظ الآية او يصار في امثال هذه الامور الى المجاز
واعلم ان للعرب في القول ثلثة مذاهب اكثرها حكاية
ما بعد فجملة النصب ان كانت جملة لو قوعها موقع المصدر
كانه قال قولا تم عدل الى الجملة لارادة الخصوص لا
بمنزلة النوع من القول ولذا ينصب المعطوف عليها
كقال زيد عمرو منطلق او مثلها بالنصب لا غير وصح المحكي
ان يؤدى على هيئته فلا يقال قال زيد عمرو التركيب
او تنفي منطلق ولا عمرو وبكر منطلقان اذا لم تعد المحكي
عنه لانه يلتبس الا النعت والتاكيد والمعطوف
داخل في الحكاية واعتبار الخواص والمزايا فيما حكي
الله هو قبل في المحكي وقبل في الحكاية وهو الظاهر
وفي قوله قالوا سلامًا اجمع القراء على نصبه لان
المراد التبري او التحية اي تبرأنا منكم تبرأ او سلمنا
منكم سلامًا ولذا انتصب وفي قوله قالوا سلام
قال سلام في النصب وجهان على المصدرية اي
سلموا سلامًا وعلى انه مفعول قالوا لانه بمعنى قولا
كما تقول حلما لما قال لا اله الا الله وفي رفع اكل على

ان خبر مبتدأ اي امر جسلام او مبتدأ محذوف الخبر
اي عليكم سلام والمذهب الاول لبني سليم اجراء
القول مجرى الظن من غير شرط والثاني اجراؤه
مجرى الظن باربعة شروط الاستفهام والخطاب
والاستقبال وان لا يفصل بينها حرفي الاستفهام
والفعل باجنبي غير الظرف كذا زعم بعض شروحه
الكافية **قول** وهو الظاهر ان هذه الواو
من الحكاية لامن المحكي والعاطفة التي في نسخ
الملتن ليست في محلها فان قيل الخبر قد يكون
مع الواو وان كان حقه ان لا يكون بها كخبر المبتدأ
على ما حكي الرضي وان كان قليلا وذكره الدماميني
في بحث الجملة من شرح المغني وخبر باب كان كقوله
الحماسي فلما صرح الشر فامسى وهو عريان وخبر ما النافية
بعد الا كقولهم ما احد الا وله نفس آمارة وخبر لا النافية
بعد بل كقولهم لا بد وان يكون فالواو هذه الواو والتاكيد
لصوق الخبر بالاسم كالواو والتي التاكيد لصوق الصفة
بالموصوف في قوله كان سبعة وثامنهم كلبهم وقوله
وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ولحق ذلك
قلت امثال ذلك مما ورد على خلاف الاصل

لابد وان يكون

تشبيها

تشبيها بالحال في كون كل منهما كالصاحب على ان
صاحب المفتاح قال ان قوله ولها كتاب جملة من
قرية كلوني انكرة في سياق النفي فتعم وذو الحال كما
يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة وحمل على الوصف
بجعل الواو لتاكيد اللصوق كما ذهب اليه صاحب
الكشاف ومن قلد سهو ثم اعتذر لصاحب
الكشاف بانه لا عيب في السهو للانسان لان
ذهول البشر لا يخلو عنه وانما
العيب في الخطاء وهو ان يستمر الصورة المخالفة
للحق فلا يزول بعد التنبيه لا يزول اصلا او يزول
بعد التنبيه وفيه بانه قد تكرر في الكشاف الحمل على
الوصف مع بسط وتفصيل فالحكم بكونه سهوا
سهو وقال ان معنى الجمع تناسب اللصوق
وباب المجاز مفتوح فقول صاحب الفرائد وحصول
الواو بين الصفة والموصوف غير مستقيم لاتحادهما
ذاتا وحكما وتاكيد اللصوق يقتضي الاثنينية مع
انا لا نسلم ان الواو تفيد التاكيد وشدة اللصوق
ليس بدائمي **قيل** من الثلاثي حال يقع اما
من ضمير عينه ولامه وقد جوز بعض النحاة انتصاب

الحال عن المضاف اليه من غير تاويل واعتبار شرط
على ما ذكره في حواشي شرح المفتاح السعدي وتبعه
بعضهم معللا بان الحال جزء من الخبر عنه والمضاف اليه
لا يخبر عنه في الاخبار عنه وذكر الاندلسي ان الصحيح
ان المضاف اليه ان كان فاعلا او مفعولا في المعنى جاز
والا فلا الا انه قد جاء كقوله تعالى ملة ابراهيم حنيفا
واجاب عنه بعضهم نقلا عن صاحب الكشاف
بان المضاف اليه ان كان في معنى المضاف والمضاف
مفعول فكان في حكم كان في قوله تعالى احدكم ان
يأكل لحم اخيه ميتا فان لحم الاخ هو الاخ وبالعكس
ذكره في كشف الوافية وقال الدماميني قالوا لا يقع
الحال من المضاف اليه الا بان يكون المضاف جايز
العمل في الحال وبان يكون بعضا منه او كجزء منه في
صحة الاسقاط والاستغناء به والمعتبر في تلك الصحة
حال العامل كذا ذكر ابن كمال پاشا في شرح المفتاح
ثم اختلفوا في عامل مثل هذه الحال فقيل معنى الاضافة
لما فيها من معنى الفعل المشعر به حرف الجر كانه قيل ملة
يثبت لابراهيم حنيفا والصحيح ان عاملا ما عامل
المضاف اليه كما بينهما من معنى الاتحاد بالوجه المذكور

واما

واما حال من المبتدأ وقد جوز جماعة من النحاة
الحال من المبتدأ وجعلوا العامل انت بالخبر
الى المبتدأ فانه معنى فعلي قابل للتقييد اقصد
هناك تقييد كذا ذكره السيد المحقق في حواشي شرح
المفتاح واعترض عليه بانه قد صرح بعض النحاة
بان تاخير الحال في مثل هذه الصورة لازم لان مثل
هذا العامل ضعيف لا ينعقد الا بعد انعقاد الكلام
فقبل ذلك ليس له قوة العمل في الحال واجيب
بان هذه الجهة وان كانت معقولة الا ان المناسبات
النحوية تابعة للاستعمالات والاستعمال يساعد
السيد المحقق لقوله تعالى فلما جاء الحق فقد صرحوا
بان جاء في قراءة النصب حال من المبتدأ وهو
الحق وقوله تعالى والارض جميعا قبضته يوم القيمة
نص فيما ذكرنا بخلاف الآية الاولى فانه يحتمل ان يكون
حالا من ضمير الخبر وهو الظرف المتقدم ولك ان تجعل
عامل الحال لفظيا كان في الخبر واختلاف عامل الحال
وذيها جائز عند مجوز الحال من المبتدأ وهو سيبويه
واتباعه وقد قال السيد المحقق في قول التلخيص
فالفصاحة في المفرد خلوصه والا فحسنه جعل الظرف

حالا من المبتدأ بناء على جواز هامنه على تاويل لان
المقصود تغيير فصاحة المفرد لا الفصاحة حال كونها
في المفرد وان كان المآل واحدا ثم قال وقس على هذا
امثالا من التركيب وراع فيها جواز المعنى وان احوج
الى زيادة تقدير في الالفاظ ويجوز ان يكون قوله من
الثاني صفة للمبتدأ اي يتعلق متعلقه معرفة اي المضاف
الكائن من الثلاثي على القول بجواز حذف الموصول
مع بعض صلته وقد اعتمد على هذه الطريقة كثير من
الاعاجم المتاخرين ذكره الدماميني وفيه بحث لان
الكائن المقدر في مثل هذا للثبوت كالمذكور والظرف اللام
فيه حرف تعريف لا اسم موصول فلا يلزم حذف الموصول
مع بعض صلته وذكر بعضهم ان تقدير المتعلق في مثله
معرفة مبني على اعتبار التدريج بمعنى انه يقدر اولا منكرا
اذ لا دلالة للظرف على ازيد منه ثم يعبر تقدير اللام
ثانيا وفيه ان تقدير المعرفة ماش من المقام كما اشار
اليه الشريف المحقق لا من دلالة الظرف ثم قال ذلك
البعض ويجوز جعل المنكر صفة للمعرفة بنية حذف اللام
وللمضاف بتاويل فك الاضافة على ما نص عليه
ابو علي في الشيرازيات وبنى عليه قوله كان مزاجها عسل

وماء

وماء ان كان مزاجا لها فصح وقوعه خبرا مع نكارة
عسل وماء كما صرح به العلامة في شرح المفتاح كما
يجوز جعل المعرف حالا بنية طرح اللام بل انما جاز جعل
المنكر صفة للمعرف بنية اللام في مثل قولهم مالحق بالرجل
خير منك وقولهم مالحق بالرجل مثلك مع وجود المانع
من الظهور على ما صرح به جاز مالحق فيه بل جواز
ولا مانع اولى فان قيل ان الشارح قد صرح في
شرح المفتاح بان المعرف بلام الحقيقة كالمعهود
الذهني في حكم النكرة فلا حاجة الى تاويل المتعلق
اجيب بان القياس وان اقتضى ذلك لكن الاستعمال
لا يساعد بخلاف المعهود الذهني قوله وبيان
له الاصم جملة معترضة وهي اما تعترض بين الشيئين
لافادة التقوية او التسديد او التحسين او التنبيه
او الاهتمام او التنزيه او الدعاء او المطابقة او الاستقلال
او بين اجزاء الكلام غير متعلقة بشيء منها
تسمى حينئذ اعتراضية ليست حالية ولا عاطفة
وقد تدخل عليها الفاء ايضا وتقع تلك الجملة بين الفعل
ومرفوعه وبينه وبين منصوبه وبين المبتدأ والخبر وبين
ما اصلها المبتدأ والخبر وبين الشرط وجوابه وبين القسم

وجوابه وبين الموصوف وصفته وبين الموصول
وصلته وبين اجزاء الصلة وبين المقتضي بفتح و
بين الجار والمجرور وبين الحرف الناسخ وما دخل
عليه وبين الحرف وتوكيده وبين حرف التنفيس و
الفعل وبين قد والفعل وبين حرف النفي ومنفيه و
بين جملتين مستقلتين وقد يعترض باكثر من جملة و
من جملتين وصرح صاحب الكشاف بجوازه بسبع على
ما ذكره ابن مالك وقال ابو علي لا يعترض باكثر من جملة
والمعترضة كثيرا ما تكتنف بالحالية ويميزها منها
على ما ذكره ابن مالك في شرح التسهيل وابن هشام
في مغني اللبيب امتناع قيام المفرد مقامها وجواز
اقترانها بالفاء وبالواو مع تصديرها بالمضارع
المثبت وان الشرطية وكي والسين وسوف و
كونها طلبية نقول الحريري في قوله اني ذاهب
الى زيد بسبب ان الجملة حالية مردود هذا هو
الفرق اللفظي واما الفرق المعنوي فما اشار اليه
صاحب الكشاف في قوله اتخذتم العجل من بعد
وانتم ظالمون حيث قال في معنى الاعتراض وانتم
قوم عادتكم الظلم فمن ثم كان منكم ما كان

في غير موضعها وبينه بعضهم بان الحالية قيد لعامل
الحال ووصف له في المعنى بخلاف الاعتراضية
فانها تتعلق بما قبلها لكن ليست بهذه المرتبة وقال
الطيبي الاعتراض ابلغ من الحال لان فيه عموم
الاحوال بخلاف الحال وهي قيد للفعل بين هنا
فائدة وبين ان ابن هشام قال في المغني للبيانيين في
الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحاة
واكثر مخترعيه يستعمل بعضها ويرد عليه مثل ذلك
من لا يعرف هذا العلم كاني حسبان تفهما منه ان الاعتراض
الا ما يقوله النحاة وهو الاعتراض بين شيئين متلازمين
وبين الدماميني تلك الاصطلاحات على وفق المطول
حيث قال من اهل البيان من يقول الاعتراض ان
يؤتى في اثناء كلام او كلامين متصلين معنى بجملة او
اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سميت رفع الابهام
وليس المراد بالكلام المسند اليه والمسند فقط بل مع
جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد بالاتصال
الكلامين ان يكون احدهما بيانا للاول او تاكيدا او بدلا
منه ومنهم من يقول هو ان يؤتى في اثناء كلام او في
آخره او بين كلامين متصلين معنى او غير متصلين بجملة

او اكثر لا محل لها من الاعراب لكنها سواء كانت دفع
الابهام او غيره ومنهم من يقول معوان يؤتى في اثناء
كلام او كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها لكنها تا
قوله ويجوز ان لا يكون فصل المضاف على
الاضافة في المحذوف هو المبتدأ على ما قاله الواسطي
من ان الاولى كون المحذوف المبتدأ اذا دار الامر
بينه كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا لان الخبر محط
الفائدة او الخبر على ما قاله العبدي من ان الاولى
كونه هو الخبر واذا دار الامر بينه كون المحذوف فعلا
والباقي فاعلا وكونه مبتدأ والباقي خبرا فالكلام اولى
لان المبتدأ اغلب الخبر فالمحذوف عليه الغالب فيكون
حذفا كلا حذف والفعل غير الفاعل الا ان يقتضي
الاقل بروايته اخرى في ذلك الموضع او بموضع آخر
يشبهه او بموضع آت على طريقته واذا دار الامر بينه
كون المحذوف اولا او ثانيا فكونه ثانيا اولى و
اذا احتاج الكلام الى حذف مضاف يمكن تقديره مع
اول الجزئين ومع ثانيهما فتقديره مع الاول اولى نحو الحج
اشهر ويقال ان المطابقة مما خصت بالرباعي
مع ان المطابقة موجودة في الثلاثي بين عينه ولامه

لكثرة المطابقة في الرباعي قوله زلزل فان فاءه
ولامه الاولى كليهما زاي وعينه ولامه الثانية لام
على مذهب البصريين فوزنه فعلل واما الكوفيون
فيجوزون ان تضعيف الفاء وحدها ويقولون ان زلزل
مشتق من زل لموافقته اياه في المعنى فالزاي الثانية
عندهم زائدة فوزنه فعنلل قوله والام يكن فيه
ادغام قال الشارح في شرح الكشاف كل مبتدأ
عقب بالموصلية يؤتى في خبره بالا الا ستدراكية
او لكن مثل هذا الكتاب وان صغر حجمه لكن كثر علمه
وذلك لما في المبتدأ باعتبار تعقيبه بالموصلية
من المعنى الذي يصلح الخبر استدراكا واشتمالا
على مقتضى خلافه وقال في موضع منه والتاء في خبر
المبتدأ المقرون بالموصلية شايع في عبارات المصنفين
مثل زيد وان كان غنيا فهو بخيل ووجهه على ان الجملة
الشرطية عطفا على محذوف والتاء جوابه والشرطية
خبر المبتدأ او ان جعل الواو للحال على ما يراه الزمخشري
والشرط غير محتاج الى الجزاء فلشبه الخبر بالجزاء حسنت
قرن بالمبتدأ الشرط وقال علي الادنه البسطامي
في حواشي المطول ما قرن بالا لكن في مثل ما ذكر

قائم مقام الجزو ليس بخبر والتقدير هذا الكتاب
وان صغر حجمه لا يتعلق علم وانما يتعلق علم لو لم يكثر علمه
لكن كثر علمه وكذا الكلام في قولهم زيد وان كان
مطيعا لي لكنه ليس بعبد لي وهذا ابو طي المقدمة
الواقعة في موضع الخبر مع ساقتها غير مختص بما ذكر
بل هو جار في باب الشرط يعتبر وما طي الجزاء مع ما
يتبعه ويقوم ما المقدمة المحذوفة مقام الاستثناء و
الاستدراك مقامه ويعتمد ان على وضوح المراد كقولهم
ان كان زيد فقيرا لكنه ليس بخيل فالتقدير ان كان
زيد فقيرا فلا عيب له وانما يكون عيبا اذا كان بخيلا
لكنه ليس بخيل فاذكره مولانا خسرو في حاشيته تقرب
العاضي من ان غاية ما يقال في تصحيح امثال هذا التركيب
ان الواو زائدة كما في وكنت وما يتهنى بي الوعيد
وان من الحروف الزوائد ليس كما ينبغي وقد يقال
في توجيهه انه يكفي في التسمية بهذا الاسم للضعاف
مطلقا لضعف سبب التسمية في بعض منه ومثل ذلك كثير
شايع وربما يلتزم باب المضاعف من الرباعي لا يسمى
كما ان المضاعف من الثلاثي لا يسمى مطابقا قوله
بلحمة الابدال اعلم ان الابدال اما للتخفيف

او

اولمشاكلة الحروف وتنافر بها في المخرج او في الصفات
كالجهر والهمس وغيرذلك قوله ان يجعل حرف
موضع حرف آخر قال موضع حرف ولم يقل ان يجعل
حرف عوضا عن حرف احترازا عن جعل حرف عوضا
عن حرف في غير موضعه كهمزة ابن واسم وتاء عدة وزنة
لانه لا يسمى ذلك ابدالا لان حق كل واحد منهما ان
عن رد المحذوف في مثل اب واخ وست فانك
اذا نسبت اليها تقول ابوي واخوي وستي برد
لامانها وجعلها في مكانها فيصدق حد ان جعل حرف
مكان حرف ولا يسمى ابدالا ان جعل حرف مكان حرف
هو تعريف بهذا القيد خرج نحو اخت وبنت عن التعريف
فانا وان قلنا التاء فيها عوض عن المحذوف لكن ليس
بالحقيقة في مكانه فان المراد بكونه في مكانه ان يكون
العوض قائما مقام المعوض عنه في جميع وجوهه وعينا
كان الاصل عينا كما في قال وعلما ان كان لاما كما في
كان في ماضي يكون واما اذا كان الاصل
كذلك كما في [illegible] فلم يقم
اخت وبنت ليست كذلك فان قيل هذا التعريف
غير مانع لانه دخل مثل [illegible]

تاء افتعل لارادة الادغام ولا يسمى ابدالا لان الطاء
ليس من حروف الابدال فوجب عليه ابا يزيد قيل
لا للادغام والجواب انه لما بين عقيبه حروف الابدال
علم ان المراد بحرف في قوله جعل الحرف موضع حرف
احد من تلك الحروف ولك ان تقول تنوين حرف للعهد
كما قيل في تنوين التبعيض في قولهم مواقع المطر تسقي ورفع
تنوين ضحى في قوله تعالى موعدكم يوم الزينة وان يحشر
الناس ضحى وفي تنوين دمعا في قول البردة وفي
تنوين قوما في قوله عسى الايام ان يرجعن قوما وفي
تنوين لامر في قول المفتاح ولامر ما تجد القرآن وفي
تنوين حاجب في قول كمال ارتفاع شان حاجب الاول

قول والحروف التي تجعل موضع حرف آخر الخ
وقال بعضهم حروف الابدال ثلثة عشر تجمعها قولك
استجده يوم طال وهذا وهم لانهم تعمدوا الضاد و
الذال وهما من حروف الابدال لتولهم ضراط وذقر
في سراط وستر وزاد والسين وهو ليس من حروف
الابدال ولم يورد والاستمع اصله استمع ابدل السين
من التاء اجيب بان المراد ما لا يكون للادغام والا
لورد اذكر وانظم اصلها اذتكر وانتظم يعني يلزم ان يكون

جميع

جميع الحروف التي تبدل لارادة الادغام من حروف
الابدال ويلزم منه ان يكون جميع الحروف غير الصاد و
الشين والتاء والراء من حروف الابدال لان جميع
الحروف غير هذه الستة تبدل للادغام والكاف والواو
والميم والالف كان من حروف هذه الستة من حروف
الابدال **قول** حروف انصبت يوم جد طاه زل
انصبت امر من الانصبات ويوم ظرف وجد مبتدأ
مضاف الى طاه وهو علم لشخص وقل من الزلل
وهو خبر المبتدأ والظرف مضاف الى الجملة اي انصبت
في هذا اليوم **قول** وكل منها تبدل من عدة
حروف فالهمزة تبدل من حروف العلة ومن العين
ومن الهاء والنون تبدل من الواو ومن اللام
والصاد تبدل من السين التي بعدها عين او حاء
او قاف او طاء والتاء تبدل من الواو ومن الياء
ومن السين ومن الباء ومن الصاد والباء تبدل
من الالف ومن الواو ومن الهمزة ومن احد حرفي
التضعيف كما ذكر ومن النون ومن العين ومن
الياء ومن السين ومن التاء والواو تبدل من
الالف ومن الياء ومن الهمزة والميم تبدل من الواو

ومن اللام ومن النون ومن الباء والجيم تبدل من
الياء المشددة والدال تبدل من التاء والكاف
تبدل من التاء والالف تبدل من الواو ومن الياء
ومن الهمزة ومن الهاء والهاء تبدل من الهمزة
ومن الالف ومن التاء ومن الباء والزاي تبدل
من السين ومن الصاد الواقعتين قبل الدالِ
الساكنتين واللام تبدل من النون ومن الضادِ
والامثلة من المطولات فلفظ الكل للتكثير دون
الاحاطة وكمال التعميم صرح به المعروف بالحلواني
في شرح المنتاح والشريف في اوائل القصر واشار
اليه ايضا في قول السكاكي والتغليب بجريه
في كل فن وصرح ابن كمال پاشا في تفسير قوله تعالى و
جاءهم الموج من كل مكان ان لفظ كل قد يكون للتكثير
والمبالغة لا الاستغراق كما في هذه الآية وفي حاشية
شرح المفتاح في اوائل الفن الثاني ان لفظ كل في قوله
في كل شجر نار للتكثير لا للتسوية اذ لا نار في كل
وصرح قطب الدين في حاشية الكشاف في آخر سورة
آل عمران ان لفظ الكل كثيرا ما يطلق على الاكثر كما يقال
فلان يقصد كل احد ويعلم كل شئ وصرح في شرح المنا

لاخرين

في حديث من سبح الله دبر كل صلوة ان لفظ كل قد يراد
بها التعميم لا كل الافراد ج ولا المجموعي قوله
يعني ان اصله املات الخ املكيت الكتاب واملته
لغتان جيدتان جاء بهما القرآن واستملية الكتاب
سألته ان يملي علي قوله قلبت اللام الاخيرة
ياء فان قيل لم خصت اللام الثانية ولم خصت بالياء
قلت لان الثقل تنشأ منها ولان لام الفعل هو المحل
للتغييرات والابدال نوع من التغييرات والياء اقرب
الحروف الى اللام في المخرج قوله نحو تقضى البازي
التقضض النزول قال الجوهري لم يستعملوا من التقضض
تفعل الا مبدلا قالوا تقضى فاستثقلوا اثنتي ضادات
فابدلوا من احديهما ياء كما قالوا تظنى من الظن و
حكيت بالجزم واحسبه لانه ايقنت واللعاع بقلت
ناعم في اوائل ما يبدو ويقال للغت الارض تلع الغاعا
اذا انبتها فاذا اردت انك تناولتها قلت تلغيتها
واصله تلغعتها فكرهوا ثلث عينات فابدلوا الاخيرة
ياء وقال ابو عمرو اللعاعة الكلأ الخفيف رعي او لم
يرع وذهبت الجزف فنوهاد وحجة فقد حزف صمصمت
ان قلت لعله ان اسكنت قوله منا السماء الخ

قال القاضي في قوله كمن تمنا النار المتلهب يصطلي
الشيء بالبشارة بحيث يتأثر الحاسة به وقال الزمخشري
في قوله كمثل يستلزم العذاب بما كانه
حتى يفعل بهم ما يريد من الآلام وتاقت الشارح وفيه
بان المثل ليس من خواص الاحياء وانما هو تلاقي
الجسمين من غير واسطة في كما ان يقدر الارادة او
يقال عبر بالفعل عن ارادته كما يعبر به عن مشارفته وعن
القدرة عليه وكما يعبر بالارادة عن الفعل والاصل
ذلك اقامة السبب مقامه وبالعكس ليصح قوله فخلنا
من قال بنال تمثلا اصاب من باب قولهم ينعم والسماء
على ما ذكره القاضي اسم جنس يقع على الواحد والمتعدد
كالدينار والدراهم وقيل جمع سماوة وقال صاحب
غرر القلائد السماء جمع سموات وهي جمع سماوة بحذف
وجرادات وجراد وقال حمدا القناد المحققون
على ان السماء المظلة للارض مؤنثة لا غير ولهذا
وجهوا منظرة في قوله السماء منفطر به وجوه منها انه
بمعنى ذات انفطار وليس بمعنى اسم الفاعل وجمعها
سموات لا غير واما السماء بمعنى المطر فيذكر ويؤنث
والاغلب التأنيث والجمع في القلة على اسمية وفي الكثرة

على سمي بوزن فعول والاجمع على سموات ثم قال
فاحفظ هذا ولا تلتفت الى ما ذكره الجوهري من ان
السماء على المعنى الاول يذكر ويؤنث ويجمع على
سمية وسموات وزاد المختصر السماء كل ما علاك فاد
ومنه قيل لسقف البيت سماء وسميت سماء لانها
سميت وعلت والاحد بضمتين وثلاثا بفتح الثاء
المثلثة اسما جبل وقيل هو من هو به كرمان بريم
هوتا بفتح الهاء وكسر الواو وتشديد التاء سقط وبضم
الهاء القصر الى الاعلى قوله خلا ان العتاق
من المطايا الخ وقبله فباتوا يدلجون وبات يسري بصير
بالدجى هاد غموس خلا ان العتاق من المطايا الخ
قائله ابو ربيد الطائي يصف اسدا يتصيد صيدا
بليل وبات يكلؤ بمعنى صار والاقتران مضمون الجملة بالليل
وبمعنى عرس قال الخليل البيتوتة وضع كل ذي الليل
وكونك فيه بنوم وعبارة الاساس انك تقول بت ارعى
النجوم مساه انظر اليها ومن قال بت بمعنى نمت فقد خطأ
حكى ابو حاتم السجستاني الاعتماد سمع قوله عم لا بد به ابيت
بائت بدا فقال انا ادري ابيت بدا ثبت بدا فلما قام من
الليلة الثانية واستيقظ كان بدا فرغ وبدا الى الكوع

والدلج سار من اول الليل والاسم الدلج بفتحتين
والدلجة والادلاجة كالجرعة والضربة والادلاج بتشديد
الدال يختص بسار من آخره والاسم ايضا الدلجة والدلجة
بضم ثم بسر ثم بالكسر ثم بالضم وسرى بالفتح و
السرى ايضا ايسار ليلا كان في كله او في بعضه وبالاول
لغة الحجاز والادلاج على ما نص عليه في المجمل والاساس
سير الليل كله فاذا شرع المنكح الشريف من اول
الدلج هو السير في بعض الليل والسرى هو السير في كله
ليس بذاك والبصير ضد الضرير الذي هو ذاهب البصر
وفعيل من ابصر ابصارة وبصرا بمعنى علم والدلج جمع
دجية وهي الظلمة والهداية من الهدى بمعنى الرشاد
ضد الغي بمعنى الضلال والخيبة ايضا وعرف الهداية
الزمخشري بالدلالة الموصلة الى المطلوب وعرفها
الامام الرازي بالدلالة على ما يوصل الى المطلوب
اوصل الربه بالفعل او بالامكان الاستعمالي في الدلالة
الموصلة اكثر وكذا اعرفها المتقدمون من مشايخ اهل
السنة بخلق الاهتداء واستدل الزمخشري في
الكشاف على ما قاله بوجوه ثلاثة واعترض عليه
الرازي ودفع اعتراضات بعض الفضلاء وبعضهم

دفع دفعها لم ار في ايرادها جدوى لكونها مدافعة
ودعوى وعكوس بالغبي المجيب والسبب المهملة بمعنى
الشديد الغوية وخلا يكون حرفا جارا للمستثنى فيقبل
موضعه نصب على تمام الكلام وقيل يتعلق بما قبله مع
فعل او شبهه على قياس الحرف الجر وقيل هي في موضع
نصب ان كان موجبا وبدل ان كان منفيا وصوب الاول
صاحب المغني لانه لا يوصل معنى الافعال الى الاسماء
بل يزيل معناها عنها فاشبه في عدم التعدية الحرف
الزايد ولانه بمنزلة الا وهي غير متعلقة وعند بعض النحاة
هو مصدر مضاف اذا جرها بعد ويكون فعلا مستقرا ياصبا
له وان كان لازما في الاصل من خلا المكان لتضمنه معنى
المجاوزة ولذا استثنى به وان لم يكن تنيا ولا يستثنى به
الا اذا كان متصلا وفاعله ضمير مستتر عايد الى مصدر
الفعل المتقدم عليها واسم فاعله او البعض المفهوم من
الاسم العام والجملة مستانفة او حالية وقد يحذف فيه على
خلاف في ذلك وما خلا لا يكون ما بعد الا النصب لانها ما المصدرية
يعتبر الفعلية وموضوعه نصب على الحال عند السيرافي لانها
الصريحة في ارسالها العراك وقبل على الظرف لنيابتها عن
الوقت وقال ابن خروف على الاستثناء كالنصاب غير

زرقا مواغير زيد واجاز الجرمي الاخفش والكسائي
والفارسي وابن جني والجرمي والزيدي على زيادة
ما وردت عليه ما بالحرف لا يزاد اولا واجيب بانه مع
ثقة الاول وبان لا يزاد اولا في قولهم لا اقسم وردت
عليهم ايضا بانهم ان قالوا بالقياس فغير مسلم وان ما تزاد
قبل الجار والمجرور بعد نفي عما قليل وفيما رحمة و
ان بسماع فشاذ لابعاس عليه والعياط بكسر العين جمع
عيطاء وهو الكريم والجواد من كل شئ والمكلما جمع مكلمة
وهي الابل سميت بها لان ركب مطاها ان ظهرها و
قبل لانها تملأ زور الراكب ابو تمام وهي تذكر وتؤنث فاصلها
مكيوة اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون
فقلبت الواو ياء وادغمت قال في لباب التفاسير هذه
ضمير الجمع القليل وهي وهاضمير الجمع الكثير وقال في الكواشي
وربما عكسوه وذكر الشارح في شرح الكشاف قال
الفراء تقول العرب فيما بين الثلثة الى العشرة فيهن و
فيما جاوزها فيها يكنى عنه جمع القلة كما يكنى عن جماعة
الاناث وعن جمع الكثرة كما يكنى عن الواحدة المؤنث
وشوكس جمع اشوس بالشين المعجمة المتقدمة والسين
المهملة المتأخرة وهو المنكر الذي ينظر بمؤخر عينه

قول

قول فاكثر من ان يحصى قيل عليه ان ما بعد
من لا يصلح ان يكون مفضلا عليه اذ ليس مشاركا
لما قبلها في المعنى اعني الكثرة واجيب ان كلمة من
متعلقة لما يتضمنه اسم التفضيل اي متباعدة من الاحصاء
وردت بان الكلمة من اذا لم تكن تفضيلية فقد استعمل افعل
التفضيل بدونها في الاشياء الثلثة ولا شك ان التفضيل
مراد فالمعنى اكثر مما يمكن ان يحصى الا انه تسامح في العبارة
اعتمادا على ظهور المراد او نظهر بهذا الكلام المعنى المقصود
وان اريد بتصوير التقدير قبل اكثر من متعلق الاحصاء
ورد الرد بان للمجيب ان يقول اسم التفضيل في معنى
فعل مفيد للزيادة وهو يتباعد ويتعالى ويترقى وتخريجها
على سبيل المجاز فلا يلزم ما ذكره وبان ضمير يحصى عائد الى
الابدال قطعا فالقول بان هذا الضمير عائد الى ما يسبب
بمذكور مع القول بحذف الموصول مع بعض الصلة
مما لا وجه له وبهذا علم حال ما يقال في الجواب بان
على حذف المضاف اي ذي ان وفيه بعد وبان في
يحتمل ان يكون بمعنى مع وفاكهة في بعلم الستر واضفى وقال
محمد بن مسعود في كتابه البديع ان الذي وان المصدرية
يتعارضان فجمع الذي مصدرية على ما قال به يونس

والفراء وابو علي الفارسي وارتضاه ابن خروف
وابن مالك وجعلوا منه قوله ﷺ ذلك الذي يبشر الله
عباده وقوله ﷺ وخضتم كالذي خاضوا ويتعين ان يكون بمعنى
الذي كقولهم زيدا عمل ما ان يكذب اي من الذي يكذب
فعلى هذا لا يرد شيء فيما ذكره وزيد امثاله وردّ صاحب
المغني هذا القول بانّي لم اعرف قائلا به ورد بانه لا
يلزم من عدم العلم بقائل قولٍ عدم قائله ولا من عدم
قائله فيما مضى عدم صحته وقد وجه صاحب المغني
امثالها بان يكون من الكلام تأويل على تأويل فيقال ان
والفعل بالمصدر وبتأول المصدر بالوصف كما قيل
في قوله ﷺ وما كان هذا القرآن ان يفترى اي التقدير
ما كان مفترى وفي شرح الكشاف للشارح ان هذا
قليل جدا وانما كثر في صيغة المصدر وان كان بمعنى المفعول
بواسطة كما قيل في الحكم انه بمعنى المحكوم عليه وبه
وفي البرهان انه بمعنى ما يراهن عليه والفضال بمعنى ما
يتفاضل عليه وفي قوله ﷺ ثم يعود وا لما قالوا اي بمعنى يعودون
للقول فيهم وهذا مجاز شائع لاجتناح الى تقدير في آحاد
وبان الفعل ضمن معنى البعد فمن المذكورة ليست بجانية
للمفعول به متعلقة بافعل لما تضمنه من معنى البعد لا لما فيه

معارضة

من معنى الوضع والمفضل عليه متروك ابدا مع افعل
هذا لقصد التعميم وهذا قريب مما ذكره الواد قوله
ورمز خفي الرمز على ما ذكره البيضاوي اشارة بتحريك يد
او رأس واصل التركيب وضد الرامز للبصر على ما ذكره
السكاكي ان تشير الى قريب منك على سبيل الخفية فما
في تلويح الشارح وفي شرح المفتاح للشريف حيث
قال على وفق ما في مختصر الصحاح الرمز الاشارة بالشفة
او الحاجب من ايهام اختصاص الرمز بما ليس على
ما ينبغي ثم ما ذكره السكاكي حيث قال وان كانت
الكناية قد تكون مسافة قريبة مع نوع من الخفاء كالرمز
والملاحة اسم الرمز عليها مناسبا وان كانت لا
مع نوع الخفاء كالرمز والملاحة اسم الايماء والاشارة
عليها مناسبا بناء على ما في حواشي المطول لحسن
الفناري حيث قال الايماء الاشارة الخفية وقد
يستعار الاشارة الخفية مطلقا ويستعمل فيما يكون
بحسب الكلام وبما ذكر من اعتبار الخفاء في الرمز
عرف ان قول الشارح رمز خفي اما لمحض التجريد
في الاول او التنصيص في الثاني قوله وكان
الاولى ان يقال الخ قال قد يصير غير حرف التضعيف

حرف علة كما في ضنادي وثعالي وسادي والاصل
ضنادع وثعالب وسادس فحذف كلا منها في الاصل
لكن كلامه في نثر السالم حيث قال قيد الحروف
بالاصلية ليدخل ما ابدل احد حروفه الصحيحة حرف
علة او بعيد العموم **قوله** بقال ادعمت اللجام
الفرس الخ اظهر ان نصب الفرس بنزع الخافض
بدل عليه قوله ادعمت الثوب في الوعاء قال
بعضهم في مثله وفي ما قبله ما قدمناه الاولى ان يحذف
حرف الجر وينصب اقامة للمنصب مقام الجر كما في الله
لافعلن والثانية ان الفعل اذا تعدى بحرف الجر
ينزع الحرف ويتعدى بنفسه كما في واختار موسى
قومه وقال ابن التجيبي في شرح انوار التنزيل ان
النصب بعد حذف الخافض على علامة المفعول به لان
حروف الجر انما تدخل الاسماء لافضاء معاني الافعال
اليها فتكون تلك الاسماء معاميل لتلك الافعال منصوبة
المحال لعدم ظهور النصب فيها لفظا لضرورة وجود
آثار تلك الحروف وبما حذف مانع ظهور نصبها المحلي
عادت منصوبات على المفعولية وقال مولانا احمد
الفناري في حواشي التلويح الناصب في صورة

النصب بنزع الخافض

نزع الخافض هو الفعل المذكور فانه من جملة الامور
التي يتعدى بها الفعل القاصر كما صرح به في اللب فكأنه
يتعدى بعد اسقاط الجار لتضمنه معناه اللغوي فالنصب
النصب الى نزع الخافض اسناد الى الشرط لبعض
يشترط وجوده لوجود المحل ونزعه لظهوره **قوله**
من عبارات الكوفيين ان المنسوب الى الكوفة وبها
في الاصل الرملة الحمراء وبها سميت الكوفة قال
النووي في تهذيب الاسماء الكوفة البلدة المعروفة
ودار الفضل واهله مقرها عمر بن الخطاب وتسمى
كوفة الجند لان جند سر جماعة فيها **قوله** من عبارات
البصريين ان المنسوب الى البصرة وبي في الاصل
حجارة رخوة الى البياض ما هي وبها سميت البصرة
وهي مثلثة الباء حكاها الازهري وغيره افصحها الفتح
والبصريان البصرة والكوفة بناها عتبة بن غزوان
في خلافة عمر سنة سبع عشرة ويقال لها قبة الاسلام
وفخر ان العرب لم يعبد صنم قط بارضها وبي اقوم البلاد
قبلة لما في النجم الوهاج **قوله** والفرق ما
الادغام الى قوله في غاية الفتاح لما فيه من العود
الى حرف بعد النطق به قال بعض الفضلاء التتابع عند المزط

بين الحرفين تجعل اللفظ بهما بمنزلة الوشيجة فلذلك اختير
الابدال والتقارب المخرج تجعل اللفظ بهما بمنزلة حبلين
المتباعدين وشبهه بعضهم بوضع القدم وراء خطوة موضع
وبعضهم باعادة الحديث مرتبا وكل ذلك مستكره بل
اذا كثر الطعام واحد التذت النفس ملته وكرهته
تكليف باعليه فيه كلفة العمل اذا رجع اليه بعينه
وكذلك صارت الحروف المتباعدة المخارج احسن
في التأليف واسهل مما قرب مخارجه قوله
لايقال ان قوله ان تسكن وكو جعل تسكن ثلاثيا
معلوما وبدرن رباعيا مجهولا لاير دشئ لان المعنى
في الادغام سكون الحرف الاول اعم من ان يكون
ساكنا بالسكانك او ساكنا في نفسه وادراجه في الثاني
قوله بالطريق الاولى قال علاء الدين البسطامي
في حاشية المطول والاعتذار بالاولوية غير معتبر
في التعريفات قطعا كما قال الشارح في المطول و
الاعتذار بانه ترك التقييد بقوله في الظاهر في تعريف
الحقيقة مع كونه مرادا اعتمادا على انه يفهم عما سبق في
تعريف المجاز اولا يمكن لايلتفت اليه في التعريفات
قوله اعني مصدرا اشارة الى ان نصب

مصدرا

مصدرا بفعل محذوف وقد يجوز ان يكون بالحالية
على قول من اجاز وقوع الحال من المضاف اليه
مطلقا قوله والضابط انه يجب في كل فعل الخ
فان قيل ينتقض هذا الضابط بنحو قول وقيل
واقتتل وتتنزل وتتباعد فان كلا منها فعل اجتمع
فيه حرفان متجانسان لم يقع بينهما فاصل والاول متحرك
واجيب عن الاول بانه لو ادغم التبس المجهول
قول وعن الثاني بانه لو ادغم يلزم ضم الباء في مضارع
وهو مرفوض وعن غيرهما بانه لو نقل حركة التاء الى
الساكن وادغم التاء في التاء يسقط همزة الوصل
ويقال قتل فيلتبس بالماضي من التفعيل ولو
اسكن التاء الاولى من تتنزل وادغم في الثانية
احتيج الى همزة الوصل ويقال انتزل فيلتبس
بمضارع تنزل لاحتمال ان يكون الهمزة للاستفهام
وكذا لو ادغم في اتباعد التبس المضارع بالماضي
لاحتمال الهمزة للاستفهام فان قيل جواز الادغام
فيها يستلزم جواز الالتباس فينبغي ان لا يجوز كما
لا يجب قلنا جوازه لا يستلزم الا جواز الالتباس
وجوبه يستلزم وجوبه وهو قبيح وقبيه نظر لانهم

صرحوا بان اللبس في الفعل لا يمنع من الادغام لانه
يرتفع في بعض الصور باتصال الضمير المرفوع وفي البعض
بالمضارع وفي البعض بصيغة الامر مع انه لم يجتمع
اللبس في تتنزل وتتباعد لفظا والاولى ان يمثال
على وفق المفصل وشرح ابن الحاجب لم يجب
الادغام في اقتتل لان التاء الاولى من الثانية في
حكم الانفصال لان تاء الافتعال لا يلزمها وقوع تاء
بعدها لخواحترم فهي شبيهة بقوله بعت تلكا وكم يجب
في تتنزل وتتباعد لانه لو ادغم احتيج الى همزة الوصل
ولا يجوز ادخالها على المضارع نقل عليه في شرح
الشافية **قوله** اذا كثر ضبابها الضباب جمع ضبابة
وهي سحابة تنشئ الارض كالدخان **قوله** اني
اجود لاقوام وان حرموا واولى مهلا اعاذل قد
جربت من خلقي في المختصر المهل بفتحتين التؤدة
وفي المغرب بالسكون التؤدة والرفق وبالتحريك
التقدم وقولهم مهلا يا رجل وكذا الاشياء الجمع والمؤنث
بمعنى امهل وقيل انه منصوب على المصدر او الكلمة
حرف نداء وفي عال اسم امرأة اصلها عاذلة رخمت و
التجربة الاختبار في المختصر المجرب بفتح الراء الذي

قد جرب الامور واحكمها فان كسرت الراء جعلته
فاعلا لان العرب تكلمت به بالفتح وقال ابن السيدة
المجرب الذي اختبرها عندك والحلوب بضم الحاء وسكون
اللام وضمها السجية الطبيعة واختلف في تغير الحلوب
قال بعضهم لا يمكن تغييره ان خيرا وان شرا وقال
بعضهم يمكن تغييره لما روي عنه صلعم حسنوا اخلاقكم
فلو لم يمكن لما امر به والحق ان اصل الخلق لا يستطيع
احد تغييره واما اخلاق شيمة والكمالة فقد يمكن ذكره في شرح
البردة والجود السخاء والاقوام جمع قوم وهو جمع
الجمع لان قاوم والقوم اسم لجماعة الرجال خاصة فالفظ
مفرد بدليل انه يثنى ويجمع ويوحد الضمير العائد اليه
ذكره في التلويح والايراد الصواحبات لان الدليل مجموع
كونه مثنى ومجموعا والارماح رماحان رماحات لان
شاذ او الدليل مجموع الامور الثلثة ويذكر ويؤنث
لان اسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها اذا كان
للآدميين يذكر ويؤنث ويجوز ان يدخل فيه التاء باتباع
ذكره في المختصر وقد المجمل القوم جماعة الرجال خاصة
لانهم القوام بامور النساء وهو في الاصل جمع قائم كصوم
وزوم في جمع صائم وزايم او تسمية بالمصدر والشارح

لفقوله عن هذا التفصيل قال في التلويح والتحقيق
ان القوم في الاصل مصدر قام فوصف ثم غلب على الرجال
خاصة لقيامهم بامور النساء ذكره في الغايب وينبغي ان
يكون هذا تاويل ما يقال ان قوما جمع قائم كصوم جمع
صائم والا ففعل ليس من ابنية الجمع تقول ضننت
بالشئ يضنن ضنا بالكسر وضننانة بالفتح اذا بخل به
من باب علم وقال الفراء هو لغة من باب حسب قوله
او ممتنع قد ذكرنا في اوايل الكتاب ان المراد بالامتناع
في استعمالات الادباء ما هو في مقابلة التحقق والوجود
قوله والادغام جائز قال قيل ان حرك الاول
وجب الادغام والا امتنع فلا يتصور الجواز قلنا
التحريك جائز فكذا الادغام المتنزع عليه قوله
لغة الحجازيين اي المنسوبين الى الحجاز وهو مكة
والمدينة واليمامة وقراها والطائف مع وادبها و
ملهو وفدك من قرى مكة وخيبر من قرى المدينة وذي الكويطع
والنهاية تلك فوهة في بعض الكتب تصحيف اليمامة باللام
قال ابن الصلاح وهو غلط لان تهامة لا تدخلها الالف
واللام واليمامة يلزمها الالف واللام وسمي الحجاز حجازا
لانه حجز بين تهامة ونجد وقيل لاحتجازه بالحرار الخمس

وهي

وهي حرة واقم وحرة راجل ليلى وحرة بني سليم وحرة
النار وحرة وبرة والحرة ارض ذات حجارة سود
نخرة كانها احرقت بالنار وجمعها حرار بالكسر وحرات
وحرون جمعوها بالواو والنون والحمامة مدينة
بقرب اليمن على اربع مراحل من مكة وبين حلتين من الطايف
قيل سميت باسم جارية زرقاء كانت ترى الراكب
من مسيرة ثلثة ايام وكانت تسكنها ذكره في النجم الوهاج
قوله ومن يكن حذف نون يكن تشبيها بحروف العلة
قال بعضهم شبه بها في امتداد الصوت وقال الرضي
النون مشابهة للواو في الغنة وقيل تشبيها بالتنوين
وقال آخرون حذف تخفيفا لكثرة الاستعمال كما ذكره
ابن يعيش في بحث اللفيف المقرون واحتج الاولون بان يحذف
من الصحيح مثل لم يبل ولم يحص ولم يعض ونحوها ومنع
كثرة الاستعمال انهم يغيرون بكان ويكون عن كل الافعال
فيقولون كان زيد يقوم وكان زيد يجلس ذكره في شرح
المنظومة قال وصلت ساكن وقفت النون ولا يجوز
سيبويه سقوط النون عند ملاقات ساكنا واجاز يونس
وهو قليل ذكره في شرح الالفية وقد مر في بحث المضارع
والفضل الزيادة وكل عطية لا تلزم فهي تعطى بمثال له

فضل والبخل بالضم وبالفتح وبفتحتين ضد الجود و
بخل بكذا من باب قتل وطرب وبخلا ايضا بالضم فهو باخل
وبخيل والمعنى من يكن صاحب فضل وبخل يفضل على قوم
ينبغي ان يستغني عنه وينبغي ان يذم بقي ههنا فائدة
وهي ان جماعة منهم المبرد وابو علي الفارسي وابن
جني والجرجاني وابن برهان والشلوبين ذهبوا الى
ان الفعل الناقص لا يدل على الحدث ولا يكون له مصدر
ولذا سموه ناقصا وجعل الخبر عوضا عنه وكذا لا يحذف
ولا يتعلق به الظرف والجار والمجرور ولا يصلح صلة
للحرف المصدري ولا يجيء منه الحال ولا يدخل على خبره
لام كي لدلالته على المفعول لخلافا للكوفيين وفي قوله
وما كان الله ليذر المؤمنين الخبر محذوف وقال ابن
هشام في المغني والصحيح ان الافعال الناقصة كلها
دالة على الحدث الا ليس فيثبت به الاحكام المذكورة
فتسميتها ناقصة لعدم تمامها بالمرفوع وقد فصل الشارح
واشار صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى وقوا ما
كنتم تكنزون حيث قال او ويال كونكم كافرين الى
ان الكان الناقصة يصلح صلة لما المصدرية وان الكون
يصلح مصدرها لانكاد وقع في بعض كتب النحو انه لا يصدر

الا للتتمة فلا وجه لما قال ابن التمجيد في تفسير قوله
كيف يكون للشرطين الآية من الافعال الناقصة لا يتعلق
بها الجار وكما قال ابو البقاء في قوله بما كانوا يكذبون
ان ما مصدرية وصلتها يكذبون وقد استدل لمثبتي التعلق
بقوله لكان للناس عجبا ان اوحينا لان اللام لا
يتعلق بعجبا لانه مصدر ومؤخر لا باوحينا لفساد المعنى
ولانه صلة لان واعترض عليه بان المصدر الذي ليس
في التقدير حرف موصول وصلته لا يمتنع التقديم
عليه وبانه يتوسع في الظرف ما لا يتوسع في غيره
وبانه يجوز تعلقه بمحذوف هو حال من عجبا على حد
قوله لعزة موحشا طلل قوله بني تميم الابن من البناء
لانه مبني ابيه ولذا كان نسب المصنوع الى الصانع
فيقال ابو الحرب وبنت فكر قوله وفيه نظر والجواب
ان المراد بالادغام الاسكان من ذكر الكل واراد
الجزء وذلك شايع فالمعنى لان الادغام ابو الاسكان الاول
موقوف على تحرك الثاني الساكن وهذا مطوي
وهو ان تحرك الثاني موقوف على الاحكام ان على اسكان
الاول لئلا يتوالى الحركات فيلزم الدور لحاصله نفي
الملزوم وهو الادغام بنفي اللازم وهو الاسكان

قوله ولا يندرج في الواحد والواحدة فيه ان
يندرج فيه الواحدة بطريق التغليب او بطريق الا
لان علة جواز الادغام في الراجح عند دخول الجازم
سكون آخره فالواحدة الغايبة كذلك وكذا انا تقول
المراد من فعل الواحد لفظه فيكون علما والعلم يصح تاويله
بالصفة المشتهرة مسماه بها كما عرف زيد حاتم
ولكل فرعون موسى حيث قالوا رب جواد ولكل
جبار عادل ماهر فيكون المعنى والادغام جائز فيما
يكسر آخره اذا دخل الجازم قوله لانه يندرج
فيه فعل الواحدة المخاطبة فيه ان الاضافة للعهد
والمعهود المفردات المخمنة قوله اللهم الا ان
يقال اصله عند البصريين يا الله حذف الباء للتكثير
احدهما ان النداء انما يكون في محل الغفلة والله
متعال عن ذلك والثانية ان حقيقة النداء طلب الاقبال
وهو في حقه تعالى محال والميم في تشديد الميم هو انه
عوض عن حرفين او فيه تعريف للحرف بالكلية اذ الاول
من حروف المعجم والثاني من المباني وكثرت الميم
تبركا بالابتداء باسم الله وعند الكوفيين اصله يا الله
امنا بالجزاء اقصدنا فحذفت الهمزة بعد الضم وحرف

اللهم

النداء فاتصلت الميم المشددة باسم الله فصار
وصار الكلمة واحدة ولا يجوز الجمع بينهما الا لضرورة الشعر
كقوله غفرت او عذبت يا اللهما وقد يجوز ان يوصل
بما كقول الاعشى وما عليك ان تقولي كلما سبحت
او صليت يا اللهما ويجوز ان يكون الالف فيه للاطلاق
وزادوا حرفا من جنس ما في آخر الكلمة وهي الميم لضرورة
الشعر واختلف في جواز وصفه فعند سيبويه لا يجوز
لان الميم كلمة برأسها فلو وصف يكون الميم فاصلة
فقوله اللهم مالك الملك تقديره عندنا يا مالك الملك
قال المطرزي تستعمل في الدعاء وقد تجيء جواب
الاستفهام قبل لا ونعم كثيرا من ذلك ما قرأت من حديث
عمر بن سعد وقد اتاه رسول عمر وقال له كيف تركت
امير المؤمنين فقال صالحا وهو يقرئك السلام فقال و
لعله استأنف قال اللهم لا فقال لعله فعل كذا قال
اللهم لا في حديث طويل وكان المتكلم قصد اثبات الجواب
مشفوعا بذكر الله كي يكون ابلغ واوقع وفي نفس اب مع
الخ ويعلم انه على يقين من ايراده وبصيرة في اثباته
قد جعل نفي مرضه من اقبل على الله لبجيب فيما
سأله مثلا وقالت ان من كان حاله هذه لا يتكلم الا بما هو

صدق ويثبت وحق مبين وقد يؤتى بها قبل الا
اذا كان المستثنى عزيز الندرة او كان قصد تم بذلك
الاستظهار بمشية الله تعالى في اثبات كونه ووجوده
ايذانا بانه بلغ في الندرة حد الشذوذ وهذا اكثر في
كلام الفصحاء او لنفي الاثم والخطأ الحاصل بنفي الحل
او اثباته والواقع خلافه نحو ما جاءني القوم الا
زيدا فعصاه لانه آخذ في باب ما كلامه الاول غير
تام بل محتاج الى المستثنى او لتأكيد كلام عند المستمع
فكأنه قال ايها المستمع اعلم اني ادعو اليه ليشهد
على كلامي انه حق واستثناؤه صدق **قوله** الخ
عن تقتضي الكف والتعفف والاعتكاف
الاخذ على غير الطريق **قوله** كبعض الشئ وعليه
في المختصر عضه وبه وعليه فتضره فيها ليس على ما ينبغي
وقول صاحب المفتاح ولا بعض فيه بفرس قاطع
من قبيل تحرق في عراقيبها فتصلي يعني نزل المتعدي
منزلة اللازم للمبالغة نحو فلان يعطي ويمنع ثم عدي
كما يعدى اللازم والفعل كما ينزل منزلة اللازم بقطع
النظر عن المفعول بلا واسطة كذلك ينزل منزلته
بقطع النظر عن المفعول بواسطة ذكره شرح

المفتاح

المفتاح الشريف قوله الساكن اذا حرك حرك
بالكسر اعلم ان الحركة والسكون بالمعنى المشهور
مختصان بالاجسام وان المراد بالحركة الحرف كونه بحيث
يمكن ان يتلفظ بعده باحدى الحركات الثلث وبسكونه
كونه بحيث لا يمكن فيه ذلك ذكره الشريف في شرح
الكشاف **قوله** لما بين الكسر والسكون من التناسي
يعني تناسي زيد وعمرو اذ الاخذ كل منهما صاحبا لحاله
وفي لباب التعاسب والاخوة تستعمل في النسب وفي المشابهة
والمشاركة في الشئ ووجه التناسي ان الكسر لثقله
يناسب العدم وهو السكون وقال الشريف في شرح
الكشاف الكسرة اخت السكون لانها المحرج بمعنى ان
الحرف الساكن والمتحرك بالكسرة قريبان في الادراك
ورفع اللسان بهما **قوله** ولكن ان تقول الكسر في
لم يزد لمتابعة العين قال صاحب القواعد والفوائد
العرب تتبع الحرف الحرف والكلمة الكلمة اما ما قبل ما بعده
واما ما بعد لما قبله كما قرئ قوله فلامه الثلث بكسر
الهمزة اتباعا للام المكسورة قبلها والميم المكسورة
بعدها وقد قرئ ايضا الحمد لله شاذ بكسر الدال اتباعا
لكسرة اللام في لله والحمد لله بضم اللام اتباعا لضمة

الدال في الحمد من قبيل الاتباع الجر على الجوار كقول
الشاعر • جحرضت فرّب • خفض ضرب اتباعا لضبب
وهو صفة لجحر وقال القاضي في انوار التنزيل وهو
كثير في القرآن والشعر وللنحاة باب في ذلك وقال
ابن هشام في مغني اللبيب العاشرة ان
الشيء يعطى حكم الشيء اذا جاور وثم قال والذي عليه
المحققون ان خفض الجوار يكون في النعت قليلا
وفي التوكيد نادرا ولا يكون في النسق لان العاطف
يمنع من المجاورة ثم قال انكر السيرافي وابن جني الخفض
على الجوار وتأولا البيت المذكور وذكر ابن مالك في
شرح عمدته ان الواو تنزل بجوار العطف على الجوار
في الجر خاصة وجوزه صاحب الكشاف وصاحب
الغرايب والقاضي البيضاوي ثم قال صاحب القواعد
والفوائد وشرط الخفض على الجوار ان لا يقع في محل
الاشتباه كما يقال جاء غلام امرأة عاقل بالجر على
جوار امرأة وجارية رجل عاقلة على جوار رجل لان
اثبات التاء وحذفها ينفي الالتباس ولو قيل جاء
غلام رجل عاقل بالجر ليكون عاقل بالجر صفة للغلام
لم يجز لوقوعه في محل الاشتباه وما قيل في ارجلكم بالجر

مائدة

من انه عطف على ايديكم فخفض لمجاورة رؤسكم
رده ابو عبيدة لوقوعه في محل الاشتباه وقال
صاحب الكشاف في تفسير سورة البراءة وقرئ وارجلكم
بالجر لوقوعه في جوار المجرور وهو من المنكر بحيا ورد
عليه بانه قد علم من قوله فاغسلوا وجوهكم وايديكم
وارجلكم وفي مواضع من كتابه ان فائدة العطف
على الجوار ان كان المعطوف من المعطوف عليه
بعض معناه ولا يجوز ذلك ههنا ثم قال ابو عبيدة المسح
هو المس والغسل جميعا فبالنسبة الى الرأس مس
والى الرجل غسل كقوله ان الله وملائكته يصلون
على النبي الآية فالصلوة من الله الرحمة ومن الملائكة
استغفار وطلب تعبدا المسح بمعنى المسح في الرأس
وبمعنى الغسل في الرجل فعل النبي عم والصحابة و
التابعين وقال صاحب مغني اللبيب الصواب عندي
ان الصلوة لغة بمعنى واحد وهو العطف وذا
بالنسبة الى الله الرحمة والى الملائكة الاستغفار
والى الآدميين دعاء بعضهم لبعض واما ما قيل من
قوله ان الله وملائكته يصلون في قراءة من رفع
محمول عند البصريين على الحذف من الاول للدلالة

الله عليه والصلوة المذكورة بمعنى الاستغفار والمحذوف
بمعنى الرحمة فبعيد من جهات الاولى اقتضاؤه
الاشتراك والاصل عدمه حتى ان قوما منعوه ثم المثبتون
لم يتولوا منع عارضه غيره مما يخالف الاصل كالمجاز
قدم عليه والثانية انا لا نعرف في العربية فعلا واحدا
يختلف معناه باختلاف المسند اليه اذا كان الاسناد
حقيقيا والثالثة ان الرحمة فعلها متعد والصلوة
فعلها لازم ولا يحسن تفسير اللازم بالمتعدي والرابعة
انه لو قيل كان عم دعاء عليه لكفى المعنى وهي ممنوعة اذ فيها
صحة حلول كل منها محل الآخر واعترض عليه الدماميني
بان ذلك معروف يقال ارض الرجل وارض الجذع
فالاسناد حقيقي في الموضعين والفعل واحد واختلف
معناه باختلاف المسند اليه لان معناه عند اسناده
الى الرجل ارعدا وزكم وعند اسناده الى الجذع معنى
الكلب الارضة وهي دويبة تاكل الخشب ومنه كناء
بمثلثة وهمزة ان اسندته الى اللبأ كان معناه ارتفع
فوق الماء وصعا الماء من الحفرة وان اسندته الى البيت
كان معناه طلع او غلظ وطال والتفت وان اسندته
الى شيء من الماشية كان معناه سمن ومثله كثير ثم قال

هل

هل يجب صحة اقامة كل من المترادفين مكان الآخر
فيه ثلث مذاهب غير واجب قال الامام وهو الحق و
واجب بمعنى انه يصح مطلقا وهو اختيار ابن الحاجب
والثالث التفصيل وهو اختيار البيضاوي والهندي
فان كانا من لغة واحدة صح والا فلا **قوله** وقولهم
ارعوى يرعوي فهو احواوي يحواوي يدل على ان ارعوى
عن القبيح اذا كف عنه وتنزه فعوفل وزنه افعلل
والتاء بدل عن سكون الباء وشذ ما يلزم ضم الواو في المضارع
او تقول انه اعتل قبل النظر الى الادغام فانقلبت لامه
ياء لوقوعها خامسة في الماضي وللانكسار ما قبلها في
المضارع فزال مقتضي الادغام وكذا في احواوي
وهو من الحوة وهي حمرة تضرب الى السواد واصل
احواوي احوى وكما تا اصل ارعوى وارعوو وتطرفت
الواو وما قبلها غير مضموم فانقلبت ياء ثم قلبت
الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وجاز الادغام
والاظهار في مصدر احواوى فمن قال احويت
ولم يدغم فلتناسب فعله ومن قال احويا ادغم
فلانه اجتمعت الياء والواو وسبقت احديهما بالسكون
فقياسه الادغام **قوله** لانه الاصل في حركة التقاء

وذلك لانك اذا اختبرت نفسك وطبيعتها وجدت منها
انها لا تتوصل الى التلفظ بالساكن الا من احد من الساكنين
الا بكسرة خفية خفيفة على الحرف الاول يحسن بها
عند الامتحان والتفطن كما ذكر بكر وبشر في الوقف واذا
كان الكسر بهذه الصفة جرى مجرى اللفظ مطابقا للطبع
فان حرك بغير الكسر فذلك لعارض اقتضى وجوب غير الكسر
او اختيارا او جوازا كوجوب الضم في ميم الجمع اذا لم يكن ما
بعد الهاء مما ان يكون بعد ياء او بعد كسرة مثل لهم المنصوب في
واما كان بعد الهاء مما ان يكون بعد ياء نحو عليهم اليوم او بعد
كسرة نحو بهم اليوم فمنهم من يضم ومنهم من يكسر وذلك
لان اصله منذ فحرك عند الاحتياج بالحركة الاصلية
وكاختيار الفتح في نحو الم الله وهو مذهب سيبويه و
المسموع من كلامهم وقد اجاز الاخفش الكسر قياسا
وقرأ ابو عمرو بن عبيد الله لكن القراء لم يقبلوه وكجواز الضم
اذا كان بعد الهاء من الساكنين ضمة اصلية في كلمة ان كان
الله نحو قالت اخرج وقالت اغزه فان بعد الساكن
الله وهو الحاء والغين ضمة اصلية لان اصل اغزه
اغزو فحذف الواو لالتقاء الساكنين وانما ضم الهاء لانها
تابعة للضمة الاعراب فكأنها قالت اغزوه لان ضمة الميم

غير اصلية فكأنها قالت اغزوه لان الحكم لان ضمة الهاء وان كانت
اصلية لكنها ليست في كلمة ان كان الله وهو لام التعريف
وكاختيار الضم نحو اخشوا القوم ومصطفوا الله ما لم
ان كن الاول واوا والجمع المضموم ما قبلها اسما كان
او حرفا بخلاف نحو لو استطعنا ما لم يكن الواو واو
الجمع فان المختار فيه الكسر وكوجوب الفتح في نون من
مع اللام نحو من الرجل ويكسر على ضعف عكس ما
ابنكم فان الاشهر فيه الكسر وكذا عين الرجل ويضم فيه
على ضعف وقد حكاه الاخفش وجاز في التقاء الساكنين
الجائز النقل ومن النقل بتحريك ان كن الاول بحركة
الذي يستحق للوقف من غير نقل حركته في حالة الرفع
والجر ولم يجز في النصب الا على شذوذ للهرب من التقاء
الساكنين وان كان مفترقا وجاء اضربه بتحريك الباء
بضمة وجاء دابة وشاة بقلب الالف همزة مفتوحة هربا
منه وان كان على حدها بخلاف تأمروني فانه لا تقلب الواو
همزة لبعد الهمزة عنها وثقل الضمة عليها مع ضم ما قبلها

قوله يعني ان المخاطب لان لفظ الامر عند الاطلاق ينصرف
عندهم الى الحاضر قوله ذم المنازل الخ ذم امرء
الذم ضد المدح والمنازل جمع المنزل وهو المنهل بمعنى

المنزل والدار
المنزل والمرتبة

الموضع الذي نزل المعاذ على طريق الاستعارة لان فيه
ماء والدار والمنزلة مثله والمرتبة ايضا وقد يقال المنزل
اسم لما يشتمل على بيوت وصحن مسقف ومطبخ يسكنه
الرجل بعياله والدار اسم لما يشتمل على بيوت ومنازل
وصحن غير مسقف واللوح اسم موضع والعيش بفتح
العين الحياة وانما اشار بالى العقلاء كما اشار
اليه الماضي في تغليبه قوله كان السمع والبصر والفؤاد
كل اولئك حيث قال فاجراها مجرى العقلاء لما كانت مسؤلة
عن احوالها شاهدة على صاحبها او ان اولاء واللا
غلب في العقلاء لكنه من حيث انه اسم جمع لذا وهو يعم
القبيلتين جاء لغيرهم واستشهد بهذا البيت وقال
الكواشي او لكل غالب لما يعقل والايام جمع يوم و
هو المدة من طلوع الشمس الى غروبها عرفا ومن طلوع
الفجر الكاذب الى غروبها شرعا والوقت لغة ليلا كان او
نهارا طويلا كان او قصيرا اذكره في تفسير الكواشي وقد
يعبر عن الشدة باليوم وهذا الاساس ومن المجاز ذكره
في ايام العرب كذا ابن زوقايها وفي الحديث لا يحضر معنا
الا من حضر يومنا بالامس اراد وقعة احد معنى البيت
لا منزلة الحبيب من منزلة اللوح ولا عيش بعد عيشنا

في تلك الايام التي مضينا فيها قوله اعدد من النعمى
التفضل الزيادة ولكل عطية لا تلزم من يعطي يقال
له فضل والنعمة اليد الصنيعة والمنة وما انعم به
عليك وكذا النعمى بالضم والنعماء بالفتح والمد والنعيم
يقال فلان واسع النعمة اي المال كذا في المختصر وذكر
في شرح المشكاة النعمة الحالة الحسنة وبناء النعمة
بناء الحالة التي يكون عليها الانسان كالجلسة قال الامام
الرازي النعمة عبارة عن المنفعة المعقولة على جهة
الاحسان الى الغير وفي حواشي شرح جمع الجوامع
النعمة تطلق على الشيء المنعم به وعلى الانعام الذي
هو ايصاله الى المنعم عليه وفي تفسير الكواشي الانعام
ايصال الاحسان الى سواك بشرط ان يكون نافعا
فلا يقال انعم فلان على فرسه والقياس اذا ما جاء كما
لكنه التفت من الخطاب الى الغيبة والخير ضد الشر
قال الراغب الخير ما يرغب فيه الكل كالعقل مثلا و
العدل والفضل والشيء النافع والشر ضده وقيل
الخير خيران مطلق وهو ان يكون مرغوبا فيه بكل حال
كالجنة ومقيد وهو ان يكون خير الواحد وشر الآخر
كالمال وقال بعض العلماء لا يقال للمال خير حتى يكون

كثيرا قال ره وانه لحسب الخبرة بذلك راجع شرح التبيان
وذكر في شرح المنار الخبر حصول الشئ لما من شانه
ان يكون حاصلا لاجل مناسبة ويطلق به والفرق بينه
وبين الكمال اعتباري فان الحاصل المناسب من
حيث انه حاصل من القوة الى الفعل كمال ومن حيث
انه مؤثر خبر وفي شرح المنظومة الخبير يستعمل بمعنى
العالم وافضل واتقن الا انه لا يستعمل على وزن افعل
وفي شرح المشارق في حديث انهم لا خبر منهم اتى بصيغة
افعل مشتقا من خبر مبالغة لان خبرا كان مصدرا مفيدا
للتفضيل والبيت من الطويل وصار المصراع الاول
على فعلن والمصراع الثاني جاء على الوزن قوله
هاء الضمير يلزم وجه واحد منه اذا اتصل بالمجزوم
حال الادغام ضمير المؤنثة لحرف ها وجب الفتح لان
الهاء خفية فكأن الالف وليت المدغم وما قبل الالف
يجب ان يكون مفتوحا او ضمير المؤنث لحرف ها وجب
الضم لان الهاء خفية قوله على الافصح انما قال على
الافصح لان ما قبل الواو والياء يجب ان يكون مضموما قوله
ورد يرده بالكسر سمع الاخفش ناسا من بني عقيل
يقول رده بالكسر فحيث تنقلب الواو والياء فلا يبقى الاستكراه

الفرق بين الخبير والكمال

لان حكم الهاء ان تكسر وتنقلب الواو والياء اذا كان ما قبلها
الهاء مكسورا نحو به وعلامه وغلط ثعلب في جواز الفتح في
نحو رده لكونه ضعيفا لا سماع به واذا اتصل بالمجزوم
حال الادغام ساكن غير ضمير نحو رد الفتح كما رد به عن
يونس قوله فغض الطرف انك من نمير فلا كعبا بلغت
ولا كلابا بفتح الضاد كأنه حرك بالفتح قبل اتصاله باللام
فلما اتصل به ترك على حاله ولم يسمع الضم فيه واما اذا
كان الساكن ضميرا فيجب الالف مع الفتح ومع الواو
الضم ومع الياء الكسر نحو رده ارده ردي للمناسبة
قوله ان نشر الذيل للتحقير اي بنون العظمة لانه
ملزوم لها والذيل هو نعمة من تعظيم الله ربنا هيلل للعلم
امتثالا لقوله ره واما بنعمة ربك فحدث او بنون المتكلم
مع غيره تواضعا لان فيما بنى عن النون من اسناد
الفعل اليه مع غيره اشارة الى اختفاره نفسه عن
الاستقلال بالقيام فحيث نشر الذيل للتحقير و
تشمير الذيل رفعه وهو كناية عن التهيؤ وهي ذكر اللازم
واراده الملزوم مع جواز اراده اللازم او لفظ اريد
به لازم معناه مع جواز اراده معناه او شبه التحقير
بالطويل الذيل فيكون فيه استعارة مكنية واثبت التشمير

المناسب للطريق المشبه به استعارة تخييلية قوله
سميت بذلك لان من شانها وقيل لان العليل لا يتلفظ
الا بها عند الانين فاضافوا هذه الحروف الى العلة
لتلفظ العليل بها لان من عادتهم اضافة شئ الى شئ
بادنى ملابسة وقيل لان هذه الحروف تدخل فى جميع
الكلمات كالعلة تدخل فى جميع الحيوانات قوله
اذ لا يجر فيها ما يجر فيها من التغييرات المطردة اللازمة
كالحذف والقلب فى الاسكان وعدم البقاء على حال
عند مجاورتها لما تضادها من الحركة وقوله فى كثير يتعلق
بيجر به الخ قوله حرف مدا بدا الكتفى به عما ذكر اللين
لاستلزامه اياه قوله يطلقون على هذه الحروف
حروف المد واللين مطلقا قال الرجاز يرد به فهو اما محمول
على هذا التفصيل او تسمية الشئ باسم يؤول اليه قوله
انضغط من ضغط زحم الى حائط ونحوه ومنه ضغطة
البئر بالفتح وهى بالضم الشدة والمشقة قوله ولانه
لما امتنع الى فحمل قال الشريف الجرجانى فى بحث
الالتفات من شرح المفتاح المتعارف فى جواب لما
هو الفعل الماضى لفظا او معنى بدون الفاء ثم قال فى حاشيته
وقد وجد نادرا فى الحديث دخول الفاء فى جواب لما مع كون

ماضيا

ماضيا لكنه قليل وفى الفصل الذى عقد للتقسيم
النظر الى الصحيح والفاسد من شرحه للمواقف
ان جواب لما بالفاء قليل وهو شاذ بالجواز وقال
ابو المكارم الخراسانى فى شرح ديباجة مختصر
الوقاية والمتعارف فى جواب لما الفعل الماضى
لفظا او معنى بدون الفاء وقد تدخل الفاء على قليل
لما فى تمام معنى الشرط حرى به الرضى وعليه ورد
بعض الاحاديث وذهب بعض الى ان جواب لما فى
قوله تعالى ولما جاءكم كتاب من عند الله هو قوله تعالى ولما
جاءهم ما عرفوا كفروا به وضعفه بعضهم الا افاضل بان
جواب لما لم يجئ فى فصيح الكلام الا فعلا ماضيا بدون
الفاء وقال حسن الفناري لا يجوز دخول الفاء فى
جواب لما الا عند ابن مالك اذا كان جملة اسمية و
الجمهور منعوا وقوعها جواب لما وفى شرح اللباب
للشهيد جواب لما فعل ماض او جملة اسمية مع
اذا المفاجاة او مع الفاء وربما كان ماضيا مقرونا
بالفاء ويكون مضارعا قوله وفى الاسماء المتمكنة
المتمكن هو الاسم المعرب المتمكن فى الاسمية فاذا انصرف
مع ذلك فهو المتمكن الامكن لان معنى الامكنية كون

الاسم باقتباعه على اصله غير مشابه للفعل والحرف والمبني
يسمى غير متمكن معناه يستعمل تارة اسما وتارة ظرفا و
غير متمكن معناه لا يستعمل فهو ضربان يصلح ظرفا والاظرفا
كقولك لقيته صباحا وموعدنا صباحا بالنصب فيهما لا
غير اذا اردت صباح يوم بعينه ولا عبرة للعرف بينهما
غير استعمال العرب كذلك **قوله** والاسماء الغير المتمكنة
الى اصلية اما الاسماء المبنية كمن وما وكذا الاسماء
الاعجمية كجالوت وداود فلعدم اشتقاقها واما الحروف
كبلى وعلى فلانها غير مشتقة ولا متصرفة فلا يعرف
لها اصل غير هذا الظاهر فلا يعدل عنه من غير دليل
قوله كمنة اجابة واستعار ولان الواحد قبل المتعدد
قوله لما ثالثة الصحيح وقيل المثال من اللمث المثابة
فسمي به لان امر مثل امر الاجوف في الوزن المحذوف عند
وزنا وقيل المثال من المثول وهو الانتصاب
ومنه سمي علم الامير مثالا لانتصابه امامه فسمي هو
لانتصاب حرف العلة في الاول **قوله** في احتمال
الحركات من الفتح والضم والكسر كوعد بفتح الواو
ووعد بضمها ووجه بكسرها وما ذكرناه ان لم لا نظهر
وجهه في التمثيل لاحتمال الحركات بل للصحة وعدم

الاعلال كما نبه اليه قوله لخلاف الاجوف **قوله**
لما وقع بين الياء والكسرة فان قيل لم لم تحذف
في نحو عيد مضارع اوعد مع وجود العلة قلت
لانم وجودها لان اصله ياوعد فالواو بين همزة و
كسرة وان الضمة قبل الواو اخف من الفتحة قبلها
لانها بعضها **قوله** ثم حملت عليها اخواتها واذ
لم يوجد علة الحذف لئلا يختلف بناء المضارع و
يحرم تصريفه على طريقة واحدة مع ما في الحذف من
التخفيف **قوله** اعني التاء والنون والهمزة
والاولى ان يقول اعني التاء والهمزة والنون
او الهمزة والنون والتاء **قوله** اي في باقي
تصاريفه اشارة الى ان السائر بمعنى الباقي وجعل
بمعنى الجميع ايضا على ما في الصحاح وشرح المفصل
لابن الحاجب وقال صاحب الغايتين استعمال بمعنى
الجميع من غلط العامة وقيل من قال انه بمعنى الجميع
واستعماله في معنى الباقي غلط وقع في لغة العرب فقد
غلط في كل من معاني كلامه وقيل سايرته بقيته
في اخذت من المال بعضه وتركت سايره لان المتروك
بمنزلة البقية وبناء قياما من حيث ان سايره المال وكثر

البقية لما قل ولذا تقول اخذت من الكتاب ورقة
وتركت سائرها وقولهم ما قال الصحاح الا سائرا
بمعنى الباقي قل او كثر لا شاهد له لانه استعمل للاكثر
والبقية للاقل كما قال ابو علي وقد مر زيادة تفصيل
قوله لما مر اشارة الى قوله لانها قوله الاصل
وعلة فالتاء ح للوحدة لئلا يلزم الجمع بين العوض و
المعوض عنه قوله وقبل الاصل وعلة غيره على
قول المص ومن مصدره الذي على فعلة حذف الواو
من وعلى مع انه ليس على فعلة وكوجال ومن مصدره
المكسور الياء لابه دشنة قوله كما مر الكاف بمعنى
المثل اي مثل حذف وعلة او للتعليل اي لما مر مما قوله
لتقارنها عليه مع اعتلال فعلها قال في المغني اثبت كون
الكاف للتعليل قوم ونفاه الاكثرون وقيد بعضهم جوازه
بان يكون الكاف مكفوفة بما ولحق جوازه في المجردة من ما
وفي المقرونة بما الكافة والمصدرية قوله الا فيما
المضارع فيه على يفعل يرد عليه وجهة على قول من
يقول انها مصدر قوله والوجهة اسم المصدر
جواب بسؤال مقدر تقديره انكم قلتم الواو تحذف من مصدر
المعتل العاء الذي على فعلة ولم تحذف من الوجهة فاجاب

بقوله

بقوله والوجهة اسم المصدر يعني ان الواو تحذف من
المصادر والوجهة اسم المصدر قال في الصحاح
الوجه والجهة بمعنى والهاء عوض من الواو والاسم الوجهة
بكسر الواو وضمها وقيل اسم للجهة المتوجه اليها والو
الواو للاحذف من فعلة اذا كانت اسما نحو ولدة
جمع ولد وهو الصبي والعبد وقد يجاب بانها وان
كانت مصدرا لكن ما حذفت الواو تنبيها على الاصل
كالقود واستحوذ على ما قاله المازني وحكاه ابن الشجري
وبعض حواشي تغير الماضي مع التلفظ بالقبول
فتاؤها للوحدة لئلا يجتمع العوض والمعوض عنه
قوله ويجوز ان يكون الضمير جوابا ثانيا عن علة
الحذف في الوجهة لان مضارعه ليس على يفعل بالكسر
قوله والاصل ومعة حذفت الواو كما مر في علة
وقيل كسرت العين في المصدر وجوبا ان لم يفتح
العين في المضارع لاجل حرف الحلق لان الساكن
اذا حرك حرك به وليكون عين المصدر كعين الفعل
الذي جعل المصدر تابعا له في الحذف اما اذا فتح
العين لاجل حرف الحلق فيجوز ان يفتح العين في
المصدر حملا على الفعل نحو نبع سعة وان بقي

على الكسر نحو ريب هيبة **قوله** فنحو الدال ابتداء
الحركة اقرب المتحركات اليها ومن فتحة الباء ولانهم لو
كسروا لزم ما فروا منه من الكسر الاول وهو الكسر
قوله قال عجبت لمولود وليس له اب الخ المختصر
عجب من باب طرب وتعجب واستعجب بمعنى فلام لمولود
بمعنى من كما في سمعت له صراخا او بمعناه فقد استعمل
بها كلوم مبدأ الشيء علة له كما يقال دعا له والديه ودعا
له والديه وناداه له والديه وهداه للطريق والديه لان
معنى انتهاء الغاية والاختصاص حاصلان جميعا لان
من انتهى الى الشيء اختص به ثم شرع في الحكمة التي
شأنها التعجب وقال الراغب التعجب حيرة تعرض
الانسان لجهله بسبب المتعجب منه وحقيقة العجب كذا
ظهر لي ظهورا لم اعرف سببه ويقال لما لم يعهد مثله عجب
وللشيء الذي يتعجب منه عجب وعجيب وعجاب
بالضم وعجاب به وبالتشديد والاعجوبة بالضم مع كثرة
فيها والجمع عجب ولا عجيب وقيل جمع عجب عجائب
واعجوبة اعاجيب والمولد يكون واحدا وجمعا كمولد
بالضم والكسر عجيب فعل وفاعل لمولود متعلق به ليس
حال عن مولود لانه اراد به عيسى عم له خبر ليس اب

اسم ذيب وآ عطف على مولود اراد به آدم عم صغير
لم يلده راجع الى ذيب وكذا ابوان فاعل يلدا والجملة
حال من ذيب ولد وفي هذه القصيدة لغز كثيرة منها
وذيب شامة سوداء في حمرة وجهه مجلجة لا تنجلي بزمان
ويكمل في خمس وتسع شبابه ويهرم في سبع مئين
وثمان الشامة للخال وجمعها شام اراد بذيب الشامة
الى الآخر القمر سوداء تأنيث اسود حمرة الوجه مبتدأ
من الوجنة مجلجة بتقديم الجيم على الحاء المهملة بمعنى
منكشفة وبروحه مجلجة بمعنى فرت عز وجل والانجلاء
الانكشاف والذهاب والزمان اسم لقليل الوقت
وكثيره والباء في بزمان بمعنى في كما في قوله ولقد نصركم
الله ببدر وقد يفرق بين الوقت والمدة والزمان بان
المدة المطلقة امتداد حركة الفلك من مبدئها الى منتهاها
والزمان مدة مقسومة والوقت الزمان المفروض لامر
وكثيرا في انوار التنزيل وقد يقال الوقت اكثر ما يستعمل
في الماضي وكثيرا في النجم الوهاج والكمال التمام وقد يفرق
بينهما بان التمام يقابل نقصان الاصل والكمال يقابل نقصان
الوصف بعد تمام الاصل والشباب والشبيبة خلاف
الشيب يعني ان القمر في اربع عشرة ليلة يصير بدرا كاملا

والحرم كبر السن يعني انه بلد مضى خمس عشرة ليلة
بصير يا قصاد وذبح شامة عطف على ذبح ولدو سعود آي
صفة شامة وفي حر وجه حال من شامة على قول من
يجوز الحال من المضاف اليه مطلقا او صفتها وجملة
حال او بدل او جاعل ظرف لا تجلى صفة مجلة او شامة
بزمان ظرف لا تجلي ويكمل مع فاعله وهو شبابه حال
من ذبح شامة بتقدير مبتدأ قد حذف الواو جائز
وسموع كثير اكتوله لم ير ذو ننن وقد تعلمون آني
رسول الله وقولهم قمت وامسك وجهه وقول الشاعر
بجرت وازرهنهم مالكا وفي خمسا ظرف يكمل وتسع عطف
عليه وتمام على يكمل وفي تسع ظرف وثمان عطف عليه
ومضت صفتها وسط بينهما للنظم قوله ويمكن أن
يدفع بالعناية اي بارادة ان الفتحة في لحي ياجا والسكون
في لحي لم يلد عار عنان والمراد ازالة كسرة ما بعد الواو
بحركة او سكون اصليين والقوم يتحاورون في المحاورات فهم
باستعمال الرفع في مقام الرفع اذا تعلق به نكتة هي المبالغة
في ضعف الاشكال كانه لم يثبت ذكره علماء الدين في
حاشية المطول والعناية تخليص الشخص عن محنة
لو جبت البية ذكره في المرآة شرح المرقاة قوله

اي خاف الخوف توقع مكروه عن امارة مظنونة او
معلومة عند الامي يستعمل في الامور الدينية والدنيوية
ذكره في تفسير الكواشي قوله وهو الاصل والفصيح
قوله لانها اخف من الواو والياء فكلام
السيرافي بدل على ان قلب الواو والياء جوبي لا قياسي و
ان قل ذكره في شرح الشافية قوله وليس
هذا من لغة بني اسد اي ليست اللغة الرابعة من
لغة بني اسد لانهم وان كانوا يكسرون حروف المضارعة
فيما كان ماضيه مكسور العين لبدل على كسرة الماضي
الا انه مختص بغير الياء لثقل الكسرة على الياء فان اصل
بنو اسد يكسرون الياء ايضا كما قال في شرح المراح
وفي لحي يعجل كما صرح به في الصحاح حيث قال بنو اسد
يقولون انا اعجل وانت تعجل وهو يعجل كلها بالكسر
قلت كسرهم الياء فيما ذكر ليس لان كسر الياء مطلقا لغتهم
بل لتعويض احد حرفي اليائين بالاخر وقلب الواو ياء
قوله واهل هذه اللغة وهم قوم من بني كلب قوله
قال الشاعر فقيدك الا تشمعيني الخ قولهم فقيدك لا تبكيك
وقيدك الله لا تبكيك وقيدك الله لا ابكيك يجيء للعرب من المصادر
التي استعملت منصوبة بفعل مضمر والمعنى يصاحبك الله

هو صاحب كل بضعة ذكرناه في الصحاح وكالاصلاح
لادغام النون فانه في اللام وان زائدة يدل عليها قولهم
المذكور على انه قد اختلف فيه لزوم كونها صلة الموصول
الحرف جملة جزئية والا لكفر وبانها كانوا على جواز كونها
امرأة ونهيا لكن الفاضل الرضي قال والاصح عدم
جواز ذلك قيل وجه كونها المصدرية مع الفعل
في تقدير المصدر والمصدر للطلب فيه واعترض عليه
بان الامر والنهي الموصولين بان المصدرية انما يؤولان
بمصدر مأخوذ من المادة التي تدل على الطلب فاذا قيل
كتبت اليه بان قم او بان لا تقم كان معناه كتبت اليه
بالامر بالقيام وبالنهي عنه واما فات الدلالة بالصيغة
فقط على ان فوات المعنى المذكور كفوات معنى المضي و
الاستقبال في الموصولة بالماضي والمضارع عند التقدير
المذكور وان تم مصدرية اما المخففة من الثقيلة متفقا عليها
مع لزوم مثل ذلك فيها في نحو والخامسة ان غضب الله
عليها لان لا يفهم الدعاء من المصدر الا اذا كان مفعولا
مطلقا نحو سقيا ورعيا لا اسماع من السمع بالطاء
على القوة السامعة وعلى محلها وعلى الادراك كالبصر قال
في المختصر ويكون واحدا وجمعا كقولك بضم الدال على قلوبهم

وعلى سمعهم لانه في الاصل مصدر قولك سمع الشئ بالكسر
سمعا وسماعا وقد يجمع على اسماع وجمع اسماع اسامع
قال صاحب الكشاف في تفسير هذه الآية واما ما قيل
من ان مدركات السمع واحدة وهو الصوت ومدركات
البصر انواع وكذا مدركات القلب فغير بين ان دلالة وحدة
على وحدة متعلقه لا تعلم من ان الدلالات هي حدة الشئ
بانها من الدلالة الالتزامية التي يكتفي فيها بتحقق
كان ولو بحسب الاعتقاد في اعتبارات البلغاء و
الشارح بان اعتبارات البلغاء دلالة رابعة كما ان
العادة طبيعة خامسة وقال ابن كمال باشا وعند
البلغاء دلالة رابعة يبتنى عليها كثير من اعتباراتهم مبنى
على الدلالة عرفهم والمنسوب الى ذلك العرف من الاعتبار
على نوعين احدهما ما يظهر وجهه كاعتبار التاكيد في دفع
الشك ورد الانكار والثاني ما لا يظهر وجهه كاعتبار التوكيد
في بعض المجازات المرسلة ادعاء واعتبار التضاد
علاقة في بعض الاستعارات ثم قال هذه الدلالة
التي عليها مدار اعتبارات البلغاء اوسع دائرة من
الدلالات الثلث المعتبرة في سائر العلوم لانها لفظية
لا تختص الا بين اللفظ والمعنى وهذه الدلالة قد تكون

معنوية يكون الدال والمدلول كليهما من قبيل المعاني
والكلام واللوم واللائمة العذل والعتاب يقال نكأت
القرحة انكؤها نكأ اذا قشرتها والقرح بالضم والفتح
الجراح وقيل بالفتح الجراح وبالضم ألم الجراح والقوارح
بضم القاف وفتح الميم وفرئ بفتح القاف والواو والعلب
على مازة المختصر وبالحاء المعلب على مازة شرح المشارق
والظاهر من نص الكتاب والسنة ان محل الادراك
هو القلب وكيفية ادراكه مجهولة وكونه عبارة عن
الروح المسمى بالقوة العاقلة والنفس الناطقة
على مازة التلويح لم يقم عليه شبهة فضلا عن الحجة
ذكره في التوضيح الصحيح وقد يطلق القلب على المضغة
التي في الجانب الايسر والوجع الالم والمرض قال
الجوهري وبنو اسد يقولون يجع بكسر الياء ولا
يقولون يعلم استثقالا للكسرة على الياء فلما اجتمعت
الياآن قربتا واحتملت مالم تحتمله المفردة فمافي
بعض شروح المراح من ان بني اسد على لغتهم فيما كان
الفاء واوا في غير يجل فغير نظر وقوله لانكفائي نائب مفعول
على الاتمين وهو جواب اليمين وقوله فيجعا جواب
النهي اعني لانكفائي والالف للاطلاق قوله

فقابس

قياس متلئب اسم فاعل من ائتلأب الامر ائتلئابا
استقام وائتلاب الطريق امتد واستوى قوله
لان الاصل في كل كلمة ان يكتب بصورة لفظها بتقدير
الابتداء بها والوقوف عليها وهذا اصل معتبر في
الكتابة والاصل الغالب والراجح والدليل والقاعدة
هذا الاصل كتب نحو سرد زيدا وقف زيدا امر من قرى
وتى بالهاء في حالة الوصل لانه اذا وقف عليها وقف
بالهاء وكتب مثل مه انت ومجئ مه جئت بالهاء ايضا
مما اتصل ما الاستفهامية باسم جار لانه اذا وقف على
مه فيهما وقف بالهاء بخلاف ما اذا اتصل ما الاستفهامية
بحرف الجر نحو حتام وحتاما وعلام فانها لا تكتب بالهاء
لانه لا يجب الوقف عليها حينئذ بالهاء لشدة الاتصال بينهما
فصار كأنه شئ واحد وكونها كشئ واحد كتبت هذه
الحروف معها بالفات مع كتبها قبل الاتصال بالياء لوقوع
الالف في وسط الكلمة وكتب عم وخم في من مه وعما
يتساءلون وكتب مما مال وعما مال بالنون فان قصدت
في ما الاستفهامية عند اتصالها بحرف الجر الى الهاء
كتبت الهاء وان جعلت الياء في حتى مه والى مه وعلى مه
والنون في من مه وعن مه ولاجل الاصل المذكور

رسم الخط

كتب يا زيد بالالف في حالة الوصل لان الوقف عليه
كذلك ومنه كلتا هو الله لان اصله لكن انا وكنت تاء
التانيث في لغة رحمة وقمحة بالهاء وقد وقف بالتاء
كتب تا في لغة من راحت وبنت وباب قائمات
وباب قامت هند فانها لا تكتب هاء بل تاء اذ الوقف
عليها بالتاء وكتب المنون المنصوب بالالف لغة زيدا
لان الوقف عليه بالالف بدل من التنوين و
المنون الغير المنصوب لحذف التنوين لغة جاء زيد و
مررت بزيد وكتب اذا بالالف على الاكثر لان الوقف
عليه بالالف على الاكثر وبعضهم يكتبها بالنون تشبيها بها
نون الوقف وقد شرح الهادي لا بد له من نون اذا
الف لانها من نفس الكلمة فهي كنون من وعن ولدن
وقد يوقف عليها بالالف تشبيها بالنون الخفيفة فحق لا يبدل
ان يكتب بالالف لكن الاولى ان يكتب بالنون ايضا فرقا
بينها وبين اذا التي هي ظرف وكتب اضربا بالالف عوضا
عن النون الخفيفة الملحقة بالامر الواحد المذكر على
الاكثر ومنهم من يكتبه بالنون حملا على اضربن نون امر الجمع
المذكر وكان قياس اضربن للجمع المذكر اضربوا بواو
والف لانه اذا وقف عليه اسقط نون التاكيد وعاد

المحذوف

المحذوف وقياس اضربن للواحدة المخاطبة ان
يكتب بياء لانك اذا وقفت عليه اسقطت نون
التاكيد وترد الياء وقياس هل تضربن ان يكتب
بواو ونون لانك اذا وقفت عليه اسقطت نون
التاكيد ورجعت الواو والنون المحذوفتان وقياس
هل تضربنا للواحدة المخاطبة ان يكتب بياء ونون
لانه اذا وقف عليه سقط نون التاكيد وعاد المحذوف
وهو الياء والنون ولكنهم كتبوها على لفظها لغير تنبيها
هذا الاصل وهو انا عند الوقف لحذف نون التاكيد
وترد ما حذف لاجلها او لعدم تنبيها قصد نون التاكيد
لان هذه الالفاظ بغير نون التاكيد ايضا كذلك وقد
يجرون اضربن للامر الواحدة المخاطبة مجرى هل تضربن
لان النون فيه نون خفيفة مثلها والاكثر على كتبه بالالف
لتوالي الامرين المذكورين وكتب باب قاض بغير
ياء وباب الماضي بالياء لان الافصح الوقف على
قاض بغير الياء وعلى الماضي بالياء وكتب حرف الجر
نحو بزيد لزيد وكزيد متصلا لانه لا يوقف عليه مع
كونه على حرف واحد وكتب نحو منكما ومنكم وضربكما و
ضربكم متصلا لانه لابتدا به وبقي هيهات نحو

وهو ان صاحب الكبير شرح الكافية قال اذا دخل حرف
الجر على ما الاستفهامية يلزم انها الحذف عند الوصل
نحو بكم وفيم وعلى هذا يكتب هاء عند الوقف كقولك ان زيدا قد
قدمت الى المدينة ولاهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج
اهلوا بالاحرام فقلت مم فقيل هلك رسول الله ع
وجوز صاحب الكشاف في سورة يس حيث تكلم
على قوله تع بما غفر لي ان يكون ما استفهامية وقال الا
ان قولك بم غفر لي بطرح الالف اجود وان كان اثباتها
جائزا مع تقرير في سورة الاعراف حيث تكلم في قوله تع
فيما اغويتني باثبات الف ما الاستفهامية اذا دخل
عليها حرف الجر قليل شاذ قول في الكتب التعليقية
التعليمية هي صفة كاشفة للتعليقية قول فلا بأس
هذه العبارة اكثر استعمالها في المباح وتركه اولى و
قد تستعمل في موضع كان الاتيان به مستحبا قول كوجه
اي صار شريفا يقال وجه الرجل صار وجيها اي ذا جاه
وقدر ووجه البلد اشرافه قال الامام الرازي معنى
الوجيه ذو الجاه والشرف والقدر يقال وجه فلان
وجاهة وهو وجيه اذا صار له منزلة رفيعة عند الناس
والسلطان وقال بعض اهل اللغة الوجيه الكريم الا ان

اعضاء

اعضاء الانسان وجهه فجعل الوجه استعارة عن اكبر
والكمال قول لكن يرد على المصنف جوابه ان المراد بازا
الكسرة ازالتها بحركة او سكونا اصليين او عارضين بدليل
عليه كلام صاحب الكشاف في المفصل قوله وهو شاذ
المراد بالشذوذ قلة الاستعمال وهو معقب على ان بعضهم
ما شرح الكشاف منع اقتضاء العلة للشذوذ قوله
واما تؤاما ضي يدع قال علاء الدين البسطامي وما
زعمت النحوية من ان العرب اماتوا ماضيه ومصدره
محمول على قلة الاستعمال والا فالنبي عم افصح العرب
وقد روي عنه عم ابن عباس انه عم قال لينتهين اقوام
عن ودعهم الجمعات وعن عروة ومجاهد انهما قرآ ماودعك
بالتخفيف ولكن ان تقول المراد بالاماتة قلة الاستعمال
او علمه لكن النادر لم يعد مستعملا فان قيل قرآءة
ماودعك بالتشديد تدل على ان مجرده مستعمل قلنا
استعمال المزيد لا يستلزم استعمال المجرد كاعطى
واحمر حيث لا يستعمل عطو ولاحمر قول ولاواد ع
وكذا لا يستعمل الزمان والمكان والآلة والمصدر
قول ليت شعري عما طلبني الحبيب للتمني وهو
طلب حصول شيء على سبيل المحبة المجردة وقيل مطلق التمني

الى حصول المتمنى فلا يكون الطلب ولا مستلزما له لان
العاقل لا يطلب ما يعلم استحالته وقيل الامر
كثيرا ما يطلب المحال ويطلبه ويستعمل في المحال العقلي
والمحال العادي والممكن المستبعد بحيث لا يتوقع
ولا يطمع فيه فان المتوقع يستعمل فيه لعل والمطموع فيه
يستعمل فيه عسى قال في الصحاح شعر بالشئ بالفتح
يشعر شعرا بالكسر فطن له ومنه ليت شعري وقول من
قال في شرح قول المفتاح ما فطن لمقتضى الحال
ان فطن متعد بنفسه فنزل منزلة اللازم ثم عداه
باللام ليس على ما ينبغي لان اللام صلة فطن و
الطلب
الصديق حال الانثى خليلة عالا الشئ واغتاله
اذا اخذه من حيث لم يدر والحب بالضم والكسر و
المحبة ميل القلب من الحب بالفتح استعير لحبة القلب
ثم اشتق منه الحب لانه اصابها واسنح غيرها و
قيل ميل النفس الى الشئ لكمال ادرك فيه
بحيث يحملها على ما يقربه اليه وضعف الوازنة قول
المتكلمين في معنى المحبة واثبت المحبة الذاتية بانه
كل شئ لو كان محبوبا بالاجل امر آخر لتسلسل وهو
صحيح لانا نعلم ان الكمال محبوب لذاته كما ان اللذة كذلك

استعمال لعل و عسى

قال

الموافقة و
الود و الهوى و
العلم

٢١٨

حاكى في شرح المشارق اول المحبة الموافقة ثم
الميل ثم الود ثم الهوى ثم الوله فالموافقة للطبع
والميل للنفس والود للقلب والمحبة للفؤاد والهوى
باطن القلب والهوى غلبة المحبة والوله زيادة
الهوى وقوله شعري اسم ليت وخبره محذوف وجوبا
لوجود شرطه وهو قيام الجملة الاستفهامية مقامه
كما قال ابن الحاجب والتقدير ليت علمي حاصل
بجواب هذا السؤال وعن خليلي متعلق بمضمر تقديره
ليت علم حاصل بكذا باحثا او مستخبرا عن خليلي

صيت شرعي

قوله اذا ما استحم ارضه من سمائي الخ الحميم
العرق وقد استحم ابو عرفاء والمراد بالارض الحوافر
وبالسماء ما علاها ويقال للفرس الجواد انه لذو وصل
بالفتح اي صادق الحملة والجري كأنه ذو صدق فيما
يعدك والبيت لخفاف بن ندبة يصف فرسا يقول
اذا ابتلت حوافره من عرقه اعالجه وهو مزكوم
لا يضرب ولا يزجر ويصدق فيما بعد كالبلوغ الى
الغاية **قوله** وزج جعل موضع من ضرورة الشعر
بحيث هذا مبني على ما ذهب اليه ابن مالك من ان الفرق
الشرعية عبارة عما لا مندوحة للناس عنه ورده الدماميني

في شرح المغني بابا هذا يقتضي عدم تحتم الضرورة
دائما وعالبا لان الشعر آخر ورد على تغيير التراكيب
والاتيان بالاساليب المختلفة فلا يتحقق تركيب مفيد
لا ممدوحة لهم عنه ثم قال والمختار في تعليل الضرورة عندهم
ان يقال هي ما لم يرد الا في الشعر سواء كان للشاعر عنه
مندوحة ام لا قوله ولما كان هنا مظنة سؤال
مظنة الشيء موضعه الذي يظن كونه فيه والاطلاق
لفظ السؤال على الاعتراض من قبيل العرف باعتبار ان فيه
معنى الاستفهار قوله وهو البركة هي النماء
والزيادة قال الراغب البركة صدر البعير وبرك البعير
اناخ بركه واعتبر منه اللزوم ومنه محبس الماء بركة
والبركة ثبوت الخير الالهي في الشيء ومنه بذلك لثبوت
الخير فيه بثبوت الماء فيه بركة ولما كان الخير الالهي يصيب
على وجه الاحكام ولا يحصى قيل لكل ما يثاب عليه من
زيادة غير محسوسة هو مبارك وفيه بركة قوله يقال
يمن الرجل مبني للمفعول قوله ميمونا اي مباركا قوله
من اليسر بفتحتين انه مصدر يسر يقال يسرت اذا قمرت و
اشتقاقه من اليسر لان فيه اخذ مال الغير بيسر وسهولة
او هو مأخوذ من اليسار لان فيه سلبا ليسار الغير و

تحصيلا

تحصيلا لليسار ونفيه وقيل يكنى عن القمار باليسر
واصل اليسر موضع يجزر به الجزور والياسر الجازر
وكان للعرب عشرة اقداح سبعة منها ذوات انصباء واقلها
ثلثة منها لا انصباء لها وهي المنيح والسفيح والوغد
وسبعة لها انصباء اولها الفذ وله نصيب واحد
والتوأم وله نصيبان ثم الرقيب وله ثلثة انصباء
ثم الحلس وله اربعة ثم النافس وله خمسة ثم المسبل
وله ستة ثم المعلى وله سبعة وهو اعلاها وكان
اهل اليسار والجودة في الجاهلية عند شدة الزمان
يخرجون جزورا فتجزر ونها ويجعلون هذه الاقداح
العشرة في خريطة ويضعونها تلك الخريطة على يد عدل
ثم يحركها هذا العدل ويدخل يده في الخريطة فيخرج باسم
رجل قدحا منها فمن خرج له قدح من ذوات الانصباء
اخذ النصيب المضاف الى ذلك القدح ومن خرج له
قدح مما لا نصيب له لم يأخذ شيئا بل غرم ثمن الجزور
كله وكانوا يدفعون تلك الانصباء الى الفقراء حلالا بالكلية
منها وكانوا يفتخرون بذلك ويذمون من لم يدخل فيه و
يسمونه البرم قوله وهو قمار العرب بالازلام القمار
المقامرة وتقامروا لعبوا بالقمار وقامر فعله من باب ضرب

غلبة لعب القمار ومن باب نصر فاحترز القمار فغلبه
والآزلام جمع زلم بفتحتين وزلم بضم الزاي وفتح اللام
وهو سهم لا ريش له ولا نصل اي الحديدة قوله
اجحاف بتقديم الجيم على الحاء يقال اجحف به اذا اذهبه
وتفسير الاجحاف بالاضرار تفسير باللازم قوله لانه
المحذوف في حكم الثابت حتى قيل لم كانت الهمزة
المفتوحة الكائنة في حكم الثابت مانعة عن سقوط
الواو مع انها لم تكن مانعة عن قلب الياء واوا قلنا
لانه على تقدير سقوط الواو يلزم النقل بالحرف من الضمة
الى الكسرة قوله قياسا مطردا يقال اطرد الشئ
تبع بعضه بعضا وجرى واطرد الامر استقام قوله
اتعدا ان قيل الوعد وعد بالشر فالمقصود قوله
وفيه نظر والجواب ان الياء المنقلبة عن الواو واو
كانت عارضة كما لا تحذف عند حذف همزة الوصل
في الدرج بل تقلب تاء لنحو اتعد لخلاف الياء المنقلبة
عن الهمزة لانها عارضة غير مستمرة لحذفها عند حذف
همزة الوصل في الدرج قوله اصح رواية ودراية
لانه يعلم من قوله صه افتعل منها اتعدان الواو و
الياء تقلبان تاء وتدغم التاآن المنقلبتان فلا احتياج

الى التطويل لان الاختصار الغير المخل مطلوب
قوله لغة اخرى هي لغة اهل الحجاز قوله وبذا
عمل جار الله قول الشاعر والتصلت بمثل ضوء
الفرقد اوله قامت بها ينشدكل منشد نشد الضالة
بالفتح ينشدها بالضم نشدا ونشدانا بكسر النون و
سكون الشين فيهما اي طلبها والمنشد اسم مكان منه
والضوء بفتح الضاد وضمها الضياء والفرقد بفتح الفاء
كوكب معروف قيل يصف بقرة وحشية تطلب ولدها
يقول قامت بارض تطلب كل مطلب واتصلت الام
بالولد لكمال اتصال ضياء الكوكبين وقامت فعل مع فاعله
تنشد حال من فاعل قامت كل منشد كلام اضافي فاعل
تنشد والتصلت عطف على قامت وبمثل ضوء الفرقد
كلام اضافي في محل مفعول اتصلت قوله في اسم
المفعول ويحتمل ان يكون اسم المكان والزمان والمصدر
الميمي فلا يحتاج الى التقدير فيه قوله فلانه مستثنى من
المثال الواوي قطعا منصوب على المصدرية انقطاعا
قطعا بمعنى فانقطع او قطعها او قطع قطعا احد الحالين
من ضمير مستثنى اي مقطوعا او على التمييز اي بحسب القطع
من وجد يجد بالضم فحذف الواو في مجد في قياس لغتهم

استعمال مصدر وجد

لثقل الواو مع ضم ما بعدها او حذف على طريق الاعلال
ليعتبر في الحذف لا على طريق القياس وعادة وجدة مخالف
الماضي والمضارع مختلفة المصادر بحسب اختلاف بحال
يقال في الغضب موجدة بكسر الجيم وفي المطلوب وجودا
بضم الواو وفي الصلابة وجدانا بكسر الواو وسكون
الجيم وفي الحب وجدا بفتح الواو وفي المال وجدا
بضم الواو وفي الغنى جدة بكسر الجيم وتخفيف الدال
المفتوحة على الاشهر في جميع ذلك وقالوا ايضا
في المكتوب وجادة وهي مولدة ذكرها ابن الجبر في فتح
الباري شرح البخاري قوله وهو ضعيف اي وجه
عن القياس واستعمال الفصحاء قوله لئلا يلتبس
بالجيم والراء بالحاء المهملة يعني الالتباس
والمراد عدم الاطراد والكلية قوله وتغيير الكلمة
عن وضعها اجتماعي فلحقها اعرابها كاعراب قطعا على
ما ذكر وقد يكون بمعنى المبالغة في الاجتهاد كقولهم
فلان محسن جدا فانتصابه على المصدرية او احسانه
جدا بمعنى اجدا او على الحال بمعنى جادا لا يحال يرد
عليه قوله لتغيره جدا لانا نقول تغيره ليس بالاعلال بل
قوله عاشر لاحرف اذا اخبرت عن نفسك في الماضي

المجرد ويستعمل عبر بدون الثلثة بتعال اولانه على ثلثة
احرف بالنظر الى الاصل وكما كان المتكلم مقدما على
غيره اعتبر في ضمير رتبة على ثلثة احرف وان كان المخاطب
كذلك او اشرف واجل من المخاطب لانه مفيد و
المخاطب مستفيد ومرتبة المفيد اشرف وبهذا سقط
ما قيل من انه لو قال على ثلثة احرف في اتصال الضمير
المرفوع المتصل لكان اولى لعدم اختصاص كونه
على ثلثة احرف بالمتكلم به المخاطب كذلك قوله الفعل
الماضي للمتكلم ثلثة اتصال الضمير المرفوع بالفعل خصوصا
المعتل فكانه حرف من حروفه قوله وباع البيع في اللغة
تمليك الشئ بالشئ كالشراء تملك الشئ بالشئ
وهما من الاضداد ومن خص البدلية بالمال وبدل
التمليك بالمبادلة ثم قال وهو من الاضداد فقد اخطأ اما
في التخصيص فلانه لا يناسب التحديد اللغوي فان
مالية البدلية غير لازمة في مفهوم البيع لغة على ما نص
عليه في المحيط واما التحديد الشرعي لان ما لبتها غير
كافية في تحقق مفهومه الشرعي كما عرف في الزوج واما
في التبديل فلان المبادلة يصدق على الشراء صدق
العام على الخاص فلا يتحقق التضاد بينهما فلا يكون

من الاضداد ذكره ابن كمال باشا وذكر في شرح
المختصر لان المكارم البيع كالشراء من الاضداد الا
ان غلب في اخراج المبيع عن الملك والشراء في اخراج
الثمن عنه وبه خص الابتياع ويعقد جا البيع الى
المفعول كما بنفسه ويمن بتعال باعه اياه ومنه وانما
عدي بمن حملا على الشراء كما عدي جا الرضا على
حملا على السخط والنكرة بالي حملا على التحبيب
المتضمن معنى الاماله قال الله كره وحبب اليكم
الايمان وكره اليكم الكفر الدال على الرضى وكان تعدية
الترب بمن من هذا القبيل بانا حمل على معنى البعد
وذكر في البحر الوهاج قيل سمي البيع بيعا لان البائع
يمد باعه الى المشتري حالة العقد وضعف بان البيع
من ذوات الياء والباع واوي تقول بعته ابوعه
بوعا ورد هذا التضعيف نظرا ان بعض المتاخرين
حكى جواز استعمال الواوي من الباء وبالعكس
قول وعلمنا به بالاستقراء اتى بالباء نفيه لانه
يقال علم وعلم به قال الله كه الم يعلم بان الله يره او
ضمن معنى الاحاطة فاتى بصلتها وقد يقال ان تعدية
الفعل اللازم وبالحرف لا يكون الا باعتبار معنيين اما

بان يكون اللفظ موضوعا لهما فيلزم الاشتراك لو
لاحدهما والآخر بالتضمين فيلزم المجاز واعتبارا او
فتعديته بنفسه باعتبار الموضوع له وبالباء باعتبار
تضمين معنى الاحاطة وههنا فائدة مهمة وهي ان اللفظ
اذا دار بين الحقيقة والمجاز فالحقيقة اولى واذا
دار بين كونه منقولا وكونه باقيا على الحقيقة اللغوية
فالثاني اولى واذا تعارض المجاز والاشتراك فالمجاز
اولى على الصحيح كما ذكره واذا تعارض النقل والاشتراك
فالجمهور على ترجيح النقل واذا تعارض المجاز و
الاضمار ففيه مذاهب تقديم المجاز لكثرته قاله الرازي في
المعالم وتقديم الاضمار وفاقا وبهما قاله الرازي في المحصول
وتبعه البيضاوي واذا تعارض النقل والاضمار فمقتضى
كلام المحصل جريان الخلاف فيه والمعروف تقديم الاضمار
والتخصيص اولى من المجاز والنقل وما يفيد العموم
اليقيني دون الظني التخصيص والمجاز والنقل والاضمار
والاشتراك كذا في شرح جمع الجوامع **قول** صعيد
البعيد وانما صحت الياء فيه لصحتها في فعله الذي على
وهو اصيد بالتشديد وكذا اعوز لان عوز واعوز
معناهما واحد وانما حذفت منه الزوائد للتخفيف و

لولا ذلك لقلت صاد وعار والدليل على ان افعل مجيئ
اخواته على هذا في الالوان والعيوب نحو اسود واحمر
وانما قالوا اغوى وعرج للتخفيف وكذا اقبل عمن وان
لم يسمع ذكره في الصحاح **قول** والصيد بالتحريك مصدر
للاصيد بفتح الهمزة والباء وهو الذي يرفع رأسه كبرا
ومنه قيل للملك اصيد واصله في البعير يكوي به داء في
رأسه فيرفعه ويقال انما قيل للملك اصيد لانه لا يلتفت
يمينا وشمالا وكذا الذي لا يستطيع الالتفات من داء
قول ليدل الضم والكسر على الرفع دلالة مفعول
فان قلت قد شرط النحاة لنصب المقارنة نفي الوجود
بان لا يتقدم المفعول عليه تأخرا ولا كما ذكره صدرا لافاضل
والشيخ عز الدين والسجاعي وجزم في شرح المفصل
او بان يكون الاول زمان الفعل آخر زمانه او بالعكس
على ما ذكره العاضدي في شرح المفتاح وكونه فعلا لفاعل
الفعل المعلل وههنا وجد الشرط الاول فلا اقل لان
الدلالة للضم والكسر كما صرح به لا لفاعل الفعل المعلل
الذي هو نقل قلت في مثل هذا يأول الفعل او المفعول
كما قيل في قوله كبريكم البرء خوفا وطمعا بجعلكم ترون
او ليبين اما ارادة خوف وطمع او الاضافة والاطلاق على

ان الرضي قال والذي يغوى بي ظني انه لا يشترط كونه
فعلا للفاعل الفعل المعلل كما ذهب اليه بعضهم وقال
لم ينص على الاشتراط احد من المتقدمين فقط ما
قيل من انه يجب لنصبه شرط آخر هو ان يكون من افعال
القلوب لا من افعال الجوارح كالاكل والقتل فلا يقال
ضلبته قتلا ولا اجتثته اكلا فيجوز ان يكون ارتكاب مثل
رد نصب دلالة لعدم شرط **قول** لم يغير اعم حالها
اصلا او اصلا مصدر مؤكد لانتفاء التغيير او حال
ان انتفى التغيير بانتفاء كليته او انتفى ملتبسا بالكلية و
وجه المناسبة ان الشئ اذا اخذ مع اصله كان اكمل
وكذا احكم كلية رأسا **قول** وفساده بظهر بادنى
تأمل في سياق الكلام لان قوله ولم يغير فعل جعل معادلا
لقوله نقل فعلم ان المراد بقوله ولم يغير لم ينقل لا لم يرجع
الى الاصل حتى يحترز به عن غير الاصليين لانهما يرجعان
الى الاصل حتى يحترز عن الضمير المذكور والسياق بالباء
الموحدة ما قبل الشئ وبالمثناة التحتية اعم وقيل
قرينة السياق امر يؤخذ من الكلام المسوق لبيان
المقصود سواء كان سابقا على اللفظ الدال على خصوص
المقصود او متأخرا عنه وقد يعبر عنها بدلالة السياق

السباق والسياق

بالموحلة فهي دلالة التركيب على معنى يسبق الى الفهم منه
مع احتمال ارادة غيره ذكره في حاشية جمع الجوامع
قوله وليس شيء الآن التردد الذي ذكره بقوله
ان اراد بعدم التغيير عدم النقل الى باب آخر الخ
وارد عليه قوله وقد سمع لي بعال سمع لرأيه
ونحو كذا اذا عرض من باب خضع قوله فليتأمل
امر بالتأمل لان ما سمع له لا يجلو عن شيء لان الاصل
في التقييد الاحتراز او الاخراج قوله في هذا
السلك هو اخص من الخيط واعم من السمط لان الخيط
كما يطلق على ما ينظم فيه اللؤلؤ ونحوه كذلك يطلق على
ما يخاط به الثوب والسلك مخصوص بالاول نص عليه
في المجمل والسمط خيط ما دام فيه الجوهر كذا في حاشية
الكشاف وقول المختصر السلك بالكسر للخيط وكذا قوله
الخيط السلك ليس بذاك قوله واعلم ان مذهب
النقل ان نقل فعل من الواو الى فعل من الياء الى
فعل هو مذهب الاكثرين وعند بعض المتأخرين ان
الفتح والكسر مخترع فيه بالاصالة وصاحب المراح اجاب
ذكر ان اصل قول فعلت قولت فعلت الواو الفا ثم حذفت
لاجتماع الساكنين فصار قلت ثم ضم العاف حتى تبدل

السلك والخيط والسمط

على الواو المحذوفة وصاحب الاساس ايضا
قال ما قاله ثم قال وما قيل من انه نقل فعل الواوي
الى فعل المضموم والبائي الى فعل المكسور فاسد
صورة لعدم الدليل اذ الدلالة على الواو المحذوفة
يحصل باذكر آنفا ومعنى لاختلاف معنيي الباب
قوله هذا الاشمام ان تخص بكسرة فاء الفعل نحو
الضم اشتقاق الاشمام من الشم كانك اشممت الكسرة
رائحة الضم ومعنى ان تخص ان تقصد ومعنى نحو الضم
جانب الضم قوله فتميل الباء من املت الشيء
املاء اذا عدلت به الى غير الجهة التي هو فيها من مال
يميل ميلا اذا انحرف عن القصد اي العدل وعرف
هذا الاشمام بعضهم بتهيئة الشفتين للتلفظ بالضم
من غير تلفظ به ثم قال ولا يدركه الا البصير وفيه نظر
لان الاشمام الذي لا يدرك الا البصير هو الاشمام في الوقف
الذي هو ضم الشفتين بعد اسكان الحرف عن غير
صوت وههنا ضم الشفتين في حال التصويت
قوله قليلا منصوب على المصدر اي اماله قليلا
ولم يقل قليلة لانه يجوز ان يستوي فيه قليل وكثير و
قريب وبعيد بين المذكر والمؤنث لورودها على

جواز التذكير والتأنيث في القليل والكثير والقريب والبعيد

فتنة المصادر التي هي التصهيل والتنهيق ذكره صاحب
الكشاف في سورة هود في تفسير قوله وما قوم لوط
منكم ببعيد وتجويز ان يقدر اما الا على ما ذهب اليه سيبويه
من جواز حذف الفاء في مثله وان لم يضعف قوله
وهذا مراد النحاة والقراء بالقاف يعني فيما وقع الاشمام
في غير آخر الكلمة قوله لا ضم الشفتين فقط قوله فقط
وكذا فحسب على الخفة لانه لتحسين اللفظ كما ذكره
ابن هشام على ما نقله بعض حواشيه على شرح التسهيل
حيث قال ولم يسمع منهم فقط الا مقرونا بالفاء وهي زائدة
لازمة ولا جزائية كما اختاره الشارح حيث قال في
شرح قول التلخيص ويوصف بها الاخيران فقط بعد
ان قال اذا وصف بها الاخيران فانته عن وصف الاولين
بها وانما قدر بالشرط تصحيح للفاء ذكره ابن كمال باشا
في حاشية شرح المفتاح والمذكور في الشرح قوله
فقط من اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا ما يصدر
بالفاء تزيينا للفظ وكأنه جزاء شرط محذوف اي
اذا وصفت بها الاخيرين فقط اي فانته عن وصف
الاولين بها قوله مع كسر الفاء كسرا خالصا وكسر المصدر
الموقوف على نحو العجب في مثل ضربا شديدا قوله كما في

الوقف

فقط

الوقف على آخر الكلمة بعد اسكان الحرف المضموم
الموقوف عليه هو ان تضم الشفتين فقط مثلا اذا
اردت ان تشم في وقف نستعين تسكن النون
وتضم شفتيك بعد اسكانها من غير حركة ما قوله
كتاء التانيث في الفعل مثال لما وضعت على السكون
وقيد بقوله في الفعل لوضعها على الحركة في الاسم قوله
قلبتا مثل امر بالشاملة لان منهم من يقول دعاتا وبعض
حركة التاء حكم الاصلية وان كانت موضوعة على السكون
قوله الزيادة جاءت متعدية الى مفعولين نحو
زادك الله خيرا وازداد بمعناها الا انه لا يستعمل
متعديا الى مفعولين ذكره في شرح الكشاف للشارح
قوله وما وقع في الاصطلاح غير متعد الى قصره
اصطلاحهم عليه لقولهم للحرف الزائد وللمزيد وتكلفه
في التوجيه ليس على ما ينبغي لعدم الاطراد فيه قوله
والا فيحتمل انه وان لم يكن كذلك فهو محتمل فيصير جملة اجنبية
فيؤتى بالفاء على انهم قالوا الجزاء اذا كان مضارعا مثبتا
غير مقترن باحد الاربعة ان السين وسوف ولن وما
يجوز بالفاء وتركه اما جواز الفاء فلانه قبل اداة الشرط
كان صالحا للاستقبال فلم يؤثر الاداة فيه تاثيرا ظاهرا

كما في فعلت ولم أفعل فاحتاج الى مزيد ربط بينهما
بالتاء وانما تركه فلتأنيث الاداة فيه لانه كان صالحا
للحال والاستقبال فصرفه الاداة الى الاستقبال قوله
على تقدير حذف حرف الجر اه المزيد فيه قد نقض الامام
المرزوقي ان حذف الجار والمجرور في الصلة تصحيحا
لامر العايد خطأ وكما لا يجوز في الصلة لا يجوز في الصفة
وذهب الكسائي وجمع من النحاة الى ان هذا الحذف
لا يجوز الا ان يعتبر التدريج في الحذف حتى صرحوا بانه
يجوز حذف الجار والاتم حذف العايد تارة وذهب
بعضهم الى انه لا يجوز الا ان يكون الحذف دفعيا لا
يعتبر حذف الجار والمجرور معا وذهب جمهورهم مثل
سيبويه والاخفش وابن عصفور الى ان يجوز الامران
ذكره في حاشية المطول لعلاء الدين البابرتي قوله
وقد يحذف حرف قد هكذا في اكثر النسخ بتذكير الضمير
الحذف في حال الاضافة كما ذهب اليه الفراء وذهب
سيبويه الى جوازه مطلقا لان التعويض من الامور
الجائزة عنده قوله وهنا حكم سائر الابواب
فان في سائر الابواب يتبع المزيد المجرد وههنا يتبع
المجرد المزيد قوله ومنهم من لا يلحظ الاصل بحال

لحظ والمحذ اذا ابصره بنظر خفيف والمقصود لا يلتفت
الاصل بل يجعل كل بناء اصلا في نفسه ما وجد فيه
سبب الاعلال اعل وما لم يوجد لم يعل والاولى
في مثل هذا التركيب ان يجعل مضمون الجار والمجرور
مبتدأ على معنى وبعض العرب من اتصف بكذا ولا اتباعا
في وقوع الظرف بتأويل معناه مبتدأ وقد يقع الظرف
موقع مبتدأ كقولك له ومنادوه ذكاء وقد اختار الشلوبين
جعل المقدم مبتدأ والمؤخر خبرا في مثل هذا المقام و
اقر عليه وهذا ادخل في القبول على ما صرح به الفحول
ذكره في حاشية المطول لعلاء الدين قوله لحظ اعلاه
واساء قيل هما مما لم يوجد في كلامهم بل صرح الجوهري
بعدم اعلال الحيث قال فتحت الواو في اعور لسكون
ما قبلها وفيه نظر لانه استدلال على النفي وقول الجوهري
على اللغة المشهورة قوله قال الشاعر اعارت
عينه ام هي تعارا البيت لابن الاحمر اول تسائل بانا
احمر من راه تسائل فعل فاعله ضمير الحبيبة والباء
في بابا احمر بمعنى عن كما في قولهم سأل سائل بعذاب
متعلق بسائل ومن راه مفعول تسائل وضمير المنصوب
راجع الى ابن احمر والهمزة في اعارت للاستفهام وهو

فعل فاعله عينه وام متصلة عاطفة جملة ام لم تقا
وهو مجزوم الف مبدلة في الوقف عن النون الخفيفة
وقيل لما تحركت الراء للشعر عادت الالف المحذوفة
للقاء الساكنين والقياس الاطلاق وفيه تعسف وقال
في الاقليد لقوله اعارت وجيئة عذيه وهو انه اسند
الفعل الى العين بخلاف قولهم عود الرجل حيث اسند
الى الرجل لا الى جزء منه والعيب المضاف الى الكل
اعلى رتبة من العيب المضاف الى الجزء فكانه نزل
النقصان منزلة العدم حتى كان عار ليس من افعال
العيوب فلذا اعل قول وبخوا غلبت واغيمت
اغيلت المرأة اذا استطت ولدها الغيل وهو بالفتح
اللبن الذي يكون للمرأة حال الحمل فهي مغيل واغال
ايضا ولدها فهي مغيل واغال فلان ولده اذا اغشى
امه وهي ترضعه واغيمت السماء وانغامت وتغيمت
كلها بمعنى ان صارت ذات سحاب واغيم اليوم اضاءت
علس وخز الجرف وغيم والكثيبة اي جعلته طيبا
واحوشت الصيد واحوسته اذا جئته من حواليه
لتصرفه الى الحبالة وهي التي يصاد بها فالزمه الضحاري
انما ظهرت فيه الواو كما ظهرت في اجتوروا ابن ضمار بعضهم

جار

جار بعض وانما صحت في اجتوروا لانه في معنى
ما لا بد له منه اذ الخروج عن الاصل لسكون ما قبله و
هو تجاور واغيض عليه ولو لم يكن معناهما واحدا
لاعلت لطولت الشيء اذا فعلته طويلا واحولت
الدار واحالت الى عليها حول فهو محول ومحيل قول
وكذا سائر تصاريفها يعني اذا لم يعتل فعل لم يعتل متصرفاته
من المضارع واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر
والزمان والمكان قول وعليه قول امرئ القيس
فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فالهيتها عن ذي تمائم محول
المشابهة وقدم تفصيلا فحبلى جمع حبلان وحبالات
بفتح الحاء والباء واللام فيهما طرق من باب دخل
فهو طارق واذا جاء ليلا رضع الصبي امه بالكسر رضاعا
بالفتح ولغة اهل نجد من باب ضرب وارضعته
امه وامرأة مرضع اي لها ولد ترضعه فان وصفتها
بارضاع الولد فلم ترضعه والهاها شغله عما لها
عن الشيء لهيا بالضم والتشديد ولهيا بضم اللام
وكسرها سلاه عنه وترك ذكره واضرب عنه والتمائم
جمع تميمة وهي عوذة تعلق على الانسان للحفظ من الحدثان
من علق تميمة فلا اتم الله له وقيل هي خرزة بفتح الخاء

والآء المملة بعد هاذا يجيء. وأما المعاذات اذا
كتب فيها القرآن واسماء الله تعالى فلا بأس بها وتحول
اسم فاعل من احول الصبي اذا اتى عليه الحول الثاني
بمعنى ربت متلكا مجرور به متعلق بطرفت وحبلى طرفت
صفة مثل بحذف الضمير اي طرفتها وحبلى صفة مثل
لعدم تعرفها بالاضافة وقيل عطف بيان للكاف الخطاب
في مثلك ومن وضع عطف على حبلى وقالهيتها عطف على
طرفت وعلى ذي تمايم متعلق بالهيتها وتحول صفة ذي
وفي وصف تلك النساء بالحبل والارضاع وفي وصف
الصبي بكونه ذي تمايم وذي حول وفي جمع تمايم اشارة
الى كمال مثل النساء اليه قوله وربه الاصمعي مفعل
اسم مفعول من اغيلت المرأة ولدها اذا سقته الغيل
قوله وحي استحوذ اي استولى وغلب واستصوب
اي وجد صوابا وصار صوابا واستجوب اي طلب جوابا و
استنوق الجمل اي صار ناقة وهو مثل يضرب للرجل يكون
في حديث او صنعة شيء ثم يخلط بغيره وينتقل اليه و
اصله ان طرفة بن العبد كان عند بعض الملوك والمسيب
ابن علس ينشدان شعرا في وصف جمل ثم خرجا الى نعت
ناقة فقال طرفة قد استنوق الجمل قوله وفيه نظر لان

اسم المصدر كالمرة بمعنى في تفسير التحويل وقد مر جوابه هناك
قوله اي جميع تصاريف اشارة الى ان سائر
بمعنى الجميع وقدم تفصيلا قوله وغيره ذكر من الزمان
والمكان والآلة. قوله يعتل بالهمزة تقول الفقهاء
بايع بغير همز لحن قوله وتكتب الهمزة بصورة الباء
وتقطهذه الهمزة كما فعلها الحريري في الرسالة الرقطاء
وهي التي احد حروف كلمة منها منقوطة والاخرى
غير منقوطة في لحن نائل حيث قال نائل يده بقاض خطأ
وحكى ان ابا علي الفارسي دخل مع صاحبه على واحد
من المشتهرين بمعرفة العلوم العربية زائرا له فاذا بين
يديه جزء فيه مكتوب قائل منقلا بنقطتها من لحت فقال
له ابو علي هذا خطأ من قال خطأ فالتفت الى صاحبه
كالمغضب وقال قد اخطأنا خطأ اتينا في زيارته وخرج
من ساعته وفي شرح المقصود المسمى بالمطلوب
هذا ان كون النقط خطأ في الهمزة المكسورة المعلوم
من الواو والالف من الياء فرقا بين الواو والياء
لان الهمزة المتحركة ان كانت ما قبلها مكتب بحرف حركتها
اعلم ان الهمزة في الاول تكتب على صورة الالف
في كل الاحوال وفي الوسط اذا كانت ساكنة على وفق

خطاه

فقام ه

اي في الخط

حركة ما قبلها كرأس ولؤم وذئب واذا كانت متحركة
وسكن ما قبلها على وفق حركة نفسها نحو بأس ولئيم
ويئيم وقيل تحذف الهمزة قبل التخفيف اذا كان
تخفيفها بالنقل كمسئلة او الادغام كيسوء وقيل تحذف
الهمزة المفتوحة فقط والاكثر على حذف المفتوحة
بعد الالف كسأل وقيل تحذف من الجميع سواء كانت
مفتوحة او لا وسواء كانت المفتوحة بعد الالف او لا
واذا تحرك ما قبلها ايضا فتكتب على ما تخفف به بكمؤ فعل
بالواو ودفئ بالياء لان تخفيفها كذلك وسأل بالالف
ولؤم بالواو وبئس ومن مقرئك بالياء ورؤس بالواو
لان تخفيفها بان تجعل بينا بين المشهور وجاء في مسئل
ومقرئ ما كانت الهمزة مكسورة وما قبلها مضموما او
بالعكس كتبا بالحرف حركتها او بحرف حركة ما قبلها لان
في تخفيفها خلافا فان اجعل بينا بين المشهور او غير
المشهور وفي الآخر اذا كان ما قبلها ساكنا لا تكتب
على صورة شئ نحو خبء بالفتح ودفء بالكسر وبرء
بالضم وشكل هو شكل احد حروف اللين والمكتوب
في خبء ودفء وبرء علامة الهمزة ليعلم انها هناك
همزة في اللفظ فتلفظ وكتابة نحو البطؤ والوطئ و

الجيئة بالواو والباء ليست على قانون علم الخط
بل مما جهل الكاتب بصورة الخط واذا كان متحركا
يكتب بحرف حركة ما قبلها سواء كانت الهمزة ساكنة
او متحركة مفتوحة او مضمومة او مكسورة كقرأ ويقرئ
ويردؤ ولم يقرأ ولم يقرئ ولم يردؤ واذا كانت الهمزة
المتطرفة بحيث لا يوقف عليها لاتصال غيرها بها من
ضمير متصل او تاء تانيث صارت كالوسط فمن كتبها
في الوسط بصورة كتبها ههنا كذلك ومن اسقط
اسقط نحو جزا ك وجزؤ ك وجزئ ك مما كان الاول
منه مضموما ونحو زادك ورد ؤك ورد ئك مما كان
الاول منه مكسورا ونحو يقرؤه ويقرئك مما كان الهمزة
فيه مضمومة وما قبلها مفتوح او مكسور الا في نحو
مقرؤة ومقرئة فانهم كتبوه بحذفها وفي الاول المتصل
به غيره لا يكون كالوسط فتكتب بالالف نحو بأحد ولا
خلاف لثبات الكثرة استعمالا ولكراهة صورة في خلاف
لثبات الكثرة وكل همزة بعدها حرف مد كصورتها
تحذف نحو خطاءة في النصب فانه يكتب بالف واحدة
فيه ومستهزؤن يكتب بواو واحدة ومستهزئ بها
بياء واحدة وقد تكتب ببائها خلاف قرأ ويقرأ الى

حيث يكتب بالغيا للبس فخلاف لخوف مستهزئ بيا
ز المتن لعدم المد لفتح ما قبل الياء وخلاف لخوف
رداني حيث يكتب بيا بائيا ز الاكثر لان الياء الاولى
مغايرة للثانية ز الصورة او لان اصل ياء المتكلم
الفتح فكانه لم يجتمع الهمزة مع حرف مد وخلاف لخوف
حنائي حيث يكتب بيا بائيا ز الاكثر للمغايرة والتشديد
الذي يذهب بالمد وخلاف لخوم لم تثر في للواحدة المخاطبة
من قرأ حيث يكتب بيا بائيا للمغايرة والالف بتثر ن
مضارع قرئ **قول** لان حروف العلة كثيرا
ما تحذف نصب كثيرا على الظرف لانه صفة الحابين
او على المصدر لانه صفة وما التاكيد معنى الكثرة و
العامل ما يليه على ما ذكر ز الكشاف ز قوله لكنه
قليلا ما تشكرون اي حبنا كثيرا او حذفا كثيرا الحذف
قول على شفا جرف هار قال الراغب شفا
البئر والنهر شفيره وطرفه ويضرب به المثل ز القرب
من الهلكة واشتق على الهلاك اي حصل على شفا جرف
وتثنية شفوان والشفا من المرض مواتاة شفا
السلامة وصار اسما للبئر والجرف بضم الجيم والراء
وسكون الراء ما جرف السيل من حرف الوادي وصخر

اصله

اصله خبق واهيا والهار الحائر وهو المتصدع
الذي اشفى واشرف على التهدم والسقوط
قول وزنه فعل بفتح الفاء وكسر العين وما
سكن العين وقال قلبت الفا على مذهب يونس
كقال ز قول فقد اخطا **قول** شاكي ز شاوكل
من الشوكة وهي شدة البأس والحدة ز السلاح
وقيل الشوكة الحدة مستعارة منها واحدة الشوك
وشاكل الرجل بالكسر شوكا ظهر شوكته وحدته **قول**
قال ز المفصل وربما حذف العين فيقال شاكي هذه
المخالفة بين كلامه صاحب الكشاف ز شاكي وقد خالف
كلامه ز هار ايضا حيث ذكر هار ز بحث المصغر
من المفصل فيما حذف منه حرف اصلي لا يرد ز التصغير
وقال ابن الحاجب في شرحه ولا يجوز ان يكون هار
فعلا لان الز مخشري اثبته محذوفا من حرف اصلي و
لا يمكن ان يكون مقلوبا لان حكم مثل قاض ان يكون
الياء فيه كالثانية اذ حذف فيها عارض كقولك رأيت قاضيا
فوجب ان يكون فاعلا حذفت عينه فما ذكر في بعض
حواشي الكشاف من انه مقلوب ليس بذاك كما ذكره
الجاربردي ز شرح الشافية **قول** ابو يضع

العين موضع اللام الخ هذا هو القلب المكاني و
هو نقل حرف عاريا عن عارضة من الحركة والسكون
مكانا حرف آخر وكل واحد منهما معروض لعارض
الآخر **قوله** لو فضهم مفعلا في كلامهم الامكرما و
مغوثا على الافصح لانه جاء مهلك بضم اللام مصدر هلك
ومبيس بضم السين بمعنى السمة والغنية وقرأ بعضهم
فنظرة الى ميسرة بضم السين والاضافة وذكر ابن
القطاع انه جاء ماكل بضم اللام بمعنى الرسالة على
ان القراء جعلها جمع مكرمة ومعونة على حد تمر و
تمرة وانما لم يجعل معونا على وزن اسم مفعول بمعنى
المصدر كالميسور لئلا يلزم كثرة التغيير من حذف
الواو ونقل الحركة بخلاف ما اذا جعل مفعلا حيث
لا يلزم فيه الا نقل الحركة **قوله** تذكر بيضات و
هيجه الخ تذكر الشئ واذكره غيره وذكر بمعنى ذكره
بلسانه وبقلبه ذكرا وذكرة وذكرى وبكال اجعله
منك على ذكر بضم الذال وكسرها بمعنى وقبل بالضم
ما بالقلب خاصة وهو ضد النسيان وبالكسر يعمهما
وبالقلب جميعا والبيضات جمع بيضة وهيجه حركه
شوقه وكذا هايجه والزاد بفتح الزاء المهملة والذال

المجم

المجم - المطر الضعيف والكاجب بفتح الدال المهملة
وسكون الجيم اللباس العنيم السماء والسحاب والمطر
الكثير يقال يوم دجن بالوصف والاضافة ومغيوم
اسم مفعول بمعنى ذو غيم فاعل تذكر ضمير الغلام وهو الذكر
من الغمام جنس الغمامة ببيضات مفعوله وفاعل
هيجه ضمير التذكر ويوم رذاذ منصوب فيه للتذكر او فاعل
هيجه والجملة معطوفة على جملة تذكر وعليه ظرف فاعله
الرجيب لاعتماده او الرجيب مبتدأ والظرف خبره والجملة
صفة يوم رذاذ ومغيوم صفة اخرى له الا ان الاولى
تقديم المفرد على الجملة وقد جاء تاخيره كقوله وهذا
كتاب انزلناه مبارك وكذا الوصف بالجملة الفعلية
اولى من الوصف بالجملة الاسمية وبالفعل الماضي اولى
من المستقبل وان وقوعه صفة خلاف المشهور ست
برجل يصيد غدا ذكره ابن الشجري الكبير للكافية **قوله**
قد كان قومك يحسبونك سيدا الخ ساد قومه سيادة
وسؤددا بالضم وسيدودة بالفتح فهو سيدهم اي
كبيرهم وزنه فيعل وقال اهل البصرة فيعل والجمع
سادة وان اردت الاستقبال قلت سائد قومه
وسيد قومه بالتنوين وقال الشنتمري خيلا وخيلة

وتخيله وخبلوله وتقول في مستقبل اخال بكسر الهمزة
وهو الافصح وبعض اسد تقول اخال بالفتح وهو القياس
وعانه اصابه بعينه فهو عائن وذاك معين على النقص
ومعيون على التمام اي مصاب بالعين وفي الحديث العين
حق اي اصابتها حق قيل وجه اصابة العين ان الناظر
اذا نظر الى شئ واستحسنه ولم يرجع الى الله والى رؤية
صنعه قد تحدث الله تعالى في المنظور عنده باصابة نظره
على غفلة ابتلاء لعباده ليقول المحدث انه من الله وبغيره
من غيره فيؤخذ الناظر لكونه سببها وقد جربها بعض
باتة العابين بنفوس خبيثة قوية سمية عندما يتصل
بالمعيون افهلك او يكاد مثل ذلك في بعض الكتب
كذا في شرح المشارق وذكر في فتح الملهم قال الزجاج
يؤتى الرجل العائن بقدح فيدخل كفه فيه فيتمضمض ثم
يمجه في القدح ويغسل وجهه في القدح ثم يغسل يده اليسرى
فيصب على ركبته اليمنى في القدح ثم يدخل يده اليمنى
فيصب على ركبته اليسرى ثم يغسل داخلة ازاره
ولا يوضع القدح في الارض ثم يصب على رأس المعيون
من خلفه صبة واحدة وقيل العين الى الصغار
اسرع من الكبار وقد يعين الرجل نفسه وبغير ادنى

بل بطبعه ومما تدفع به العين قول العائن اللهم بارك
فيه وقوله ما شاء الله لا قوة الا بالله وفي قصة جبرئيل عليه
للنبي صلعم التي رواها مسلم في صحيحه بسم الله ارقيك
من كل شئ يؤذيك من كل شر كل نفس او عين حاسد
الله يشفيك بسم الله ارقيك وتدبيم السنة كما ذكره
في شرح السنة ان عثمان نظر الى صبيا مليحا فقال
دسموا انونته لئلا تصيبه العين يعني سودوا الحمرة
في وجه الصبي والاكثار من قراءة المعوذتين و
فاتحة الكتاب وآية الكرسي وذكر القاضي حسين ان
نبيا من الانبياء عم استكثر قومه فدارت يوم فاصابت
الله منهم مائة الف في ليلة واحدة فلما اصبح شكا
الى الله ذلك فقال الله له لما استكثرت عشيرتهم فلو
لاحضنتهم يا نبي حضنتكم بالجي العظيم الذي لا يموت
ابدا ودفعت عنكم السوء بلا حول ولا قوة الا بالله
قال القاضي وهكذا السنة في الرجل اذا راى من
نفسه سلبا واحوالا معتدلة يقول في نفسه ذلك
وكان القاضي يحض تلامذته بذلك اذا استكثرهم
وذكر الامام الرازي في بعض كتبه ان العين لا تؤثر
في من لا نفس شريرة لانها استعلام الشيء وما ذكر

يرد ذلك كذا في النجم الوهاج وههنا تعقبات
وردت كثيرة تطلب من فتح المتعال في تفسير سورة تبو
قوله ومسك بكسر الميم من الطيب فارسي معرب
وكانت العرب تسميه المشموم قوله وضعف قول
مفعول قال الجوهري تبعا للصحاح وابن الانباري
في الزهرة ليس في ذوات الثلاثة ما
ينات الواو بالتمام الا حرفان ثوب مصوول ومسك
مدووف ثم قال الجوهري وفي النحويين من يقيس على
ذلك فيقول قول مقوول وفرس مقود قياسا
مطردا قوله وقد لا يكون ذكر في معنى اللبيب
ان قد الحرفية مختصة بالفعل المتصرف الخبر المثبت
المجرد عن الجازم والناصب وحرف التنفيس وهي
معه كالجزء فلا ينفصل منه بشيء الا بالقسم قوله
اذا اخبرت عن نفسك فان قبل ليس التخصيص
كون ما مضى على اربعة بالاخبار وجه قلت قد ذكر
وجهه في الاجوف قوله ورحى وقيل اصله رحي
وهو لقولهم رحوت فحي يكتب بالالف قوله الالف
والتنوين لان التنوين نون ساكنة تتبع حركة الآخر
اي تأتي بعد الحركة لا كنون احسن فانها قبل الحركة حادثا

صار

صار الحاء آخرا تبع حركته وتأتي بعدها وليست
بعارضة للحرف كالحركة بل هي حرف مستقل زيدت
علامة للتمكن والعلامة لا تحذف وبما ذكرنا سقط
ما قيل هي نون ساكنة عارضة للحرف فاذا حذف
المعوض كيف يبقى العارض لكن الشيء هو ابمثل
هذا المضيق ليسلم كلامهم قوله والمنقلبة
عن الياء تكتب بصورة الياء هذا في الآخر وفي غيره
تكتب بصورة الالف منقلبة عن الواو والياء نحو
باع واعلم ان ما في آخره الف ان كان حرفا
يكتب الجميع بالالف الآبلى وعلى والى وحتى وان كان
اسماء مبنية فكذا يكتب الجميع بالالف الا اتى ومتى
ولدى وان كان الاسماء معربة زائدة على الثلاثة فصاعدا
فلا ينظر الى اصلها ويكتب جميعها بالياء لا غير لان
الواو تنقلب الى الياء فيها الا فيما قبل الالف ياء
من نحو العليا والدنيا كراهة الجمع بين الياءين الا
في نحو يحيى وبقي علمين للفرق وان كانت الاسماء
المعربة ثلاثية نظر الى اصلها الذي انقلبت منه الالف
فان كان ياء كتبت بالياء كما قال ان رحى تثنيها على اصلها
وليدل على جواز امالتها وان كان واوا او كعصا كتبت

بالالف والفعل الثلاثي ينظر الى اصله وما زاد
فبالياء والاعجمي كالاسم ويجوز ان يكتب الجميع بالالف على
اللفظ وعلى كتبه بالياء فان كان ممدودا فالمختار انه
يكتب بالياء ايضا وهو قياس المبرد وقياس المازني
انه يكتب بالف وقياس سيبويه المنصوب يكتب بالف
وما سواه بياء ويعرف الياء من الواو بالتثنية نحو
فتيان وعصوان وبالجمع نحو الفتيات والقنوات
وبالمرة نحو رمية وغزوة وبالنوع نحو رمية وغزوة
ويرد الفعل الى تفعل نحو رميت وغزوت وبالمضارع
نحو يرمي ويغزو ويكتبون بالياء واوا نحو وعي لانه ليس
في كلامهم ما فاؤه ولامه واو الا الواو وعلى وجه و
يكتبون العين واوا نحو مشوبة فانه ليس في كلامهم ما
عينه ولامه واو الا ماشذ نحو القوبة والصوبة
فان جهل كتبوا الالف من الواو والياء بالياء لم يكن
فيه شئ مما ذكر فان املت فالياء نحو مرمي والا فالواو
وكتبوا الذي بالياء لقولهم لذيك وكلا بالياء والالف
لاحتمالها **قول** ولونه صورة وهي غزوا فانه اذا حذف
الالف المنقلبة عن الواو لاجتماع الساكنين بقي غزا
فالتبس بالمفرد **قول** والشرى الاشراء والشراء

بالقصر والمد والقصر اشهر كالابتياع والبيع من الاضداد
لغة يقع على فعل المشتري والبايع الا ان في عرف الفقهاء
اختص الاول بالمشتري والاخير بالبايع فما
في شرح المنظومة من ان البيع والشراء اذا استعملا
ثلاثيين يكونان بمعنى البيع واذا استعملا خماسيين
يكونان بمعنى الشراء ليس على ما ينبغي وذكر في تقرير
الماضي اصل الاشتراء بذل الثمن لتحصيل ما
يطلب من الاعيان فان كان احد العوضين نقدا تعاقدا
من حيث ان لا يطلب لعينه اذ يكون ثمنا وبذله
اشتراء والآخر العوضين تصور به بصورة الثمن
فباذله مشتر وآخذه بايع وكذا عدت الكلمتان من
الاضداد ثم استعير للاعراض عن الشئ طمعا في غيره
حكي ان الرشيد سأل اليزيدي والكسائي عن قصر الشراء
ومده فقال الكسائي مقصور لا غير وقال اليزيدي
يقصر ويمد فقال له الكسائي من اين لك هذا فقال
من المثل السائر لا يغرنك بالجرة عام هدايها ولا بالام
عام شرائها • فقال الكسائي ما ظننت احدا يجهل مثل
هذا فقال اليزيدي ما ظننت احدا يفتري بيا بيدي
امير المؤمنين ذكره في عيد العلا بيدي فقال ابن الانباري

في الترجمة اليزيدي هو ابن محمد يحيى بن المغيرة المعروف
صاحب ابن عمرو بن العلاء البصري وانما قيل له اليزيدي
لانه صحب يزيد بن منصور خال المهدي يؤدب ولده
فنسب اليه ثم اتصل بالرشيد فجعله مؤدب امين
وكان الكسائي مؤدب لصنيه الامين ويحكى ان تكلم
اليزيدي مع الكسائي بين يدي الرشيد فظهر كلامه
على كلام الكسائي فرمى بقلنسوته فرحا بالغلبة فقال
الرشيد لا ادب الكسائي مع انقطاعه احب الينا
من غلبتك مع سوء ادبك **قوله** واذا تقرر هذا
فنقول اشارة الى ان فنقول جواب شرط محذوف
لكن زيادة دخول الفاء تحث جزاء بعرف مما ذكرنا سابقا
قوله رضي وطي تقول رضا بفتح الكسر فتحة
والياء الفا لاستثقالهم الكسرة قبل الياء **قوله**
اصله رضوان من الرضوان بكسر الراء وضمها بمعنى
الرضاء والمرضاة مثله كذا في المختصر وفي شرح الكشف
للطيبي الرضوان الرضاء الكثير ولما كان اعظم الرضا
رضاء الله لم يخص لفظ الرضوان في القرآن بما كان
من الله تعالى رضي به وعنه وعليه بمعنى
سدوا به صار سيدا في المختصر اي صار سيدا وجمع

السري

السرية سراة وهي جمع عزيز ان كجمع فعيل على فعلة
ولا يعرف غيره وفي الصحاح مثله سادة لان تقدير سيد
فعيل يدل على ذلك انه يجمع على سيائد بالهمزة مثل
بتيع وتبائع وقال اهل البصرة تقدير سيد فيعل و
جمع على فعلة كانهم جمعوا سايدا مثل قايد وقادة
وقالوا اجمع العرب الجيد والسيد على جيائد
وسيائد بالهمزة على غير قياس لان جمع فيعل فيائل
بالهمزة **قوله** لا يخلو عن حزانة هي وجع في العقب
من غبط وخزه والمراد بها ما يدغدغ القلب ويتنفر
عنه الطبع **قوله** فانه ان ضم فكيف بضم والجزاء
ان جواب هذا الشرط محذوف وما ابقى لدلالة
ابقى الاول **قوله** يدل على انه لم ينقل ضمة الباء
والجواب ان معنى قول ضم الى الضمة بزيادة قوله
فنقلت حركة الباء **قوله** لان معمول الشرط
لا يتقدم عليه والجواب ان هذا من قبيل الاتساع
في الظروف كتقديم معمول المصدر ومعمول ما بعد
ما النافية اذا كان ظرفا مع كلهم بامتناعه فان في الظرف
بحرية توسعات ليست في غيرها او من قبيل
الاضمار والتفسير **قوله** وكذا معمول ما بعد فاء الجزاء

فيه انه قد مر في الصفة وحاشية للماضي باب
فاء الجزاء آي يمنع عمل ما بعد هذا في الظرف قبلها قوله
فالتوجيه ان يقال تقديره اذا اتصل اتصالا الخ
هذا الايجوز عن حمزة لان لفظ اتصالا ان لم يكن سهوا
لا طائل تحته ولانه جعل صحة هذا التوجيه سببا
لاندفاع الاعتراض وليس كذلك بل اندفاعها
بقوله المراد بقوله ان انكسر الخ وبقوله انه لم يقل والا
انضم الخ ولعله الى هذا اشار بقوله وهذا موضع
تأمل قوله والالف فيه آي الالف ساكنة
ابدا اولا تقبل الحركة فاسكانها لتحصيل الحاصل الا
ان يقال انه من عطف الجملة على الجملة بتقدير يبقى
قوله فكما تحذف الحركة فكذا هذه الحروف التاء
في فكما للتشبيه والكاف للتشبيه وما كافة لها عن الدخول
في المفرد فقط ما قاله صاحب المستوفي من ان
الكاف لا يكف بما واصل الكلام ان يقال فتحذف هذه
الحروف كما تحذف الحركة الا انه قدم المشبه به فصار
معاربا لتاء التدريج وكذا التاء كبد وقد يكرر للطول
الكلام كما ذكره الشارح والشريف في شرح الكشاف
وزيد التاء في كذا لان المشبه به المقدم فنزل منزلة الشرط

وقيل

وقيل اذا حذف هذه فقد حذف تلك وقال الشارح
في شرح الكشاف التاء زائدة وهذا التكرير والزيادة
في الفعل اكثر شايع والحكم بان الكاف في كما مرفوع
المحل على الابتداء وكلما موصولة ولذا دخلت العائد
في الخبر باطل بل لفظ كما في موضع المصدر لتحذف الكاف
المقدر ويجوز ان يكون الكاف مرفوع المحل على الابتداء
وما مصدرية والخبر هذه الحروف بتقدير المضاف
قوله هجوت زيابا الخ الهجاء ضد المدح في الاساس
ومن المجاز فلان يهجو فلانا هجوا وهجاء بكسر الهاء
وتهجاه بفتح التاء يعد معايبه فهو مهجي ولا تقل هجيته
زيابا اسم رجل معتذرا اسم فاعل من الاعتذار
وهو عبارة عن مجموع الذنب مما قولهم اعتذرت
المنازل درست او عن القطع من قولهم اعتذرت
المياه انقطعت كأنه يجعل العذر سببا لقطع الذنب
ذكره الشارح في شرح الكشاف تدع من الودع
بمعنى الترك هجوت فعل فاعله تاء الخطاب ومفعوله
زيابا غير منصرف وجئت مع فاعله التاء عطف عليه
ومعتذرا حال من تاء جئت من هجو زيابا كلام اضافي
متعلق بمعتذرا لم تهجو جملة فعلية خبر كانك المقدرة

كالكلام الهجو حيث اعتذرت منه ولم تدع جملة فعلية
عطف على عالم تتجو ومفعول الفعلين محذوف اي
لم تتجوه ولم تدعه اي الهجو اذ قد هجوت في الواقع
وعلى هذه اللغة كتبت الالف بعد واو الجمع فيما
لم يتصل به الضمير للفرق بين واو الجمع وواو الواحد
في مثل لم يدعو ولم يدع واو قبيل كتبت للفرق بين
واو الجمع وواو العطف في مثل حضر وتكلم زيد
ومنهم من يكتب الالف في نحو شاربوا الخمر وزاروا
زيد كما في الفعل ومنهم من يحذف الالف في الجمع
وان لزم الالتباس للندرة وزوالها بالقرائن وكذا
زادوا في مائة الفا فرقا بينها وبين منه وما لحقوا المئتين
بها بخلاف الجمع وزادوا في اولئك واؤا فرقا بينه
وبين اليك واجره او لاء عليه وزادوا في اولي
مال واؤا فرقا بينه وبين الي واجره او لو عليه
قوله الم يأتكم والانباء تنبئ الخ الهمزة للاستفهام
وحقيقته طلب العلم للمتكلم بالاستفهام وذلك لا يكون
من الله تعالى على حقيقته فقولك لها ء الدين الذي لك
الاستفهام منك اذا كان لطلب العلم مصروفا الى المتكلم
بالكلام الاستفهامي واما اذا كان مصروفا الى غيره

ثمن

ممن يطلب فيه فلا مجاز في قولك الست قلت للناس
اتخذوني واتي الهين الآية فهو استفهام حقيقي
طلبت اقرار عيسى عم زعم ذلك المشهد العظيم بانه لم
يقله ليحصل فهم النصارى ذلك فيتقرر عندهم كذبهم
ليس على ما ينبغي على ان الشارح صرح في المطول بان
الهمزة في الآية للتقرير وقد يستعمل للتهكم نحو اصلاتك
تأمرك ان نترك ما يعبد آباؤنا والكلام نحو اسلمتم او
اسلموا والتعجب نحو الم تر الى ربك كيف مد الظل و
للاستبطاء نحو الم يأن للذين آمنوا وللتنبيه على الضلال
نحو فاين تذهبون وللوعيد كقولك لعبدك الم اربك الادب
الم اؤدب فلانا اذا علم ذلك وللتسوية بعد سواء نحو
وما ابالي وما ادري وليت شعري وللانكار والتوبيخ
على معنى لم كان هذا الشيء في الماضي او على معنى لم
يكن في الحال والاستقبال او الابطالي على معنى
لم يكن في الماضي او على معنى ليس في الحال او لا يكون
في الاستقبال فاحفظ هذا والانباء جمع نبأ بمعنى
الخبر يقال نبأ ونبأ بالتشديد وانبأ اذا اخبر ومنه
النبي لانه انبأ عن الله تعالى وهو فعيل بمعنى الفاعل
تركوا همزه كالذرية والبرية والخابية الا ان اهل مكة

يهمزون الاربعة والنماء الزيادة يقال نمى المال وغيره
ينمى بالكسر نماء بالفتح والمد وينمو نموا بالضم والتشديد
والملاقات المصادفة يقال لقيته ولاقيته اذا صادفته
واستقبلته قريبا منه واللبون من الشاة والابل
ذات اللبن عزيزة كانت او بكية والغريبة لبنة بفتح
اللام وكسر الباء وبنو ازياد هم الربيع ابناء زياد العبشمي
واخوته فاعل يأتيك لبون بني زياد على حذف المضاف
اي خبرها والانباء تتمة جملة وقعت حالا من فاعل
يأتيك وفاعل لاقت ضمير لبون ومفعوله محذوف وهو
ضمير راجع الى ما اي لاقته ويجوز ان يكون لبونا فاعل يأتيك
وما والباء زائدة في المرفوع ويكون لبونا فاعل لاقت
والمفعول محذوف **قوله** وتضحك مني شيخ عبشمية
قال الراغب الضحك انبساط الوجه وتكشر الاسنان
من سرور النفس وظهور الاسنان عنه اكثر مما يبدو
الاسنان القهقهة وقد يستعمل في السرور المجرد
نحو مسفرة ضاحكة وفي السخرية نحو وكنتم منهم تضحكون
وفي التعجب المجرد نحو وامرأته قائمة فضحكت وضحكها
كان للتعجب انتهى وقد يقال القهقهة ما كان مسموعا
ويجيء انه بدت اسنانه او لاح والتبسم ما لم يكن مسموعا

والضحك ما كان مسموعا كذا في الجيم انه يقال ضحك
ومنه بمعنى والشيخة ام قبيلة والعبشمية نسبة الى
عبد شمس وهذا من باب النحت في النسب فانهم
يأخذون اسمين فيحتوتون منهما لفظا واحدا فينسبون
اليه وقد مر امثاله كذا في الجم اصله بالتشديد وتربت مع
وتربة البصرة وقبل ضد بعد والاسرة من الاسار وهو
القد بالكسر فيما سمن من الاخذ بذلك لانهم كانوا
يشدونه بالقد ثم سمي كل اخذ اسرا او انما شدت
يقال اسرت اسرا واسارا بالكسر فهو اسير وما شد
والجمع اسرى واسارى ويقال هذا الكلام باسره
اي بقده ثم استعمل في معنى بكله لظهور المناسبة
كما يقال برمته واصله ان رجلا دفع الى رجل بعيرا بحبله
في عنقه فقيل ذلك الكلام ما وقع شيئا بجملته وتمامنا
اصله يمين حذفت احدى يائي النسبة وعوضت
بالالف فلا جتماعهما قال سيبويه وبعضهم يقول يماني
بالتشديد فاعل تضحك شيخة ومن متعلق بتضحك
عبشمية صفة شيخة واسم كان ضمير الشيخة قبلي ظرف
زجر او امر للمفعول بها تابا صفته والاستشهاد في
الابيات الثلثة هو ان الشاعر اذب الواو في

باب النحت في النسب

في تعجب والتاء في يائيك والالف في لم تر ٥ اثباتا شاذا
ويمكن ان يقال هذه الحروف كانت متحركة حذفت
حركتها اجراء للمعتل مجرى الصحيح او يقال ان الحروف
حذفت للجزم والحروف الموجودة الآن للاشباع والتقوية
قوله خما ستودتني عامر عداوة رائية الخ ستودتني
من السيادة عامر اسم قبيلة فاعله وعمرو مفعول وراثة
للتعليل كما في قوله ٥ وما كان استغفار ابراهيم لابيه الا
عن موعدة متعلق بستودتني اي فعل بمعنى منع فاعله
الله اسم فعل متكلم من السمو وهو العلو والا تتابع
مفعول اني باتم متعلق باني ولا راب عطف عليه
لا من اني بمعنى النفي كما في قوله ٥ غير المنقوص عليهم
ولا الضالين يعني ما جعلتني قبيلة عامر سيد الاجل
كوني وارثا للسيادة بلا استحقاق بل كنت سببا
عن استحقاق وحصال في بصلح للسيادة قوله
ويحتمل ان يكون ان غير عاملة تشبيها لها بالمصدرية
كما يكون ما عاملة حملا لها على ان ويتم هذا التعارض
اللفظي ولكل امثلة احدها هذه والثاني اعطاء
غير حكم الا في الاستثناء بها واعطاء الا حكم غير في
الوصف بها والثالث اعطاء ان الشرطية حكم لو

في الاعمال

في الاعمال واعطاء لو حكم ان في الجزم والرابع اعطاء
اذا حكم متى في الجزم بها واعمال متى حملا على اذا و
الخامس اعطاء لم حكم لن في عمل النصب واعطاء
لن حكم لم في الجزم والسادس اعطاء ما النافية
حكم ليس في الاعمال وهو لغة اهل الحجاز واعطاء
ليس حكم ما في الاعمال عند انتفاء النفي بالا و
هو لغة بني تميم والتاسع اعطاء عسى حكم لعل في العمل
واعطاء لعل حكم عسى في اقتران خبرها بان والثامن
اعطاء الناقص اعراب المفعول وعكسه عند امن اللبس
والتاسع اعطاء الحسن الوجه حكم الضارب الرجل في
النصب واعطاء الضارب الرجل حكم الحسن الوجه
في الجر والعاشر منعهم افعل التفضيل ان يرفع الظاهر
تشبيها له بافعل التعجب في انه اصلا وافادة للمبالغة
واجازتهم تصغير افعل في التعجب في نحو الظاهر تشبيها
له بافعل التفضيل فيما ذكرنا والامثلة في آخر معنى اللبيب
قوله وفي قول الشاعر الا تريان الخ وصدره
يا صاحبي فدت نفسي نفوسكما ٥ حيث ما كنتما لقيتما
رشدا ٥ ان يحملا حاجتي ثقت محملها ٥ وتصنعا نعمة عندي
بها وبدا ٥ قال الاخفش الشاعر مثل لابيه وامه اي

صاحب شعر وسمي شاعرا لفطنته والصاحب كما
يطلق على الموافق يطلق على المخالف ايضا كما
وقع في ما كتب معاوية الى ملك الروم تقدمة الفاعل
يا صاحبي خطاب لخليليه او من قبيل خطاب العرب
للواحد خطاب الاثنين وقدم تفصيله وقدمت من
النداء تقدم فاعله وتقدم كما من قبيل قولك
قد صفت قلوبكما مع له والعرب تجعل الاثنين
على لفظ الجمع اذا كانا متصلين ولم تقولوا ان المنفصلين
اكرامهما ولا علمتهما وقد جاء وصغار حالهما وحبت
للمكان وقد يستعمل للزمان والغالب كونه في محل
على الظرفية او جر بمن وقد يجر بغيرها وقد يقع مفعولا
به وتمييزا ويلزم اضافته الى الجملة وقدرت الا المفرد
وآثر منها اضافته الى جملة محذوفة قال ابو الفتح
في كتاب التمام ومن اضافه الى المفرد اعربه وقال ابو
سعيد بني على بنائه وهو الاشهر واذا اتصل
ما الكافة صار للمجازاة وجزم الفعلين كما هنا
والتاء المصادفة والرشد بمعنى الحق والصواب
وضد الغي مفعول لتبينا وان تحملا مفعول فعل مقدر
وهو اسأل او بتقدير اللام مفعول له للتبينا او قدت

وحاجة مفعول له بكون الباء وجاز فتحها ان
لم يوجد مانع صفة حاجة وخف الشيء تخف بالكسر
خفة صار خفيفا والحمل بفتح الجيم بمعنى الحمل
او واحد يحامل الحاجة فاعل خف والجملة صفة
حاجة يقال صنع اليه معروفا وصنع به صنيعا قبيحا
ان فعل والتصنع تكلف حسن السمت وقولهم
الفاعل الصانع كناية عن اوصاف ذميمة كالسارق
والزاني الا ان صاحب المفتاح كنى به عن الصفات
المحمودة استعمالا له على الاصل فان اختصاصه
بالذم لحادث والنعمة اليد والصنيعة والمنة وما انعم
به عليك مفعول تصنعا والجملة عطف على تحملا وعثرة
صفة نعمة وخبر ربما للحاجة والبد بمعنى النعمة عطف
على نعم من قبيل عطف احد المترادفين على الآخر
ان كانت صفة خبرها كما قيل كقوله والتي قولها
كذبا ومينا وفائدة تقرير المعنى في الذهن كالتاكيد
وما وقع لبعضهم من ان ذلك قطعي لا فائدة غير
مسلم وقيل انما يكون كذلك في مقام يقتضي التقرير
وقيل هي الجارحة المخصوصة تستعمل في النعمة مجازا
مرسلا من قبيل الحلاق اسم ما هو بمنزلة العلة

الفاعلية او المصورية على المعلول وجمعها الآبك
وجمع الابدية الآبادية وما قيل ان الابد بمعنى الجار
مجمع على الابدية وبمعنى النعم على الآبادية يرد عليه
ان اصل بديد بدية وملاك على وزن فعل ثم جمع على افاعل
وبعض العرب تقول في الجمع الايد بحذف الباء
فما ذهب اليه الجوهري من ان الابد في قولهم السماء
بنيناها بأيد جمع يد ليس على ما ينبغي اذ لا اعرف
احدا من ائمة اللغة والتفسير ذهب اليه بل هي مصدر
بمعنى القوة من آد يئيد ايدا اذا قوي ثم اشتهر
استعمال الآبادية في النعم والابدية في الاعضاء
نقد صدر الافاضل في ضرام السقط عن ابن عمر
ابن العلاء ثم قال وقع الجمع للحقيقة وجمع الجمع للمجاز
ونظيره بيوت وبيوتات وقال الراغب قد يعبر
في شرح الشريف للمفتاح ان الآبادية حقيقة
عرفية في النعم وان كانت في الاصل مجازا فيها وقوله
ان تقرآن في محل النصب بدل من نعم او حاجة او
الرفع خبر مبتدأ محذوف هو ضمير النعم او الحاجة والجملة
صفة احديهما وعلى اسماء وهي حبيبة متعلق بتقرآن
وكما بمعنى تقضيا عطف عليه وأصله كما ان حذف

النون بان مقدرة ومن متعلق بكلا الفعلين على
طريق التنازع وكذا السلام مفعولهما على تلك الطريقة
وآذنا الاشعار من الاشعان بمعنى الاعلام عطف على
احد الفعلين وآحدا مفعوله قوله فاليت لا ابرح
اليت فعل متكلم من آلي يولي ايلاء بمعنى حلف قال
ابن هشام في المغني وقول الفقهاء آلى من امرأته
غلط او وهم فيه عدم فهم التعلق في قولهم للذين يؤلون
من نسائهم وقال الماضي في الآية تعدية بعلى وكما
لما ضمن هذا القسم معنى البعد عدي بمن لان
البعد ليس معنى من بل معنى عن لان معنى ابتداء
الغاية الانجلوعن بعد الشيء المبتدأ عنه المبتدأ من
وكما ان تقول تعدية بمن في قولهم ايضا باعتبار
ما فيه من الامتناع من الوطء فالمخطي مخطئ والمقسم
محذوف كانه قال اليت بالله وآذني فعل متكلم من
ذنى لازما ورباعيا ورجع جواب القسم وكلها متعلق بارنى
ضميره للناقة ومن في قوله من كلالة للتعليل كما في
قولهم مما خطيئاتهم اغرقوا متعلق بارنى والكلالة
التعب والاعياء والا من حتى عطف على من كلالة يعاك
حتى من كثرة المشي على ما زال علم ابن رقيش وجرحت

قدمه او حاف والمصدر حتى بالقصر وحتى غاية للاكل
تلاقى من الملاقاة بمعنى المصادفة فاعله ضمير الناقة
مفعوله محمدا والمراد به وسلم لتاعم وهو اسم مفعول من
التحميد اى كل الانبياء حمدوه وقيل ان الله كتب اسمه
محمدا او احمد فاذا محمد ان الله يحمد كثيرا او سماه احمد
كانه قال كل الانبياء حمدوني وانا احمدهم لي
قال ابن العربي لله الف اسم ولنبيه الف اسم

قوله سوى بنون جماعة الخ سوى اذا كان
بمعنى غير او مكان على خلاف فى ذلك يمتنع مع الفتح والقصر
مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر ويقع صفة واستثناء
كغير وهو عند الزجاجي وابن مالك كغير فى المعنى
والتصرف تقول جاءني سواك بالرفع على الفاعلية
ورايت سواك بالنصب على المفعولية وما جاءني
احد سواك بالنصب والرفع وهو الارجح عند
سيبويه والجمهور انها ظرف مكان ملازم للنصب
لا يخرج عنه ذلك الا فى الضرورة وعند الكوفيين وجماعة
انها ترد بالوجهين وقد وقع من نفي ظرفيتها ابو فهر
صلة قالوا جاءني الذي سواك والجيب بتقدير سواء
خبر الهو محذوفا او حالا اثبت مضمرا ولا يمنع الخبرية قولهم

بالمد والفتح لجواز ان يقال انها بنيت لاضافتها
الى المبني كما في غيرها كذا في المغني اعلم
انه اذا اضيف اسم معرب الى مبني بني على الفتح
عند قوم وترك معربا عند قوم كقوله ومن خزي
يومئذ قرئ بفتح الميم وكسرها وقوله لحق مثل ما انه
بالفتح والضم وقوله يوم ينفع الصادقين صدقهم قرئ بالفتح
والضم وقوله عم كبوم ولزنة امه نقل بفتح الميم و
خفضه والاصل في الفعل البناء وكذا اذا اضيف
مثل او لحق الى شئ فطريق المثال كقول النحاة
الكلام اسم مثل زيد وفعل مثل ضرب وحرف لنحو هل
وكقول الفقيه تجزيه الريوة الادوية المطعومة
مثل السعوط نيابة ان الاضافة ههنا غير مقصودة
كذا في الكتاب المسمى بالقواعد والفوائد في النحو

قوله لا الحائل بحسنة لانه ذكر الجازم والناصب
قبل هذا ولك ان تقول اعادهما لئلا يتوهم اختصاص
الحكم بالصحيح بناء على هذا امر الحائل فيه اذا لم يكن
فيه غناء ومزية يناسب ذكر في التذكير والتانيث ولا
يتكلم به الا في الجحد **قوله** لادبه الى الالتباس اي
التباس المثنى بالمفرد لان المثنى لما حذف نونه

بالناصب بمعنى لن يرضى **قوله** كما مر آتفا بمعنى
قال كذا آتفا وسالما وفي القاموس قال آتفا كصاحب
وكتف وفرح بهما اي منذ ساعة اي في اول وقت يقرب
منها **قوله** كبهدية من الاهداء يعال اهدى له واليه
ويتعاجى من المعاجاة وهي المكالمة على سبيل المخفية
ويرتجى من الارتجاء وهو ضد اليأس يعال رجاه
وترجاه وارتجاه ورجاه ترجية كله بمعنى ويستدعى
من الاستدعاء وهو الطلب يعال دعاه واستدعاه
صاح به ودعوت الله له وعليه **قوله** لئلا يلزم
اجتماع الاعلال اي قال ابن الحاجب الاعلال تغيير
حرف العلة للتخفيف فيجعل بالقلب والحذف والاسكان
انه لا يخلو الاعلال عن احدها فاجتماع الاعلال
ليس بممتنع مطلقا لجواز الجمع بين الاسكان والابدال
كيعال وبين الاسكان والحذف كمقول وبين الابدال
كيدعى فان الالف فيه مبدلة من الياء وهي من العلة
وبين الابدال والحذف كتعد وبين الحذف فيها مثل
قولهم حذفت التاء واللام وانما لا يجوز لجمع بتغيير مخصوص
وهو الجمع بين الابدال بين والحذف فيها وابدال وحذف
بعد ان يكون احدهما في موضع لا حرفة في موضع آخر على

سبيل

سبيل التعاقب كما في ماء اصله مَوَهٌ قلبت الواو
الفا ثم قلبت الهاء همزة كذا في شرح المراح وفيه
ان حذف الياء في قِنٍ ليس للاعلال بل لبناء
الامر وكون قلب الهاء همزة ليس باعلال **قوله**
وما اشبه ذلك مما قلب وحذف فيه حرفان و
العلة في ابناء اصله ابناي قلبت الواو ياء و
الياء همزة والحذف في نحو يقيون اصله يوقنيون حذفت
الياء لمانع **قوله** فان امتناع اجتماع الاعلال لبنا
قيل اجتماع الاعلال لبنا انما لا يجوز اذا كانا من
جنس واحد واذا كانا من سببين بحيث لا يكون
بينهما فاصل ولم يكونا في محل واحد فجوزه بالقلب الاول
نحو يعال وبالحذف نحو قِ وبالثالث نحو يرعى واعتمدوا
في ترك هذه القيود على لفظ الاجتماع ولفظ الاعلال
فانه حكم ليس بتعريف فلا يكون قولهم اجتماع الاعلال
ممنوع كلاما من غير روية فعليك بالروية وقال السيد في
الاعلال الذي منعنا من جمعه هو الا يكون العين
واللام جميعا من جنة الاعلال وقال ابو علي المكرم
منه ان يكون الاعلال ان على التوالي اما اذا لم
يكن على التوالي كما تقول في ايمن الله من الله تحذف

الباء ثم تقول بها استعاكما من اللئام الله فليس
بمكروه كذا في شرح الزنجانية وفيه نظر قوله مصدر
التمطي في المختار التمطي التبختر ومتاليد يأتي المشي
وقيل اصله التمطط قلبت احدى الطاءات ياء كما
قالوا التظني والتقضي في التظنن والتقضض ومنه
قوله ثم ذهب بي اهلي يتمطى قوله من الصبوة
بمعنى الميل ويسمى الصبي صبيا لميله الى ما لا يعنيه
قوله ويتقلى بمال قلاه فتقلى وتقلى
وتقلى اذا اراب القلاة قلبها قوله
والايعاد في فعل جماعة الذكور والواحدة المخاطبة
اي لا يقال ايعدن ولا ايعدين بل قيل ايعدن
وايعدين لعروض حركتي الواو والياء فلم يرتفع التقاء
الساكنين قوله جعل راضي بضم ياء على حكاية
راضوا ولزم بقيل راضيا وان كان مفعولا جعل
وكأنه قدمه في البيان مع تأخره في الذكر اهتماما به
لكونه ذا الاصابين قوله قال قائلهم نستوقد النبل
البيت من الحماسة وهو لبعض من طيء وآخذ
لحن حسنا بني جديلة في نار من الحرب جمة الضرم
نستوقد النبل بالحضيض الحضيض من الجبل

ضد التخلية خبر لحن وبني جديلة حي من طيء مفعول
وجديلة بنت سبيع ابن عمرو من حمير انتهى في
نار متعلق بحسنا في الكشاف النار جوهر لطيف
مضيء حار محرق وهي نار ونور اذا تزلان فيها حركة
واضطراب اباد النور مشتق منها وقال الراغب
النار والنور احدهما مشتق من الآخر من حيث
انه قلما ينفك احدهما من الآخر واعترض عليه بان تغير
النار بانة الاضاءة لا تعتبر في حقيقتها وكذا الاحراق
وانه لا يتناول النار الاصلية التي هي كرة الاثير
لانها شفافة لا لون لها والضوء ملون فانه مرئي وفيه
ان قوله لطيف وحار مستغنى عنه وان الجوهر المكلف
في التعريف اخفى من النار واجاب الشيرازي وشريف
بانه لا شك في ان مجموع ما ذكر معتبر فيما يطلق عليه
لفظ النار في متعارف اللغة وردده اكمل الدين
بان اعتبار هذا المجموع عند الوضع غير محقق ثم قال
والحق ان النار لا تحتاج الى التعريف فما ذكره بيان
ما يطلق عليه لفظ النار في متعارف اللغة لا تعريف النار
وقوله من الحرب وهي مؤنثة صفة نار وجمة الضرم
بمعنى كثير الاشتعال صفة الحرب والضرم حطب الضرمة

وهي السمنة والشحم نفطر فهما ويستوقد من الوقود
وهو سطوع النار ولهبها والسبن للطلب وللتأكيد حال
من فاعل جسما والنبل السهام العربية مؤنثة
لا واحد لها من لفظها جمعوها على نبال وانبال مفعول
تستوقد وبالحضيض وهو القرار من الارض عند
منقطع الجبل متعلق به وتصطاد فعل متكلم مع الاب اصطيادا
عطف عليه نفوسا مفعوله وبكنت فعل مجهول ما
النباذ القائم مقام الفاعل ضمير نفوسا صفة لها وعلى
الكرم متعلق بينبت وهو ضد اللوم وقدم تفصيلا جعل
خروج النار من الجمر عند صدمة النبل استيقادا كما يتقدح
نار الزند حتى تصل الى حضيض الجبل واسفله
فيخرج النار منه لشدة رميها وتصيده بها نفوسا بنيت
على الكرم اي تثبيل الرؤساء قوله فيمن يقول رجل
ورجلة يعني ان التاء للفرق بين المذكر والمؤنث
في الصفة وهو الكثير الشايع وقد يكون للفرق بينهما في
الاسم وهو قليل قوله في عيشة راضية هذا من قبيل
الاسناد المجازي بتوجيه ان الرضا صفة الراضي
فحقيقة الكلام رضي الرجل عيشة فاسند الفعل
الى المفعول به من غير ان يبني له فحصلت رضيت

عيشة وهو معنى كونه مجازا ثم سبك من الفعل
المبني للفاعل اسم الفاعل فقيل عيشة راضية
فقد جعل المفعول فاعلا قوله كما في المصادر
كقيام وعياذ وقعيم واحتياز وانقياد وحال حولا
كالتوة شاذ لحلاق لاوذ لواذا او قام قواما
مما لم يعل فعله يا علال تما قوله كما في المجموع كجياد
جمع جيد اصله جيود وديار جمع دار اصله دور وديم
جمع نار اصله نيرة وديم جمع دية اصله دوية وشذ
طيال جمع طويل وصيح وروآء جمع ريان كراهة اعلال الاجوف
وتوآء جمع ناوه وهو السمين من الابل لصحة عين مفرده
وقلب ميزان وريض وثياب لوقوع عينها في الجمع مكسورا
ما قبلها ساكنة في الواحد بعدها الف لانه حرف صحيح
بخلاف عودة جمع عود وهو المسن من الابل وكونه
جمع كوز لعدم الالف بعدها فخلافا لهوان لانه مفرد فخلاف
لطوال جمع طويل لتحركها في الواحد وثيرة جمع ثار شاذ
لعدم الالف بعدها قوله وقحذوة بفتح القاف و
الميم وسكون الحاء المهملة وضم الذال المعجمة وفتح الواو
ما خلف الراس قوله لا كمور الواو كالمتطرفة فيه
انها وان لم يكن كذلك لكنها وقعت خامسة فالقياس

قلبها ياء كما قال الشارح بعيد هذا ولا يبعد عندي
قوله وليس علينا الخ نقول الاصل غواز به بالتنوين
اي عند سيبويه وجه فلما حذفت الضمة التي كانت
قبل الياء وجعل التنوين الذي كان للصرف عوضا
او حذفت التنوين ايضا عوض تنوين آخر وفيه وجه
آخر اصله غواز به بغير تنوين استثقلت الضمة على الياء
فحذفت ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين
فيه المفرد مع خفته لالتقاء بالكسرة كالكثير المتعال ففي الجمع
اولى فجيء بالتنوين وهو عند سيبويه تنوين عوض عن
الياء او حركتها وعند المبرد عن الحركة وعند القابسي بالصرف
وهو الاخف وتوابعه للتمكن قوله واعلم
ان هذا الاعلال انما هو حال الرفع والجر قال الكسائي
وابو زيد في حال الجر بفتح الياء لكونه غير منصرف وجره
بالفتح لخفته وعليه ورد بيت الفرزدق فلو كان عبد الله
مولى هجوته ولكن عبد الله مولى موالينا قوله فيما
مر وقال في حاشية المفتاح لابن كمال باشا علم من
كلام الشيخ في دلائل الاعجاز ان المطرد من غير فهم منتظم
غالب الوقوع قوله كما تقدم ابهة الاجوف
في شرح قول الملخص ويصح نحو قول وقاول قوله

ويقتضي

ويقتضي وطرا وهو الحاجة ولا يبنى منه فعل قوله
اليوم بوم وقد يعبر عن الشدة باليوم يقال يوم اليوم
كما يقال ليل أليل قوله ولا في الاعلام نحو ثمود
وهو اسم رجل وكم بدغم كما ادغم هيت وميت لانه اسم
موضوع لاعلى وجه الفعل كذا في الصحاح قوله
ديوان بكسر الدال وقد يفتح فارسي معرب وسبب
تسميته ديوانا وجهان احدهما ان كسرى اطلع يوما على
كتاب ديوانه فراهم مجموعا مع التفرقة فقال دوانه
اي مجانين ثم حذفت التاء للكثرة الاستعمال والثاني
ان الديوان بالفارسية اسم الشياطين سمي الكتاب
باسمهم لحذقهم بالامور ووقوفهم على الجلي والخفي
ويسمى به الخرائط التي فيها الصكوك والسجلات و
الجريدة ويقال لها الدفتر ويروى ان عمر رضي الله عنه اول من
دون الدواوين للولاة والقضاة قوله سيود
وجديرا فانه لا يجب القلب عند بعضهم وهو الاكثر نظرا
الى مجرد الاجتماع وجاز تركه لعوضه لانه حصل بسبب
يائه التصغير وهي غير لازمة مع انها في محل التغيير ومع
الواو قوية لتحركها قبل الاجتماع بخلاف نحو عجيز فانه
تصغير عجوز فانه يجب القلب فيه لان الاجتماع وان كان

لم يسمى الديوان ديوانا

عارضا فجز الطرف الا ان الواو قبل الاجتماع ساكنة
ضعيفة فخلاف عزية فى تصغير عروة فان الاجتماع
وان كان عارضا الا انه فى محل التغيير قوله اذا اجتمعا
مهملة يشير الى ان اذا كان ولو فى الشرطية المتصلة
للاهمال كما مر او فى المتصلة وقد يقال اذا تفيد
الدلالة على التبعض التقادير المفيدة لجزئية الحكم
فى بعض الصور على قياس لفظة قد فان قلت
ما سور الكلية والجزئية فيهما قلت سور الموجبة
الكلية فى المتصلة كلما ومهما ومتى وفى المنفصلة
دايما وسور السالبة الكلية فيهما ليس البتة وسور
الموجبة الجزئية فيهما قد يكون او سور السالبة
الجزئية فيهما قد لا يكون او بعض حال حرف السلب
على سور الايجاب الكلى قوله قواعد العلوم
تجب ان تكون الخ هذا الوجوب فى العلوم العقلية مسلم
وفى العلوم العربية لو سلم فقد شارح التخصيص بالمثال و
المقام كما سيشير اليه قوله لقد علمت عرس بن ملتكبة
فاعل علمت عرس وهى الزوجة وربما يسمى الذكر
والانثى عرسا بملتكبة اسم زوجته بدل او عطف بيان
لعرس انثى هى اسم جنس اسمها وانا ضمير الفصل لا موضع له

على الاصل وبه سماه البصرية لكونه فصلا بينما كون
ما بعده جزء او صفة وسماه الكوفية عمادا لكونه
حافظا ما بعده حتى لا يسقط عن الجزئية كالعماد فى البيت
الحافظ للسقف من السقوط فالغرض منه فى الاصل
فصل الخبر عن الصفة فالقياس ان لا يجئ الا حيث
التبس الخبر بالصفة لكن اتسع فيه وجاء حيث لا التباس
بدونه ايضا اطرادا للباب على ما ذكره السيد عبد الله او
التوكيد والفصل ثم جاء لمجرد التاكيد فيما لا لبس فيه
كاللام للحال والتاكيد وقد جاء لمجرد التوكيد فى قوله كما
وسوف يطبق على ما ذكره شارح الهادية وقد اشترط
فيما قبل امران كونه مبتدأ فى الحال او فى الاصل واجاز
الاخفش والكسائى وقوعه بين الحال وصاحبها نحو
جاءنى زيد هو ضاحكا وكونه معرفة واشترط فيما بعده
ايضا امران كونه خبرا فى الحال او فى الاصل وكونه كالمعرفة
فى عدم قبول لام التعريف فلا وجه لما قاله العاصمى فى
تفسير سورة الرعد حيث قال فى قوله كما والكل اصحاب
النار هم فيها خالدون وتوسيط الفصل لتخصيص الخلود
بالكفار لعدم شرط اللام الا ان يقال ان قوله خالدون خبر
بعد خبر لا وللكل وان كونه كالمعرفة ليس بشرط على ما مر شارح

عليه الشريف الجرجاني في حاشية التصريف حيث
قال لفظ هو في زيد هو عالم لا يكون رابطة لدلالته على
زيد ورجوعه اليه بل هو ضمير الفصل والعماد مع انه
ما بعده وهو عالم ليس كالمعرفة وفيه تأمل وشرط له
في نفسه ان يكون صيغة مرفوع منفصل وان يكون عمدة
وفي منع تجرده فصلا له وقوله الليث جراءة ومعديا
عداه على بمعنى ظلم حال من الليث والعامل ملخص من
معنى الفعل وعليه قائم مقام فاعل معد باضماره وراجع
الى الليث وعاديا عطف عليه وحالا مع جملتها مفعول
مقولي علمت على مذهب سيبويه قوله عدو
وهو اسم فاعل للمبالغة من العداوة والعدوان بضم
العين والعداء بالفتح والمد وهو تجاوز الحد في الظلم
وانما ادخلوا التاء في قولهم هذه عدوة الله تشبيها
بصديقة لان الشيء قد يبنى على ضده ويقال القوم
اعداء وعدي بكسر العين وعدي وعداة بضمها بمعنى
وقال ثعلب العدي الاعداء الذين تقاتلهم والعدو
الاعداء الذين لا تقاتلهم وكذا في شرح ديوان المتنبي
قوله ابو فاجة تبقى الرجال قوله ابن جني هو
بكسر الباء وتخفيفها كنية الامام ابي الفتح عثمان

ابن جني ونقل عن سيبويه انه معرب كيفي وليس ابناء
فيه للنسبة ذكره الدماميني قوله مثلي الامام لفظة
مثل مقحمة للتعظيم كما في قول المفتاح مثلك لا يبخل
ملكك لا يبخل قوله لو كان فعيلا لوجب ابدال عينه
وجوز القاضي كونه فعيلا حيث قال او فعيل بمعنى فاعل
ولم يلحقه التاء لانه للمبالغة او للنسب كلابن وتامر
القطب كونه للمبالغة باب نفي الابلغ لا يستلزم النفي
مطلقا واجيب بانه من باب نفي المقيد وقيل وقال
الطيبي عن يحيى السنة كل ما كان معدولا عن وجهه
ووزنه كان مصروفا عن اخواته كقولك وما كانت
امك بغيا استطال الهمزة لانها كانت مصروفة عن باغية
وقال صاحب الكشف لم يقل بغية وعابة للفواصل
وكان ينقل لم يقل بغية لانه مصدر او بزنته كما قال
القاضي في قوله خلصوا الجيا وحتا لانه مصدر او
بزنته وكما قالوا في قوله من تحيي العظام وهي رميم
لم يقل رميمة لانه اراد المصدر قوله كما في قوله
ان رحمة الله قريب من المحسنين قال صاحب الكشف
في سورة هود عن في قوله وما قوم لوط منكم ببعيد و
يجوز ان يستوي فيه بعيد وقريب وقليل وكثير بما المذكر

والمؤنث لورودها على زنة المصادر التي هي الصهيل
والنهيق وقد مر في هذا وجه من التأويل **قوله**
والياء اخف المفعل عليه اذا علم وكان اخف خبرا جاز
استعمال بلا احد الاشياء الثلثة كما في ارادة اكبر وقول
الشاعر وعايم اعز واطول **قوله** وهو من الصبوة
وهو الميل الى الجهل والغوة وكل الصبي بالميل الى
ما لا يعنيه او من الصبن بكسر الصاد وفتح الباء والنقر
وهو العشو ومنه يقال تصافى ويقال صبن صباء كسمع
سمعا عا ابو لعب مع الصبيان **قوله** ولم يكن ما
قبلها مضموما احترازا عن نحو يغزو وفيه انهم قلبوا
ياء التعطى من الواو لرفضهم الواو المنطرفة المضموم
ما قبلها الا ان يقال ما ذكر في الفعل **قوله** والاصل
اعطوا من العطو وهو الاخذ قبل ان يسمع ما فيه من
التلافي المجرد وقيل المفعول الاول عائد اي آخذ
لان معنى اعطيت زيدا درهما اخذ زيد درهما مني
قوله والاصل الاستشوة من الرشوة بكسر الراء
وضمها يقال استرشى في حكمه طلب الرشوة عليه والراشي
اعطاه الرشوة والراشي هو المعطي والمرتشي هو
الآخذ والرايش هو الواسطة **قوله** لامحالة يفتح

لا محالة

الميم

الميم اي لابد **قوله** لا وقع ذا الثقل على بناء المجهول
والقائم مقام الفاعل ضمير اللفظ او المتلفظ والثقل كالصبر
ضد الخفة وبكسر الثاء وسكون القاف واحد الاثقال
وبالفتحتين متاع المسافر **قوله** وكانهم اعتمدوا
على ايراد هذا البحث في المعتل فسقط الاعتراض
بنحو استقام واستحوذ واعشوشب واجقود و
نحاوروا وعلى انه للاعتداد بالمثنة فسقط بنحو مدعق
ومدعو **قوله** فلتشرع التاء فصيحة واللام
يحتمل لام الابتداء ولام الامر وقد مر وجه دخولها على
صيغة المتكلم **قوله** فلاجتماع حرفي العلة فيه
وقد يقال هو ما اخذ من اللف بمعنى الخلط فسمي به
لان فيه خلط الحرف الصحيح بحرف العلة من طعام خفيف
اذا كان مخلوطا من جنسين **قوله** من قبائل شتى
جمع قبيلة واحدة قبائل العرب وهو بنو اب واحد
وسميت بها لان العمائر تقابلت عليها وشتى جمع شتيت
بمعنى المتفرق وقد فسر الشارح رحمه المقول بالمختلف
قوله والقسمة تقتضي ان يكون هذا النوع
اربعة اقسام احدها ان يكون العين واللام واويين
كقو وثانيها ان يكون يائين كحيي وثالثها ان يكون

العين واوًا واللام ياء وذا لوجهان ان تكون العين ياء
واللام واوًا وهذا القسم لم يجئ في الكلام قال
الاندلسي في المحصل علم ذلك باستقراء بنية الفعل
والاسم قوله واما جاء في هذا النوع يفعل بالكسر
حال كون العين واوًا فيه نظر لانه يعلم منه ان مجئ يفعل
بالكسر مختص فيما اذا كان العين واوًا اما اذا كان يفعل
بالفتح فقد يكون العين واوًا وبالعكس وليس كذلك
لما مر من انه لم يجئ ما يكون العين ياء واللام واوًا
سيبويه ليس في الكلام ما عينه ياء ولامه واو
اذا كان في هذا النوع من الاعتلال لان الياء اخف
والنطق بآخر الكلمة اسهل من النطق بواو قبلها فكره
المتكلم مجاورة الابتداء وتعبا في الانتهاء فبدؤا
بالاثقل وعقبوا بالاخف الضعيف تنزيلا على حالة
المتكلم ولا يخفى ما فيه من الاعتلال قال ابن الحاجب
ويترك الياء من الواو ويكون العين واوًا الخوشة
لانه لم يجئ عين ولام واو بين الا ماشذ من الخوة
والصوة وانت خبير بما فيه من المجازفة لما نقلناه
اولا وفي بعض شروح المفصل ما يشير الى هذا حيث
قال ولو ثبت ما عينه ولامه واو او ياء كالقوة و

الحوة لقلت قوية وحوية بقلب الواو والثانية ياء
لانكسار ما قبلها ويمكن ان يجاب عن الناظم بما مر
الشارح انه انما جاء في هذا النوع يفعل بالكسر حال
كون العين فقط واوًا اما اذا كان اللام البتة واوًا
كما اجازه ابن الحاجب فلا يجئ من يفعل بالكسر بل من
يفعل بالفتح نحو قوة يقوة قوله جميع ما عرفته
في رمز بر من ما عرف ههنا فاء جميع فصيحة واخل في عامل
جميع في الحقيقة وهو اعرف واعرف المذكور بالتاء
يثنيه ويكسر التاء للتاكيد كما في قوله فاذا هلكت فعند
ذلك فاجزعي جواب اذا وعند معمول فاجزعي فيكون
التقدير فعند ذلك فاجزعي وقوله فعند ذلك فليبك حواقوله
ونظيره الجوة والتوة الجوة بفتح الجيم الحرة وشدة الوجد
من عشق او حزن تقول منه جوي الرجل بالكسر
فهو جوو الجوة الهواء ايضا وهو ما بين السماء والارض
ويحتمل ان يكون بالحاء المهملة المضمومة جمع الاحوة
وهو الاسود والتوة هلاك المال يقال تيه اهله
بالكسر تيهًا وتوة ويحتمل ان يكون بالياء بنقطتين تحتانيتين
وهو جمع ولد البعير المملوء بالتبن فاعتبر اجتماع الواو
في الجوة والتوة بالادغام رومًا للحقيقة فلم يمثل كما اعتبر

في القوة والصحة وهو العلم في الطريق قوله ولا ان
فعل مكسور العين فرع فعل مفتوح العين لان الاصل
في الثلاثي فعل بفتح العين لخفته وكثرة معانيه لانه لا
يجيء غير فعل لمعنى من المعاني الا وقد يجيء فعل لهذا المعنى
قوله ولما لم يكن اسم الفاعل من دون مثل النفي في
الكلام كثيرا ما يتوجه الى القيد لحو لم يأتك القوم الجموعة
معناه نفي الاجتماع لا المجيء وقد يتوجه الى الفعل
فقط بلا اعتبار لنفي القيد او اثباته كقوله تعالى ولم يصروا
على ما فعلوا وهم يعلمون اي لم يصروا عالمين بمعنى ان عدم
الاصرار يتحقق البتة مع قطع النظر عن الاتصاف بالعلم
وعدمه وقد يتوجه الى القيد والمقيد جميعا كقوله تعالى و
ما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع اي لا شفاعة ولا
اطاعة ولا غير ذلك والمراد ههنا المعنى الثاني والاخير
فلا يرد ان اول الكلام يدل على عدم المثل وقوله بلا يبقى
على عدم اسم الفاعل وقد يقال اذا كان في الكلام قيد فكثيرا
ما يتوجه الاثبات او النفي اليه ويكون هناك اثبات القيد
او نفيه وقد لا يتوجه ويكون هناك قيد للاثبات او النفي و
ذكر الشارح في مواضع من كتابه ان في الاول يعتبر القيد اولا
ثم الاثبات او النفي وفي الثاني بالعكس ولا ريب في اطراده

وكليته وقد يجعل القيد متأخرا على الكل حالا من جهة
المعنى كانه متأخر من جهة اللفظ فيقال القيد اما للمعنى
او المنفي وكذا الاثبات قوله الصفة المشبهة باسم
الفاعل معنى لانها لما قام به الفعل ولفظا لانها تثنى
وتجمع وتذكر وتؤنث كاسم الفاعل قوله لان المعنى
لا يستقيم الا عليها فان قيل هذا يقتضي كون الخوف من
وكافر وواجب ودائم وباق وصامر في فرس صامر وعالم
في الله عالم وحالد وثابت وراسخ ومستمر وحايض و
طامث مما يدل على الدوام والثبوت ان لا يكون اسم
الفاعل اجيب بان ما ذكر بمعنى الحدوث بحسب
الوضع والدوام والثبوت بعارض قوله الا صيغة
فاعل تدل على الحدوث فيه بحث لانه صرح في بحث
الحمد واوائل المقدمة مع حاشية المطول بخلاف ذلك
وعلله الديباجي البسطامي بان اسم الفاعل المقدر في الظرف
بمعنى الثبوت ورابحة الفعل تكفي للعمل في الظرف و
صرح الشارح في اواخر الباب الثالث من المطول ان
اسم الفاعل المقدر كحاصل في زيد في الدار للثبوت و
قال في بعض شروح الكافية والصفة المشبهة من فعل
المتعدي مكسور العين تجيء على فاعل نحو حمد فهو حامد

وصاحبه نحو صاحب وركبه فهو راكب قال الشريف في
شرحه للمفتاح والاسم كعالم مثلا يدل على ثبوت العلم
لمن حكم به عليه وليس فيه تعرض لاقترانه بزمان وحدوثه
فيه وزاد في حاشية المطول قوله اصلا سواء كان
على سبيل التجدد والتقضي او لا نعم لما كان اسم الفاعل
جاريا على الفعل جاز ان يقصد به الحدوث بمعونة القرائن
كما في قوله وصائف به صدرك الآية بمعنى ضيقا وقد
تجوز ان يقصد به الدوام ايضا في مقام المدح والمبالغة
ثم قال على وفق المفتاح الاصل في الاسم صفة كان
كعالم او غير صفة كغلام الدلالة على الثبوت واما
الدلالة على التجدد فامر عارض في الصفات وقال
في حاشية المطول فان قلت قد ذكر ابن الحاجب
ان اسم الفاعل يدل على الحدوث دون الصفة
المشبهة قلت قد صرح في المفتاح بان نحو عالم وقتا ما
منه الثبوت فرقا كلوا اصل الاسم صفة او غيرها
الدلالة على الثبوت وقال الشيخ عبد القاهر لا نعرض
في زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا له كما
في زيد طويل وعمر وقصير وجعل الميداني في الصفة المشبهة
مندرجة في اسم الفاعل واما فرقهم بين حاسما وحسن

وضابط

وضابط وضيق فقد يوجه بان اسم الفاعل لما كان
جاريا في اللفظ على الفعل جاز ان يقصد به الحدوث
بمعونة القرائن دون الصفة المشبهة اذ لا يقصد
بها وضعا الا مجرد الثبوت اذ الدوام معها باقتضاء
المقام وقد يكلف للجمع بين الكلامين بان من قال
يدل على الحدوث اراد به ثبوت مطلقة ومن قال يدل
على الثبوت اراد به نفي التجدد والتقضي بقرينة ايراده
مقابلا له وهو اخص منه ونفي الاخص لا ينافي
ثبوت الاعم قوله والصفة المشبهة على
ما ذكره الشريف في شرحه للمفتاح وحاشية
للمطول حيث قال الصفة المشبهة لا يقصد بها الا
مجرد الثبوت وضعا والدوام باقتضاء المقام وقال
صاحب الكشاف في المفصل وهي تدل على معنى
ثابت فاما قصد الحدوث فقيل هو حاسم الآثار و
غدا وكادم وطائل ومنه قوله وصائف به صدرك
وفي بعض شروح المراح وضعوها على الانطلاق لا
الحدوث والاستمرار وعزت عندا هل هذا الفرق
من اسم الفاعل وكذا افعل التفضيل قوله
والمعنى في هذا على الثبوت لا الحدوث لا يخفى عليك

ان مثل هذا الثبوت بوجد في كثير من صيغ اسم الفاعل
على ان هذا يشير الى ان صيغة الصفة المشبهة مقتضاة
للمعنى وقالوا نهم وقولهم اذا قصد الحدوث قيل
هو حاسن الآن او غدا وقولهم اذا اشتق الصفة
المشبهة من فعل متعد جعل لازما بمنزلة الفعل الغريزي
فيفعل الى فعل بضم العين ثم تشتق منه على ما ذكر
صاحب الكشاف في قوله تعالى غفور رحيم ورفيع
يقتضي خلافه **قول** فاني لو اشتغل بتفصيل
ذلك لبطول الكلام فاقول قد صرحوا بان لو
للشرطية الماضي فيلزم المضي في جملتيها قلت
قد تدخل على المضارع لقصد استمرار الفعل
كقوله لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم او لتنزيل
المضارع منزلة الماضي لصدوره عمن لا خلاف
في اخباره او لاستحضار الصورة كقوله ولو ترى
اذ وقفوا على النار وجواب لو محذوف اي لرأيت
امرا فظيعا على ما ذكره الشارح او لتردد على ما ذكره
حسن الفناري وقد تدخل على المضارع للدلالة
على ان الفعل من الغلبة بحيث لم يحترز عن ان يعبر
عنه بلفظ الماضي لكونه عما يدل على الوقوع في الجملة

كما تقول لقد اصابتني حوادث لو تبقى الى الآن ما
بقي من اشر وقد تستعمل كان في المستقبل وهو
مذهب المبرد والمشهور انها لانتفاء الثاني لانتفاء
الاول وقد تستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع
انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله
لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا تدل
على لزوم الفساد لتعدد الآلهة وعلى ان الفساد
منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا توهم
ابن الحاجب ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني و
خطأه عبد المشهور ولم يدر ان ما ذكره معنى يقصد
في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء
الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية
احد انتفائين معلوم منهما للآخر بحسب الواقع فلا يتصور
هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك ثم
يتضح ان تعلم المخاطب بانتفاء المجيء سبب انتفاء الاكرام
كيف وكلا الانتفائين معلوم لك فقصدت اعلامه
بان انتفاء الاكرام مستدل بانتفاء المجيء وهكذا استعمال
ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء فيربط ذلك
الشيء بما بعد التقييد به عند كقولك لو اهانني الامير

لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم الاما
للاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام وقد يستعمل
لمطلق الربط كان ولقطع الربط فيكون جوابا لسؤال
محقق او متوهم وقع فيه ربط فتقطعوا بعد لاعتقاد
بطلان ذلك الربط كما في الدماميني وقد يكون للتمني
وللعرض نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيرا وللتقليل و
حرفا مصدريا كان لكن لا ينصب في زعم بعضهم اذ الجزم
بلو مطرد على لغة وأجازه جماعة في الشعر وجوابه مضارع
منفي بلم او ماض مثبت مقرونا باللام غالبا او منفي بما
مجردا عن اللام غالبا وقد يكون جوابه الماضي المقرونا
بقد وهو غريب وجملة اسمية مقرونة باللام او الفاء
وبعضهم حمل هذا على التشبيه بإن او على تقدير الجواب
قول مما كان الحرف فيه ياء كحيي فيه كما ذهب
الي ردمي قال ابن عيينة ياء ولامه واو قلبت ياء لتطرفها
وانكسار ما قبلها بانه لم يوجد في كلام العرب ما عينه ياء
ولامه واو ورد بانه شهادة نفي لا تسمع قول على
لغة من يميل الالف الي الواو وقال صاحب غاية الاما
وانما كتب بالواو للاشعار بالاصل كهدى وسرى
بالياء وما قال صاحب الكشاف والقاضي كتبت

بالواو على لفظ المفخم ليس بشئ اذ لم يقرأ به احد فكيف
يوضع الرسم باتفاق الصحابة على شئ لا وجود له وتغليظ
وزشد لامه ليس لامالة الالف نحو مخرج الواو بل
لان الصاد من الحروف المستعلية فغلظ اللام لتفاوت
الصاد كما فخموا وطال وكذا ما قال الا الضعفاء
بواو قبل الهمزة على لفظ من يفخم الالف قبل الهمزة
فيميلها الي الواو وتظيره عندهم آبن اسرائيل ليس
بشئ لانه لم يكن بل رسمت فيهما واو تفخيما لما قال ابو
عمرو الداني صاحب التيسير في المقنع وهو كتاب في علم
الرسم من انه على مراد الايصال والتسهيل يعني ان
قياس تخفيفها في الوصل بالتسهيل والوقف
بالروم كالواو فرسمت عليه ثم قال وجدت الالف
بعدها ما قال ابو عمرو لما تطرفت الواو وشبهت واو
الجمع في قالوا فالحقت بها وفيه نظر ثم التفخيم يطلق
على ضد الترقيق وهو التغليظ وعلى ما يقابل الامالة
وعلى امالة الالف نحو مخرج الواو وهو المراد ههنا
قول والربوا قال الكرماني الربا متصور من
ربا يربو اذا زاد فيكتب بالالف واجاز الكوفيون
كتبه بالياء بسبب الكسرة في اوله وقد كتبت في المصحف

بالواو وقال القراء انما كتبوه بالواو لان اهل الحجاز
تعلموا الخط من اهل الحيرة ولغتهم الربوا فعلموهم
صورة الخط على لغتهم قال ويجوز كتبه بالثلاثة وزيدت
الالف بعد الواو تشبيها بواو الجمع ذكره في الكشاف
في سورة البقرة في قوله تعالى الذين يأكلون الربوا او
يحتمل ان يكون من هذا القبيل كتب الالف بعد الواو
في الافعال المضارعة المفردة مرفوعة كانت او منصوبة
في كل القرآن من نحو تتلوا وتتلوا وتبلوا ويدعوا ويتلوا
وان اتلوا القرآن او يعفوا الذي فعل والحق
ان يقال مثل ذلك يكتب في المصحف بالواو اتفاقا
بنقلة اعلم ان كتابة المصحف مثبتة بخط واحد
على الاحرف السبعة وهي تنقسم الى ما يوافق القياس
والى ما لا يوافقه فالقبيل يتلقى بالقبول لانها سنة واجبة
الاتباع لانه رسم زيد بن ثابت امين رسول الله ﷺ
وكاتب وحيه علم من هذا العلم ما لم يعلم غيره ومن خالف
انما خالف لحكمة بليغة ومعرفة خفية وقد حكم مالك رحمه
الله المخالفة وهكذا انقل عن كثير من السلف فيما يتصدد به
البقاء كالمصاحف واما ما لا يتصدد به الا القرن كالوراق
الصبيان وما يجري مجريها فيجوز ان يكتب على ما تولى

رسم خط المصحف

الخط

الخط وقد اتفقت نسخ خط المصحف اشياء خارجة
عن القياس التي بنى عليها علم الخط والهجاء قال
ابن قتيبة في كتاب الكتاب غلط ان لا يقاس
خط المصحف لانه سنة وخط العروض لانه يثبت
فيه ما اثبته اللفظ ويسقط عنه ما سقط رد به عن
الكسائي وغيره انهم قالوا انه رؤس الآي وخط
المصحف عجايب وغرائب تحيرت فيها عقول العلماء
وعجزت عنه آراء البلغاء وقال صاحب الايضاح
المقرئ الاندراني ومما طعن في شيء من الهجاء فهو
كالطاعن في تلاوته ومن الاشياء الخارجة عن قياس
الخط كتب ولا اوضعوا بزيادة الالف ووجهه
الزمخشري بان الفتحة كانت تكتب الفا قبل الخط
المزيني والخط المزيني اخترع قريبا من نزول القرآن
وقد بقي من ذلك الالف اثر في الطباع فكتبوا صورة
الهمزة الفا وفتحها الفا اخرى ونحوه اولا اذبحنه
ثم اختلف في وجوب التواتر في محل القرآن ووضعه
وترتيبه منهم من قال يكفي فيه نقل الآحاد فيها والاصح
عند المحققين من اهل السنة وجوبه وفي امكان ان
يقع في خط القرآن لحن بناء على عدم تواتر صور الكتابة

والصحيح انه لا يجوز لانه ايضا متواتر وما روجع
عثمان وعائشة انما انهما قالا ان في المصحف لحنا و
ستقيم العرب بالسنتها على تقدير صحة الرواية لحملا على
اللحن في الخط لكن الحمار في الرواية وكذا ذكر الشارح
وفيه نظر لانه على تقدير الصحة لا يؤثر فيما ثبت بالتواتر
قوله الا ترى الخ وزني بين العلمين وقياس على
يجيء كل علم مثله وكتب الالف ياء فيهما للفرق بين يحيى
وزني علمين وبينهما فعلا وصفة ولم يعكس لاستثقال
الصفة والفعل وكون الالف اخف قوله قالا
عيتوا بامرهم الخ وآخره جعلت لها عودين من ثمام وآخر
من ثمامة عيتوا بامرهم اي لم يهتدوا الوجه تخييرها فيه
كما يهتدي الحمامة امر بيضتها وهي واحدة الحمام تقع على
الذكر والانثى والتاء للوحدة لا لتانيث عند العامة
هي الدواجن فقط عند العرب ذات الاطواق نحو القماري
والقمارى وساف فرخ القطا والورشان والشبام
ذكر وقوله جعلت استيناف لبيان على الحمامة وضميره
للحمامة او حال من الحمامة بحذف قد لجوازه عند غير
سيبويه وعودين مفعول جعلت ومن ثمام بالتحريك
شجر يتخذ منه القتب صفة عودين وآخر عطف على

عودين

عودين ومن ثمامة صفة واحدة الثمام بضم الثاء
نبت ضعيف لا خوص له او ورقه اوشبيه بالخوص
وربما خشي به وشد به حصاص البيوت يصف
الشاعر قومه بني اسد عند ملك من ملوك العرب
وبين تخييرهم في امرهم ليتم عليهم ويعينهم على اعدائهم
يقول انهم تخيروا كما تخير الحمامة في امر بيضتها يعني ان
الحمامة ليست لها حيلة ومعرفة في ان تطلب موضعا
قويا يضع بيضتها فيه بل يضع على خشبات ضعيفة
يلقيها الريح قوله وكنا حسبناهم فوارس كهمس
فوارس جمع فارس بمعنى صاحب فرس مثل لابن
وتامر من الجموع الشاذة كهوالك وفواكس الآن فواعل
انما يكون جمع فاعلة في صفات من يعقل قال ابن
الحاجب في شرح المفصل ما فوارس فالذي حسن
فيه انه لم يجئ امرأة فارسة واما هوالك فقد جاء في
مثل هالك في الهوالك والامثال كثيرا ما يخرج عن
القياس واما فواكس فلضرورة الشعر قال ابن السكيت
اذا كان الرجل على حافر بردون او فرس او بغلا
او حمارا قلت مر بنا فارس على بغل ومر بنا فارس على
حمار وقال عمارة صاحب البغل بغال لا فارس وصاحب

الحمار حمار لا فارس وكقميص ابو جي من الثوب قال
الراغب انواع الموت بحسب انواع الحيوة فانه زاد
القوة النامية الموجودة في الانسان والحيوان و
النبات نحو اعلموا ان الله يحيي الارض بعد موتها
وما بازاء القوة الحاسة نحو يا ليتني مت قبل هذا
والثالث زوال القوة العاقلة وهي الجهالة نحو
اَوَمَن كان ميتا فاحييناه الرابع الحزن المكدر للحيوة
نحو وياتيه الموت من كل مكان الخامس المنام فقد
قيل المنام موت ضعيف والموت نوم ثقيل نحو
الله يتوفى الانفس حين موتها والتي لم تمت في
منامها والدهر الزمان وقيل الابد وقيل في الاصل
مدة العالم ثم يعبر به عن كل مدة كثيرة والزمان
يقع على المدة القليلة والكثيرة ذكر الراغب وذكر
صاحب الكشاف في الثاني ان معنى قوله عم لا تسبوا
الدهر فان الدهر هو الله ان الجالب للحوادث هو
الله لا غيره ومعنى ان الله هو الدهر انه هو الجالب
للحوادث لا غير الجالب وهذا خلاف ما ذكره صاحب
المفتاح من ان المعلق زيد وزيد المنطلق كلاهما
يفيد قصر الانطلاق على زيد وقيل الدهر الله مصدر

انواع الموت

الدهر والزمان

بمعنى الفاعل ومعناه ان الله هو الدهر اي المصرف
المدبر المفيض لما يحدث وقال الراغب في الآية
ان معناه ان الله فاعل ما يضاف الى الدهر من
الخير والشر والمسرة والمساءة فاذا سببتم الذي
تعتقدونه انه فاعل فقد سببتموه لكن وقعه انه
لا يلزم من هذا اتحاد المعنى لان المسبب غير السبب
وكرهوا شرح النبايا والاعصر جمع العصر وهو الدهر
بمعنى الزمان والمعنى كما ظننتم انتم ومن بني كهمس اعطوا
حيوة بعد موتهم زمانا كثيرا قوله على سبيل
الاعتباط هو ان يخر البعير وغيره من غير علة قوله
ونظيره حذف النون من يكن وقيل حذفها لتشبيه
بحروف العلة في امتداد الصوت او في الغنة او
بالتنوين وقد مر تفصيله قوله قال سيبويه
في استحى حذفت الياء لالتقاء الساكنين الخ توضيحه
اعلال استحى اصلا استحيي قلبت الياء الثانية
الساكنة حاء وانفتاح ما قبلها فصار استحيا ثم
نقل فتحة الياء الاولى الى الحاء وقلبت الفا
لانها متحركة في الاصل وما قبلها مفتوحة فالتقى
فالتقى الفان ساكنان فحذفت العليا فصار استحى

قوله قلت فيه نظر لانه كما نقلت حركة الباء
الى ما قبل الساكن في لاذ الباء فهو استحى حذفت
للالتقاء الساكنين وقوله لم تحذف للالتقاء الساكنين
والا لردوها اذا قالوا هو يستحي قلنا وكذلك حذفت
من يستحي للالتقاء الساكنين لان الاصل يستحيي
استثقلت الضمة على الياء الثانية فحذفت ونقلت
حركة الياء الاولى الى الحاء فالتقى ياء آباء كنان فحذفت
الاولى للالتقاء الساكنين وجوابه انه لم يجز ان
تنقل الياء الاولى قبل الياء الثانية وتحذف للتخفيف
لالالتقاء الساكنين بان تنقل كسرة الياء الاولى الى
الحاء وتحذف تخفيفا ثم تحذف ضمة الثانية فيصير
يستحيي وكذا في استحى تنقل حركة الياء الاولى الى
الحاء ثم تنقلب الفا للعلة المذكورة فيصير استحاء ثم
تحذف الالف للتخفيف فيصير استحى ثم تنقلب الياء
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيصير استحى فثبت ان
الياء حذفت للتخفيف لالالتقاء الساكنين فان قيل
كلامه مبني على تقدير توهم حذف الياء الثانية قلت
وعليه ايضا بل الحذف لالتقاء الساكنين وقتا ما

قوله وفي كلام سيبويه ايضا نظر لانه يوهم وانما

قال

قال يوهم لانه يحتمل ان يكون المراد بالياء في قوله
حذفت الياء لالتقاء الساكنين الياء الاولى وح
ينبغي ان يقول لانها تنقلب الفا لتحركها وانفتاح ما
قبلها الا ان اعاد ها وضعا للظاهر موضع المضمر
توضيحا قوله الا لفظة واو يعني عند المبرد
قال الواو عندهن واو وباء وواو وعند سيبويه
والاخفش من ثلث واوات وآدحال الياء في
لفظة للوصل قوله واما حال الوصل فتقول فيا
ويكتب في الوصل ايضا بالهاء لان الوقف عليه
بها وقد عرفت ان الاصل في كل كلمة ان يكتب بصورة
لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها قوله
كيين بلا تنوين لانه غير منصرف للعلمية والتانيث
المعنوي قوله وويل ومثله ويح ووبس قال
سيبويه ويح كلمة رحمة لمن اشرف على الهلكة وويل
لمن وقع فيها وقال الهروي ويح يقال لمن وقع في هلكة
لا يستحقها فيترحم بها عليه ويرثي له وويل لمن يستحقها
وقال بعضهم ويح كلمة ترحم وويس تصغيره اذا قلت
منزلها في كل وقال الفراء ويح وويس بمعنى ويل
روي عن علي رضي الله عنه ويح باب رحمة وويل باب عذاب

الشرح وويح بين وويس

وقيل الويل والويلة شدة من العذاب اكثر الناس
على ان هذا دعاء منها عليه وزعم بعضهم انه دعاء
منها له من حيث ان الدعاء عليه والحرب تفعل ذلك
صرفا لعين الكمال عن المدعو عليه ومنه قولهم قاتله
الله ما افصحه **قول** ويل ايضا كلمة عذاب وآسم
لصوت من اصابته المصيبة **قول** والا بين
منه اي من هذا النوع وقد يجيء منها
اي من هذه الامثلة وما جاء في الشعر كقوله ماوى ال
ولاقارح ولا واسما بوهند شاذ وقول العاضي في تفسير
سدرة المرسلات ويل في الاصل مصدر منصوب
بفعل يدل على بناء الفعل منه ايضا وقوله في قوله
قول للذين يكتبون الكتاب انه في الاصل مصدر لفعل
لا يدل على عدم البناء **قول** والقسم تقتضي
ان يكون القسم اقسام الاول ان يكون الفاء والعين
واللام واوا وهو ان يكون ياء والثالث ان يكون الفا
والرابع ان يكون الفاء واوا والعين واللام ياء و
الخامس ان يكون الفاء ياء والعين واللام واوا و
ان يس ان يكون الفاء واللام ياء والعين واوا
والسابع ان يكون الفاء واللام واوا والعين ياء و

الثامن

الثامن ان يكون الفاء والعين واوا واللام
ياء والتاسع ان يكون الفاء والعين ياء واللام
واوا هكذا و و و ا ا ا ي ي ي و و و
ي ي ي و و و ي ي ي و و و
اعتبرت الالف تزيدا لاقسام على التسعة واما لم تعتبر
لانه يدخل على الثمانية وكان حكمها التسعة لاجل نظره الى
ضرب الثلثة في الثلثة **قول** وهما وهو ويه بغير
افصاح الهاء في اللفظ واما كتبت الهاء على تقدير
الوقف كما هو قاعدة الخط **قول** ويجعلون
لامه همزة على عزة العباس لعدم نظرها بعد الف زائدة
قول والاولى ان يقال حكم المهموز واما قال
هذا اولى لان عبارة المتن تدل على ان حكم المهموز
حكم الصحيح في التصرف واعتلال الحركات لا حكم
المضاعف والمثال والاجوف الخ وعبارة تشتمل
الجميع فلذا قال والاولى **قول** حرف شديد و
هو ما ينحصر جريه صوته عند اسكانه في مخرجه فلا يجري
صوته ولذا سميت مجهورة لان ما انحصر في مخرجه فلم يجر
اشتبه منع عن قبول الجهر والشدة القوة
قول بالقلب والحذف وغيرهما وهو يجيء و

الناس

هذا قسمان مشهوران وهو ما يكون بينا بين الهمزة
وبين حرف حركتها كما تقول سئل بين الهمزة والياء
او غير مشهور وهو ما يكون بينا بين حرف حركة
ما قبلها كما تقول سعاء بين الهمزة والواو ثم همزة بينا
بينا عند الكوفيين ساكنة وعند البصريين متحركة بحركة
خفية ضعيفة يعني بها الخوالساكن ولذا لا يقع الا
حيث يجوز فيه وقوع الساكن غالبا فلا تقع في اول
الكلام قوله لان استقصاء ذلك الخ انها الخ
والبلاغة الى الغاية والنهاية قوله فانه باب
الباب بما يتوصل منه الى الشيء والنوع قال صاحب
الكشاف انما يترجم المصنفون في كل فن من كتبهم ابوابا
موشحة بالصدور بالتراجم لان القارئ اذا ختم بابا من
الكتاب ثم اخذ في آخر كان استراحة وامهز لعطفه و
ابعث على الدرس والتحصيل بخلاف ما لو استمر
على الكتاب بطوله ومثله المسافر اذا علم انه قطع
ميلا او طويلا فرسخا وانتهى الى رأس بريد تشط
ذلك عنه وتنشط للسير ومن ثم كان القرآن سورا و
جزاه القرآن اسباعا وعشرا واخماسا واحزابا
قوله طويل الذيل ممتد السبيل الطريق

يذكر

ويؤنث وهما كنايتان عن كثرة الايجاد وقيدها
الاستعارة مكنية وتخييلية وترشيحية قوله روحا ان
طلبا قوله تابنهما كذا جملة حالية وللنحاة في
الجملة الاسمية الواقعة حالا اختلافات فجوز بعضهم
ترك الواو في الاسمية مطلقا وبعضهم اذا كانت في
تاويل مفرد بحيث يفهم منها معنى ذلك المفرد بلا ملاحظة
لتفاصيل اجزائها الخ قوله الى في ابه مشافهة و
بعضهم عد قوله ابه متعاديا وبعضهم اذا كان ضميرها
الحال في صدر الجملة وبعضهم جوز حذفه اذا كانت واقعة
بعد حال مفردة كالمثال المذكور في الشرح وبعضهم
اذا كانت مصدرة بحرف مبني عن التشبيه بحرف ما
وبعضهم اوجب نحو جاءني وهو يسرع قوله
والله يبقيك لنا سالما قال الراغب البقاء ثبات
الشيء على الحالة الاولى وسالما اسم فاعل من السلامة
وهي التعرية من الآفات الظاهرة والباطنة والبر
بالضم نوع من الثياب والتبجيل هو التعظيم والمعنى
مشتملا عليك التبجيل والتعظيم اشتمال البرد على
صاحبه في حال كون التبجيل والتعظيم بردين لكل منا
لكل والحال لا يجوز ان يكون من الاحوال المترادفة

وقوله الجملة الاسمية حال

وهي ان يكون احوال متعددة صاحبها واحد
كالكاف في بعتكه هنا او الاحوال المتداخلة و
هي ان يكون صاحب الحال المتأخرة الاسم الذي
يشتمل على الحال السابقة مثل ان يجعل قوله يُرد
يتجبل حالا من الضمير في سالما ولكن ان تقول يحتمل ان
يكون قوله في كلمة جملة ظرفية مقدرة بالفعل على ما هو
الاصح وترك الواو لان الظرف اذا كان عاملا في ضمير
ذي الحال يكون بغير واو البتة لانخرامه سبك المفرد
كما ذكره في الصنوء وان حال الشريف في شرح المفتاح
رجحان الترك اظهر فترك الواو لاكونها عقيب حال غير
جملة بل لبعض ما قدمناه فتنبه هذا قول وثم
هو ظبي ابيض حالص البياض يسكن الرمل قول
باحادي ايسر زهير تبيا اوليها لام اسم الفاعل من حذره
بمعنى نصر وثانيها حاء الامر من تأذر بزنة ابن مجمة ثم راء
مهملة بمعنى تعاون وهمزة الوصل قد تسقط في الدرج
قول فله احكام أخر لا يليق بهذا الكتاب اذا التقى
الهمز تان في كلمة واحدة وتحركت الثانية مع سكون
الاولى وليس ثم في موضع اللام كسأل على فوعال من
سأل تثبت الثانية واما كانت في موضع اللام قلبت

ياء وان تحركتا وقد قال النحاة وجب قلب الثانية
ياء ان انكسر ما قبلها او انكسرت نحو جاء اصله على مذهب
الخليل جاءء وائمة اصلها الترتيب ائمة بكسر الثانية
وان لم تكسر الثانية ولا الف قبلها وجب قلب الثانية
واوا نحو اوتيدم في تصغير آدم اصله ائيدم واوادم اصله
ائادم وقد صحح التسهيل عن القراء جعل الثانية بين
بين وتحقيق الهمزتين في نحو ائمة والتزم في باب اكرم
حذف الثانية وجعلت على اخوانه قول بل نقلت
حركة الهمز اليها لوقوع المثلين وهما الميمان بعدهما
واردة الادغام قول وطيب ياء فعيل ائمة
في الكواشي زعم بعضهم ان النحاة لا يجيزون اجتماع
همزتين زائدة للتعليل وفيه نظر لصحة نقلها عن النحاة
بل لتواترها فيجب لذلك ان يجعل لغة العرب استعمالا
على الاصل وهو اقيس وان ثقل وزعم ايضا انا
من قرأ الهمزتين تبيا تحقيقيا يلزمه ان يقرأ آدم بهمزتين تبيا تحقيقيا
وهذا لا يلزم لان القراءة سنة متبعة فلا يعلل الا ما
نقل وزعم الزمخشري ان التقريب بالياء كيف يقرأ
وما قرئ بالياء فهو لاحن محرف وفيه نظر لان اكثر
القراء يقرؤن الهمزة بعدها ياء مكسورة كحنيفية

ولان الزجاج قال انه عند النحاة لغة واحدة
بهمزة وياء والقراء يقرؤن بهمزة وياء وبهمزتين و
اعترض عليه الطيبي بان معنى قوله ليس بقراءة
ان احدا من القراء السبعة لم يقرأ بها وهو كذلك
كما نقلناه عن صاحب التيسير وقال الشارح المحقق في
الكشاف ما ذكره الزمخشري خلاف ما ذكره النحاة
واختاره في مفصله وقال ابو شامة ذهب النحاة
ابدال الهمزة ياء وانه نقض عليهم ابو علي في الحجة
ثم قال لم يوافق الزمخشري النحاة واختار مذهب
القراء في الكشاف وما في المفصل فهو حكايته قول
النحاة **قوله** اي هو سهو محض والجواب
ان قوله المصنف تعود الثانية همزة عند الوصل
اذا انفتح ما قبلها لا يستلزم عدم العود عند غيره
لعدم الحصر غايته انه بين عود الثانية عند الفتح و
ترك الصورتين الباقيتين اختصارا فلا يكون
قوله اذا انفتح قيدا احترازيا **قوله** بالفارسية
مثل بهذا لان فلام اسم امرأة مبنية على الكسر عند
اهل الحجاز **قوله** لانه موضوع للاثر وموضع
معدودة معينة فيدان معدودة واما استعملت في القلة

وفتح همزة الوصل ليس الا في لام التعريف وانما
والعلة تقصر في على الواحد والاثنين الا ان لفظة
مواضع جمع كثرة لا تتناول الا ما فوق العشرة الا
ان يقال هذا على ما قيل من ان الاثنين اقل ما
يطلق عليه الجمع مطلقا عند جماعة ومنهم صاحب
الكشاف عند بعضهم **قوله** وامر اهلها بالصلوة
اهل الرجل زوجته عند الامام الاعظم لقوله لها
وسار باهله واعترض عليه بانه لم يرد في الآية
الزوجة خاصة لانه قال لها فلما قضى موسى الاجل
الى قوله لاهله امكثوا الا يرى انه خاطبهم بخطاب
الجمع وغير نظر لانه ربما خوطبت المرأة الواحدة
بخطاب الجماعة الذكور بقول الرجل عن اهله فعلوا
كذا مبالغة في ستر ها فيعدل عن الافراد والتانيث
الى الجمع والتذكير فيبعد عن الضمير لها بر بتبي ومنه
هذه الآية ذكره في شرح المغني **قوله** فمبرأ من
التمثال اي محترز من المذهب التمثال ما تصنع
وتصوره مشبها بخلق الله من ذوات الروح والصورة
عام وكان التمثال في شريعة من قبلنا مباحا وجبر
خاتم دانبال النبي عم في عهد عمر فرفع وكان على فقه

اسدان وبينهما ضيع يحسانه وذلك ان بخت نصر
لما اخذ في تتبع الصبيان وقتلهم وقد ولد هو القتشه
امه في غيضة رجاء ان يخفى منه فيقتض الله لها اسدا
يحفظه والبوة ترضعه وهما يحسانه فلما كبر صنع ذلك
في فاتحة حتى لا يبتغى نعمة الله كما عليه قوله وهو بالتشديد
اي بستر عيوب المسلمين ومعنى براس الكلب بقتل
الكلب العقور كما يقال فلان اعتق كذا كذا راسا او
تملك ويقال امره حتى ما دام راسك سالما وذكر
الراس لمشاكلة راس التمثال او المراد القتل بضرب
راسه لكونه به اسهل قوله وفي قراءة السبعة
سال سائل الخ قال ابن مالك ليس سال في قراءة
من قرأ سال سائل بعذاب مخففا من سأل وانما هو
مثل هاب وسال معتل العين مرادف سأل مهموز
العين لانهم يقولون سلت تسال كخفت تخاف
وقال ابو البقاء سأل يسأل مثل خاف يخاف ومصدره
المسألة وهو واوي قوله قلت لان سئل اكثر
استعمالا مما جزم في اجاز من الجواز بمعنى الخوار يقال
جاز الشوا اي صاح وزف في ازف زفا من الزفة
وهي الرجة عامة في الجمل واشتد الرجع عامة في الصياح

واجتماع

واجتماع الرؤف مع الرحيم في مواضع كثيرة في القرآن
العظيم مع اطراد تقديم الاول على الثاني يقتضيها
فالانسب لنظم القرآن ما نقله الرازي عن القفال من
ان الرأفة مبالغة في رحمة مخصوصة هي رفع المكروه
وازالة الضر فذكر الرحمة بعدها كالتعميم والشمول
فتقول العاضن في سورة البقرة تقديم الرؤف على
الرحيم مع ان الاول ابلغ محافظة على الفواصل
لا يخلو عن قصور الآية الى قوله في سورة النحل
فان ربكم لرؤف رحيم مع ان الفواصل هناك تؤنيه
على ان رعاية جانب المعنى اهم وقد يعبر بعض الكتب حكى
الاخفش عن بعض العرب اسئل في سئل فلا يهمز السؤال
قوله وساء بسوء لازم ومتعد يقال سوءته فسؤته
مثل سدرته فسئر ويقال هو رجل سوء بالاضافة
ورجل السوء بالاضافة كاضافة حار سوء ورجل صدق
في افادة المبالغة حيث اريد ان الصدق احاطه
فصار الرجل منسوبا اليه كأنه اصل له ويقال رجل
السوء بالضم في الكفاف هما كالكره والكره والضعف
والضعف من ساء الآية المفتوح عليه في ان يضاف
اليه ما يسوءه او ذمه من كلمة شيء والسوء بالضم جار مجرى

الفرق بين السوء والسوء

الشر الذي هو نقيض الخير وقيل بالفتح مصدر وبالضم
البلاء والمكروه والدمار والهلاك وقيل بالضم
اسم مصدر قوله الزبد وهو ما يقدح به النار من
العود والحديد والجمع زناد وقد بعض شروح المعلقات
ان زناد اسم فرد مثل جماد في الكشاف هو الذي تورى
به الاعراب واكثرها من المرخ والعفار وقد امثالهم
في كل شجر نار واستمجد المرخ والعفار يقطع الرجل منها
غصنين العفار وهي انثى والمرخ وهو ذكر فينقدح
النار بإذن الله كذا وهو ذكر مخالف لنقل الجوهري
والعفار الزند وهو الاعلى والمرخ الزندة وهي
الاسفل ويوافقه قول الميداني في مجمع الامثال و
الزند الاعلى يكون من العفار والاسفل من المرخ
ولفظة كل في قوله في كل شجر نار للكثرة لا للتعميم
اذ لا نار في شجر العناب قال في الكشاف وعن ابن
عباس رضي الله عنهما ليس من شجرة الا وفيها نار الا العناب
فانه ولذلك تتخذ منه مدقة القصارين قوله
كما في اية التشبيه في طلب الحمزة بإياه مع قطع النظر
عن كسر ما قبلها او كسرها قوله ويرجح قول الخليل
قيل المرجح ابو علي الفارسي هو نحوي شيراز من

مطلب
الزناد جمع الزند وهو ما يقدح به
النار من العود والحديد

مطلب
لفظ كل في قوله في كل شجر نار
للكثرة اذ لا نار في شجر العناب

قرية يقال لها فسا ويقال له ابو علي الفسوي احد
كبراء المشهورين بالعربية يستمار في صنعة الاعراب
وهو امام في العربية وكلامه حجة يتمسك به صاحب
الكشاف وغيره دخل بغداد واقام بها مدة ودخل
الاهواز والحلب وغيرها من البلاد وله مصنفات
كثيرة الشيرازيات والبغداديات والحلبيات والاوسط
وكتاب الشعر وكتاب الحجة والتذكرة والاغفال و
الايضاح قوله ونع الوقف به نكتة ان سنة
الى اثبت ولو اريد ان يكتبا بالهاء وصل
لان من الكتابة على الوقف وكل لا ينصح الهاء
قوله وآوى يأوي اويا وأويا على فعول وإوآء
على فعال بالكسر اي كذا به انضم اليه وآوى اليه
رجع وتحقيقه بتلبيه كما في الطيبي والمأوى كل مكان يأوي
اليه الناس ليلا او نهارا قوله وعليك بالتاء هو
اسم فعل اذا تعدى بنفسه كان بمعنى الزم واذا تعدى
بالباء كان بمعنى التمسك لان الباء تزاد المفعول تقوية
للعمل كما في قوله الرضي وكان العتاب لما لا يقال للجار و
المجرور اسم الفعل لانه لم يكن اسما قط بخلاف رويد
فانه اسم فعل اصلا لكنهم طردوا هذا الاسم في كل لفظ

مطلب
ابو علي الفارسي من شيراز

التوجه بين التدبر والتفكر

متعد الى معنى الفعل اشار الى ان الرؤية والتدبر
تصرف القلب بالنظر في العواقب والتفكر تصرف
بالنظر في الدلائل **قوله** كقوله الم تر ما الاقيت الخ
لعل الم تر تؤيد ان حمل المخاطب على الاقرار بما دخله
النفي والتعجيب ان حمل المخاطب على التعجب يستعمل فيما
تتعلق الرؤية وفيما لم يتعلق لانه جرى مجرى المثل في معنى
التعجب والرؤية تحتمل البصرية ذكره صاحب الكشاف
وما موصولة وتاء لاقيت خطاب للعصر والدهر
منصوب على انه معطوف على ما او على انه مفعول معه
واعصر منادى حذف حرف ندائه ومناشر طية ويتمل
بمعنى يستمتع ويعيش طويلا مجزوم بما يعال ملائس
الله حبيبك تحلية ان متعلق به واعاشك معه طويلا
ويئر جزاء الشرط مجزوم به ويسمع ايضا مجزوم
بالعطف عليه والاستشهاد انه همز يئر **قوله**
وكقوله ارى عيني ما لم تر اياه الخ الترهات بالضم
الطرق الصغار غير الجادة تتشعب عنها والواحد
تؤهة بتشديد الراء وفتحها فارسي معرب ثم استعيرت
في الباطل ارى مضارع متكلم واحد من ارأى بمعنى
علم متعد لاثنين ما لم ير اياه مفعوله الاول كلانا مبتدأ

خبره عالم بالترهات متعلق به والجملة استيناف وعالم
من العلم بمعنى المعرفة فلا يتعدى الى مفعولين وما اشتهر
بين النحاة من امتناع الاقتصار في افعال القلوب
على احد المفعولين فقد قبل المراد به الترك بحيث لا ينوى
ولا يقدر وقيل المنع مذهب سيبويه وقد اجاز الاخفش
وذكر صاحب الكشاف في سورة النور جواز الحذف
فيما اذا كان الفاعل والمفعول الثاني واحدا او المعنى
اعلم ان كلا وكلتا مفردان لفظا مثنيان معنى مضافان
ابدا لفظا ومعنى الى كلمة واحدة معرفة دالة على اثنين بما هي
والتنصيص نحو احدهما او كلاهما او بالحقيقة والاشتراك
نحو كلانا قام ان قام شريكه بعد الاشتهار والجماعة او بالمجاز
كقوله ان الخمر والشر مذين وكلاذكا فجة وقبل قام
ذكا حقيقة في الواحد واشير بها الى المثنى على معنى و
كلا ما ذكر وقولنا كلمة واحدة احتراز من قوله كلا اخي
وخليلي واجد عضدا فانه ضرورة نادرة واجاز ابن
الانباري اضافتها الى المفرد بشرط تكريرها نحو كلا
وكلا كريمان واجاز الكوفيون اضافتها بلا التكرة
المختصة نحو كلا رجلي عبد كريمان وتجوز مراعاة
لفظ كلا وكلتا في الافراد نحو كلتا الجنتين آتت اكلها

وهراعاة معناها وهو قليل وقد سئل ابن هشام عن
صاحب المغني عن قول القائل زيد وعمرو كلاهما قائم
فاجاب ابنها الصواب كلتاهما بتاء التانيث قيل
فاجاب لانه خبر عن زيد وعمرو وكل قد يبتدأ فالوجه
والمختار الافراد قوله وقد حذف الثاني اراد به
من ماضيه فعال صاح هل رايت الخ الفرع الكل فرعت
ظلف اوخف وقرن بمعنى جمع ومنه القرية للمكان الذي
يجمع الحلق والحلاب بالكسر قيل جمع محلبة وهي ما
يحلب فيه وبرد بن العلاب جمع علبة بالضم وهي محلب
من جلد صاح منادى حذف حرف نداءه ورخم على
سبيل الشذوذ لانه اصلا يا صاحبي وقد قالوا
المضاف لا يرخم وتاريت خطاب لصاح وسمعت عطف
عليه براع مفعول لهما على سبيل التنازع لكل فيه
عمل سمعت يحتاج الى تقدير مضاف اي خبر راع
والباء زائدة او باعتبار تضمين معنى الاحاطة وردد
صفة راع فالفرع متعلق ببرد وما قرن مفعول ردد
في الحلاب متعلق بغزير قوله وفي عبارة خزانة
الى قوله لابد من تقدير قد ليصح قال ابن هشام في
المغني جوز الزمخشري ومن تبعه كونها حالا فجرت

فاء الجواب اي فان ضربت فقد انجرت وبرده ان
ذلك يقتضي تقدم الانجار على الضرب مثل ان تسرق
فقد سرق اخ لم من قبل الآن قبل المراد فقد حكمت
بترتب الانجار على ضربك وفيه بحث لان ما ذكر في
الاستثناء لا يفيد فدفع الاعتراض من جهة ان
مبنى كلامه ان الماضي يتعين معنى فلا يصح ان يكون
جوابا بالشرط مستقبل ويمكن ان يجاب عن اصل الاعتراض
بان حرف الشرط ان ضربت خلصت الماضي للاستقبال
عليه قد التحقيقية للاستقبال فعائد قد فيه هو
تحقق ترتب الانجار على الضرب بعم يحتاج الى التاويل
في قوله لك ان تسرق فقد سرق اخ لم من قبل لان المجرد
وقوع الجزاء ماضيا بعد ان السرقة المنشئة
الى الآن كانت متقدمة في نفس الامر على السرقة
المتحدثة الى اخ يوسف عم كما يدل عليه لفظة من
قبل على ان لك ان تقدر كنا قبل فقد المعنى ان ضربت
فحكمنا بانه قد انجرت فلا يلزم وقوع الجزاء فعلا ماضيا
وقد ذكره حسن العناية وفيه بحث قال الشريف
في شرح المفتاح الفاء الجزائية لا تدخل على الماضي
المتصرف الا مع قد واضمارها ضعيف وقال الشارح

فى شرح الكشاف فى تفسير قوله تعالى فانبجست فى حذف
قد بعض نقصان ووجه النقصان والضعف فى حذفها
واضمارها عند عدم قيام قرينة دالة عليها وقيام
القصيص
لا تصلح قرينة لها لان امرها بنظم بالعطف كما بالشرط
فلا نقصان ولا ضعف فى حذفها واضمارها عند قيامهم
قرينة دالة عليها كما اذا كان الشرط والجزاء مذكورين
صريحا كما فى قوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت
وفى قوله تعالى وان كان قميصه قد من دبر فكذبت وللفعول
ابن الخطيب عن هذا الفرق وأورد النقض بما ذكر الا
على ما قاله الشارحان **قول** وذا كمر بالفتح و
التنوين وانما كتب بالياء للكون اصل الالف المحذوفة
ياء وهو قياس المبرد وهو المختار وقياس الماذنى ان
يكتب بالالف وقياس سيبويه ان يكتب بالالف
وبالياء فى الرفع والجر **قول** وقول من قال الشرز
من ابتز خطأ فتح الباء بشرح البخارية انكر الفراء
الادغام حتى قال صاحب المفصل انه خطأ لكن نقل
غيره انه مذهب الكوفيين وحكاه الصغانى فى مجمع
البحرين وقال ابن مالك انه مقصور على السماع ومنه
قراءة ابن محيصن فليؤد الذى اؤتمن بالتشديد

قول

مطلب
يراد بالفصول والابواب
والمقدمات الالفاظ
والعبارات الخصوصة
والعبارات المخصوصة

قول واما اتخذ فليس من اخذ قال الجوهرى
الاتخاذ افتعال من الاخذ الا انه ادغم بعد قلب الهمزة
الثانية تاء وقلب الياء تاء ثم كثر استعمالهم على لفظ
الافتعال توهموا ان التاء اصلية فبنوا منه يتخذ
قول **فصل** فى بيان اسم الزمان والمكان اعلم
ان الفصول والابواب والمقدمات المذكورة فى
الكتب يراد بها الالفاظ والعبارات المخصوصة
وبيان مدلولات تلك الالفاظ ظروف لها وهذا لا
شايع ولا بأس فيه بما اشتهر ايضا من كون الالفاظ وعينة
وقوالب للانفس اعلم ان المعانى لما كانت ماخوذة
من الالفاظ مستفادة منها كما يؤخذ للظروف من الظرف
جعلت الالفاظ ظروفا للانفس اعلم ثم ان بيان اعلم
قد يكون بالالفاظ وقد يكون بغيرها فصار بيان اعلم
كظرف محيط بالالفاظ فمظروف الالفاظ افعل اعلم
وظرفها بيان اعلم فلا مشاحة **قول** باعتبار وقوع
الفعل فيه مطلقا من غير تقييد بشخص او بزمان
فاذا قلت تخرج فمعناه موضع الخروج المطلق او
زمان الخروج المطلق ومن ثم لم يعملوا اسم الزمان و
المكان فى مفعول ولا ظرف فلا تقول مقتل زيدا

ولا مخرج اليوم لئلا تخرج من الاطلاق الى التقييد
كذا في شرح الشافية للجاربردي هذا عند المتقدمين
والمتأخرون من النحاة قد جوزوا اعمال اسم الزمان
والمكان في الظرف وعللوه بان الظرف يكفيه رائحة
من الفعل ذكره علاء الدين البسطامي في حاشية
المطول وفيه بحث لان تقييده بالاطلاق معترض
بالصفات الجارية على الفعل لانها حروف بان الصفات
موضوعة لذات مبهمة باعتبار معنى معين يقوم بها
فتركب مدلولها من ذات مبهمة لم يلاحظ معها خصوصية
اصلا ومن صفة معينة فيصح الاطلاق حينئذ على كل متصف
بتلك الصفة وذلك المعنى المعتبر فيها يسمى مصحح الاطلاق
ويلزم ذكر الموصوف معها لفظا او تقديرا تعيينا للذات
التي قام بها المعنى **قوله** اسمي الزمان والمكان الآوليان
توحيد الاسم للاشعار بوحدة صيغتها **قوله** لو فضلهم
مفعلا في الكلام الا مكرما ومعونا وقد ذكر بانه جاء مهلك
ومبسر ومثالك بضم العين **قوله** شذ المسجد وهو
اسم البيت للعبادة سجد فيه او لا قال سيبويه و
اما موضع السجود فالمسجد بالفتح لا غير ومنه المنخر
بكسر الخاء واما منخر بكسر الميم والخاء فتزع على منخر بفتح

اسمي الزمان والمكان

الميم والخاء وهو ثقب الانف من النخير وهو الصوت
بالانف كمنتن بكسر الميم والتاء فزع على منتن بضم
الميم وكسر التاء وهو الرائحة الكريهة والثالث طعى
قوله ومنه مزق الرأس لوسط الرأس لانه موضع
فرق الشعر **قوله** ومنه مسقط الرأس اي موضع
سقوط الولد عن الام **قوله** من جز مفتوح العين
وفي الصحاح بالضم **قوله** والمسكن وهو لغة اهل
الحجاز وحكى الفتح في المنكب ايضا في المختصر **قوله**
قال ابن السكيت اسم يعقوب ومن الحكماء يعقوب
في كتب اللغة يراد به ابن السكيت قال ابن الانباري
هو من اكابر اهل اللغة وقال المبرد ما رأيت للبغداديين
كتابا في اللغة خيرا من اصلاح المنطق ليعقوب
ابن اسحق السكيت وههنا فائدة ذكرها في تهذيب
الفراء حيث قال ابن قتيبة تحذف الالف من الاسماء
الاعجمية كابراهيم واسمعيل واسحق واسرئيل وسليمن
وهود وسائر الاسماء الاعجمية الكثيرة الاستعمال
وما لا يكثر استعماله منها كهاروت وماروت وطالوت
وجالوت وقارون فلا تحذف الالف منه شيء منها
ولا تحذف من اود وشاذ كاكثر الاستعمال لحذف

ابن السكيت

الالف من الاسماء الاعجمية

اخذ من الواوين منه وما كان على فاعل كصالح و
مالك وخالد يجوز اثبات الفها وحذفها ان كثر استعمالها
والا فلا يحذف كسالم وجابر وحاتم وحامد وما كثر
استعماله وتدخل الالف واللام يكتب بغير الف مع
الالف واللام فان حذفتهما اثبت الالف تقول
قال الحرث وقال حارث ولا يحذف الالف من عمر
ويجوز حذفها واثباتها في مروان ومعاوية وعثمان
وسفيان قوله فمن المعتل الفاء يكسر عينه
ابدا وقيده في بعض شروح الشافية بالواوي الذي
حذف واوه في المضارع ولم يكن لامه حرف علة
ثم قال لانه لو كان يائيا لكان بمنزلة الصحيح وهذا ابدا
ما ذكره ابن عصفور في المقرب ثم قال لانه لو لم يحذف
الواو منه لكان بمنزلة الصحيح كالموجل ويبقيه ما ذكر
في مطلوب المقصود من كون الموجل والموسم بالفتح
من علم وحسن وفائدة قوله ولم يكن لامه حرف علة
الاشارة الى ان المعتل الفاء واللام كالمثال فحص
كما ذكره صاحب المقصود وقال صاحب المقرب المعتل
الفاء الواوي المصاحف حكم حكم المضاعف قوله
قال الشاعر على ما رواه الكسائي فاصبح العبا ركودا

العبا جمع العباء وهي الحديدة يكون في آلة الغزل
او آلة الثوب من الحرث او البقر التي تحرث وهو فعل
فعلوا لان الياء اخف من الواو وركودا من ركد
الماء ركودا سكن وكل ثابت في مكان فهو راكد و
الاوشاز جمع وشذ بالتحريك وهو المكان المرتفع و
جمع الجمع اشاوز وروى الشن وسدفا ثابت وكل
ثابت راسخ والموجل بالحاء المهملة من الوجل
وهو الخيل الوقيل واللام مقدرة في ان ولا مقدرة
بعدها او اصبح الحدايد ثابتة على المواضع المرتفعة
لان لابد سخن في الموضع ذي الخيل الوقيل في الصحاح
ومختصر وبعض شروح المفصل الموجل بالفتح المصدر
وبالكسر المكان ولا دليل في البيت على انه سمع موجلا
بالفتح للموضع وكلام الجوهري في هذا البيت محتمل كما
صاحب الكشاف وقد يجعل المصدر حينئذ بمعنى الكلام
فيقال كان ذلك مقدم الحاج اي وقت قدومه قال الاشموني
يرد على ان الموجل اسم مكان ليس بجيد كذا قيل وفيه
نظر لان الخفي ثم مذهب الجمهور كون الزمان مقدرا
في المصادر وعدلوا عن على العارض ان المصادر
تقع في الازمان فيجعل سنة الكلام زمانا على طريق

حذف المضاف قوله واو يا كان اوبا ثبا واو يا
خبر كان والمراد التسوية بين الواو والياء في
تقديم خبر كان في هذا الموضع واجب لانه لو لم
يقدم الخبر لم يعلم منه التسوية بل لابد من التصريح بلفظ
سواء كما ذكره الشريف في شرح المفتاح قوله
واو يا وبين الابل وماق العين قال الاندلسي في
القرآء ماؤه الابل وذكر غيره ماق العين قال السيرافي
وذلك غلط عندهم لان الميم اصلية وفي الصحاح موق
العين طرفها مما يلي الانف والملحاظ طرفها الذي
يلي الاذن والجمع آماق وآماق مثل آبار وآبار
وماق العين لغة في موق العين وهو فعل وليس
بمفعل لان الميم من نفس الكلمة وآبار زيد في آخره
الباء للالحاق ولم يجد والا نظيرا يلحق به لان فعل
بكسر اللام نادر لا اخت لها فالحق بمفعل فلهذا جعلوه
على ماق على التوهم وقال ابن السكيت ليس في ذوات
الاربع مفعل بكسر العين الا حرفان ماق العين وماه
الابل قال الفراء سمعتهما والكلام كله مفعل بالفتح نحو
ريته مرية ودعوته مدعى وغزوته مغزى فظاهر هذا
القول ان لم يتأول على ما ذكرناه وهو الالحاق بمفعل

غلط

ماق العين والملحاظ

غلط لان الميم اصلية على ما عرفت انتهى كلامه غير ان
ماق العين من هذا القبيل منظور فيه الا ان يحمل على
ما ذكره ابن السكيت وهو ايضا غلط لو لم يأول على ما
عرفت قوله فلم يعلم ان المعتل التاء واللام كيف
حكم الخ قلت وتردد مع تصريح اعلم العلماء ابي حنيفة
رح كتابه المسمى بالمقصود ان اللفيف المفروق كالمعتل
التاء وما قيل ليس للامام كتاب مصنف فهو كلام
المعتزلة قال الامام صدر الائمة بلغت مسائل ابي
حنيفة خمسمائة الف مسئلة مع ما اودع في كتبه
من المسائل العامضة المبنية على خفيات النحو
واسرار العربية ودقايق الحساب وذكر الخطيب
الخوارزمي انه وضع ثلثة آلاف وثمانية الف مسئلة
وقيل ستة الف مسئلة ذكره في الانتصار وذكر
في العناية شرح الهداية قيل ما وضعه اصحابنا من
المسائل الفقهية هو الف الف ومائة الف وسبعون
الفا ونيف مسئلة وذكر في شرح البزدوي للامام
الاسبيجابي ان الامام صنف كتابا للعالم والمتعلم
وكتاب الرسالة وهو كتاب بعثه الى عثمان البتي من
اصحابه وكتاب الفقه الاكبر وكتاب المقصود في الصرف قوله

الكتاب المسمى بالمقصود في علم الصرف للامام حنيفة صاحب مذهبنا رح

وفي كلام المفتاح ايضا ايماء الى ذلك حيث قال واسم
الزمان من الثلاثي المجرد على مفعل بكسر العين
الباقي في المنقوص البنية وبكسر العين منه في المثال
وفي غيره ايضا اذا كان من باب يضرب والا فتحت ثم
كلامه اراد بباب يضرب باب الصحيح والمثال ليدل من بفعل
فبنى قوله والا فتحت شاملا للمعتلات بانسرها غير
المذكورين ايا وممن جملتها المعتل الفاء واللام فيكون
اسم الزمان مفتوح العين منه قال صاحب المظهر
المعتل الفاء مفعل بفتح الميم وكسر العين ابدا والمعتل
اللام مفعل بفتح الميم والعين ابدا والمثيب المفروق
كالمعتل الفاء والمثيب المفروق كالمعتل اللام وقد
قال صاحب الاساس اسم الزمان والمكان من المفروق
قيل هو كالمثال وقيل هو كالناقص قوله اما للمبالغة
ليدل على ان لها شانا وانفرادا حال بعض الفضلاء
وتحقيق كون التاء في الوصف مثل علامة للمبالغة
ما اشار اليه صاحب الكشاف من دلالة التاء مقتضى
ان يقدر موصوف جماعة وحمل على الواحد مع تقدير
الموصوف جماعة مبني على عدهم الواحد جماعة مبالغة
كانه لكثرة علومه جماعة فسموا التاء مبالغة تسمية

بالاثر

بالاثر وقطعا للمسافة وتقربا بالمقصود ونظيره
استعمال الجمع في الواحد للتعظيم فالتاء في التحقيق
لتانيث الموصوف قوله بمنزلة قارورة وشبهها
ان يكون فيها غير جارية على الفعل قال التاء وهي في
اللغة تمر الثمار كلها خصت بالزجاجة بالخصوصية
والتدبر ان خص من بين ما يوصف بالدبور بالذكر
للتمر قوله فخرج ذلك لم يذهب به مذهب الفعل ان
لم يجعلوا هذه الاسماء متصلة بالفعل وشتتر بعد
لثبوت مفهوماتها بل انها موضوعة هكذا ولا يراد
بها صدور الفعل في زمان او مكان قوله وجعل
خروج صيغة عن صيغة الجارية على الفعل دليلا على
اختلاف معناه اي على ان المراد من صيغة المضمومة
الدوام والثبوت دون التجدد والحدوث كما انها
مراد ان من صيغة الجارية عليه فتامل قوله
قال محرر نجم الجامل والنوبة وهو للعجاج اول هذه
القصيدة اطربا وانت قنسرين والدهر بالانسان
دواري الهمزة للاستفهام ومطربا مصدر طرب بالكسر
وهو خفة تصيب الانسان لشدة حزن او سرور
يعني اتطرب طربا وانت وانت قنسرين وهو الشيخ

الثاني والدهر الزمان او الابد والانسان من
الانس عند البصريين ومن النسيان عند الكوفيين
وفي سبب تسمية الانسان به ثلثة اقوال الاول قول
ابن عباس رض انه انما سمي به لانه عُهِدَ اليه فنسي
والثاني قول بعضهم انه سمي به لظهوره وادراك البصر
اياه من آنست كذا اي ابصرت الثالث قول
قوم سمي به لانه يستأنس به وبقال لما خلق الله
تعالى آدم عم آنس بزوجته فسمي انسانا والادواء
الدهر بدو ويالانسان احوالا وفيه مبالغة من جهة
تشديد الواو والانتباه بناء النسبة ولا فعل له
الا الادوار وهذا نسبة الى فعل فقوله والدهر
وقاربه بحذف الياء التجريد اي الكاد والمحرجم المجتمع والحائل
بالجيم العظيمة من الابل مع رعانها والثنوب جفنة
حول الجباء تملأ بدخلة ماء المطر والجمع ثوب جاء على قول
واصله ثوو بمعنى انظهر الزرع حال كونك شبعانا و
حال رؤيتك دعوات الزمان وانت تزجر دبار الاي صحاء
خربة خالية بحيث خلا بجمع الابل وموضع خيام الاعراب
ومجالسهم عن اهلها قوله قيل فيه مبالغة اذ حال
الناء للابل على الكثرة او ارادة البقعة قوله

لكن

لا تقل عجوزه

لكن توجيهها هذا التوجيه لو صح لم يصب الحكم بانها
محرفة قوله عائشة رض بالهمزة قوله بجمر نسبا
وعضفوط الجمر شن العجوز الكبيرة ولا تقل عجوزة
والعامة تقول والجمع عجايز والعضفوط العظاية
الذكر وهي دويبة اكبر من العذرة يقال لها بالفارسية
كركي باسوء قوله محلب وهو اسم لما يستعان به في
الحلب او الحالب في الحقيقة اسم لما يحلب فيه ومكسحة
اسم لما يكنس به الثلج وغيره ومفتاح اسم لما يفتح به
قال صاحب المفتاح وعندي ان مفعالا هو الاصل
وما سواه منقوص منه بعوض كمكسحة او بغير عوض
كمكتب لكن كثرة الاستعمال وكثرة التفرع بالزيادة
تشهدان ان الاصل مفعل وما عداه متفرع منها
بزيادة ومصفاة اسم لما يصفى به اللبن وغيره قوله
وقيل هي آنية متخذة من الخشب يطرح به الثلج
قوله مطهرة وهي الاداوة من الصحاح والفتح
اولى قوله ومسقاة وهي بالفتح موضع الشرب
ومن كسرها جعلها كالآنية للدلو قوله فجعل
اي جعل اسم الموضع كالعلم الآنية قوله ولما قال
الى قوله فاشار وحول الغاية في جواب لما غير جائز

او قليل وقد مر تفصيله **قوله** السقوط وهو
بالفتح دواء يصنع من الالف **قوله** ومحرضة
في الصحاح هي بكسر الميم وفتح الراء وفي شرح القاموس
انه المشهور وقال ابن درستويه هذه الكلمات لو كسرت
على الاصل جاز **قوله** وفيه نظر والجواب ان ابن السيد في
عدم تسميته **قوله** وقال سيبويه لم يذهبوا بها
مذهب الفعل يعني لم يجعلوا هذه الاسماء متصلة
بالفعل ومشتقة منه كالمضروب العبد من اسم المكان
والزمان لان الاسم المشتق من الفعل لم يجئ على
مفعل بضم الميم والعين بل هي اسماء موضوعة لهذه
الاشياء كسائر الاسماء الجامدة فلا يقال مدهن للآلة
للآلة التي جعلت للادهن ولو جعل الدهن في وعاء
غيره لم يسم مدهنا وكذا غيره وهذا مثل الكلمات
التي على وزن المفعول وليس المراد به المفعول وهي
اربع كلمات المقفور والمقشور وكلاهما بالغين المعجمة
وهما مثل الصمغ يقع على الشجر فيه حلاوة والثالثة
المزود وهي ايضا بالغين تنبع من الكمأة والرابعة
المعلوف بالعين المهملة وهو مثل الحلاف وهو
ما يعلق به شئ قال ابو سعيد لا نظير لهذه الاربعة

المدهن

قوله

قوله على فعلة بالفتح قال في شرح المفصل وقد
يكون بناء المرة من الثلاثي المجرد لا على فعلة ولا
على المصدر المعروف بل على بناء آخر كقولهم غزا غزاة
وقضى قضاة لان مصدريهما الغزو والقضاء والفعلة
منهما الغزوة والقضية وفيه نظر لجواز ان يكون
اصلهما غزوة وقضية على وزن فعلة بفتح الفاء و
سكون العين فنقلت حركة الواو والياء الى ما
قبلهما فقلبتا الفا لتحركهما في الاصل وانفتاح ما
قبلهما الآن الآن يقال انهما بلا اعلال من الاوزان
المختصة بالمقلات كما قيل في قضاة ومثالها كبغاة
وحماة وزناة وسماة وغزاة وغزاة **قوله** والمرة
مما زاد الخ اذا كان للفعل مصدران احدهما اشهر
في الاستعمال من الآخر فالمرة انما تبنى من الاشهر
تقول كذب تكذيبة ولا تقول كذابة **قوله** تاء التانيث
الموقوف عليها هاء يعني اذا كانت في آخر الاسم المفرد
ولم تكن عوضا على الاكثر للفرق بينه وبين تاء التانيث
الفعلية وقد ذهبت في الوقف الحركة التي كان بها التمييز
ثم قلب حرفا آخر دون الهاء لانها اشبه شئ بالالف
لجيئها للتانيث ولاقتضائها فتح ما قبلها ولم يعكس

لانه لو قيل ضربته في ضربت لالتبس بضمير المفعول
وقيدنا بالمفرد لانه في الجمع يوقف عليها بالتاء و
ما ورد من قطرب عن بعض انهم يقولون كيف البنون
والبناه وكيف الاخوة والاخواه بابدال تاء الجمع
هاء في الوقف فضعيف ويقولنا ولم تكن عوضا
لانها لو كانت عوضا كتاء بنت واخت يوقف
عليها بالتاء ويقولنا على الاكثر لان بعض العرب يقف
عليها بالتاء في قولهم وعليه السلام والرحمت و
الوقف بالهاء في نحو الصاربات ضعيف وقيدنا
الاجمل مفردا اوقف عليها بالهاء والا فبالتاء و
مثلثة احمال الوجيه استاصل الله عراقيهم و
عراتهم بفتح التاء وكسرها فعل من الطعم هو بفتح
الكاء ما يؤدي به الذوق وبضمها الطعام ذكره في المختار
وقال في شرح البزدوي ذكر في المغرب وغيره ان
الطعم بالفتح والضم مصدر طعم الشيء اي اكل وذا
الآلة المفتوح هو المشهور بين
الجمهور من الفقهاء

الطعم والطعم

تم وكمل بعون الله الملك العلام يوم الاحد في اواخر شهر ربيع الاول
سنة اثنتين والف على يد الحاج محمد
ابن مصطفى البلي البجي